المستقبل العربي

١٩٨٢/ ٥ (٣٩)

● الشرق الاوسط في العلاقات الامريكيـة الاوروبية
ناصيف حتي

● التبادل البشري بين الاقطار العربيـة / نادر فرجاني

التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات

المشرق العربي/صبحي الصالح ● تونس/ عبدالعزيز عاشوري
اوضـاع خاصة /حسن يوسف ● المغرب/ فاطمة الحبابي

● خيارات التنمية في الاقطار العربية النفطية/ علي عتيقة

● المرأة العربية والنظام العالمي الجديد/كريمة كريّم

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- المساهمة في نشاط المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية .
- لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم **المستقبل العربي**
بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .

الاشتراك السنوي :

ـ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي ٦٠ دولاراً أمريكيا .
ـ الأفراد : لبنان ١٠٠ ل.ل.
بقية أقطار الوطن العربي ٣٠ دولارا أمريكيا .
خارج الوطن العربي ٤٠ دولارا أمريكيا .

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً :
(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .
(٢) أو بتحويل الى :
حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩بالدولار بنك بيروت للتجارة-فرع الحمرا ـ شارع ليون ص. ب . ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة | العدد التاسع والثلاثون | ايار (مايو) ١٩٨٢

المحتويـــات

□ الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية ..... د. ناصيف حتي ٤
□ خيارات التنمية في الاقطار العربية المصدرة للنفط ..... د. علي احمد عتيقة ٢٣
□ تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية ..... د. نادر فرجاني ٣٣
□ المراة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ..... د. كريمة كريّم ٥١

التعريب في الوطن العربي : دراسة حالات

■ تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي ..... د. صبحي الصالح ٧١
■ محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس ..... عبد العزيز عاشوري ٧٩
■ تقويم تجربة التعريب في المغرب ..... د. فاطمة الجامعي الحبابي ٩٩
■ التعريب في الاقطار العربية
ذات الاوضاع الثقافية الخاصة ..... حسن أحمد يوسف ١١٤

آراء ومناقشات

□ التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام :
وقفة بين الامل والواقع ..... اماني قنديل ١٢٧

كتب

□ الدور المصري في اليمن :
١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ (احمد يوسف احمد) ..... احمد ثابت ١٣٤

□ المحنة العربية : الفكر السياسي العربي والممارسة
منذ ١٩٦٧ (فؤاد عجمي) ..... د. غسان سلامة ١٤١

مؤتمرات

□ مؤتمر الطاقة العربي الثاني ..... د. وليد خدوري ١٤٥

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٥٤

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٦٤

* نشاط مركز دراسات الوحدة العربية
مسودة البرنامج الثقافي للمركز ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ ..... ١٨٣

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » أو « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : كمال فضل الله

الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوروبية

د. ناصيف حتي(*)

خبير في القسم الدولي في جامعة الدول العربية .

اولاً : مدخل تاريخي : الولايات المتحدة والدول الاوروبية الغربية في الشرق الاوسط

دخلت الولايات المتحدة الشرق الاوسط عام ١٩٤٧ على محورين : محور المحيط الخارجي الشمالي للمنطقة (Northern Tier) عبر سياسة الاحتواء الاولى في عهد ترومان وذلك في ايران ، تركيا واليونان ومحور قلب المنطقة (Heartland) اي قضية فلسطين عبر موقفها الداعم لانشاء اسرائيل والسباق الى الاعتراف بها . وقد جاء الدخول الامريكي الى المنطقة كمحصلة للعوامل التالية :

- تحول النظام الدولي نتيجة الحرب العالمية الثانية من نظام متعدد الاقطاب يضم الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا ، فرنسا ، المانيا ، اليابان وايطاليا الى نظام القطبين الاثنين .

- قيام الحرب الباردة بين محوري الشرق والغرب وما استتبع ذلك من محاولات من القوتين العظميين لرسم حدودهما الجيوسياسية على الصعيد الكوني .

- نشوء مناطق فراغ قوة (power vaccum) حسب مفاهيم الحرب الباردة في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية نتيجة تقلص دور الدولتين في الشرق الاوسط بعد الحرب وضعفه ، ذلك في انتقال « تركة » المحور الغربي الجديد وقيادته الى الولايات المتحدة وبالتحديد « تركة » بريطانيا في الشرق الاوسط . ويذهب البعض الى القول ان الصراع الذي دار في المحيط الخارجي الشمالي للشرق الاوسط كان عاملاً رئيسياً واساسياً في نشوء الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب وتطوره[١] .

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

(١) Bruce R. Kuniholm, *The Origins of the Cold War in the Near East* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1980).

ومن البدهي التاكيد أن هذه المتغيرات لم تعطل دور بريطانيا وفرنسا في الشرق الاوسط وانما حجّمته وحولته الى دور ثانوي تجاه تعاظم الدور الامريكي . وفي معرض استقراء العلاقات الدولية في منطقة الشرق الاوسط وتطورها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات يلاحظ أن مواقف مجمل دول اوروبا الغربية كانت دائماً اما متوازية مع مواقف الولايات المتحدة او مؤيدة لها ولو بدرجات متفاوتة . حتى فرنسا التي انتهجت في عهد الجمهورية الخامسة سياسة **القوة الثالثة** تحت عنوان الاستقلالية الاوروبية لم تصل في مواقفها الى درجة عالية من الخلاف مع الولايات المتحدة ان كان في التوجه او في التعاطي مع اي قضية في المنطقة . ويبقى الخلاف الذي نشأ بين الولايات المتحدة من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة اخرى ، بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، الحادث الوحيد الذي شكل خروجاً على نمط العلاقات الامريكية الاوروبية القائمة . ويرتبط هذا الخلاف اساساً بتخطي فرنسا وبريطانيا حدود الاعتبارات والمصالح الاستراتيجية الامريكية في تلك الفترة والتي كانت تقوم على التخوف من تفجر الوضع في المنطقة بشكل يهدد مصالح الغرب ومواقعه ويكسب الاتحاد السوفياتي مواقع جديدة . اذن اصطدمت الضروريات والحسابات الاستراتيجية الامريكية بمحاولة بريطانيا وفرنسا المحافظة على مصالحهما الاقليمية .

واذا كان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يشكل المحور الرئيسي للدينامية السياسية في الشرق الاوسط فإن القاء نظرة سريعة على مواقف الدول الاوروبية الرئيسية والولايات المتحدة من المحطات المهمة في تطور هذا النزاع يؤكد ما سبق ذكره .

١ ـ عام ١٩٥٠ ، اصدرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الاعلان الثلاثي الذي اشار الى حق جميع دول المنطقة في الوجود والى ضرورة التقيد باتفاقيات الهدنة المعقودة بين البلدان العربية واسرائيل ووقف سباق التسلح بينها[٢] . وشكل هذا البيان ضمانة سياسية ـ امنية لحق اسرائيل في الوجود ضمن الحدود المشار اليها في اتفاقيات الهدنة ومحاولة اضفاء شرعية دولية على ذلك الوجود بهدف الضغط على البلدان العربية للقبول باسرائيل،واستتبع ذلك عام ١٩٥١ دعوة دول الاعلان الثلاثي الى انشاء قيادة الدفاع عن الشرق الاوسط في شكل منظمة للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي على أن تضم تلك القيادة اسرائيل ومصر واقطاراً عربية اخرى وفشل هذا المشروع بالطبع نتيجة رفض مصر وبقية الاقطار العربية له .

٢ ـ عشية حرب حزيران ١٩٦٧ ، حين اتسم الوضع الاقليمي بدرجة عالية من التوتر ، دعت فرنسا ، بعد التشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، الى عقد مؤتمر قمة للقوى الاربع للتداول ومحاولة استيعاب امكانية التفجير ، ورفض الاتحاد السوفياتي الدعوة معتبراً أن الولايات المتحدة تغذي الازمة[٣] .

٣ ـ الموقف في الامم المتحدة بعد حرب ١٩٦٧ : في حين ايدت فرنسا ، اليونان واسبانيا في الجمعية العامة مشروع قرار يوغسلافي قريب للموقف العربي ، وقفت الولايات المتحدة وبريطانيا

---

(٢) Nadav Safran, *Israel: The Embattled Ally* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), pp. 338-340.

(٣) Naseer Aruri and Natalie Hevener, «France and the Middle East,» in: Tareq Y. Ismael, ed., *The Middle East in World Politics* (New York: Syracuse University Press, 1974), p. 71.

ودول اوروبا الغربية الاخرى مع مشروع قرار مقدم من دول امريكا اللاتينية ومنحاز للموقف الاسرائيلي[٤] . وحين فشلت الجمعية العامة في الوصول الى قرار وانتقلت القضية الى مجلس الامن وافقت الولايات المتحدة والدول الغربية الاعضاء على قرار قدمته بريطانيا وحمل الرقم ٢٤٢ . وبقي الخلاف قائماً حول مفهوم الانسحاب واذا كان المقصود الانسحاب الشامل كما قالت فرنسا او الانسحاب المرتبط باجراء بعض التعديلات في الحدود كما قالت الولايات المتحدة وبريطانيا .

٤ ـ عام ١٩٦٨ ، حصل اجماع اوروبي على تأييد مهمة مبعوث الامم المتحدة الى الشرق الاوسط ـ غونار يارينغ ـ الذي كان مكلفاً باجراء اتصالات مع الاطراف المعنية لوضع القرار ٢٤٢ في حيز التنفيذ .

٥ ـ عام ١٩٦٩ ، قدم وزير الخارجية الامريكية مشروعاً للسلام[٥] مبنياً على القرار ٢٤٢ وعرف هذا المشروع فيما بعد بمبادرة روجرز وكان يحظى بتأييد اوروبي غربي كامل،وسبق البدء بمبادرة روجرز مشاورات اجراها الرئيس الامريكي نيكسون في اوروبا الغربية وبالتحديد في فرنسا .

٦ ـ عام ١٩٧٢ ، بدأت تتبلور سياسة الانفراج الدولي بين القوتين العظميين وجاءت مواقف دول اوروبا الغربية مؤيدة كليا للتوجه نحو حل قضية الشرق الاوسط الذي كانت ترسم خطوطه القوتان العظميان في مؤتمري القمة اللذين عقدتهما في ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

تقودنا العلاقات الامريكية الاوروبية في الشرق الاوسط خلال الفترة المذكورة سابقاً الى الملاحظات التالية :

ـ أتسمت هذه العلاقات بدرجة كبيرة من الانضباطية من قبل الدول الاوروبية الغربية في اطار الحلف الغربي عامة بقيادة الولايات المتحدة وقد انعكس ذلك في التأييد الدائم للولايات المتحدة في الشرق الاوسط في فترة الحرب الباردة وحتى مع بدء الانفراج الدولي .

ـ لم تكن هناك سياسة اوروبية على مستوى المجموعة الاوروبية بعد انشاء هذه المجموعة فخلال تلك الفترة المذكورة لم تنضج العوامل التي جعلت من اوروبا الغربية قوة سياسية لها مصالح كونية .

ـ لم يحتل عامل النفط بالنسبة لاوروبا الغربية في الخمسينات والستينات الاهمية التي اخذها في اول السبعينات وذلك لسببين رئيسيين : اولهما ، ان سوق النفط في تلك المرحلة كانت سوق مستهلكين اي ان الشركات والدول المستوردة او المستهلكة للنفط كانت تتحكم بالاسعار ومستوى الانتاج فكان هناك فائض نفطي ولم تبدأ سوق النفط الدولية بالتغير نحو سوق منتجين الا في اول السبعينات مع تصاعد قوة منظمة الاقطار المصدرة للنفط ؛ وثانيهما ، كان اعتماد الدول الاوروبية على النفط قليلاً ففي عام ١٩٥٦ مثلاً شكل النفط ربع استهلاك الطاقة في اوروبا الغربية ووصل عام

---

(٤) Fred J. Khouri, *The Arab-Israeli Dilemma*, 2nd ed. (New York: Syracuse University Press, 1976), pp. 271-276.

(٥) William B. Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward The Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.:University of California Press, 1977), pp. 82-92 (Henceforth cited as: *Decade of Decisions...*).

١٩٦٧ الى نصف الاستهلاك فالاعتماد الاساسي لاستهلاك الطاقة كان على الفحم الحجري[٦] . اذن لم يكن هناك اي اهتمام اوروبي خاص بالشرق الاوسط ناتج عن كشف اوروبا الغربية للنفط العربي بشكل يفرض عليها ان تتحرك ايجاباً باتجاه العرب لحماية مصالحها النفطية .

ـ كان هناك دائماً محور امريكي ـ بريطاني ظهر مثلاً في التحضير لحلف بغداد وفي محاولة تحدي الحصار الذي فرضته مصر على مضائق تيران عشية حرب ١٩٦٧[٧] وفي اعتماد تفسير واحد للقرار ٢٤٢ في الامم المتحدة . وكان ذلك من العوامل الرئيسية ، الى جانب حرب الجزائر ، التي دفعت فرنسا لتوطيد علاقاتها مع اسرائيل في الخمسينات وحتى عشية حرب ١٩٦٧ بعدما شعرت انها مستهدفة من التعاون البريطاني ـ الامريكي منذ قيام حلف بغداد لعزلها في الشرق الاوسط .

ـ في غياب اي امكانية لتعريض مصالحها مع العرب للخطر ، ساهمت عوامل التقارب السياسي الثقافي بين اوروبا الغربية واسرائيل ودور اليهود الاوروبيين والعطف الذي كانت تبديه الدول الاوروبية تجاه « الدولة الفتية » وموقع اسرائيل في الاستراتيجية الغربية في الحرب الباردة ، ساهمت كل هذه العوامل في زيادة حجم الدعم السياسي الاوروبي لاسرائيل والذي كان يلتقي مع الدعم الامريكي لها . ايضاً كان لبعض الاعتبارات الخاصة اهمية كبرى في هذا المجال فالمانيا الغربية مثلاً عقدت اتفاقية عام ١٩٥٨ مع اسرائيل لامدادها بالسلاح وتقديم القروض لها وذلك في محاولة التخلص من « عقدة الذنب » بعد مرحلة النازية .

ـ بدأت فرنسا، منذ بدء الستينات بلعب دور مستقل نسبياً عن الولايات المتحدة في اطار الحلف الغربي وحاولت اعطاء قدر كبير من الاستقلالية عن المحور الغربي لسياستها فقامت بمد الجسور مع الاتحاد السوفياتي واتخاذ المواقف المتمايزة عن حلفائها والتي تمليها تصوراتها لدورها المستقل ومصالحها المباشرة وقد ظهر هذا الاتجاه جلياً في الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٦٧ في التقارب الفرنسي العربي .

ثانياً المتغيرات الدولية

ساهمت خمسة متغيرات دولية في اواخر الستينات واوائل السبعينات في اعادة صوغ مسار العلاقات الامريكية الاوروبية وتظهير مفاصل التوتر فيها وتتمثل هذه المتغيرات بايجاز في :

١ ـ بداية مرحلة الانفراج الدولي

شهدت الفترة التي بدأت مع مفاوضات الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية عام ١٩٦٨ وصولاً الى قمة القوتين العظميين في ايار / مايو ١٩٧٢ خطوات مهمة على طريق الانفراج الدولي منها الانفتاح الالماني الغربي على الشرق بمباركة الولايات المتحدة والذي توج باتفاقيتي موسكو ووارسو

---

(٦) Farouk Sankari, «The Character and Impact of Arab Oil Embargoes,» in: Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications*, Praeger special studies in international business finance and trade (New York: Praeger, 1976), pp. 267-268.

(٧) Aruri and Hevener, «France and the Middle East,» p. 76.

عام ١٩٧٠ واتفاق القوى الكبرى الاربع عام ١٩٧١ حول تحديد وضع برلين الغربية . وشكلت هذه الاتفاقيات اسس الانفراج وكرست التقسيم السياسي لاوروبا واعتراف المانيا الغربية على الاخص بذلك وخلقت المناخ الضروري الذي ساهم في دفع الدول الاوروبية الغربية في تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول « الشرق » . وقد خلق هذا الوضع الجديد مرونة كبيرة في العلاقات بين دول الحلف الغربي والى اتساع هامش المناورة بينها فيما يخص العلاقات مع المحور الشرقي .

٢ ـ الازمة الاقتصادية ـ المالية في الولايات المتحدة

تفاعلت هذه الازمة في بدء عام ١٩٦٨ نتيجة التضخم في الولايات المتحدة والعجز الكبير في ميزان المدفوعات مما دفع بادارة نيكسون الى اتخاذ خطوات حاسمة ابتدأت بوقف التحويل الحر من الدولار الى الذهب مما ادى الى وقف التعامل حسب النظام المالي الدولي المعمول به بعد الحرب العالمية الثانية ، فرض قيود على الاستيراد بشكل تصاعدي وفرض ضريبة ١٠ بالمائة ايضاً على كل السلع المستوردة[٨] . وانعكست هذه السياسة سلبياً على الاوضاع المالية والاقتصادية في اوروبا الغربية وساهمت في بدء تكوين موقف اوروبي موحد ازاء سياسة الامر الواقع الامريكية وفي محاولة لامتصاص آثارها السلبية .

٣ ـ تكوين السياسة الاوروبية

استعادت دول اوروبا الغربية قوتها الاقتصادية والسياسية في اواخر الستينات وعادت فكرة اوروبا الواحدة الى البروز في ظروف اكثر موضوعية وقد انعكس ذلك التحول في قمة لاهاي للمجموعة الاوروبية عام ١٩٦٩ حين اتخذ قرار تصحيح وضع المجموعة بضم بريطانيا ، ايرلندا والدانمارك ، وفي المجلس الوزاري للمجموعة الذي عقد في آذار / مارس ١٩٧١ اتخذ قرار باقامة اتحاد مالي واقتصادي خلال السنوات العشر المقبلة ، واخيراً جاءت قمة باريس ، التي ضمت الاعضاء الثلاثة الجدد ، عام ١٩٧٢ لتكرس ضرورة ابراز دور اوروبي موحد ومستقل او ما سماه الرئيس بومبيدو بالشخصية الاوروبية التي هي حقيقة مستقلة[٩] . واقرت قمة باريس اهمية بلورة سياسة كونية للمجموعة الاوروبية تجاه دول العالم الثالث . وشهد عام ١٩٧٣ في نطاق المجموعة الاوروبية وجود منطقة تجارة حرة وسياسة زراعية مشتركة وقيام سياسة تجارة خارجية[١٠] .

٤ ـ نشوء نظام مخمس الاقطاب

تحولت اليابان بفضل تفوقها الاقتصادي الى قوة كبرى اقتصادية ذات اهتمامات تتخطى الاطار

---

(٨) Andrew Shonfield, ed., *International Economic Relations of the Western World, 1959-1971* (London: Oxford University Press, 1976), pp. 80-81.

(٩) Alfred Grosser, *The Western Alliance: European-American Relations since 1945* (New York: Continuum, 1980), pp. 263-265.

(١٠) Stanley Hoffmann, «Toward a Common European Foreign Policy,» in: Wolfram Hanrieder, ed., *The United States and Western Europe* (Cambridge, Mass.: Winthrop, 1976),p. 80.

الاقليمي وتفرضه مصالحها المترامية الاطراف وجاء انفتاح الصين الشعبية بعد مرحلة الثورة الثقافية وبلوغها مرحلة التجريبية السياسية بدءاً بدبلوماسية « كرة الطاولة » مروراً بالقمة الثنائية مع الولايات المتحدة وحتى دخول الامم المتحدة ، لتحولها الى قوة فاعلة ومؤثرة عبر موقعها في شبكة العلاقات الدولية . في ظل هذه التطورات ـ اليابان ، الصين الشعبية ، المجموعة الاوروبية ـ اخذ النظام الدولي شكلاً مخمس الاطراف على المستوى السياسي ـ الاقتصادي وقد اشار الى ذلك الرئيس نيكسون[١١] ، فيما بقي النظام الدولي على المستوى الاستراتيجي العسكري ثنائياً .

٥ ـ ازدياد التداخل والترابط في النظام الدولي

إن تطور نظام الاتصالات افقياً ليشمل العالم وليساهم في انتشار الاخبار والافكار وتسهيل الاتصال السياسي ونمو العلاقات الاقتصادية الدولية لتصهر في شبكتها المعقدة اطراف النظام الدولي وتطور الاسلحة الاستراتيجية ، هذه العوامل مجتمعة زادت في تداخل الاوضاع الدولية واوجدت نسقاً جديدة من الترابط (regimes of interdependencies) ادت كلها الى اختراق (penetration) الدولة وزيادة انكشافها للمحيط الخارجي ان كان في ميادين الامن او السياسة او الاقتصاد مما اضعف مفهوم الاستقلالية والسيادة الوطنية وافرغهما من مضامين كثيرة .

ثالثاً : مفاصل التوتر في العلاقات الامريكية الاوروبية في الاطار الكوني

من العوامل الرئيسية لتدخل الولايات المتحدة في الحربين العالميتين الاولى والثانية محاولة اعادة التوازن الى ميزان القوى في اوروبا عبر منع اي قوة اوروبية من فرض سيطرتها الكاملة على القارة القديمة ويعكس هذا الهدف الاهمية الجيوستراتيجية لاوروبا في المنظور الامريكي التي اصبحت خط الدفاع الرئيسي ـ اوروبا الغربية ـ للولايات المتحدة في وجه الاتحاد السوفياتي بحيث أن اي محاولة سوفياتية لاختراقه ـ ازمة برلين مثلاً ـ تضع القوتين العظميين امام امكانية المجابهة العسكرية . فاوروبا الغربية القوية بدولها تخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية ولكن اوروبا الغربية المتحدة كقوة اقليمية تشكل منافساً اقتصادياً وسياسياً للولايات المتحدة وتحدث تغييراً في العلاقات القائمة بينهما ، وقد اعترف الرئيس نيكسون بتغير المعادلة الامريكية ـ الاوروبية حين صرح في اول السبعينات بأنه « حان الوقت لأن تتحول علاقاتنا من السيطرة الى المشاركة »[١٢] .

ولكن الولايات المتحدة لم تستوعب عملياً في تعاطيها مع اوروبا الغربية المتغيرات التي ذكرت سابقاً وبخاصة فيما يختص بتراجع القوة الامريكية وصعود قوة اوروبا الغربية فظلت تتعاطى مع

---

(١١) Hans Morgenthau, «The United States andEurope in a Decade of Détente,» in: Ibid, p. 6.

(١٢) United States, Department of State, *United States Foreign Policy for the 1970's: A Report to the Congress, February 18, 1980* (Washington, D.C.: Goverment Printing Office, 1981), pp. 29-31.

اوروبا الغربية على قاعدة الحليف الضعيف التابع « لدولة القيادة » ، وليس الشريك في التحالف الطامح الى لعب دور موازٍ لقوته ومصالحه الجديدة التي فرزتها المتغيرات الدولية .

إن آليات التعاون الغربية من مؤسسات واطر تنظيمية ـ منظمة حلف شمال الاطلسي ، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ، مجموعة دول « الشمال » والقمة السنوية للدول الصناعية السبع ـ تشهد كلها على حد كبير من التنسيق بين الولايات المتحدة من جهة واوروبا الغربية من جهة اخرى في ميادين وفترات محددة وتشهد ايضاً على غياب التلازم الشامل والتأييد غير المشروط بين الطرفين .

ويأتي « ميزان اللاتوازن » في العلاقات الاوروبية الامريكية ليؤكد ان مفاصل التوتر ليس نتاج مواقف آنية او تشنجات ظرفية يمكن استيعابها عبر بعض التنازلات البسيطة المتبادلة بل هي محصلة المتغيرات في بنية النظام الدولي وموقع كل طرف في تركيبة النظام الحالي الى جانب اختلاف البنى المجتمعية (societal structures) لكل طرف مما يقود بالتالي الى اتجاهات ومسالك سياسية مختلفة .

وتحكم دينامية هذه العلاقات السلوكية السياسية لكل طرف وهذه تحدد بدورها درجة ومدى التمايز او الخلاف وذلك حسب التعاطي معه ايضاً من قبل الطرف المعني. وقد ساهمت ادارة ريغان في تعميق مفاصل التوتر في الحلف الغربي نتيجة اتجاهاتها الاستراتيجية والاقتصادية المتطرفة ومحاولتها العودة بالنظام الدولي الى مرحلة الخمسينات متخطية الثوابت القائمة على الساحة الدولية.

إن عرض مفاصل التوتر في علاقات الحليفين على المستوى الكوني مهم جداً من حيث انه يشكل الاطار العملي لعلاقاتهما على المستوى الاقليمي في الشرق الاوسط . وتتمثل هذه المفاصل في:

١ ـ المفصل الاستراتيجي

اعيدت صيغة الدور الردعي والدفاعي لحلف شمال الاطلسي في اواخر الستينات بحيث (استبدلت سياسة الرد الشامل بسياسة الرد المرن التي تقوم على قدرة الرد على مستويات ودرجات مختلفة من الضربة النووية . فمبدأ الرد المرن يزيد من المصداقية الردعية للولايات المتحدة ويعني ايضاً ان امكانية نشوب حرب نووية محدودة اصبحت جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الامريكية وهذا يطول في التحديد المسرح النووي الاوروبي خصوصاً في المراحل الاولى من الرد المرن . وزاد هذا الوضع الجديد من التخوف الاوروبي ولا سيما في عهد الرئيس ريغان حيث اتجهت الولايات المتحدة نحو التركيز على زيادة مشاركة الحلفاء في النظام الدفاعي الغربي وبخاصة في الميزان النووي في المسرح الاوروبي ، فقد اعتبر هارولد براون ، وزير الدفاع الامريكي السابق ، ان على اوروبا الغربية أن تحمل جزءاً اكبر من مسؤوليات القوات المشتركة للحلف الغربي واعبائها في منطقتها[١٣] . وحذر هنري كيسنجر من مخاطر عدم تطوير البناء العسكري في اوروبا الغربية معتبراً ان ذلك يعرض الحلفاء للمساومة الانتقائية من قبل الاتحاد السوفياتي[١٤] .

---

(١٣) Andrée Jallon, «De l'Utilité économique de la bombe à neutrons,» *Le Monde Diplomatique*, (Juin 1981), p. 5.

(١٤) المصدر نفسه .

يبرز اذن تخوف امريكي من محاولات « لفنلندة » اوروبا الغربية عبر الاخلال التام بالميزان النووي الاوروبي ونجحت ادارة ريغان في انتزاع موافقة مبدئية من الحلفاء الاوروبيين عبر الضغوطات المختلفة في ربيع ١٩٨٠ بزيادة مشاركتهم العسكرية والمالية في نطاق الحلف الغربي . وفيما ترفض اوروبا الغربية توسيع رقعة نشاطات الحلف الغربي خارج حدوده الاطلسية والاوروبية ، تعتبر ان الحد من الاسلحة النووية بدل الدخول في سباق تسلح مع الاتحاد السوفياتي يبقى الوسيلة الافضل للوصول الى توازن نووي في المسرح الاوروبي .

٢ ـ المفصل السياسي

تعتبر الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفياتي قد اسقط نهائياً سياسة الانفراج عبر التدخل بالواسطة (proxy) في افريقية واماكن اخرى في العالم او مباشرة كما في افغانستان ونتيجة البناء العسكري الضخم في اوروبا . وترى الولايات المتحدة ان طبيعة الخطر السوفياتي والمواجهة في اطار **محور الشرق والغرب** تحتم موقفاً متماسكاً من الحلف الغربي بقيادتها . اما اوروبا الغربية فترى في الانفراج الدولي حقيقة قائمة وان أخل به الاتحاد السوفياتي احياناً وانه من الضروري اعتماد سياسة مختلطة تجاه الاتحاد السوفياتي من « الحزم والحوافز » وهذا يقود عملياً الى المضي في تطوير العلاقات الاقتصادية القائمة مع الاتحاد السوفياتي والذي اصبح له ولحلفائه مصلحة اساسية في الحفاظ عليها مما يفرض عليه اعتدالاً وانفتاحاً في العلاقات مع الغرب . وتحاول الولايات المتحدة دائماً اخضاع علاقات اوروبا الغربية مع الاتحاد السوفياتي لاعتبارات المواجهة حسب منظورها وتبرز الحساسية الامريكية خاصة في مجال الانكشاف الاوروبي الاقتصادي تجاه الاتحاد السوفياتي وخير مثال على ذلك الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على اوروبا الغربية للتخلي عن مشروع استخدام الغاز في الاتحاد السوفياتي مقابل وعود باعطائه الفحم الحجري الامريكي كبديل عن الغاز والنفط معاً .

ويبرز الخلاف ايضاً في نظرة الطرفين الى الحوار مع **الجنوب** وبخاصة في ظل الادارة الامريكية الحالية. فالطريق الاوروبي ، حسب رأي مسؤول من المجموعة الاوروبية ، يصف الوضع قائلاً : « ان مجالنا الجغرافي الضيق وعدم امتلاكنا للامكانات التي عند الولايات المتحدة ، فلا مصادر اساسية ولا اسواق ولا البنى الضرورية لاقتصادياتنا موجودة ولذلك نحن مضطرون للتعاون مع الجنوب »[١٥] . اذن فالاهتمامات الاوروبية اتجهت من « الشرق » الى « الجنوب » ولذلك تركز المجموعة الاوروبية على اهمية حوار الشمال والجنوب وعلى اعطاء الامم المتحدة وبخاصة الاجهزة الاقتصادية المختصة دوراً اكبر[١٦] لتشكل القنوات الرئيسية لآلية الحوار . اما الولايات المتحدة فتعتبر ان اولوية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي يجب أن تحكم سلوكية الحلفاء وليس الحوار مع « الجنوب » وفي اطار المواجهة تصبح الامم المتحدة مجرد ساحة لذلك ولا يجوز ولا يمكن أن تضطلع بأي دور مستقل في النظام الدولي . فدينامية العلاقات الدولية ، حسب المنظور الامريكي ، تكمن في العامل الجيوستراتيجي وليس في عاملي الاقتصاد السياسي والتنمية .

---

(١٥) Simon Sarfaty, «The United States and Europe,» *The Washington Quarterly*, vol. 4, no. 1 (Winter 1981), p. 74.

(١٦) *The Financial Times*, 23/6/1981, p. 1.

٣ ـ المفصل الاقتصادي

تميزت سياسة المجموعة الاوروبية منذ نشأتها باقامة اتفاقيات اقليمية مع مجموعات دولية او مع دول مثل اتفاقية «لومي» التي عقدتها المجموعة مع ٥٧ دولة، من افريقية،الكاريبي والباسفيك، واعطت هذه الاتفاقية المجموعة اوضاعاً تفضيلية في التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري مع هذه الدول(١٧). وعقدت المجموعة الاوروبية اتفاقات اخرى مع دول من الشرق الاوسط وشمال افريقية ـ لبنان ، تونس ، المغرب ، سورية ، مصر ... وتعتبر اتفاقية لومي خير مثال على الاستراتيجية الاقتصادية الاوروبية واثرها السلبي على المصالح الاقتصادية الامريكية عبر اضعافها للتصدير الامريكي الى هذه الدول مقابل ارتفاع صادرات المجموعة الى دول الاتفاقية من ٦,٠٧ مليار وحدة نقدية اوروبية الى ١٢,٤٦ ملياراعام ١٩٧٧(١٨) ، فأصبح حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون منافسيها الرئيسيين في الاسواق العالمية(١٩) .

من جهة اخرى اتسمت سياسة الولايات المتحدة دائماً بالضغط على المجموعة الاوروبية لتقديم تنازلات اقتصادية لها فقد قامت مثلاً الولايات المتحدة بربط قضية رفع ضريبة الـ ١٠ بالمائة الزائدة على الاستيراد ، والتي اضرت بالصادرات الاوروبية، الى السوق الامريكية ، بإحداث تغييرات في السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة ووقف المفاوضات لاقامة منطقة تجارة حرة مع اعضاء المجموعة الاوروبية للتجارة الحرة (EFTA)(٢٠) .

من السمات البارزة للسياسة الاقتصادية الامريكية الانفراد في اتخاذ القرارات المالية دون الرجوع الى الحلفاء الاوروبيين او التشاور واياهم بهذا الشأن وقد عانت اوروبا الغربية كثيراً من ذلك وبخاصة لدى وقف العمل بنظام « البريتون وودز » عام ١٩٧١ من قبل الولايات المتحدة وعند رفع الفائدة على سعر الدولار في العهد الحالي والتي تركت آثاراً سلبية على الاسواق المالية الاوروبية واوضاعها الاقتصادية نتيجة تحول الرساميل نحو الدولار وانخفاض قيمة العملات الاوروبية تجاهه فأصبحت اوروبا الغربية بين « مطرقة » الواقع الناشىء و« سندان » رفع سعر الفائدة على عملاتها ايضاً الذي يؤدي بدوره الى الانكماش الاقتصادي وازدياد البطالة والفضل في ذلك كله يعود الى ما سمته يوماً مجلة « النوفيل اوبسرفاتور » بديكتاتورية الدولار .

رابعاً : اهمية الشرق الاوسط في السياسة الاوروبية

اكتسبت منطقة الشرق الاوسط اهمية خاصة في السياسة الاوروبية في بدء السبعينات للاسباب الثلاثة التالية :

---

(١٧) *La Communauté européenne et le Tiers-monde* (Luxembourg: Office des publication officles des communautés européennes, [s.a.]).

(١٨) Sarfaty, «The United States and Europe,» p. 76-77.

(١٩) Theodore Draper, «The Western Misalliance,» *The Washington Quarterly*, vol. 4, no. 1 (Winter 1981), p. 51.

(٢٠) Shonfield, ed., *International Economic Relations of the Western World, 1959-1971*, pp. 80-84.

١ ـ الوضع النفطي

لقد اشرنا سابقاً الى تحول السوق النفطية العالمية مع مطلع السبعينات من سوق مستهلكين الى سوق منتجين نتيجة عوامل عديدة منها ازدياد الطلب على النفط ونجاح الدول المصدرة افرادياً وفي نطاق اوبيك في انتزاع اوراق الضغط في سوق النفط من الشركات المتعددة الجنسيات والدول المستهلكة ان كان في حقل الانتاج او التسعير او ملكية حقول النفط . من ناحية اخرى جاءت الصدمة النفطية عام ١٩٧٣ لتظهر مدى انكشاف دول المجموعة الاوروبية للنفط العربي الذي تستورد منه اكثر من ٦٠ بالمائة من حاجاتها . وقد وصلت هذه النسبة الى ٦٩,٤ بالمائة عام ١٩٧٨[٢١] .

٢ ـ الاستقرار في الشرق الاوسط

في المنظور الجيوستراتيجي يعتبر الشرق الاوسط الممر الذي يربط بين اوروبا الغربية والقارة الاسيوية ومن حيث ان امن البحر المتوسط لا يتجزأ وهو اساسي وحيوي بالنسبة لاوروبا الغربية تبرز اهمية الاستقرار على شاطئه الشرقي . واذا كان اهتمام اوروبا الغربية انصب في اوائل السبعينات على ترسيخ سياسة الانفراج وتلافي التوتر بين الجبارين وذلك لتدعيم مصالحها وتثبيتها ، فإن منطقة الشرق الاوسط تشكل بؤرة توتر في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي يمكن أن لا ينحصر تفجرها على المستوى الاقليمي بل يتعدى ذلك الى مواجهة بين القوتين العظميين وخير مثال على ذلك ما حدث عقب حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، كما ان اغلاق قناة السويس اثبت مدى تأثير التوتر الاقليمي على اوروبا الغربية وخصوصاً على مصالحها الاقتصادية . ويكسب الاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط اهمية اخرى بالنسبة لاوروبا الغربية كون المنطقة تشكل المخزون والشريان الحيوي لاوروبا الغربية في حقلي النفط والغاز .

٣ ـ الاسواق العربية

تشكل الاسواق العربية المجال الاقتصادي الحيوي للتجارة الاوروبية وقد اصبحت الاقطار العربية الشريك التجاري الاول للمجموعة الاوروبية عام ١٩٧٥[٢٢] . وقد ازدادت قيمة هذه الاسواق بزيادة قدراتها الشرائية نتيجة المداخيل البترومالية العربية في وقت لم تشبع فيه حتى حاجاتها الاساسية . وفي ظل تطبع هذه الاسواق بالعادات والسلوكية الاستهلاكية . فقد تحول الفائض المالي للاقطار العربية المصدرة للنفط من ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٧٣ الى ٦٢ ملياراً في العام التالي فيما وجدت المجموعة الاوروبية ان فائضها المالي الذي كان حوالى مليارين قد تحول الى عجز بلغ ١٢ مليار دولار في الفترة نفسها[٢٣] . واتجهت دول المجموعة الاوروبية للتركيز ايضاً على عملية اعادة تدوير

---

(٢١) **هيكل المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبلدان جامعة الدول العربية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠** (تونس : بعثة لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ١٩٨١) .

(٢٢) *La Communauté européenne et le Tiers-monde*, p. 31.

(٢٣) ميشيل لولار ، « التعاون المالي بين العرب واوروبا في مواجهة الاحتكار الامريكي للعلاقات .» ترجمة هشام متولي ، **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٠) ، ص ٨٥ .

العائدات المالية النفطية العربية في الاسواق المالية الاوروبية .

خامساً : الولايات المتحدة والسياسة الخارجية للمجموعة الاوروبية في الشرق الاوسط

يبدأ تاريخ السياسة الخارجية للمجموعة الاوروبية مع ازمة النفط عام ١٩٧٣ وبالتحديد مع بدء السياسة الاوروبية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي والتي جاءت كترجمة لقرار المجموعة الاوروبية في قمتها في باريس عام ١٩٧٢ لتطوير سياسة خارجية اوروبية . واعلنت المجموعة الاوروبية في بيان صدر في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر[٢٤] عن بعض المبادىء التي تشكل في تصور المجموعة عناصر رئيسية للسلام في الشرق الاوسط ومنها التركيز على القرار ٢٤٢ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ويقدم هذا البيان الخطوط العريضة للتوجه الاوروبي في المنطقة من حيث انه اشار الى **التوجه المتوازن** للمجموعة في اقامة تعاون مع **دول جنوب وشرق المتوسط** . ويأتي استعمال هذا التعبير لتأكيد استمرار العلاقات التجارية المميزة القائمة مع اسرائيل وابقاء الباب مفتوحاً لتطويرها مقابل تطوير العلاقات الاقتصادية مع المجموعة العربية . ويظهر بيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر كمؤشر لبدء تحرك ـ في شكل اعلان مواقف او مبادىء عامة او مبادرة ـ للمجموعة الاوروبية متميز ومستقل عن التحرك الامريكي في الشرق الاوسط الى جانب اسقاط المجموعة الاوروبية لمفهوم اللاجئين في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي واستبداله بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

لقد تحسست المجموعة الاوروبية بعد الصدمة النفطية اهمية الشرق الاوسط واستوعبت مركزية القضية الفلسطينية في اطاره لذلك جاء بيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ليشكل مدخلاً سياسياً للمجموعة الاوروبية وارضية جديدة لسياسة التقارب الاوروبية مع الاقطار العربية .

أما الولايات المتحدة فاعتمدت سياسة المواجهة بعد الخطر النفطي العربي ودعت الى انشاء منظمة للدول المستهلكة للنفط وانزلقت الدول الاوروبية الى الموقف الامريكي فيما رفضت فرنسا منطق المواجهة واقامت مجمل دول اوروبا الغربية مع الولايات المتحدة ، وفي اطار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، الوكالة الدولية للطاقة لبناء مخزون نفطي يمكن استعماله في حال تعرض احدى الدول الاعضاء لخطر نفطي ضدها . وخلال المفاوضات لانشاء هذه الوكالة ، مارست الولايات المتحدة الضغط على بعض حلفائها الاوروبيين المترددين في اعتماد منطق المواجهة بالربط بين تأييد الموقف الامريكي في هذا الشأن واعادة النظر في الالتزامات الاستراتيجية الامريكية في اوروبا الغربية.

فالولايات المتحدة كانت حريصة دائماً على الّا تقوم اي سياسة اوروبية في الشرق الاوسط خارج اطار التوجه الامريكي والقيادة الامريكية لأن هذا التوجه يضعف تجاه الطرف العربي اذا ظهر أن هناك محاورين وتوجهين غربيين ولو كان يفصل بينهما تمايز بسيط،الى جانب ذلك فإن وضعاًكهذا يظهر

---

(٢٤) احمد صدقي الدجاني ، الحوار العربي ـ الاوروبي ، وجهة نظر عربية ووثائق (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ : القاهرة : مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ، ص ١٧١ ـ ١٧٣ .

انشقاقاً في الحلف الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي . والولايات المتحدة كانت قد قررت غداة حرب ١٩٧٣ البدء بتحرك سياسي لايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي واعتبرت أن الظروف الموضوعية قد نضجت لذلك فاسرائيل تعيش في وضع عزلة سياسية والاقطار العربية اعادت اعتبارها بعد الانتصار المحدود واصبحت تدرك انه لا مجال لحل سياسي الا عبر الولايات المتحدة التي بامكانها الضغط على اسرائيل[٢٥] ولذلك كانت الولايات المتحدة مهتمة بالحصول على كل تأييد في تحركها الجديد .

وعندما اتخذت المجموعة الاوروبية قرارها ببدء الحوار مع الاقطار العربية رضخت للضغوط الامريكية لاستبعاد المسائل النفطية من الحوار تحت ستار ابقاء هذه المسائل في اطارها التقني[٢٦] . حتى أن الولايات المتحدة حاولت الضغط على المجموعة الاوروبية حتى لا يتضمن الحوار اي مواضيع سياسية[٢٧] اذ انها ادركت ان طرح موضوعي النفط والسياسة في اطار الحوار العربي ـ الاوروبي لا بد من أن يؤديا الى انتزاع مواقف اوروبية سياسية قريبة من الموقف العربي وبعيدة عن الطروحات والتصورات الامريكية وذلك مقابل اعطاء العرب ضمانات او تسهيلات نفطية للمجموعة الاوروبية ، وبذلك يمكن ـ حسب التصور الامريكي ـ ان تخلق المجموعة العربية انشقاقاً في الحلف الغربي في سياسته الشرق اوسطية باستعمال ورقة النفط ، لذلك عملت الولايات المتحدة على انشاء الوكالة الدولية للطاقة لطمأنة الاوروبيين الى مبدأ المشاركة النفطية مقابل ربطهم بها نفطياً حيث اكملت هذا الربط باحتواء اي امكانية لتعاون اوروبي عربي نفطي قد ينسحب الى مجالات اخرى ليست بالتأكيد لمصلحتها . ويأتي الرضوخ الاوروبي للضغط الامريكي باستثناء النفط من الحوار نتيجة تأييد أكثر اعضاء المجموعة في تلك الفترة للسياسة الامريكية عامة تجاه الشرق الاوسط ولعدم وجود تصور واضح عند البعض حول طبيعة ومنحى التعاون الاقليمي الذي سيقام بينهم وبين العرب وحول التنازلات او المواقف السياسية المطلوبة منهم لانجاحه .

واصطدم الحوار منذ البدء بموقف المجموعة الاوروبية الرافض للاعتراف او حتى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية،والغي اجتماع عربي ـ اوروبي كان مقرراً أن يعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ نتيجة للموقف الاوروبي . ولكن توصل الطرفان الى ايجاد مخرج للحوار باعتماد صيغة الوفد الموحد وتقرر أن تبدأ اعمال الحوار على مستوى الخبراء ـ المستوى الفني ـ في عام ١٩٧٥ ويأتي ذلك مؤشراً لرغبة الطرف الاوروبي في مسايرة الولايات المتحدة بتلافي المواضيع السياسية عبر تأجيل الحوار على المستوى السياسي .

وعشية بدء الاجتماع الفني الاول للحوار العربي ـ الاوروبي وقعت المجموعة الاوروبية ، ضمن سياسة **التوجه المتوازن** كما يبدو، اتفاقية تجارية جديدة مع اسرائيل جاءت تتويجاً لاتفاقيات عام ١٩٦٣، ١٩٧٠ و ١٩٧٣[٢٨] . الى جانب الاهمية الاقتصادية الحيوية لهذه الاتفاقية بالنسبة لاسرائيل

---

(٢٥) Quandt, *Decade of Decisions...*, pp. 208-210.

(٢٦) « ندوة **شؤون عربية** : اوروبة والعرب »، اعداد مارك يارد ، **شؤون عربية**: السنة ١ ، العدد ٦ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(٢٧) احمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي ، دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٩) ، ص ١٧ (يشار اليه لاحقاً بـ : **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي** ...) .

(٢٨) انس مصطفى كامل، « الكيان الصهيوني والحوار العربي الاوروبي »، **قضايا عربية** ، السنة ٨ ، العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٨١)، ص ٣٠ .

من حيث زيادة صادراتها الى دول المجموعة الاوروبية وتحسين وضع ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري ، يبقى الجانب السياسي هو الاهم من حيث اعادة التأكيد الاوروبي على المكانة الخاصة والوضع المميز لاسرائيل لدى المجموعة الاوروبية في بدء تحركها وانفتاحها على الطرف العربي . هذا في وقت بدأت فيه المجموعة بعقد اتفاقيات تجارية مع دول من المشرق العربي - مصر ، لبنان ، سورية - ودول المغرب العربي تونس والجزائر والمغرب . وبعد اصدار توضيح اوروبي حول الاتفاقية اعيد عقد الاجتماع الفني في حزيران / يونيو ١٩٧٥ .

شهد ربيع ١٩٧٦ التحضير لانتخابات الرئاسة الامريكية في مرحلة فشلت فيها سياسة الخطوة خطوة في الشرق الاوسط نتيجة اصطدامها بمحور سوري - فلسطيني - اردني تدعمه اطراف عربية فاعلة ابدت تخوفها من المنحى الذي يأخذه النهج الامريكي في التعاطي العملي مع ازمة الشرق الاوسط . وبقي العامل الاهم في تلك المرحلة الالتزام الامريكي لاسرائيل بعدم الاعتراف او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل ان تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود وتقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨[٢٩] . واهمية هذا العامل انه اصبح احد ركائز السياسة الامريكية في المنطقة فيما بعد .

في هذا الاطار عقد اجتماع اللجنة العامة للحوار حيث اعاد الجانب الاوروبي الى تأكيد بيان ٦ تشرين الثاني/نوفمبر مع الاشارة الى حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية[٣٠]. ويعتبر هذا الموقف الاوروبي نقلة نوعية من حيث انه اشار الى بعد سياسي جديد ولو غير محدد في الحديث عن الهوية الوطنية . وكان من المفترض ان تعلن المجموعة الاوروبية بياناً شاملاً حول الموقف من النزاع العربي - الاسرائيلي يهيء لمبادرة اوروبية وذلك قبل الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار في شباط / فبراير ١٩٧٧. ولكن المجموعة الاوروبية تريثت في اعلان البيان خوفاً عدم رغبة الادارة الامريكية الجديدة ومن اجل اعطائها الوقت الكافي لصوغ سياستها تجاه الشرق الاوسط خاصة ان ادارة كارتر كانت قد انتقدت منهج « الخطوة خطوة » واعتبرته غير صالح لتحقيق السلام . فجاء الموقف الاوروبي في اجتماع اللجنة تكراراً للمواقف السابقة بانتظار التحرك الامريكي الجديد .

بدأت ادارة كارتر سياستها الشرق اوسطية بالدعوة الى صيغة الحل الشامل على منهج مؤتمر جنيف كافضل وسيلة لاحقاق السلام . وكانت الادارة الجديدة تسترشد في سياستها بدراسة اعدتها مؤسسة « بروكنز » ونشرت عام ١٩٧٥ وشارك في اعدادها مستشار الرئيس للامن القومي زبغنيو برجنسكي وخرجت الدراسة بتصور لمشروع سلام في الشرق الاوسط في حين اشار الرئيس كارتر الى ضرورة اعطاء وطن (Homeland) للفلسطينيين[٣١] والى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لجزء اساسي من الفلسطينيين[٣٢] . في هذا السياق جاء موقف المجموعة الاوروبية متطوراً عن السابق في اجتماع اللجنة العامة الثالث في بروكسل في تشرين الاول مشيراً الى حق الشعب الفلسطيني في اقامة

---

(٢٩) Quandt, *Decade of Decisions...*, p. 275.

(٣٠) « البيان السياسي الاوروبي » في : الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي-الاوروبي** .... ص ٩٦ .

(٣١) Safran, *Israel: The Embattled Ally*, p. 569.

(٣٢) Marwan Buheiry, *U.S. Threats of Intervention against Arab Oil, 1973-1979*, IPS papers, no. 4 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980), p. 41.

وطن له[٣٣] في الاراضي المحتلة بعد انسحاب اسرائيل منها ، ولكن جاء هذا الموقف دون تحديد البنية القانونية او السياسية لهذا الوطن .

وحاول الطرف العربي ان يستفيد من الموقف الامريكي المنفتح في تلك الفترة لتخطي حدود التردد الاوروبي ، ودفعه باتجاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الموقف الاوروبي جاء سلبياً في هذا الخصوص طارحاً موقف منظمة التحرير من اسرائيل وملتزماً عملياً بالخط الاحمر الذي رسمه كيسنجر في وعده لاسرائيل بعدم التفاوض مع المنظمة او الاعتراف بها قبل أن تعترف بحق اسرائيل في الوجود .

بيد ان السياسة الامريكية شهدت انعطافاً كبيراً وسريعاً مع زيارة السادات الى اسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ حين اعلنت الولايات المتحدة تأييدها المطلق لهذه الزيارة وبالتالي لهذا المنهج في مسيرة الحل السياسي ـ منهج الحل المنفرد ـ الذي يشكل بحده الادنى نوعاً من سياسة الخطوة خطوة التي ادانتها الادارة الامريكية نفسها سابقاً فقامت بذلك باسقاط منهج الحل الشامل ـ منهج مؤتمر جنيف ـ والبيان الامريكي السوفياتي الصادر في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ . وبرزت الاتجاهات الجديدة لدى الادارة الامريكية في محاولة فرض الهيمنة على الشرق الاوسط ، والاستفراد على الصعيد الدولي بطرح الحلول حسب التصور الامريكي الجديد والمرفوض عربياً .

اما المجموعة الاوروبية فقد اعلنت تأييدها لزيارة السادات واعتبرتها خطوة ايجابية وجمد الحوار نتيجة انعكاسات زيارة السادات على مجمل الاوضاع العربية ونتيجة التريث الاوروبي امام التطورات السريعة في الشرق الاوسط . وجاء عقد الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ وسط اجواء كامب ديفيد ، اعادت خلاله المجموعة الاوروبية تكرار موقفها السياسي السابق بخصوص النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتعتبر المجموعة الاوروبية معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تطبيقاً صحيحاً لمبادىء التسوية للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية وخطوة على طريق التسوية الشاملة وليست سلاماً منفرداً[٣٤] .

ويرى د. احمد صدقي الدجاني في توقف الحوار بعد ذلك انه نتيجة تعمد المجموعة الاوروبية اعطاء هذه الاتفاقية فرصتها وتجنب الحوار مع العرب دون مصر الى جانب تجنب البحث في الجانب السياسي للحوار[٣٥] .

شهد الشرق الاوسط في سنة ١٩٧٩ بؤراً كثيرة من التوتر شكلت خطراً على الاستقرار الاقليمي وبالتالي على المصالح الاوروبية مباشرة. فالى جانب مرحلة سقوط الشاه في ايران وما رافقها من تطورات واوضاع العنف المسلح في تركيا ، شكلت النتائج السلبية التي ادت اليها سياسة الولايات المتحدة عبر نهج « كامب ديفيد » اكثر بؤر التوتر احتمالاً في التفجير والاطاحة بمصالح الغرب عامة . فالاختلال الذي حصل في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي نتيجة اخراج مصر من دائرة الصراع ، لم يؤد كما

---

(٣٣) « البيان السياسي الاوروبي » ص ١٦٧ .

(٣٤) الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي** ...، ص ٨١ .

(٣٥) احمد صدقي الدجاني ، « اضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الاوروبي » ، **شؤون عربية** ، السنة ١ ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١)، ص ٢٠ ـ ٢١ .

كان متوقعاً في الاستراتيجية الامريكية الى جر اطراف المواجهة من بلدان عربية اخرى الى المفاوضات المنفردة والمباشرة مع اسرائيل ، الى جانب ذلك ، ازدادت اسرائيل تشنجاً في مواقفها نتيجة وضعها الجديد في ميزان القوى مما ادى الى توقف « المسيرة السلمية » الى جانب الانعكاسات التي تركتها الاتفاقية على التحالفات السياسية الاقليمية والتي تفجرت في لبنان واخذت تهدد في كل وقت في التحول الى حرب اقليمية عربية اسرائيلية جديدة . هذه العوامل مجتمعة اعادت تحريك التوجه الاوروبي في وقت وصلت فيه السياسة الامريكية في الشرق الاوسط الى طريق مسدود .

ومهد لعودة الروح الى التحرك الاوروبي لقاء المستشار النمساوي كرايسكي مع عرفات ، وزيارة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية لباريس ثم اجتماعه مع كلود شيسون الذي كان حينذاك عضواً في اللجنة الاوروبية التابعة للمجموعة الاوروبية . واهمية هذا الحدث الاخير انه يشكل اول لقاء بين منظمة التحرير والمجموعة الاوروبية في تكريس تطور في موقف المجموعة بحيث ساهم ذلك في اقامة علاقة عمل بينها وبين دولها من جهة وبين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة اخرى ، حيث اعتبرت الاخيرة عنصراً اساسياً في النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

وعشية مؤتمر البندقية للمجموعة الاوروبية في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، تحركت الولايات المتحدة لتقطع الطريق امام امكانية قيام اي مبادرة اوروبية نتيجة المعطيات الدبلوماسية الجديدة . فقد حذر الرئيس كارتر من التعرض لمسيرة كامب ديفيد فيما قام وزير الخارجية الامريكية ادموند ماسكي باتصالات مع معظم وزراء خارجية دول المجموعة وبخاصة مع وزير خارجية ايطاليا الذي كان يرئس المؤتمر مظهراً معارضة الولايات المتحدة لأي مبادرة اوروبية[٣٦] . وعلى الرغم من فشل كامب ديفيد كمنهج في اقامة سلام في الشرق الاوسط في الشكل ـ الحلول المنفردة ـ وفي المضمون ـ عدم تناوله صلب المشكلة ـ فإن الولايات المتحدة اعتبرته محور سياستها في الشرق الاوسط تحدد على اساس موقف الاطراف الاقليمية منه موقفها منهم مما زاد في توتر علاقاتها مع البلدان العربية المحافظة . وقد ازدادت اهمية كامب ديفيد كركيزة اساسية في استراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي في المنطقة بعد سقوط نظام الشاه في ايران .

من هذا المنطلق كانت حساسية الولايات المتحدة تجاه اي محاولة اوروبية لتقديم تصورات او مبادرات جديدة اذ اعتبرت أن التصور الاوروبي لا يمكن أن يشمل او يستوعب في خلفيته وافاق مصالحه الاقليمية ابعاد المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ومتطلباتها ؛ وانه في التحليل الاخير متأثر ومحكوم بالعلاقات الاقتصادية مع العرب .

وفي حين أن التطورات الاقليمية كانت مهيأة لقيام مبادرة دبلوماسية اوروبية في شكل تقديم تصور لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي فقد جاء بيان قمة البندقية متجاوباً مع عدم اثارة حساسية الولايات المتحدة في تلافي موضوع كامب ديفيد او الاعلان عن اي مبادرة . اعادت المجموعة الاوروبية تأييدها للقرارين الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ كأساس صالح لحل النزاع مع الاشارة الى ضرورة اعطاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وضرورة اشراك منظمة التحرير في اي مفاوضات سلام مقبلة[٣٧] وجاء الرد الامريكي سريعاً على لسان الرئيس كارتر : « مهما يكن موقف الحلفاء الاوروبيين فإن

---

(٣٦) *Le Monde*, 13/8/1980.

(٣٧) *La Presse* (Tunisie), 14/6/1980.

الولايات المتحدة لن تتفاوض ولن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية قبل اعترافها باسرائيل »[٣٨] . وعادت المجموعة الاوروبية لتؤكد من جديد مبادىء البندقية في قمتها المنعقدة في لوكسمبرغ في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ وبعد شهر تقريباً من اجتماعات اللجنة السياسية للحوار العربي ـ الاوروبي.

اتسم التحرك الاوروبي بعد كامب ديفيد بسياسة الجولات الاستطلاعية ـ ثورن ، فان دركلاو ـ واعادة تأكيد المواقف من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، ولم يترجم هذا التحرك الى اي مبادرة لسببين رئيسيين : اولاً ، لا تملك المجموعة الاوروبية ، ضمن علاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولا تريد مواجهة كامب ديفيد بطرح تصور بديل في شكل مبادرة بل تنتظر ان تجد الولايات المتحدة نفسها في طريق مسدود فيما يخص كامب ديفيد حتى تعاود التحرك مجدداً والتحدث عن مبادرات . ثانياً ، تريد المجموعة الاوروبية دائماً اعطاء فرصة سياسية لكل ادارة جديدة ـ ادارة كارتر ، ادارة ريغان ـ حتى يبقى زمام الموقف في يد الولايات المتحدة . في هذا السياق يمكن قراءة تصريح رئيس وزراء اللوكسمبرغ « لا نريد ان نضع في اضطراب ما سبق من تحركات مستقلة حتى الآن ولكن نريد القول انه في حال عدم توصل هذه الجهود الى نتيجة نهائية يمكن ان نصل الى الفراغ واوروبا ستكون جاهزة لخطوة جديدة »[٣٩] .

إن مجيء ادارة ريغان وتثمينها للعلاقات الاسرائيلية المصرية ولكامب ديفيد في اطار استراتيجيتها الكونية يعطل من جديد امكان قيام مبادرة اوروبية على الاقل حتى الانتهاء من تنفيذ الجزء الاول من كامب ديفيد المتعلق باستكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء ، وتطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية .

وقد ربط وزير خارجية هولندا التحرك الاوروبي بذلك عندما رسم صورة واضحة عن مسار سياسة المجموعة الاوروبية في الشرق الاوسط بقوله « انه لا مبادرة اوروبية قبل نيسان / ابريل ١٩٨٢ لأن ذلك قد يعطي اسرائيل مبرراً لعدم تنفيذ ما تبقى من انسحاب من صحراء سيناء »[٤٠] .

سادساً : حدود الخلاف وتحديد الخيارات

في معرض استقراء العلاقات الامريكية ـ الاوروبية في الشرق الاوسط ، برز مدى تأثر سياسة المجموعة الاوروبية في المنطقة بالموقف الامريكي حيث ان هذه السياسة جاءت ضمن حدود رسمتها العوامل التالية :

١ ـ التحرك الامريكي او المبادرات الامريكية في الشرق الاوسط ـ الخطوة خطوة ، كامب ديفيد ـ والمحاولة الدائمة لاقتطاع القضايا السياسية من الحوار وابقائه على مستوى فني مع بعض التصريحات التي تأتي في اطار اعلان المواقف العامة مع التشديد على عدم تحميل الدور الاوروبي سياسياً اكثر مما يعني ويقول وزير خارجية هولندا ، فان دركلاو ، في هذا السياق « ليس هناك مبادرة فهذا يعني ان هناك مقترحات محددة وواضحة للسلام وما قمت به انا وقبلي ثورن هو البحث عن عناصر معينة تسمح بتحقيق السلام فكامب ديفيد امر واقع ولا نستطيع الا اخذه بعين الاعتبار »[٤١]

---

(٣٨) *Le Monde*, 17/6/1980.

(٣٩) **النهار العربي والدولي** ، ٨ ـ ١٤ / ١٢ / ١٩٨٠ .

(٤٠) **المدينة** (جدة)، ١٦ / ٤ / ١٩٨١ .

(٤١) **المجلة** ، ٨ ـ ٢٤ / ٧ / ١٩٨١ .

٢ ـ الالتزام الامريكي بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير قبل اعترافها باسرائيل وفي هذا السياق تأتي المجموعة لتقيم علاقة عمل مع المنظمة وليس اعترافاً رسمياً كلياً بها .

٣ ـ اخراج النفط في اطار الحوار العربي ـ الاوروبي مما يعني افراغه منذ البدء من مفصل اساسي في العلاقات العربية ـ الاوروبية ذي تأثير كبير على الجوانب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للتعاون الاقليمي فالولايات المتحدة نجحت في ضغوطها على المجموعة الاوروبية بالحصول منها على موقف يربطها بها نفطياً في اطار الوكالة الدوليةللطاقة ويفرض عليها التعاطي مع العرب عبر التحالف مع الولايات المتحدة في حين ان اوروبا الغربية بحاجة للنفط العربي اكثر بكثير من حاجة الولايات المتحدة اليه ، وفي حين يمكنها ان تقيم علاقات تعاون اقليمي في هذا الشأن يجنبها احتمالات انقطاع النفط نتيجة اوضاع مشابهة لعام ١٩٧٣ او حتى بامكانها ، في علاقة مباشرة مع المجموعة العربية ، تنظيم عملية امداداتها النفطية ، والحصول على نوع من الامن النفطي في اطار علاقات تقوم على المصالح الاقليمية المتبادلة مع العرب . فالمجموعة الاوروبية ـ ما عدا بريطانيا ـ اكثر اعتماداً على سياسة الوكالة الدولية للطاقة من الولايات المتحدة في حال نشوب اي ازمة نفطية وهذا يعني ان المجموعة الاوروبية اكثر ارتباطاً وتبعية للموقف الامريكي في اطار العلاقات مع الولايات المتحدة ضمن الوكالة المذكورة .

إن الخلاف المحدود او التمايز في المواقف بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية يتناول موضوعي الوطن الفلسطيني واشراك منظمة التحرير في اي تسوية الى جانب التعامل معها حالياً . فمفهوم **الحكم الذاتي** حسب اتفاقية كامب ديفيد لا يصل في حده الاقصى الى اكثر من صيغة من صيغ الاستقلالية الادارية وليس السياسية او الوطنية . اما المجموعة الاوروبية فتشير الى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والتعبير عن ذلك في وطن وهذا في حده الادنى يفرض قيام بنية سياسية ذاتية متمايزة ولو لم تملك الشخصية الدولية وبقيت في اطار بنية اكبر واشمل،اي بنية الدولة . ويشير فان دركلاو الى الاختلاف بين المفهومين ، وبالتالي الموقفين الامريكي والاوروبي بهذا الخصوص ، ففي حين ان الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية تصران على اعتراف منظمة التحرير باسرائيل قبل الاعتراف بها فإن المجموعة الاوروبية قد اقامت مع المنظمة **علاقة عمل** واعتبرتها عنصراً أساسياً من عناصر النزاع في المنطقة وذا ثقل كبير في المعادلة السياسية في الشرق الاوسط فيما الولايات المتحدة ترفض التعاطي مع هذا الواقع الذي فرضته منظمة التحرير[٤٢] .

وتظهر محصلة التمايز المحدود في المواقف بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية ، والذي اخذ ينعكس في سياسة العزل الذاتي (self-isolation) الامريكية في المنظمات الدولية ، في التصويت على القرارات المتعلقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي في الامم المتحدة ، فمثلاً امتنعت المجموعة الاوروبية عن التصويت على مشروع قرار في الجمعية العامة في الامم المتحدة في عام ١٩٨٠ يدعو الى اقامة دولة فلسطينية فيما عارضت الولايات المتحدة مشروع القرار مع ست دول اخرى فقط بينها اسرائيل . ايضاً وقفت فرنسا وبريطانيا في مجلس الامن بجانب قرار اتخذ بغالبية ١٤ صوتاً في آخر آب / اغسطس ١٩٨٠ يدعو الى نقل السفارات من القدس وامتنعت الولايات المتحدة وحدها عن التصويت[٤٣] .

---

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) Draper, «The Western Misalliance,», pp. 55-56.

وينتج التأثير الامريكي على مواقف المجموعة الاوروبية في شأن الشرق الاوسط عن عدة عوامل اهمها :

١ ـ **خصوصيات المنظمة الدولية الاقليمية** : ان السياسة الخارجية لكل منظمة دولية اقليمية هي نتاج الحد الادنى من الاجماع عند الدول الاعضاء في اطار دينامية علاقاتهم ضمن المنظمة وينطبق هذا الوضع بالطبع على المجموعة الاوروبية ؛ كما أن تغيير المواقف تجاه اي قضية من قبل المنظمة وتطويره تجري ببطء وتمر عبر قنوات المداولات والمشاورات بين دول لها اعتباراتها ومصالحها المختلفة والمتمايزة . فسياسة الحد الادنى من الاجماع والتي تصنع في اطار الدبلوماسية البرلمانية لا يمكنها أن تتسم بالمرونة والوضوح والسرعة في التحرك والتعاطي مع المتغيرات كما تستطيع ذلك سياسة دولة كبرى لها استمراريتها في المنطقة وتملك استراتيجية واحدة واهدافاً واضحة .

٢ ـ **الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية** : إن لهذه الدول ـ اساساً ـ مواقف مختلفة من النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجمعها اكثر من تيار ، بعضها متأثر مباشرة بالموقف الامريكي في الشرق الاوسط ـ مثلاً الدانمرك ، هولندا ـ وقد برز ذلك في اكثر من مناسبة ، فعندما جرى التصويت على موضوع دعوة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ الى الجمعية العامة للامم المتحدة ايدت كل من فرنسا ، ايطاليا وايرلندا القرار فيما عارضته هولندا، الدانمرك وبريطانيا وبالطبع الولايات المتحدة وامتنعت بقية دول المجموعة عن التصويت(٤٤). كما انه عندما طرح موضوع التمثيل الفلسطيني في الحوار جاء موقف فرنسا ، ايطاليا وايرلندا ايجابياً في خصوص مشاركة المنظمة فيما عارضت المانيا الغربية ، بريطانيا وهولندا ذلك(٤٥) .

إن وجود هذه المحاور يساعد الولايات المتحدة على ضبط الموقف الاوروبي وابقاءه ضمن حدود معينة وذلك عبر اقامة سياسة الحد الادنى من الاجماع تجاه العرب مثلاً على مواقف المحور المؤيد للولايات المتحدة مع اجراء بعض التعديلات التجميلية على هذه المواقف . فمن الطبيعي أن يكون الحد الادنى من الاجماع الموجه لتأييد الطرف العربي مساوياً لاقصى ما يمكن أن تعطيه دول **المحور الامريكي** في المجموعة الاوروبية .

٣ ـ **العلاقة الاستراتيجية** : عندما حاول كيسنجر اعادة صوغ العلاقات الامريكية ـ الاوروبية المتأزمة عام ١٩٧٣ تحت عنوان ميثاق اطلسي جديد ، اصر على تغييب المستجدات التي افرزها التغيير في النظام الدولي عندما اشار الى ان «للولايات المتحدة مصالح كونيةولاوروبامصالح اقليمية »(٤٦) فعاد يؤكد منطق الزعامة الامريكية المطلقة والتبعية الاوروبيةوتحجيم الدور الاوروبي وابقاءه في اطاره الاقليمي . وعلى الرغم من أن دول المجموعة الاوروبية رفضت مبدأ تقسيم المصالح والادوار على الطريقة الامريكية الا انها تعتبر نفسها دائماً جزءاً من الحلف الغربي وتحاول بأي شكل ، مثلاً في الشرق الاوسط ، تلافي الصدام السياسي واضعاف الموقف الامريكي ـ حسب تصور معظم هذه الدول ـ حتى لا ينعكس ذلك على الحلف الغربي الذي يبقى تماسكه اساسياً في خياراتها الاستراتيجية وتوجهاتها السياسية ومما يساعد الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط اكثر على المجموعة الاوروبية

---

(٤٤) الدجاني ، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي ... ، ص ٧٢ .
(٤٥) الدجاني ، الحوار العربي الاوروبي ، وجهة نظر عربية ووثائق ، ص ٢٦ .
(٤٦) *U.S. Departemnt of State Bulletin*, (14 May 1973), p. 594.

وجود تيار «اطلسي» بقيادة بريطانيا يحاول دائماً أن يبقي الموقف الاوروبي مساوياً او مماثلاً للموقف الامريكي .

تقف المجموعة الاوروبية في هذه المرحلة امام ثلاثة خيارات فيما يختص بسياستها الخارجية تجاه الشرق الاوسط .

الخيار الاول : تراجع المجموعة عن القيام بأي توجه سياسي تجاه الشرق الاوسط الذي يعني في النهاية التراجع عن مبدأ اقامة سياسة خارجية للمجموعة اذ انه من غير المنطقي ان تقوم المجموعة الاوروبية ، مقابل التخلي عن اتخاذ سياسة متماسكة تجاه اكثر المناطق حيوية بالنسبة لامنها الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي باتخاذ مبادرات سياسية في مناطق اخرى في العالم فتبرز هذه الاخيرة كسياسات هامشية او كنوع من الترف السياسي للمجموعة حين تتخلى عن الاهم والقريب ، وتتجه نحو الاقل اهمية والبعيد . فما قيمة سياسة خارجية مثلاً في امريكا اللاتينية او جنوبي شرقي آسيا عندما تأخذ المجموعة موقف المتفرج غير المعني بشؤون الشرق الاوسط حيث تكمن اكثر مصالحها حيوية واهمية .

الخيار الثاني : الاستمرار في مرحلة تحرك المواقف التي استهلكت واعلان المبادىء والجولات الاستطلاعية التي استنفدت . تحرك كهذا في مجمله غير مؤثر في مجرى الاحداث ولا يمكن أن يشكل قاعدة لاي تعاون اقليمي مثمر وهو يقود في النهاية الى تقلص تدريجي حتى الزوال لدور المجموعة الاوروبية في الشرق الاوسط ، ويفقدها اي مصداقية في تقديم سياسة خارجية كمجموعة دولية .

الخيار الثالث : الانتقال من مرحلة تحرك المواقف الى مرحلة تحرك المبادرة الدبلوماسية التي تقدم تصوراً شاملاً ومتكاملاً ، بالحد الادنى الاوروبي ، لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي ضمن اطار الامم المتحدة . ومن الطبيعي أنه لا يمكن للمجموعة الاوروبية ممارسة اي ضغط مباشر على الولايات المتحدة لتضغط بدورها على اسرائيل ولكن بامكان المجموعة الاوروبية أن تقدم تصوراً بديلاً للتصور او التحرك الامريكي . ويتطلب ذلك تخفيف التبعية الاوروبية للولايات المتحدة في حقلي النفط والشؤون المالية . ويمكن تحقيق ذلك بتوجيه الحوار العربي ـ الاوروبي ، كمحور السياسة الاوروبية في المنطقة ، نحو المواضيع النفطية والمالية والسياسية . فالولايات المتحدة كانت دائماً مستفيدة من النفط العربي للضغط على اوروبا الغربية ، فارتفاع اسعار النفط ساهم في ارتفاع اسعار السلع الاوروبية وساعد في منافسة السلع الامريكية لها ، ورفع سعر الفائدة على الدولار ساهم في ارتفاع قيمته تجاه العملات الاوروبية فأفقد اوروبا فرصة الافادة من اعتدال اسعار النفط في هذه المرحلة نتيجة احتساب الفاتورة النفطية الاوروبية بالدولار في الاطار المالي ، يمكن ايجاد تنسيق في السياسة المالية بين المجموعتين تجاه الدولار عبر آليات متعددة من تنظيم عمليات الرقابة على تحركات رؤوس الاموال الى التدخل في اسواق الصرف والى انشاء شبكة من اتفاقيات الدعم او المقايضة بين المصارف المركزية او العادية في المنطقتين[٤٧] .

في ظل المستجدات والمتغيرات الدولية ، اصبح لاوروبا الغربية مصالح كونية استراتيجية وسياسية واقتصادية وهذا يفرض عليها القيام بدور على مستوى هذه المصالح . فبين مخاوف « الفنلندة » والفرق في « الاطلسية » بالتمحور الكامل حول مواقف الولايات المتحدة يبقى طريق التعاون الاقليمي الوسيلة الاضمن لخدمة مصالح المجموعة الاوروبية على قاعدة المصلحة المشتركة ، والمنهج الاسلم للخروج من دائرة صراع القوتين العظميين □

(٤٧) لولار . « التعاون المالي بين العرب واوروبا في مواجهة الاحتكار الامريكي للعلاقات » ص ٩٢ .

خيارات التنمية
في الاقطار العربية المصدرة للنفط(*)

د. علي احمد عتيقة

الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

يسعدني أن التقي بكم اليوم لتبادل وجهات النظر والتجربة المتعلقة بخيارات التنمية في مجموعة من الدول النامية التي بولغ كثيراً في تقدير ثرواتها . واسمحوا لي قبل ذلك أن ابدي بعض الملاحظات عن هذه المؤسسة العظيمة التي تستضيفني في زيارتي هذه لواشنطن .

لقد كان اول اتصال لي بالبنك الدولي عام ١٩٥٩ حين التحقت بالبنك المركزي في ليبيا ، وكان اول عمل اسند الي قراءة مسودة القانون الاساسي لمؤسسة التنمية الدولية والتعليق عليها . وقضيت السنوات الاربع التي تلت ذلك عضواً في مجلس محافظي البنك الدولي وفرعيه ، وكانت متابعة نشاط هذه المؤسسة جزءاً من مهام عملي . انني انما اذكر ذلك لأقول لكم أن مؤسستكم قد احرزت تقدماً كبيراً في تطلعاتها ونشاطاتها خلال السنوات العشرين الماضية ، وانني لعلى يقين انكم تدركون ذلك ، ولكن الامر الذي قد لا يذكره بعضكم انه انقضى حين من الزمان كان البنك خلاله يرفض تقديم القروض للاستثمار في مجالات حيوية كتطوير الريف والتعليم والاسكان ، بحجة ان مثل هذه القروض لا تحقق استثمارات انتاجية خالصة . وكان البنك ينتقي ما يروق له في مجال الهياكل الاساسية مع تأكيد خاص على السدود ومحطات توليد الطاقة . وعندما استفسرت ليبيا عام ١٩٦٠ عن امكانية حصولها على قرض بقيمة عشرة ملايين جنيه استرليني لاعادة تعمير ميناء بنغازي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية رفض البنك ذلك متذرعاً بحجة انه ليس هناك مبرر اقتصادي لهذا الاستثمار . وارى لزاماً عليّ أن اذكر ان ذلك حدث بعد عام واحد من اكتشاف النفط واقل من عام على بدء تصديره .

ولعل اولئك الذين التحقوا بالبنك مؤخراً يدهشون حين يعرفون أن البنك ـ حتى اجراء التعديلات الرئيسية في اسعار النفط والغاز عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ـ كان يعتبر النفط والمشاكل المرتبطة به اموراً

(*) القيت هذه المحاضرة في ندوة العاملين في البنك الدولي في واشنطن بتاريخ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ وجهات النظر والآراء الواردة قد لا تتفق دائماً مع الموقف الرسمي للاوابك او حكومات الاقطار الاعضاء فيها .

خارج نطاق اهتماماته واختصاصاته ، ولكن البنك الدولي اصبح الآن ـ كما نعلم جميعاً ـ يشارك في مجال الطاقة الذي يحتل فيه النفط والغاز مكاناً بارزاً ، وانا اعتبر أن هذا التطور هو احدى النتائج الخيّرة لزيادة اسعار النفط .

ومنذ عشرين عاماً كان الدور الذي تلعبه الاقطار العربية بشكل عام ، والاقطار المصدرة للنفط بشكل خاص ، في عمليات البنك الدولي ، ضئيلاً جداً اذ كان يقتصر على العضوية الشكلية ، اما الآن فإن هذه الاقطار تحظى باهتمام اكبر من البنك ، وربما كان اهتمامه بها كاقطار مقرضة اكثر منها مقترضة . ولم يكن البنك ، بكل تأكيد ، مصدراً لاقراض غالبية مجموعة اقطار اوابك حتى في تلك الاوقات التي كان بعضها في حاجة الى التمويل من اجل التنمية . ولكن ما أن بدأت هذه الاقطار تكوّن بعض الاحتياطات حتى اصبحت مصدراً مهماً لاموال البنك ، سواء كاقطار مقرضة بشكل مباشر او مشاركة في التمويل .

استطيع بعد هذه الملاحظات العامة أن انتقل الى موضوع الندوة : « خيارات التنمية في الاقطار العربية المصدرة للنفط » . إن هذه الاقطار تشكل مجموعة من الدول النامية التي قيل الكثير عن ثرواتها وبولغ كثيراً في تقدير هذه الثروات ، في الوقت الذي يتم فيه التغاضي عن مشكلاتها والعقبات التي تعترض سبيلها ، او التقليل من شأنها على احسن تقدير . وقد ننصف اليوم هذه الاقطار بعض الشيء اذا ما امعنا النظر في مشكلات تنميتها والخيارات المتاحة امامها .

هناك اعتقاد سائد أن لدى هذه الاقطار مجالاً واسعاً من الخيارات لعمل كل ما تريده بسبب وفرة مواردها المالية التي تيسرت لها حديثاً . ومع أن مصدر رخائها المادي يعني حقيقة نضوب اهم مواردها الطبيعية ، الا أنه يجري عادة تصوير هذه الاقطار على انها هي التي تأخذ ثروات الدول المستوردة للنفط . ولكن هذه الدول لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة هبوط احتياطي اوابك النفطي من ٩٧ الى ٤٦ عاماً ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ، الامر الذي يشكل تحولاً في الموارد الحيوية لمصلحة الدول المستوردة. ومع أن عائدات النفط لا تعتبر دخلاً بالمعنى المعروف للكلمة ، الا أنه ينظر الى الاقطار المصدرة للنفط على اساس انها تتمتع بنمو اقتصادي سريع ، وبأنها الدول الغنية في العالم على الرغم من أن مجمل دخلها القومي بما في ذلك صادرات النفط ، ليس الا جزءاً من دخل بلد مثل فرنسا .

وعندما نجح مصدرو النفط لاول مرة في ممارسة حقهم في تقرير اسعار صادراتهم ، اتهموا بفرض الاتاوى على العالم . ومع أن تعديل اسعار النفط كان ينبغي أن يتم منذ امد طويل . ومع أن ذلك التعديل كان سبباً في ادخال تعديلات اساسية لازمة على انتاج الطاقة وتسعيرها واستهلاكها ، الا أن ذلك كان سبباً في الادعاء بأن زيادة سعر النفط ستؤدي الى انهيار النظام الاقتصادي العالمي . وصدرت تنبؤات عن مؤسسات مشهورة تقول بأن ما يسمى بفائض الاموال الذي تجمعه الاقطار المصدرة للنفط سيبلغ اكثر من ٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، واحتجوا كثيراً بأن هذه الاموال ستكون عبئاً ثقيلاً على نظام النقد الدولي مما سيؤدي بالتالي الى الهلع والفوضى وتدمير التجارة والاستثمار الدوليين . وعندما لم تتحقق هذه التنبؤات القاتمة الهائلة حدث تحول ملحوظ ـ ولكنه اقل دراماتيكية ـ في الاتهامات الموجهة ضد الاقطار المصدرة للنفط . فنسب الى النفط التضخم العالمي الذي رافقنا منذ الحرب العالمية الثانية والذي تأصّل في العوامل الاقتصادية الاساسية كالانتاجية المتضائلة وسوء توزيع الموارد على نشاطات غير منتجة كالتسليح . ومع أن الدول الصناعية تنفق اقل من ٢ بالمائة من ناتجها القومي على الواردات النفطية ، الا أنها تحتج بأن سعر النفط هو السبب الرئيسي للزيادة السريعة في التضخم

العالمي . كما تعزى خطأ الى سعر النفط مشاكل اقتصادية اخرى معروفة وقديمة كالدورة التجارية والركود الاقتصادي والبطالة والعجز التجاري وعدم الاستقرار النقدي في الدول الصناعية . وعلى هذا يمكن أن نتوقع أن يكون هناك من ينسب موجة ارتفاع اسعار الفوائد الى اسعار النفط مع أن ذلك حدث في وقت كانت فيه اسعار النفط الاسمية والفعلية تسير في طريق الانخفاض .

وحين بدأت الاقطار المصدرة للنفط ، وبخاصة مجموعة اوابك ، تمارس حقها في تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية المستوردة للنفط تركزت انظار العالم نحو تأثير واردات النفط على اقتصاديات هذه الدول ، وانضوت دول كدول جنوب اوروبا وجنوب افريقيا تحت تعريف الدول النامية وذلك من اجل تضخيم حجم استيراد النفط ، وربما كانت هذه هي الحال الوحيدة التي يتم فيها تبني مثل هذا التعريف من قبل هذه الدول.

ومع أن قلة من الدول النامية الكبرى والمتقدمة نسبياً تستورد اكثر من ٧٠ بالمائة من مجموع استيرادات العالم الثالث من النفط الا انه لم تكن هناك ادنى محاولة لابراز ذلك مما اوجد نوعاً من سوء الفهم والاضطراب داخل الدول النامية وخارجها . وينطبق الشيء نفسه على عدم التمييز بين العجز في مكونات ميزان مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط،سواء اكانت تلك المكونات نفطاً ام غيره. والذين يعرفون تفاصيل ما تستورده الدول النامية من بضائع يدركون أن النفط لا يشكل الا ٢٠ بالمائة من قيمة هذه الاستيرادات ، اما بقية البضائع المستوردة والاستيرادات المنظورة فهي مواد غير نفطية يتم استيرادها من الدول الصناعية المتقدمة . وينطبق الشيء عينه على دخل الاستثمارات من الدول النامية . فلماذا اذن لا يتحدثون عن العجز التجاري في الآلات او المواد الغذائية او الصناعات الاخرى التي تستوردها الدول النامية ؟

وعندما مارست الاقطار المصدرة للنفط حقها في زيادة مساعداتها ومشترياتها من البضائع والخدمات من الدول المتطورة الاخرى لم يسجل صافي هذه المساهمة في بيانات التجارة والمساعدة الدولية . ومع أن الاقطار العربية القليلة المصدرة للنفط هي التي تقدم اكثر من ٩٠ بالمائة من مساعدات « اوبك » للدول النامية الا أن هذه المساعدات تبدو عادة وكأنها مقدمة من دول اوبك ككل ، فلا تظهر مساهمة الاقطار العربية في هذه المساعدات ، بالنسبة لدخلها القومي ودخل الفرد فيها ، على حقيقتها . وهناك تجاهل او تقليل من شأن المساعدات العربية التي تقدم للدول النامية دون ارتباطها باتفاقيات لزيادة نفوذها فيها وبشروط متساهلة جداً بل وكمنح مالية مباشرة وذلك بالمقارنة مع المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة . ولا تتضمن ارقام ميزان المدفوعات التحويلات المالية الضخمة التي يقوم بها العمال ولا مدفوعات التجارة غير المنظورة من الدول المصدرة للنفط للدول النامية الاخرى .

لقد كان حديثي حتى الآن عن الاقطار العربية المصدرة للنفط وكأنها مجموعة متجانسة ، ولكن هذه ليست هي الحقيقة كما تعرفون . فاقطار الاوابك[1] تضم اكثر الاقطار العربية واقلها سكاناً (كمصر وقطر) ، كما تضم اكبرها واصغرها مساحة (الجزائر[2] والبحرين) . ومع أن اربعة من اقطار اوابك العشرة تضم ٨٣,٣ بالمائة من مجموع سكان الاقطار الاعضاء الذي يقدر بنحو ٩٧ مليوناً ، الا انها كانت تمتلك عام ١٩٨٠ نحو ٣١ بالمائة من مجمل الدخل القومي للاقطار الاعضاء في

---

(١) الجزائر ، البحرين ، مصر ، العراق ، الكويت ، الجماهيرية الليبية ، قطر ، السعودية ، سورية ، الامارات .
(٢) السودان اكبر الاقطار العربية مساحة ، وتليه الجزائر .

اوابك (٣٩٥ مليار دولار امريكي) . وتشكل عائدات النفط نحو ٤٥ بالمائة من مجمل الدخل القومي لاقطار الاوابك في الوقت الذي يأتي فيه اكثر من ٨١ بالمائة من هذا الدخل من الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط . إن هذه الارقام تأخذ بعين الاعتبار نصيب عائدات النفط المباشر من مجمل الدخل القومي بينما يشكل (استثمار وانفاق عائدات النفط) جزءاً كبيراً من دخل القطاع غير النفطي .

وهناك فروق كبيرة ايضاً بين اقطار اوابك بالنسبة للموارد الطبيعية غير النفطية والبيئة الطبيعية والموارد البشرية . وفي الغالب تفتقر الاقطار التي تتمتع بثروات متراكمة من تصدير النفط الى المصادر غير النفطية بينما تفتقر الاقطار التي تتوافر لها مثل تلك المصادر الى الموجودات المالية . ومع أن هذا التنوع الكبير في الموارد الطبيعية يشكل عوائق كبيرة في طريق تنسيق سياسات التنمية النفطية الا أنه يتيح في الوقت نفسه فرصاً كبرى للتعاون الاقليمي والتكامل الاقتصادي ، ومن غير الممكن استغلال هذه الفرص الا اذا وجد انسجام سياسي بين الدول المعنية ، وتصميم وارادة من أجل بناء مستقبل مشترك . ولئن كان هذا خياراً سليماً للتطوير في ظاهره فإن تنفيذه يعتمد بشكل كبير على تقديرات وادراك كل دولة لمصالحها وامكاناتها الخاصة، وهذا ما يجعلنا نترك هذا الخيار الى ما بعد النظر في خيارات تنمية كل قطر على حدة .

في ظل مثل هذا الوضع سيكون لكل قطر من الاقطار العشرة الاعضاء في اوابك خيارات مختلفة للتنمية تبعاً لحجم كل قطر وموارده الطبيعية ، وخبراته الادارية وتوجهه السياسي . وتعتمد ستة من هذه الاقطار اعتماداً كلياً على عائدات النفط ، وعلى ما تجنيه من استثمار العائدات النفطية التي لم يتم انفاقها . اما الاقطار الاربعة الاخرى فلديها موارد طبيعية وبشرية متنوعة ، ويعتبر النفط فيها مصدراً مهماً من اسباب رزقها ولكنه ليس اهمها . وبعبارة اخرى فإن لدى خمسة او ستة من الاقطار الاعضاء من رؤوس الاموال ما يفوق قدرتها على استغلاله في التنمية الاقتصادية الداخلية ، ولكنها تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والايدي العاملة المستوردة والخبرة الاجنبية في كل مجال تقريباً . اما الاقطار الخمسة او الاربعة الاخرى فإن لديها ـ او سيكون لديها ـ عجز في رؤوس الاموال يقابله وفر في الايدي العاملة ، وبخاصة غير الفنية .

فإذا سارت اقطار كل من هاتين المجموعتين في دربين مختلفتين من دروب التنمية ، فإن خيارات التنمية امام كل منها ستكون محدودة ، وستستمر الاقطار المصدرة للنفط بشكل رئيسي في مبادلة النفط الخام بالبضائع الاستهلاكية والخدمات دون أن تفتح امامها الآفاق لتنويع الاقتصاد وتحقيق مزايا اقتصاد الحجم الكبير . ومع أن لكل قطر ـ من ناحية نظرية ـ ان يختار تنظيم انتاجه من النفط الخام حسب متطلبات التنمية ، الا أن ذلك كان نادراً ما يحدث من الناحية العملية ، اذ لم يكن للاقطار المصدرة للنفط قبل عام ١٩٧٣ سلطة على انتاجه او مستوى اسعاره . وكانت الشركات صاحبة الامتياز هي التي تسيطر على سوق النفط الذي بقي سعره منخفضاً لفترة طويلة . وازاء مثل تلك السوق لم يكن امام الاقطار المصدرة للنفط من سبيل لزيادة عائدات نفطها الا تشجيع شركات النفط على زيادة حجم الصادرات .

ومع ارتفاع سعر النفط عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، وما تلا ذلك من تغييرات في ملكية وادارة الصناعة النفطية على المستوى الدولي فيما يتعلق بالانتاج والمراحل السابقة له ، توافر للاقطار المصدرة للنفط بعض الخيارات بالنسبة للانتاج ومستويات الاسعار ، ولكن هذه الخيارات لا يمكن تطبيقها الا اذا توافرت للقطر احتياطات مالية كبيرة متراكمة وطاقة انتاج زائدة ، وعندها يستطيع القطر أن يخفض

الانتاج لاطالة عمر الاحتياطات او يدافع عن سعر معين او يرفع مقدار الانتاج لزيادة عائدات النفط . غير ان خيار التنمية في هذه الحال لمثل هذا القطر يتحدد بقدرته الداخلية على استيعاب رأس المال ، ويتحتم عليه أن يستمر في استثمار احتياطياته المتراكمة في الخارج في ظل ظروف لا سيطرة له عليها . والخيار الوحيد المتوافر لهذا المستثمر هو تحويل امواله من اصل الى اصل آخر او من بلد الى آخر، ويكون ذلك دائماً في نطاق الحدود التي تقررها السوق والدولة المضيفة . ولا يزال معظم استثمارات الاقطار المصدرة للنفط الخارجية يتم على شكل اصول مالية او ودائع مصرفية متجددة ، ويعود استمرار تآكل قيمة هذه الاستثمارات الى التضخم وتقلبات اسعار العملات .

والاقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط ـ برأسمالها الفائض ـ واقعة بشكل دائم تحت ضغط مستمر لزيادة انفاقها على التنمية الداخلية والاستهلاك المحلي ، ولكن كثيراً من هذا الانفاق المتزايد يؤدي الى التضخم المحلي ورفع كلفة التنمية بسبب العوائق الطبيعية والمؤسسية العديدة الخطيرة في اسواق السلع والعمل . وكلما استمر هذا الاتجاه فإنه يمتص جزءاً متزايداً من عائدات النفط دون أن يكون هناك ازدياد ملحوظ في الانتاجية المحلية . ونظراً لأن العديد من الدول الرئيسية المصدرة للنفط لا تفرض ضرائب مباشرة بل تكتفي بفرض ضرائب رمزية غير مباشرة فإن الانفاق الاجمالي للقطر سواء أكان عاماً ام خاصاً يصبح عبئاً مباشراً على عائدات صادرات النفط . وعلى هذا فإن اي برنامج للتنمية يوضع لتقليل اعتماد الاقتصاد على صادرات النفط يمكن أن يؤدي في واقع الامر الى نتيجة عكسية ، ولعل ذلك يوضح العلاقة الوثيقة بين التغيرات في عائدات النفط وحجم النفقات والاستيرادات والموازين التجارية للاقطار المصدرة للنفط ، كما انه يوضح سبب اعتماد جميع النشاطات الاقتصادية اعتماداً كاملاً على التغييرات في الانفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي .

ومن شأن هذا الاعتماد الكبير على العائدات النفطية أن يقود عملية التنمية في اتجاه المزيد من استهلاك البضائع المستوردة والخدمات مع ما يرافق هذا من اهمال المشاكل الاساسية لتطوير الاقتصاد والمجتمع ككل ودون أن يؤدي ذلك الى تحسين الاداء الاقتصادي الشامل للمواطن او رفع انتاجية الاقتصاد . وربما اعطت البضائع المستوردة والمقاولات والعمالة الاجنبية التي يدفع ثمنها من صادرات النفط، انطباعاً بأن المجتمع يتمتع بالرخاء والتطور . ومن الواضح أن حكومات الاقطار المصدرة للنفط تحاول جاهدة أن تتغلب على هذه المشكلات الخطيرة التي تهدد اقتصادياتها ، ولكن ضغط الاحداث من جهة وقلة مواردها البشرية والطبيعية من جهة اخرى تحد من مجال نشاطها . ولقد حاولت هذه الحكومات أن تستثمر اموالها في مجال الهياكل الاساسية والخدمات الاجتماعية وقطاع الصناعة النفطية اللاحقة للانتاج من اجل مواجهة هذه المشكلة . وقد بلغ ما استثمر في الهياكل الاساسية ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ حوالى ٤٠ بالمائة من المجموع ، وكان هناك تركيز خاص على الهياكل الاساسية الصناعية (الكهربـــاء والماء والمجاري والنقل والاتصالات الحديثة) .

ويشكل الاستثمار في التكرير ومشاريع الغاز والبتروكيماويات والاسمدة والتعدين والاسمنت اكثر من ٨٠ بالمائة من الاستثمار الصناعي في الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط ، ولكن على الرغم من التأكيد على الصناعات الاساسية فإن التقديرات تشير الى أن انتاج معظم الصناعات النفطية والبتروكيماوية الاساسية لن يكون اكثر من نسبة ضئيلة من الطاقة الاجمالية العالمية في عام ١٩٨٥ وربما حتى عام ١٩٩٠ وما بعد ذلك . وبالاضافة الى ذلك فإن الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات يرتفع بسرعة كبيرة لدرجة انه يخشى الا يكون هناك فائض كبير للتصدير . ولو افترضنا أن القدرة على

التصدير قد توافرت فإنها ستواجه قيوداً خارجية على التجارة ومنافسة خطيرة في السوق اذا سار المنتجون على سياسات تسويقية منفصلة ، وربما تنافسية . فإذا ما حدث مثل ذلك فلن يستطيع الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية ان يقدم خياراً للتنمية قابلاً للاستمرار ، لان مثل هذا الاستثمار يمكن أن ينجح اذا تم على نطاق اقليمي وقام على سياسة التعاون الفعال فيما بين الاقطار المنتجة للنفط .

نستطيع الآن بهذا الاستنتاج الرئيسي أن نوجه انتباهنا الى الاقطار الاربعة الاخرى من اقطار الاوابك التي تعتبر مواردها الطبيعية اكثر تنوعاً وقواها العاملة اكثر وفرة . إن صادرات النفط ، بالنسبة لاقتصاديات هذه الاقطار مهمة ولكنها ليست اساسية بصورة مطلقة . ومع أن الاثر الاساسي لازدياد عائدات النفط في اقتصاديات هذه الاقطار هو الأثر نفسه في اقتصاديات الاقطار الاخرى ، الا أن الاثر الاجمالي يبدو اقل وضوحاً . وستحتاج هذه الاقطار الى مزيد من الاستثمار في التنمية الزراعية والصناعية والخدمات الاجتماعية ، كما انها ستكون بحاجة الى زيادة فرص العمل للتقليل من البطالة ولمواجهة القوة العاملة المتزايدة ، ومن المشكوك فيه أن تستطيع هذه الاقطار تحقيق نجاح ملحوظ في هذا المجال اذا ما استمرت التنمية في السير على اساس خيار التنمية الفردي لكل قطر . وكما أن الاقطار التي تعتمد اعتماداً كلياً على النفط لا تستطيع أن تقلل اعتمادها هذا اذا سارت في خيارات التنمية المنفصلة والمتنافسة فإن الاقطار الاخرى التي تعتمد على النفط بشكل اقل قد تفشل في تحقيق كامل امكاناتها التنموية دون تعاون فعال فيما بينها وفيما بينها وبين المجموعة السابقة بشكل خاص .

هذه السلسلة من الاستنتاجات تقودنا الى الخيارات التنموية الاقليمية ، فاذا سرنا مع هذا الخيار فإننا نفتح الباب امام عدد من الفرص التنموية المشتركة التي ربما كان اهمها ما يلي :

١ ـ التنمية المكثفة للموارد البشرية

مع أن مجموع عدد سكان منطقة الاوابك يصل الى نحو ٩٧ مليوناً ، الا أن مجمل القوة العاملة لا يزيد عن ٢٦ مليوناً مما يجعل نسبة فاعلية العمل تصل الى ٢٧ بالمائة مقابل ٤٠ بالمائة في الدول المتقدمة . ولا تزال نسبة الامية عالية ، ومستوى المهارات والخبرة الفنية منخفضاً حتى بين اولئك الذين حصلوا على التعليم الاساسي . ويمكن عن طريق موارد اقطار الاوابك المالية والبشرية تبني برامج تعليمية مختلفة ومراكز تدريبية تبعاً لحاجات مشاريع التنمية المحددة ، لكن التعاون في هذا المجال محدود في الوقت الحاضر ، ونجد بدلاً منه اعتماداً متزايداً على القوة العاملة الاجنبية المستوردة . ومن الممكن تقليل بل والغاء هذا النوع من الاعتماد اذا توافر جهد فعال مشترك بين الاقطار المصدرة للنفط وبينها وبين الاقطار العربية الاخرى في مجال تطوير القوة البشرية .

٢ ـ اكتشاف وتنمية الموارد الطبيعية

هناك مجال واسع في منطقة اقطار الاوابك للاستثمار المنتج في مجال استكشاف المزيد من النفط والغاز ، وزيادة الاستخلاص المحسّن للنفط من الاحتياطات الموجودة ، كما أن الحاجة ماسة لمزيد من المسح والاستكشاف المكثف والمنظم للمصادر المعدنية بشكل عام . وربما كانت اقامة مشاريع استثمار مشتركة منسقة اكثر فائدة من ناحية اقتصادية بسبب مشاكل الحدود والتشابه في الظروف

الجيوفيزيائية والبيئة الطبيعية . وسيكون حصول الموظفين المحليين والمؤسسات الوطنية على التقنية والخبرة الفنية اكثر جدوى واقل تكلفة اذا ما اعطيت المشاريع المشتركة دوراً اكبر في هذا المجال الحيوي في التنمية الاقتصادية .

٣ ـ التنمية الزراعية والسمكية

تشكو منطقة اقطار الاوابك حالياً من عجز في امدادات الغذاء ، وعندما يتضاعف عدد سكانها ـ تقريباً ـ خلال عشرين عاماً فإنها ستكون بحاجة الى اكثر من ضعف امدادات الغذاء الحالية اذا ارادت ان ترفع معدل استهلاك الفرد فيها . ومع ذلك فإن اكثر من ٥٠ بالمائة من امدادات الغذاء الحالية تستورد من دول غير عربية . إن ما لا يقل عن اربعة او خمسة من اقطار الاوابك تملك امكانات زراعية موفورة، كما أن القطاعات الزراعية في اقطار اخرى كالسودان والصومال والمغرب تستطيع استيعاب استثمار ضخم ، شريطة أن يكون هناك مجهود كبير لاقامة الهياكل الاساسية والمؤسسات الريفية اللازمة للزراعة الحديثة ، وهذا امر ممكن التحقيق على اساس اقليمي مشترك بمساهمة فعالة من الاقطار المصدرة للنفط .

٤ ـ التنمية الصناعية

يمكن للصناعة النفطية (التكرير والبتروكيماويات) في منطقة الاوابك ان توفر خياراً مقبولاً للتنمية شريطة ان يتم ذلك على اساس اقليمي او على اساس تنسيق سياسة التنمية فيما بين الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط بدرجة كبيرة ، ويمكن للصناعات البتروكيماوية الاساسية والصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة ان تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر الغاز في المنطقة ، واستغلال الغاز والموارد النفطية في هذه الصناعات اكثر نفعاً لعملية التنمية من تصدير الغاز النفطي المسيل والغاز الطبيعي المسيل والميثانول ، كما أن المنتجات الوسطية والنهائية لهذه الصناعات يمكن أن تستعمل في الاستهلاك المحلي والتصدير . ومثل هذا الخيار التنموي سيساعد الاقطار المصدرة للنفط فرادى ومجتمعة على الحصول على التقنية الحديثة وسيخلق فرص توظيف بديلة لقوتها العاملة المتزايدة . وستكون القوة العاملة المدربة تدريباً جيداً ثروة حيوية حتى بعد نضوب الاحتياطات النفطية .

٥ ـ تنمية مصادر الطاقة

على الرغم من أن الاقطار العربية تملك اكبر حصة من احتياطات النفط التقليدية المؤكدة ، الا أن نصيبها من إجمالي مصادر الطاقة المؤكدة لا يتجاوز ٩ بالمائة . وهي تقوم حالياً بتزويد العالم بما يقارب ضعف هذه النسبة مما يعني أن الاقطار العربية ستكون من بين اوائل الدول المنتجة للطاقة التي ستحرم من هذا المعين الحيوي الضروري للتنمية اذا استمر هذا الاتجاه دون أن تكون هناك اضافات لاحتياطات الطاقة . واذا استمرت مستويات الانتاج والاستهلاك على ما هي عليه فإن العديد من اقطار الاوابك ستتوقف عن تصدير النفط وسيبدأ بعضها في استيراده خلال العقد المقبل . وانها لمشكلة ملحة يتطلب حلها تعاوناً اقليمياً في مجالات استكشاف النفط والغاز ، وفي مجال التنمية ، ومد خطوط الغاز والطاقة عبر الحدود السياسية . وهناك مجال واسع للتعاون في تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية والطاقة النووية .

٦ ـ تطوير البحث والتقنية التطبيقية

هناك كثير من المشاكل المشتركة وفرص المنافع المتبادلة في منطقة الاوابك والتي تتطلب بحثاً ودراسات ميدانية ومراكز للتقنية . وقد اظهرت التجربة أن الجهود التي تبذلها كل دولة بمفردها ليست كافية فضلاً عن كونها جهوداً مجزأة لا تسمح بانجاز بحث جدي مستمر او تصميم هندسي او تطبيق تقني يلائم الظروف والمتطلبات المحلية . وهنا ايضاً يمكن لتضافر الموارد البشرية والمالية لاقطار الاوابك والاقطار العربية الاخرى ان يحقق المتطلبات الاساسية للتقدم الحقيقي في هذه المجالات الحيوية .

٧ ـ الاسواق النقدية والمالية المشتركة

على الرغم من الثراء المادي النسبي المتوافر لدى العديد من الاقطار المصدرة للنفط ، الا أن مؤسساتها النقدية والمالية لا تزال تتجه نحو ضخ مدخراتها القومية في اسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وعلى الرغم من اقامة كثير من المصارف المشتركة ومؤسسات الاستثمار الا أن عملها الاساسي ما زال يسير في هذا الاتجاه . لذا فهناك حاجة ماسة لخلق وتوسيع فرص الاستثمار في الاسهم وحصص راس المال في القطاعين الخاص والعام على اساس اقليمي . وعلى الرغم من كل ما يقال عن فائض راس المال في بعض الاقطار العربية فليس هناك تفكير كاف او عمل من اجل التعرف الى المتطلبات الاستثمارية الملحة والمتزايدة لاقتصاديات الاقطار العربية . ولا بد من تطوير سياسات وبرامج محددة لتحقيق هذا الهدف .

هذه هي خيارات التنمية الرئيسة المناسبة ، على ما اعتقد ، للمتطلبات المستقبلية للاقطار المصدرة للنفط ، وهي مناسبة في الوقت نفسه لمتطلبات كل الاقطار العربية . والواقع أن هذه الفرص ستكون اعظم اذا وجد تعاون اقليمي وثيق ، وتطوير مشترك ، في مناطق متعددة من الوطن العربي . وانني اعتقد أن هذا يكاد يكون الخيار الوحيد الذي يمكن أن ينجح في استعمال مصادر النفط المؤقتة كجسر لتحقيق التنمية الذاتية بما في ذلك استعمال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ومثل هذا الاسلوب سيقدم ايضاً افضل السبل لمواجهة مشاكل الدفاع والامن المشتركة التي تكون في كثير من الاحيان مصدراً للمنافسة والصراع المحلي .

إنني ادرك تماماً أن خيارات التنمية هذه لا يمكن أن تتحقق بسهولة ويسر ، فالوضع السياسي العربي الحالي وصراع القوى العظمى في المنطقة يعملان على ما يبدو على المزيد من التجزئة القومية والصراع الداخلي والازمات الاقليمية . ولكني اعتقد أن الواجب الاخلاقي والمهني يفرض على اولئك العاملين في المؤسسات الاقليمية والدولية ان يقاوموا هذه الاتجاهات سواء في الاقطار العربية او في انحاء اخرى من العالم . ومن حسن الحظ ان لدى الاقطار العربية قاعدة عريضة من الثقافة المشتركة والتراث الذي تستطيع ان تقيم عليه مستقبلاً مشتركاً ، ولكن السؤال الحقيقي هو : كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ انني اعتقد أن ذلك لا يمكن أن يتحقق عن طريق الوحدة الفورية السياسية التي تفرض من القمة ، كما أن ذلك لا يتحقق عن طريق العنف والمغامرة العسكرية . ان المجال لذلك هو الخيار التنموي السلمي الذي يتم تدريجياً ، وهذه عملية طويلة وشاقة ، لكن التجربة اثبتت انه يمكن الحصول على نتائج ملحوظة ودائمة بالصبر والايمان والعمل الجاد .

إن المؤسسات والمشاريع المشتركة في بعض المناطق الرئيسية كتلك التي ذكرتها سابقاً تشكل الاداة الرئيسية للتقدم في هذا المجال ، وهناك الآن مؤسسات ومشاريع عديدة من هذا النوع داخل منطقة الاوابك ، وفي الوطن العربي ككل، **ولكنها تفتقر في كثير من الحالات الى الموارد الضرورية . كما انها تعمل دون توفر التنسيق الضروري بين سياسات الاقطار الاعضاء** ، وهذه في رأيي هي المشكلة الرئيسية التي تواجه المنظمات والمشاريع العربية المشتركة . إن حل هذه المشكلة يجب أن يعطى الاولوية على المستويات الوطنية والاقليمية ، وعندها يمكن تحقيق اهداف التنمية الحقيقية .

سأنتهي بوصف موجز للاوابك وهدفها ونشاطاتها وانجازاتها . لقد تأسست منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٦٨ من ثلاثة اقطار فقط . والاوابك تمثل صورة لمنظمة اقليمية تطبق بعض الخيارات التي لخصتها في محاضرتي هذه . فهدفها الاساسي هو العمل من أجل اقامة تعاون بين اعضائها في مجال الصناعة النفطية . ومن أجل تحقيق ذلك الهدف سارت المنظمة في ثلاثة خطوط حققت درجات متفاوتة من النجاح ، وهذه الخطوط هي :

- تنسيق سياسات التنمية النفطية الوطنية للاقطار الاعضاء .
- تشجيع وتبادل الخبرة الفنية والدراسات والمعلومات المهمة بين الاقطار الاعضاء من جهة وبينها وبين المؤسسات الاقليمية والدولية من جهة اخرى .
- اقامة مشاريع مشتركة للتنمية في مجال الهيدروكربونات والانشطة المتعلقة بها .

ولما كان الحديث بالتفصيل عما حققته الاوابك في كل من هذه الانشطة وعن المشاكل التي واجهتها يستغرق وقتاً طويلاً فسأقتصر في حديثي على اعطاء بيانات عامة . لم تتمكن الاوابك من تحقيق هدفها في اقامة تنسيق لسياسات الاقطار الاعضاء بسبب ميل كل قطر الى العمل بشكل منفرد وبسبب تفضيل المشاريع القطرية ، وبخاصة بعد ازدياد الموارد المادية والوصول الى الاسواق العالمية اثر التغييرات التي حدثت في اسعار النفط وملكيته عام ١٩٧٣ - ١٩٧٥ . وهذا هو الميدان الذي تمارس فيه السياسة اكبر تأثير لها وتلحق اشد الاذى بفكرة سياسة التنسيق والتعاون الاقليمي . ولكنّ هناك جانباً مشرقاً وهو تحقق تقدم ملحوظ في مجال تشجيع وتبادل الخبرة والتدريب والدراسات الفنية في كل مجالات صناعة النفط . وعلى الرغم من أن هذه الانجازات مهمة ومشجعة الا انها ما زالت متواضعة بالمقارنة مع الحاجات العامة للاقطار الاعضاء ، ولا بد من تعزيزها ومساندتها عن طريق الاعتماد الاكبر على الخبرة المحلية والمؤسسات الاقليمية .

وفي مجال المشاريع المشتركة استطاعت الاوابك ان تنشىء خمس شركات رئيسية ومعهداً واحداً للتدريب ، وتعمل اثنتان من هذه الشركات في نقل النفط والغاز بينما تعمل الثالثة في مجال الاستثمار في العمليات النفطية اللاحقة للانتاج ، وتعمل الرابعة في الخدمات النفطية مع تركيز خاص على العمليات النفطية السابقة للانتاج . اما الشركة الخامسة ، وهي احدثها ، فإنها تعمل في مجال الهندسة النفطية والخدمات الاستشارية . ولقد صمم معهد التدريب ليوفر المدربين المحليين للمؤسسات النفطية الوطنية ولاقامة دورات وندوات من اجل التخطيط للقوة البشرية وادارة الصناعات النفطية . وهذه الشركات والمعهد استثمر فيها حوالى ملياري دولار مملوكة من قبل الاقطار الاعضاء ، وتدار بشكل مستقل عن الاوابك ، وتتخذ مراكز لها في اقطار مختلفة .

ومع أن كلا من هذه المؤسسات قد استطاع أن يحقق بعض النجاح في تحقيق اهدافه ، الا أنها جميعاً تشكو من نقص البيئة التنموية المشتركة . وعليها جميعاً أن تعمل خارج نطاق السياسات

الوطنية للاقطار الاعضاء ، كما أنها بحاجة الى مزيد من العزيمة والموارد والوقت لتحقيق هدفها الاساسي وهو ايجاد الملكية المشتركة والقدرة المشتركة في مجالات صناعة النفط الحيوية . اما بالنسبة للمستقبل القريب فإن اوابك تخطط لانشاء شركة اخرى لبناء واصلاح السفن في الجزائر ، وشركة مشتركة للاستكشاف النفطي . واحب أن اذكر كذلك أن كلا من الشركات الخمس القائمة مفوضة في اقامة فروع ومشاريع مشتركة اذا رأت ذلك ضرورياً . وقد اقامت بعضها فعلاً ـ وعلى الخصوص الشركة العربية للاستثمارات البترولية والشركة العربية للخدمات البترولية ـ وشاركت في مشاريع عدة من هذا النوع .

والهيئة القضائية التي اقيمت رسمياً عام ١٩٨١ تعتبر ركيزة اخرى من ركائز البنية المؤسسية للاوابك ، فالهيئة مكونة من تسعة قضاة ، ولها سلطة الزامية في حال قيام نزاع بين شركات اوابك او بينها وبين الحكومات الاعضاء، او بينهاوبين اوابك او بين اوابك والحكومات الاعضاء ، كما أن لها سلطة اختيارية في مجالات اخرى شريطة أن يكون النزاع مرتبطاً بالهيدروكربونات . ان قيام الهيئة القضائية هذه سيسهل التفاهم وتوسيع المبادىء القانونية المشتركة التي تحكم بنشاطات اوابك والشركات التي تشرف عليها ، كما أن هذا سيسهل دمج النشاطات الاقتصادية المشتركة في السياسات القومية للاقطار الاعضاء. ان لنا املاً كبيراً في ذلك فالهيئة القضائية هي اول هيئة قضائية مشتركة في الوطن العربي .

والآن ، اذا كان بعضكم ميالا للقبول بحجتي من اجل خيار التنمية الاقليمي فإنه قد يتساءل : ما الذي تستطيع المنظمات الدولية ، كالبنك الدولي ، ان تفعله لتعطي هذه العملية الزخم المطلوب ؟ وجوابي عن ذلك هو أن هذه المنظمات يجب الا تبني دائماً سياساتها وعملياتها على اساس الابقاء على خيارات التنمية المنفصلة والوطنية المتنافسة في الغالب ، وللاسف لم تقم الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى حتى الآن بتشجيع التعاون الاقليمي بين البلدان النامية ، بل ان المرء ليحس أنها كانت تفعل عكس ذلك في بعض الاحيان . وربما كانت احدى الطرق التي تستطيع ان تبدأ بها هي تقديم المزيد من التأييد المادي والمعنوي للمنظمات الاقليمية من غير منظمات الامم المتحدة في البلدان النامية ، وعلى الخصوص في المجالات التي تكون فيها الحاجة ماسة لاسلوب اقليمي وحيث يكون الاسلوب الفردي المتنافس غير مجد بالنسبة لكل الاطراف المعنية .

والبنك الدولي الذي يتمتع بالقدرة على الاقراض ، والخبرة ، والمعرفة الفنية يستطيع أن يسهم بشكل فعال عن طريق تأييد وتشجيع خيار التنمية الاقليمي . وهو يستطيع أن يلعب الدور نفسه الذي لعبه مشروع مارشال المعروف في اوروبا عن طريق تقديم الحوافز المالية والمشورة الفنية للتعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية . انني لآمل أن يقوم البنك الدولي باجراء التعديلات الضرورية من اجل هذا الخيار ، خلال سنوات قليلة ، تماماً كما فعل حين اجرى التغييرات التي ذكرتها في بدء حديثي. وانني لأعتقد ان التحرك في هذا الاتجاه سيكون بمثابة الفرصة والتحدي لادارة البنك الجديدة □

تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية

د. نادر فرجاني

مستشار ـ رئيس قسم التنمية البشرية ـ المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

مقدمـــة

التبادل البشري مفهوم حديث نسبياً في لغة العمل العربي المشترك ، مما يوجب توضيح المقصود به بداية . وبالمقارنة فإن مفهوم « التبادل التجاري » قد استقر بمعنى « انتقال السلع والخدمات عبر حدود البلدان العربية » ، وقنن في اتفاقيات عربية متعددة لتيسير « التبادل التجاري » وتحريره . وهذا الوضع يتيح لنا بعض القياس حول تحديد مفهوم التبادل البشري وإن كان هذا الاخير في المنظور التنموي ، اهم وأخطر من التبادل التجاري .

نعني بالتبادل البشري بين البلدان العربية انتقال البشر ، افراداً وعائلات وجماعات اكبر ، من بلد الى آخر داخل الوطن العربي . ولكن هذا الانتقال يمكن أن يكون **مؤقتاً** أساساً بغرض العمل ، وفي هذه الحالة يعني التبادل ـ في الاساس ـ انتقال افراد عاملين من بلد عربي الى آخر ولا يعني بالضرورة انتقال عائلاتهم معهم ، وإن كان انتقال العائلات يزداد اهمية وضرورة كلما طالت مدة الانتقال او الهجرة المؤقتة (عادة عن سنة) . تعني الطبيعة المؤقتة للانتقال استمرار قدر من الانفصال بين مجتمع المهاجرين المؤقتين ، ومجتمع بلد الاستقبال . وهنا يكون تكييف التبادل البشري ـ في الاساس ـ اقتصادياً ويتضمن انتقال احد عناصر الانتاج ـ اي العمل ـ من بلد عربي إلى آخر استجابة لمجموعة من مسببات الهجرة في كل من بلدي المنشأ والاستقبال . وتكون هذه المسببات اجتماعية ـ اقتصادية على وجه العموم ، ولها عناصر فردية مجتمعية . وتنشأ عن الهجرة المؤقتة للعمل مصاحبات ، وتنجم عنها كذلك آثار اجتماعية ـ اقتصادية وربما سياسية في كل من بلدان المنشأ والاستقبال ، يتفاوت مداها واهميتها تبعاً لحجم ظاهرة الهجرة وطبيعتها .

ولكن مفهوم التبادل البشري بين البلدان العربية يتسع **للانتقال الدائم** بغرض الاستقرار والاستيطان . وهنا يتحول تكييف التبادل البشري ليكون مجتمعياً . فالامر ليس انتقال عنصر من عناصر الانتاج ، ولكنه انتقال للمقوّم المجتمعي الأهم ، اي البشر ، من بلد لآخر ، او بعبارة

اخرى اعادة توزيع للسكان بين بلدان الوطن العربي . ويكون للتبادل البشري هنا ابعاد اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية واضحة بالنسبة للبلدين المعنيين ، وبالنسبة للوطن العربي ككل . فهذا النوع من الهجرة هو تعبير متقدم عن وحدة الوطن العربي ، كما أنه عامل مهم في تعظيم امكانات التنمية فيه نظراً لتفاوت توزيع الموارد المختلفة بين اجزائه ، ومن اهمها القوى البشرية . ولا يعني هذا المستوى من التبادل البشري اغفال الاعتبارات الاقتصادية في الانتقال ، فهي تبقى عنصراً أساسياً ، ولكن مسببات الهجرة الدائمة ونتائجها تتجاوز الأمور الاقتصادية ، الى آفاق ارحب تتعلق بالبناء المجتمعي كله .

وفي الهجرة الدائمة تبرز ضرورة انتقال العائلات مع المهاجرين من ناحية ، والعمل على ادماج المهاجرين في مجتمعات المستقر ، دون أن يترتب على ذلك اهدار قسري لتمايزهم الثقافي من ناحية اخرى . وبالطبع يمكن أن تتحول الهجرة الفردية او العائلية المؤقتة الى هجرة دائمة اذا تولدت لدى المهاجرين المؤقتين الرغبة في الاستيطان في مجتمعات الاستقبال ، وكانت السياسات والقوانين والاجراءات السائدة تسمح بهذا . ولكن الهجرة للاستيطان تكون مجالاً طبيعياً للتعاون بين سلطات البلدان المعنية في تنظيمها لتحقيق اكبر قدر من النفع المشترك .

وان كان التبادل البشري بين البلدان العربية ما زال في المقام الأول في حدود المفهوم الضيق له ، اي نطاق الهجرة المؤقتة ، فإن آفاق التعاون العربي تضم مفهومه الاوسع المؤدي لاعادة توزيع السكان في الوطن العربي بما يدعم وحدته ويعضد فرص تحقيق التنمية القومية الشاملة . ولهذا ، فإن المعالجة التالية ستعنى بكلا المستويين من التبادل البشري الاضيق باعتباره حقيقة واقعة بحاجة للترشيد ، والاوسع باعتباره امكانية للعمل العربي المشترك . الا أن الهجرة المؤقتة للعمل ستستأثر بقدر اكبر من الاهتمام لتأثيرها البالغ على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في الوطن العربي .

أولاً : اوضاع التبادل البشري في بلدان الوطن العربي

كما أشرنا ، يتكون التبادل البشري المؤثر على البلدان العربية حالياً في المقام الاول من هجرة مؤقتة بقصد العمل في مناطق الجذب داخل الوطن العربي وهي البلدان العربية النفطية . ولا تقتصر هذه الهجرة على العرب ، وإنما تجذب عناصر كثيرة من خارج المنطقة العربية ايضاً . كذلك توجد اعداد كبيرة نسبياً من مواطني بلدان المغرب العربي في اوروبا كمحصلة لتيار الهجرة الذي ازدهر بعد الحرب العالمية الثانية الى أن توقف تقريباً في منتصف السبعينات . ونسعى في هذا الجزء من الدراسة لتوصيف الملامح الاساسية لتنقل قوة العمل والسكان في البلدان العربية مستعينين في ذلك بالنزر اليسير من البيانات والمعلومات المتوافرة .

١ ـ حجم التبادل وطبيعته ومصاحباته وآثاره

تتعرض بلدان الوطن العربي لثلاثة تيارات اساسية لتنقل قوة العمل والسكان :

التيار الاول : من بلدان الوطن العربي الى خارجه ، اساساً لاوروبا وامريكا الشمالية

واستراليا . ولو ان عمال المغرب العربي ، غير المهرة ونصف المهرة ، يكوّنون الغالبية العددية في هذا التيار، الا أنه يتضمن اعداداً كبيرة من الكفاءات العربية التي انتقلت للعمل والاقامة ببلاد العالم الاول . ويقدر عدد أبنـاء المغرب العربي المقيمين في اوروبا الغربية حالياً بحوالى مليون ونصف مليون مقيم، ٩٠ بالمائة منهم في فرنسا (ثلثهم من الجزائر ، وربعهم من المغرب،والبقية من تونس) ويقدر عدد العاملين بينهم بأكثر من نصف مليون[١] . كما تراوح تقديرات القوى البشرية العربية رفيعة المستوى الموجودة في البلدان المصنعة ـ ما يسمى بنزف الادمغة او الكفاءات ـ بين ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ عربي .

التيار الثاني : من خارج الوطن العربي الى البلدان العربية النفطية ، ويأتي جل هذا التيار من شبه القارة الهندية وايران وان كان يتضمن اقلية مؤثرة من البلدان المصنعة واقلية اخرى مهمة ، تزايد وزنها النسبي بسرعة في السنوات الخمس الاخيرة ، من بلاد آسيوية اكثر تقدماً من شبه القارة الهندية . ويشير احد التقديرات القليلة المتوافرة[٢] الى أن عدد العاملين في هذا التيار ازداد من حوالى نصف مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى اكثر من مليون عام ١٩٨٠ ، مما ادى الى ازدياد نصيبه في قوة العمل المهاجرة على حساب انخفاض مساهمة العرب . وفي بدء الثمانينات قدر ان حوالى ثلثي هؤلاء العمال المهاجرين كان من شبه القارة الهندية ، واقل من الخمس قليلاً من بلاد آسيوية اخرى . وقد كان لهذا النوع من الهجرة مصاحبات مهمة وآثار خطيرة ـ بعضها مؤكد والآخر محتمل ـ سنعود اليها فيما بعد .

التيار الثالث : داخل الوطن العربي باتجاه منابع النفط ونعتقد أن هذا التيار هو من اهم العوامل الفاعلة في التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في الوطن العربي في الفترة الراهنة ، وفي المستقبل القريب . وعلى الرغم من عدم توافر احصاءات دقيقة عن قوة العمل العابرة للحدود بين البلدان العربية والمعولين الذين ينتقلون معها ، او يتأثرون بها ، الا ان هناك اتفاقاً على ان حجم قوة العمل العربية في البلدان النفطية قـد تضاعف تقـريباً خـلال السنوات الخمس (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) وربما من اقل من مليون الى اكثر من مليونين .

ولكن هذه الارقام التقريبية ، اذا اخذت على ظاهرها ، لا تبين الحجم الحقيقي للاثر الاجتماعي ـ الاقتصادي لظاهرة تنقل قوة العمل بين البلدان العربية ولنأخذ حالة بلاد المنشأ حيث نلاحظ :

(١) ان الهجرة من بلاد المنشأ هي عملية انتقائية يغلب عليها الذكور في سن العمل .

---

(١) محمد مهاني ، « الهجرة من شمال افريقية الى اوروبا »، ورقة مقدمة الى : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ايار / مايو ١٩٨١، ص ٢ ، ٢٩ و ٤٠ .

(٢) J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio-Economic Determinants of Intra -Regional Migration,» a paper presented at: Ibid., p. 29.

نستخدم هذا النقد ، بالرغم من وجود تحفظات شديدة عليه خاصة فيما يتعلق بانخفاض تقدير حجم الهجرة الوافدة للعراق والهجرة الخارجة من اليمن الشمالي . الا أنه على الرغم من ذلك يعد اكثر التقديرات معتمدية نظراً لخبرة الباحثين الذين قاموا به ، بالمنطقة وبياناتها ، وتوفيرهم لتقديرات مقارنة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

ونظراً للقيود التي تفرضها بلاد الاستقبال على الدخول والاقامة والعمل بها وتوافر الرغبة في الهجرة في بلدان المنشأ ، فإن العناصر الاكثر مهارة وحركية تكون هي الاقدر على الهجرة اولاً .

ومحصلة هذه الاعتبارات ان قوة العمل المهاجرة للخارج ، وان لم تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل المحلية تكون اكثر قطاعات قوة العمل والسكان فعالية وقدرة على المساهمة في التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي .

(٢) لا تقتصر اثار الهجرة للعمل على العاملين المهاجرين ولكن تنسحب على معوليهم اي حوالى خمسة اضعاف عدد العمال المهاجرين (بفرض خمسة معولين في المتوسط) .

(٣) هجرة قوة العمل العربية لمنابع النفط هي في الاغلب الاعم مؤقتة تتسم بمعدل دوران عال ، مما يعني أن عدد مواطني بلدان المنشأ الذين تصلهم آثار الهجرة بشكل مباشر على مدى فترة زمنية طويلة هو اكبر كثيراً من خمسة اضعاف عدد العمال المهاجرين في نقطة زمنية ما .

(٤) ان هناك آثاراً اجتماعية ـ اقتصادية غير مباشرة لانتقال قوة العمل للخارج تصل لكل السكان في بلدان المنشأ ، عن طريق مؤثرات كلية تتفاعل في تكوين المناخ الاجتماعي ـ الاقتصادي العام ، مثل وجود كم ضخم من تحويلات العاملين بالخارج ، ونشوء انماط استهلاكية معينة تمتد خارج قطاع المهاجرين وعائلاتهم .

وقد تعرضت كل البلدان العربية لواحد او اكثر من تيارات الهجرة الثلاثة المذكورة اعلاه ، وان كان في مواقع متباينة ولدرجات مختلفة[٣] ، وعموماً يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات اساسية من البلدان العربية ، من حيث موقعها من تيارات الهجرة المختلفة . ولو ان هناك تمايزات مهمة داخل كل مجموعة .

الاولى: **مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط (فيما عدا الجزائر)** هذه المجموعة تمثل مجتمعات الجذب للهجرة داخل المنطقة العربية ومن خارجها . وداخل هذه المجموعة نميز بين بلدان مجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت والامارات وعمان والبحرين وقطر) وليبيا من ناحية ، وبين العراق من ناحية اخرى . وتتسم بلدان هذه المجموعة بعوائد نفطية ضخمة ، استخدم جزء منها في برامج تحديث وانماء واسعة ، كما تتسم كذلك بقلة في عدد السكان مما حدا بها الى استقدام عمالة من خارجها للاضطلاع باعباء مشروعات التحديث والانماء فيها بدرجات متفاوتة ادت الى جعل نسبة الوافدين كبيرة ـ او غالبية ـ في قوة العمل والسكان . وتقدم هذه البلدان مزايا مادية كبيرة للعاملين الوافدين اليها ، وتضع قيوداً شديدة على الدخول والعمل ، والاقامة بها ، وتنشىء قدراً من التفرقة ـ قانوناً وفعلاً ـ بين المواطنين والوافدين ـ بما في ذلك العرب ـ تتفاوت من بلد لآخر .

أما في العراق ، الذي يتميز بالكبر النسبي في عدد السكان وتنوع البنيان الاقتصادي ، فقد ظهرت الحاجة ايضاً الى قوة عاملة وافدة للمساهمة في مشروعات التنمية في السنوات الاخيرة . ولكن ما يميز العراق هو عدم وضع اي قيود قانونية على الدخول والعمل والاقامة

---

(٣) نادر فرجاني ، « النفط والتغير السكاني في الوطن العربي » ، **النفط والتعاون العربي** (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) ، السنة ٧ ، العدد ١ (١٩٨١) .

بالنسبة للعرب . كذلك لا يحصل العامل العربي الوافد بالعراق على المزايا المادية التي تتأتى له في بلدان الخليج الاخرى ، وان كانت المزايا المادية للعامل العربي الوافد الى العراق تزيد احياناً عن نظيره من المواطنين . ويقدر ان عدد العمال الوافدين في العراق ربما تجاوز المليون في بداية الثمانينات (غالبيتهم من المصريين) . وقد ساعد على النمو السريع لهجرة المصريين ان العراق هو البلد النفطي الوحيد الذي لم يكن يشترط تأشيرة دخول او تصريح عمل للعرب ، وكثيراً ما كان ينظر اليه كمعبر لبلد خليجي آخر تكون الهجرة اليه اكثر ربحية .

ويدخل اثنان من بلدان هذه المجموعة ايضاً في عداد الاقطار المصدرة لقوة العمل وهما عمان (حيث يعمل عدد من مواطنيه في دولة الامارات) والعراق (حيث يعمل عدد من مواطنيه في الكويت على وجه الخصوص) بسبب علاقات تاريخية . وربما كان العراق هو البلد الوحيد في هذه المجموعة ، الذي يتأثر بدرجة محسوسة بنزف الكفاءات من الوطن العربي الى الخارج (داخل تيار الهجرة الاول) .

الثانية : **مجموعة البلدان العربية المصدرة لقوة العمل(عدا المغرب العربي)** ، وتمثل هذه البلدان المورد الاساسي لقوة العمل الوافدة الى بلدان المجموعة الاولى ، على مستويات المهن والمهارات كافة ، كما تتحمل بعض البلدان الداخلة فيها ، نصيباً كبيراً في نزف الكفاءات من الوطن العربي . ويراوح الوضع في هذه المجموعة من بلدان قدمت جل قوة العمل بها لسوق العمل التي قامت حول منابع النفط في السبعينات مثل اليمن الشمالي ، مروراً ببلدان قدمت عدداً كبيراً من العاملين لهذه السوق وان لم يمثل هذا نسبة كبيرة من قوة العمل بها كمصر ، وانتهاء ببلدان ما زالت تتحسس طريقها لولوج سوق العمل المغرية هذه لوقوعها على اطراف المعترك الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي كالصومال وموريتانيا .

كذلك اختلف تركيب قوة العمل المصدرة من بلد عربي الى آخر من غلبة لأدنى مستويات المهارة ، كحالة اليمن ، الى غلبة للعمالة الماهرة مثل حال الاردن ، الى خليط من مختلف مستويات المهن والمهارة كما هو الحال بالنسبة لمصر . ويأتي في مقدمة البلدان المصدرة لقوة العمل ، من حيث حجم قوة العمل المصدرة ، مصر واليمن الشمالي والاردن وفلسطين ، حيث يقدر ان عدد العاملين المهاجرين عام ١٩٨٠ تعدى مليوناً في حالة مصر وتعدى نصف المليون في حالة اليمن الشمالي ، وتجاوز ربع المليون في الاردن وفلسطين . وقد بدأ بعض بلدان هذه المجموعة في استيراد قوة عمل من خارجها بدرجات متقاربة ، لإحلالها محل قوة العمل المصدرة ، ولكن هذا الاحلال لا يتم بالضرورة عند مستوى الانتاجية نفسها ويأتي على رأس هذه البلدان الاردن حيث يقدر ان عدد العمال الوافدين اليها عام ١٩٨٠ قارب ٨٠ الفاً[٤] . وتتضمن القائمة ايضاً اليمن الشمالي .

الثالثة : **مجموعة بلدان المغرب العربي** ، وهي تونس والجزائر والمغرب ، وان بلدان هذه المجموعة هي المكون الاكبر لتيار الهجرة الاول (هجرة عمال المغرب العربي لاوروبا) . هذا التيار الذي توقف امداده منذ منتصف السبعينات ، وبدأت في بلد المهجر الاساسي ـ فرنسا ـ اجراءات تهدف لحث عمال المغرب المهاجرين وعائلاتهم على مغادرتها . ومن السمات المميزة

---

(٤) Birks and Sinclair, «The Socio-Economic Determinants of Intra-Regional Migration», p.4.

لاقتصاديات هذه البلدان الثلاثة ارتفاع معدل البطالة واعتماد منطق الادارة الاقتصادية بها حتى سنوات قليلة خلت على هجرة جزء غير صغير من قوة العمل الجديدة سنوياً للعمل في بلاد المهجر باوروبا الناطقة بالفرنسية(٥) .

وعلى هذا ، فمن المتوقع في المستقبل عودة صافية لبلدان المنشأ من تيار الهجرة هذا ، بالاضافة الى عدم إمكانية خروج افواج جديدة للعمل باوروبا ، مما سيترتب عليها استفحال مشاكل التشغيل في سوق العمل المحلية وقيام مشاكل اخرى اجتماعية ـ اقتصادية تتعلق باعادة ادماج العائدين وذويهم في مجتمعات بلدان المنشأ . كل هذا يدفع الى التفكير في مجالات اخرى لعمل مواطني بلدان المغرب العربي .

وتمثل البلدان العربية النفطية اختياراً منطقياً لتشغيل عمال المغرب، خاصة وان هذه البلدان تستخدم عمالة اجنبية كبيرة الحجم في الوقت الحالي ، وان كانت هناك عوائق مختلفة تحول دون استخدام ابناء المغرب العربي على نطاق واسع في البلدان العربية النفطية الاساسية(٦) . وعموماً ،ما زال ابناء المغرب العربي يمثلون نسبة ضئيلة جداً من العمال المهاجرين في الوطن العربي عام ١٩٨٠(٧) . ويبدو ان ليبيا تمثل سوق عمل طبيعية لابناء المغرب العربي ـ خاصة تونس ـ نظراً للقرب الجغرافي والحضاري شريطة الا تتأثر احوال العمال المهاجرين بالتقلبات السياسية .

وعلى الرغم من أن الجزائر من البلدان المصدرة للنفط مما اكسبها عوائد نفطية ضخمة استغلت في بناء الصناعة الثقيلة الا انها ، على الرغم من هذا ، تنتمي الى هذه المجموعة من البلدان نظراً لأنها المساهم الاكبر في رصيد ابناء المغرب العربي الموجودين بأوروبا . وباستثناء احتمالات عودة المهاجرين من اوروبا ، وضرورة تدبير فرص عمل لهم ولعدد كبير نسبياً من الافواج الجديدة لسوق العمل في بلدان المغرب العربي، والتساؤل عن امكانات تحقق ذلك مستقبلاً في البلدان العربية المستقبلة لقوة العمل ، فإنه يمكن اعتبار المجموعة الاخيرة من البلدان العربية ـ حتى الآن ـ خارج بؤرة تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي . ولكن المجموعتين الاولى والثانية تلتحمان داخل هذه البؤرة وتتأثران بها ايما تأثر مما يوجب الاشارة ، ولو بايجاز ، **لمصاحبات تنقل قوة العمل والسكان على البلدان العربية وآثارها في هاتين المجموعتين** .

بالنسبة **لمجموعة البلدان المستقبلة لقوة العمل** ـ ما عدا العراق ـ تكوّن اوضاع قوة العمل والسكان بها احد المعالم الجوهرية للنشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي . وللهجرة الوافدة الى هذه البلدان ابعاد هائلة نظراً لكبر نسبة الوافدين في قوة العمل وتحديدهم لتركيبها وكذلك لارتفاع مساهمتهم ، ومن يعولونهم ، في تكوين سكان المجتمع . ففي بلدان الخليج العربي يكوّن العمال الوافدون غالبية قوة العمل ويتغلغلون في اشكال النشاط الاقتصادي والمهني كافة بما في

---

(٥) حافظ شقير وجان بيير جارسون ، « آفاق هجرة عمال المغرب العربي الى بلدان الخليج العربي » منظمة العمل العربية ، بغداد ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٧ ـ ٩

(٦) المصدر نفسه .

(٧) Birks and Sinclair, «The Socio-Economic Determinants of Intra-Regional Migration,» p. 4.

ذلك المهن العلمية والفنية والادارية والعمالة الماهرة . اما عن السكان فيصل الامر لكون الوافدين الغالبية الساحقة من السكان في بعض بلدان الخليج العربي[٨] . ويزيد من جسامة هذه الظاهرة وجود نسبة كبيرة من الوافدين من بلدان اجنبية ـ اساساً آسيوية ـ في بعض البلدان العربية النفطية وظهور اشكال جديدة من الهجرة للعمل مثل مجمعات العمل الاسيوية مما قد يكون له انعكاسات اجتماعية سياسية خطيرة خاصة في الاجل الطويل[٩] . وقد نمت الهجرة الوافدة لهذه البلدان بسرعة في السنوات الخمس الاخيرة وزادت مركبة الاجانب فيها على حساب الوافدين العرب كما اشرنا قبلاً .

ولا شك ان جلب قوة العمل من الخارج مكن البلدان العربية النفطية من التوصل لحجم قوة عمل ومعدلات مساهمة في النشاط الاقتصادي كانت عماد النمو في هذه المجتمعات وما كان يمكن الاقتراب منها بالقاعدة السكانية الاصلية . ويمكن القول ، بحق ، انه ما كان يمكن لهذه الدول القيام بمشروعات البناء الارتكازي والتحديث الضخمة التي تبنتها في السبعينات والاستمرار في ادارة المؤسسات الناجمة عنها دون قوة العمل الوافدة . وقد بات واضحاً ايضاً ان اي مشروعات لتنويع البنيان الاقتصادي في هذه البلدان سيتطلب وجود اعداد كبيرة من العمالة الوافدة في المستقبل .

ولكن استقدام قوة العمل من الخارج مع بعض معولي العمال الوافدين ترتب عليه وجود مكونات سكانية وافدة كبيرة،وانتج في هذه المجتمعات تعددية سكانية بين مواطنين وعرب وافدين واجانب في صورة مجتمعات لا تتفاعل فيما بينها . كما تسبب هذا في اختلالات في تركيب السكان حسب العمر والنوع نظراً لغلبة الذكور في سن العمل ، بدرجات متفاوتة ، بين فئات الوافدين المختلفة . كذلك يتعرض الوافدون في هذه البلدان لاشكال مختلفة من التفرقة تتفاوت حسب بلد المنشأ والمكانة المهنية للوافد . مما انتج نمط سلوك يتسم بالاستعلاء غير المبرر للمواطنين على الوافدين والى شعور الوافدين بالضيم وعدم الانتماء ، يتحملونه على مضض لقاء التعويض المالي الكبير نسبياً الذي يحصلون عليه مقابل مشقة العمل والاقامة في البلدان النفطية . ولهذه النقطة اهمية خاصة في الاطار العربي . اذ أن لظاهرة الاستعلاء والضيم هذه تأثيراً سالباً على الشعور الوحدوي لكل من المواطنين في البلدان العربية النفطية والوافدين العرب اليها على حد سواء . وقد ادى كل هذا الى وجود نوع من الانفصام بين المجتمعات الجزئية في هذه البلدان يصعب معه ان تتضافر جهودها في مشروع حقيقي لتنمية البلدان العربية النفطية .

وفي بعض البلدان العربية النفطية تزداد نسبة الاجانب في قوة العمل والسكان ، لدرجة يخشى منها على عروبة هذه المجتمعات ، ويصبح احتمال قيام اضطرابات داخلية ـ بدعم او تزيين خارجي نتيجة وجود اقليات اجنبية متزايدة فيها ـ امراً وارداً[١٠] . وقد فطنت البلدان العربية

---

(٨) نادر فرجاني ، « العمالة الوافدة الى بلدان الخليج العربي : حجمها ، مشاكلها والسياسات الملائمة . » **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) .

(٩) نادر فرجاني ، « اوضاع السكان وقوة العمل ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٢٨ (حزيران / يونيو ١٩٨١) .

(١٠) المصدر نفسه .

النفطية في منطقة الخليج الى المشاكل الاجتماعية ـ السياسية التي يمكن أن تنشأ من وجود اعداد كبيرة من العاملين الوافدين ومعـوليهم في اراضيها واتخـذت في النصف الثاني من السبعينات اجراءات تهدف للحد من نمو الهجرة[١١] .

والمتوقع أن تستمر حاجة البلدان النفطية لقوة العمل الوافدة في الازدياد للوفاء بحاجة انشاء المشروعات الجديدة بها وتسييرها وادارتها . الا انه من المنتظر أن تتجه البلدان العربية النفطية لمشروعات ذات فن انتاجي متقدم، يتطلب عمالة فنية ماهرة بدرجة اكبر من عـقد السبعينات ، لكـن يبرز التساؤل حول امكانية البلدان العربية المصدرة للعمـالة في الـوفاء باحتياجات مثل هذه المشروعات من العمالة الفنية الماهرة . أما بالنسبة لبلدان تصدير قوة العمل الاساسية فقد ركزت الانطباعات الاولى عن المزايا المترتبة لهذه البلدان علـى تصدير قوة عملها للخارج والقائمة على الاثر الموجب لتحويلات العاملين على الموقف المالي الدولي وتقليل نقص التشغيل بانواعه المختلفة .

ولكن هذه الانطباعات افسحت الطريق لتقويمات اكثر توازناً وعمقاً تبين أن تصدير قوة العمل ، وان كان يعني فعلاً قيام مورد مالي للمجتمع ، عن طريق التحويلات الرسمية وغير الرسمية للمهاجرين ، الا أن هذا ينطوي على آثار سالبة اجتماعية ـ اقتصادية كثيرة من اهمها أن هجرة قوة العمل للخارج لا تؤدي بالضرورة الى تقليل نقص التشغيل بل عادة ما تؤدي الى اختناقات في سوق العمل في بلد المنشأ حيث تهاجر العناصر الاكثر مهارة وحركية قبل غيرها . الى غير ذلك من آثار سالبة اخرى تظهر خطورتها بدرجة اكبر في الاجل الطويل وتتلخص في تفريغ بلدان المنشأ من القوى القادرة على التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي ، وزيادة تبعية بلدان المنشأ لمركز الاقتصاد الدولي ، وللبلدان النفطية اضافة ، وقيام ميول تضخمية قوية وتعطيل عمليات تطوير البنيان الانتاجي المحلي ، واضعاف جهود تنمية القوى البشرية عصب التنمية الشاملة ، في بلدان المنشأ[١٢] .

وتشير التوقعات المستقبلية الى تفاقم مشاكل البلدان المصدرة لقوة العمل ، إذ يعتقد أن حجم التحويلات قد وصل مداه وربما بدأ في الانخفاض بالنسبة لبعض بلـدان التصديـر الاساسية ، كما لا يتوقع أن تستمر معدلات زيادة تصدير قوة العمل على مستوى السبعينات . خاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة ، كما هي الحال في اليمن[١٣] . ولا يتصور في ضوء الامكانات التدريبية الحالية أن تقدم البلدان العربية المصدرة للعمالة اعداداً كبيرة من

---

(١١) Birks and Sinclair, «The Socio-Economic Determinants of Intra - Regional Migration,»p. 17.

(١٢) جورج تابينوس ، « الآثار الاقتصادية للهجرة الاقليمية » ورقة مقدمة الى : الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ايار / مايو ١٩٨١ :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1980), and Nader Fergany, «The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» WEP working paper, ILO, Geneva, September 1980.

(١٣) Fergany, Ibid.

العمالة الماهرة للبلدان النفطية دون احداث اختناقات اشد في اسواق العمل بها التي تعاني هي ايضاً نقصاً شديداً في العمالة الماهرة .

وفي الحقيقة ان هناك امراً اخطر في هذا المجال . حيث أن البلدان العربية النفطية قد توصلت لامكانية شراء واستخدام تكنولوجيا متقدمة جداً في مشروعاتها وبرامجها الانمائية ، بخاصة في مجال الاتصالات. مثل هذه التكنولوجيا غير متوافرة لدى البلدان العربية المصدرة للعمالة وبالتالي لا تتوافر للعمال فيها امكانية التعلم واكتساب الخبرة على هذه التكنولوجيا . ولهذا فإن البلدان العربية المصدرة لقوة العمل قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة على هذا النوع من العمالة الذي ستزداد الحاجة اليه بسرعة في السنوات المقبلة ، الا اذا تم التخطيط لهذا الامر ببرامج تدريبية منذ الآن . وهذا مجال مهم وضروري للتعاون العربي اذا اريد تفادي زيادة نسبة الايدي العاملة الاجنبية في البلدان العربية النفطية .

٢ ـ الاطر القانونية والمؤسسية

نعرض هنا بايجاز الاطر القانونية والمؤسسية القائمة المتصلة بالتبادل البشري في الوطن العربي بخاصة تلك القائمة على المستوى القومي .

أ ـ الاتفاقات الجماعية

نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي صدرت عن المجلس الاقتصادي العربي سنة ١٩٥٧ على « حرية تنقل الافراد والاقامة والعمل » ولقد اودعت ثلاث عشرة دولة عربية فقط وثائق انضمامها لهذه الاتفاقية ، مما يحد من نطاقها .

وقد ناقش مؤتمر وزراء العمل العرب في دورتيه الاولى والثانية مسألة تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي،ووافق المؤتمر في دور انعقاده الثالث في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٧ على الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم (٢) لعام ١٩٦٧[١٤] بحضور اربع عشرة دولة عربية . ومن المهم ملاحظة ان ديباجة الاتفاقية قامت على سعي الحكومات العربية التي حضرت المؤتمر « وراء تحقيق الوحدة الشاملة » وحرصها « على أن تجعل من الوطن العربي وحدة اجتماعية اقتصادية متكاملة » تقرر « ضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي وتجعله حافزاً للنشاط الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة » . وطبقاً للاتفاقية ، تتعهد الاطراف المتعاقدة « بتسهيل تنقل الايدي العاملة فيما بينها ، والعمل على تيسير الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك » وتحديد كل طرف من الاطراف المتعاقدة « سلطة مختصة لديه بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية تتولى تنظيم تنقل الايدي العاملة والاشراف عليه » . كما تتعهد الاطراف بتبادل جميع البيانات والمعلومات اللازمة واعطاء الاولوية في التشغيل للعمال العرب و « تمتع العمال الذين ينتقلون للعمل وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة التي ينتقلون للعمل فيها » ، وتحويل « جزء من اجورهم » . كما اجازت الاتفاقية عقد اتفاقات ثنائية بين الاطراف

---

(١٤) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، « الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة ، رقم ٢ ، لعام ١٩٧٦ » القاهرة ، ١٩٧٧ .

المتعاقدة وقدمت نموذجاً لاتفاقية ثنائية تسترشد به الدول الراغبة في ذلك متضمناً بعض التفصيلات الخاصة بشروط العمل والتعاقد .

ومن المهم ملاحظة ، ان الاتفاقية الجماعية لم تتضمن نصاً عن لمّ شمل عائلة العامل المهاجر ، وان كان نموذج الاتفاقية الثنائية تضمن اجازة ان يتقدم العامل المهاجر بطلب اصطحاب عائلته او التحاقها به ولم تنص على الحكم في حالة التقدم بالطلب او حقوق العمال المهاجرين في التدريب والحقوق المدنية والنقابية. وجلي ان الاتفاقية رقم (٢) قامت من منطلقات وحدوية عربية واضحة ، وان لم ترق نصوصها لدرجة قوة المنطلقات . ومع ذلك فلم يصادق عليها الا ست دول عربية من الاربع عشرة التي وافقت عليها عام ١٩٦٧ وهي الاردن ، السودان ، سورية ، العراق ، ليبيا ، مصر .

وبعد مرور ثماني سنوات ارتأى مؤتمر العمل العربي في دورته العادية الرابعة التي عقدت بطرابلس ـ ليبيا في آذار / مارس ١٩٧٥ « ان الاحداث الاقتصادية والاجتماعية التي طرات على الوطن العربي خلال الحقبة الماضية قد أوجدت اوضاعاً استلزمت اعادة النظر في الاتفاقية القائمة لتنقل الايدي العاملة »[١٥] . ومن المؤسف أن اعادة النظر تمخضت عن تراجع منطلقات تحقيق الوحدة الشاملة واعتبار الوطن العربي وحدة اجتماعية اقتصادية متكاملة وضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي ، كما هو الحال في الاتفاقية رقم (٢) ، الى « تنظيم تنقل الايدي العاملة بما يكفل توفير حاجات برامج التنمية في كل قطر وبما يحقق اهداف التكامل الاقتصادي العربي » مع الايمان « بضرورة تمتع العمال الذين ينتقلون فيما بين الاقطار العربية بالحقوق والمزايا كافة الممنوحة لعمال الدولة الاصلية » .

وتتضمن نصوص الاتفاقية ـ بالمقارنة بنصوص اتفاقية ١٩٦٧، ما يمكن اعتباره ردة قطرية ، بالنص على « الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لعمال الدولة الاصليين » وتقنين امور مثل الاجراءات الخاصة « بمنح تصاريح العمل والاقامة للعمال الوافدين بما في ذلك اجراءات تجديد او عدم تجديد او سحب تلك التصاريح » وحتى « شروط ابعاد الوافدين من الدولة المستقبلة »[١٦] .

ومن ميزات الاتفاقية المعدلة انها نصت على حق العمال الوافدين في طلب « اصطحاب افراد اسرتهم (الزوجة او الزوج والاطفال والوالدين) وذلك بمنحهم تصاريح الاقامة لافراد الاسرة على نفس الاسس التي تمنح للعمال الوافدين » وان كانت قد تركت الباب مفتوحاً لسلطات بلد الاستقبال للمماطلة، وربما الرفض ، بنصها على أن « تبحث تلك الجهات هذا الطلب وتبت فيه على وجه السرعة في فترة لا تتجاوز ٦ اشهر من تاريخ تقديم الطلب » . كذلك نصت الاتفاقية على « تمتع العمال الوافدين وافراد اسرهم المصرح لهم باصطحابهم بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة المستقبلة لهم » بما في ذلك فرص العمل والتدريب واتاحة « تمتع العمال الوافدين بالحقوق النقابية ولكن في اطار التشريعات الوطنية للدولة المستقبلة لهم » .

---

(١٥) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، « الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة ، معدّلة ، رقم ٤ ، لعام ١٩٧٥ »، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(١٦) لكن مع تأكيد « حفظ حق العامل في التظلم امام الجهات المختصة وحصوله على كافة المستحقات او المكافآت او المزايا المستحقة له عند مغادرة الدولة المستقبلة له ، مع منحه مهلة زمنية معقولة بعد انتهاء تصريح الاقامة تمكيناً له من تسوية اموره الشخصية وامور اسرته بطريقة مناسبة » .

ومما يحمد لهذه الاتفاقية ايضاً نصها على تعهد كل دولة طرف « بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد تتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية » وتهدف بوجه خاص الى « تشجيع حركة تنقل الايدي العاملة فيما بين الدول العربية » و « تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في مشاريع استثمارية تهدف الى ايجاد فرص عمل لاستيعاب الفائض من العمالة » و « اعطاء الاولوية لاحتياجات الدول العربية الاخرى من القوى العاملة » و « العمل تدريجياً على تعويض القوى العاملة الاجنبية في الدول العربية بقوى عاملة عربية » . وقد طالبت الاتفاقية ان تقوم الدول المتعاقدة بانشاء جهاز ثلاثي التمثيل (حكومات ، عمال ، واصحاب اعمال) لتولي الاعمال والخدمات التي تترتب على الانضمام للاتفاقية كما اعطت لمكتب العمل العربي مهام جمع البيانات والمعلومات اللازمة لحسن تنفيذ الاتفاقية والتنسيق بين الاجهزة القطرية المختصة . وبهذا انشأت الاتفاقية شبكة مؤسسية ذات عناصر قطرية ومركز تنسيق قومي للعمل في مجال تيسير تنقل الايدي العاملة طبقاً لمفهوم الاتفاقية . كما اقرت الاتفاقية المعدلة مبدأ الاتفاقات الثنائية وقدمت نموذجاً لها.

ويمكن تلخيص وضع هذه الاتفاقية المعدلة بالمقارنة بالاتفاقية الاولى انها كانت ، اكثر نضجاً اجرائياً ، ولكن اكثر قطرية واقل طموحاً في مستهدفاتها بالنسبة لتحرير تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي مما ترتب عليه كثير من التضييق على العمالة الوافدة . وعلى الرغم من هذا فقد انخفض عدد البلدان العربية التي صادقت على الاتفاقية المعدلة الى خمسة فقط هي الاردن والصومال والعراق وفلسطين ومصر . والملاحظ أن الدول التي صادقت على الاتفاقية لا تضم دولة مستقبلة للعمالة سوى العراق ، وحتى دولة الاستقبال الاساسية الاخرى الوحيدة التي انضمت للاتفاقية الاولى ، وهي ليبيا ، لم تصادق على الاتفاقية المعدلة . ولنا أن نتساءل ماذا يعني عدم مصادقة البلدان المستقبلة لقوة العمل على مثل هذه الاتفاقية الا عدم استعدادها لتطبيق احكامها التي اعتبرتها الاتفاقية ذاتها « حداً ادنى ولا تؤثر بأي صورة كانت في احكام القوانين او اللوائح او الاتفاقات او الاعراف التي يتوفر بمقتضاها للعمال الوافدين شروط افضل من الضمانات والمزايا الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية » .

والغريب ان كثيراً من البلدان العربية المصدرة للعمالة لم تصادق على الاتفاقية المعدلة ، بل ان بعضها الذي صادق على الاتفاقية الاولى لم يصادق على الاتفاقية المعدلة ، وهما سوريا والسودان ، وربما كان ذلك تسليماً بعدم جدوى الاتفاقية . ومن المؤسف انه لم يصادق على كلتا الاتفاقيتين الا ثلاثة بلدان عربية فقط هي : الاردن ومصر والعراق .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن الواقع الفعلي لتنقل القوى العاملة العربية يحفل بممارسات لا ترقى حتى الى مستوى الحد الادنى المقنن في الاتفاقية المعدلة لعام ١٩٧٥ ، ويبتعد بعضها عن هذا الحد الادنى كثيراً لدرجة تتنافى احياناً مع بعض المواثيق الدولية . فعلى سبيل المثال ، ما زالت التشريعات والاجراءات الادارية في بعض بلدان الاستقبال الاساسية تسلط سيف الترحيل الفوري على العامل الوافد اليها ، بما في ذلك العربي ، دون ان يكون له حق التظلم او منحه مهلة لتسوية اموره الشخصية والعائلية كما تطلب اتفاقية الحد الادنى ،واحياناً تكون درجة تعرض العامل العربي لهذا الخطر اكبر من بعض فئات الاجانب الوافدين. بل احياناً يكون ذلك مصير العامل العربي الوافد الذي يحال الى المعاش، او مصير

عائلته عند وفاته فجأة ، بعد خدمة سنوات طويلة في احد البلدان النفطية . كذلك قننت بعض اقطار الاستقبال العربية التفرقة بين الوافدين ومواطنيها من العمال من حيث المزايا المادية والعينية والفرص في العمل والتدريب ووضعت القيود على لمّ شمل العائلات . اما الممارسات الادارية الفعلية فهي اكثر ابتعاداً عن روح الاتفاقية المتواضعة لعام ١٩٧٥ ونصوصها . وللاسف فإن الاتجاه هو نحو زيادة التفرقة بين العامل الوافد ونظيره المواطن وتكريسها ووضع العراقيل في سبيل لمّ شمل عائلات العمال الوافدين (بل وصل الامر في احد اكبر بلدان الاستقبال ان اصبحت القاعدة هي منع اصطحاب عائلات العمال الوافدين باستثناءات قليلة) .

واضافة الى اتفاقيتي تنقل الايدي العاملة هناك اتفاقية عربية (رقم ٩ لعام ١٩٧٧) ، وتوصية (رقم (٢) للعام نفسه) بشأن التوجيه والتدريب المهني . ولهذين اهمية خاصة في مجال تنقل الايدي العاملة ، او التبادل البشري بمعناه الواسع . اذ انه ، كما اشرنا قبلاً ، تعاني البلدان العربية في مجملها ندرة العمالة الفنية والماهرة كما ان اسواق العمل في البلدان العربية النفطية باتت تطلب نوعيات معينة من العمالة الماهرة التي تتناسب مع التكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها ولا تتوافر حالياً في البلدان العربية غير النفطية . ويصعب تفادي وجه النقص هذا في سوق العمل العربية دون جهد عربي مكثف في مجال التدريب. وتركز الاتفاقية رقم (٩) على التعاون العربي وتسعى لتحقيق التكامل العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني وتستهدف ان يستفيد كل بلد استفادة قصوى من امكانات التدريب المتاحة في الاقطار العربية وتشجيع اقامة الدورات التدريبية المشتركة بينها ، بالاضافة الى جمع المعلومات اللازمة لزيادة كفاءة التدريب على الصعيد العربي وتبادلها . اما التوصية الملحقة بالاتفاقية فتناولت التعاون العربي في مجال التدريب بقدر اكبر من التفصيل[١٧] .

وعلى الرغم من الفائدة الواضحة لأي دولة تنتمي لهذه الاتفاقية الا أن حظها من تصديق البلاد العربية كان اقل من سابقاتها فلم يصدق عليهاالا اربعة اقطار عربية فقط هي الاردن وسوريا والعراق وفلسطين . اما التوصيات والمشروعات المحددة المقترحة في مجال التعاون العربي في التدريب التي تعج بها تقارير ودراسات اللجان والصناديق والهيئات العربية المختلفة فلم تر غالبيتها الساحقة النور حتى الآن .

ب ـ الاتفاقات الثنائية

أشرنا الى أن الاتفاقات الجماعية الخاصة بتنقل الايدي العاملة العربية اجازت للبلدان العربية بعقد اتفاقات ثنائية تنظم اجراءات وشروط تبادل قوة العمل بينها . وقد تم ابرام بعض من هذه الاتفاقات الثنائية بين واحد من بلدان التصدير واخرى من بلدان الاستقبال نذكر منها على سبيل المثال اتفاقات قطر ـ مصر ، قطر ـ تونس ، ليبيا ـ تونس ، العراق ـ تونس ، ليبيا ـ السودان (اوقف العمل بها سنة ١٩٧٦) .

وتوضح قراءة نصوص الاتفاقات الثنائية ان حكومات البلدان المصدرة لقوة العمل قد

---

(١٧) منظمة العمل العربية ، المؤسسة العربية للتشغيل ، **وثائق المرحلة الانتقالية** (بغداد : منظمة العمل العربية ، المؤسسة العربية للتشغيل ، ١٩٨١) ، ص ٧١ ـ ٧٢ .

استهدفت ضمان حد ادنى لحقوق العمال المهاجرين منها الى بلدان الاستقبال . ولكن هذا الحد الادنى الذي سعت الاتفاقات الثنائية لتحقيقه ، وان لم يتحقق بالضرورة في بعض الحالات ، كان اقل بكثير من الحد الادنى الذي حددته اتفاقية ١٩٧٥. فقد كانت الاتفاقات الثنائية المعقودة مثلاً اقل تأكيداً من الاتفاقية المعدلة ، او نموذج الاتفاقية الثنائية الملحقة بها ، على حقوق العامل المهاجر ، من حيث عدم التمييز بينه وبين العامل المواطن او من حيث الاصرار على لمّ شمل الاسرة مثلاً ، كما ان هذه الاتفاقات لم تشمل الا عدداً قليلاً من العلاقات الثنائية التي تقوم بين بلدان التصدير وبلدان الاستقبال الاساسية . ومن الواضح أنه لو كانت بلدان الاستقبال مستعدة لتنفيذ الحد الادنى المتضمن في الاتفاقية المعدلة لما كانت هناك حاجة لعقد اتفاقات ثنائية ولا حتى الانضمام لاتفاقية ١٩٧٥. اذ لا يقتضي الامر الا تطبيق نصوص المعاهدة الجماعية ، او ما هو افضل منها ، حتى ولو لم تصدق عليها . فليس التصديق الا الشكل ، اما المحك الحقيقي فهو الممارسة .

ج ـ المؤسسات العربية

اشرنا قبلاً الى الدور الذي اسندته الاتفاقية المعدلة لعام ١٩٧٥ لمكتب العمل العربي في مجال تيسير انتقال الايدي العاملة العربية ، ولو أن قلة عدد البلدان العربية التي صدقت على هذه الاتفاقية تضيّق كثيراً من مجال هذا الدور . ولكن سوق العمل العربية توسعت بشكل هائل في السنوات الخمس الاخيرة ، وبصورة اصبح لها آثار بالغة على التطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية في كل من بلدان المنشأ والاستقبال حالياً ومستقبلاً ـ كما اشرنا قبلاً ـ مما اوجب نشوء اشكال مؤسسية عربية تقوم على تدعيم التعاون العربي في مجال انتقال الايدي العاملة . ومن هنا نشأت فكرة « المؤسسة العربية للتشغيل » في اطار منظمة العمل العربية . وقد عرض مشروع المؤسسة العربية للتشغيل على الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي ، في آذار / مارس ١٩٨٠ ببغداد ، وقرر المؤتمر الموافقة مبدئياً على قيامها وحدد فترة انتقالية مدتها سنتان « يتم خلالهما صوغ البنية الاساسية للمؤسسة ، وتدريب كوادرها ، ووضع لوائحها الداخلية »[١٨] . والمؤسسة المقترحة اداة تنفيذية تعمل في اطار مكتب العمل العربي لتحقيق الاهداف التالية :

(١) جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة وحركة التشغيل ، وانتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وتنظيمها وذلك بغرض المساهمة في تيسير تنقل الايدي العاملة العربية ، وفي الاستخدام الامثل للقوى العاملة العربية على المستوى القومي ، وعن طريق أن تتوفر « لواضعي السياسات والخطط القطرية والقومية ولكل من يتصل عمله بصياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها ، بيانات وتحليلات ومؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل تمكنه من رسم السياسات ووضع الخطط الصائبة ، كما تمكن الوطن العربي ككل من تنظيم سوق العمل بطاقاته وموارده الذاتية، بعيداً عن الاهدار او الاستنزاف لموارده ، والحد من الاعتماد على الهجرة الاجنبية وما يكمن فيها من مخاطر » .

(٢) المساهمة في استيعاب الايدي العاملة العربية ، والكفاءات المهاجرة في بلدان عربية بدءاً من « جمع وتوفير المعلومات والبيانات والاحصاءات حول العمالة العربية في الخارج : مصادرها وحجمها

---

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٤ ـ ١٥ .

وهياكلها والبلدان الاوروبية وغيرها المستقبلة لها ، وشروط استخدامها واوضاعها الاجتماعية ، واتجاهات الدول المستقبلة ازاء استمرارها او تصفيتها ، والعمل على « تنظيم العودة بالاسلوب والشكل الذي يحافظ على هذه العمالة ويوجهها الى بلدانها الاصلية ، او الى اقطار السوق العربية بعد ضمان حقوقهم وتعويضاتهم المشروعة » .

(٣) العمل على المواءمة بين الطلب على القوى العاملة والعرض منها بالمساهمة في مشاريع تدريب عربية مشتركة وتوفير الدراسات والمسوحات اللازمة .

(٤) تنفيذ مهام في اطار برامج التعاون الفني لمنظمة العمل العربية في مجال الاستخدام وتحسين معلومات سوق العمل .

والمقرر ان تنتهي المرحلة الانتقالية للمؤسسة في آذار / مارس ١٩٨٢ والمنتظر أن يكون مقرها في مدينة طنجة بالمغرب . والمؤسسة ، طبقاً للتصور السابق ، يمكن أن تكون اضافة مهمة لادوات العمل القومي في مجال تنظيم التشغيل ، بما في ذلك انتقال قوة العمل والتدريب في الوطن العربي اذا ما توافرت لها الامكانات اللازمة للنجاح في عملها ابتداء من دعم الاقطار العربية مالياً ومعنوياً ، واستعدادها للتعاون مع المؤسسة عن طريق اجهزة قطرية ، قادرة وكفؤة .

وقد « اخذت منظمة العمل العربية على عاتقها تأسيس المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين ، وهو الآن بصدد الانجاز ، وقد اتخذت مدينة طرابلس مقراً له »[١٩] . مثل هذا المركز يمكن ـ اذا ادير بكفاءة وبالتنسيق مع المؤسسة العربية للتشغيل ـ ان يساهم في تيسير تنقل الايدي العاملة العربية عن طريق توفير المهارات الفنية المطلوبة في بلدان الوطن العربي .

ثانياً : نحو تحرير التبادل البشري داخل الوطن العربي لخدمة التنمية القومية

١ ـ الاطار السياسي الحالي

إن اقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر لكل من ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ يمثل نقطة تحول جوهرية ، تدعو الى اعادة النظر في الاوضاع القانونية والمؤسسية التي تحكم التبادل البشري بين بلدان الوطن العربي . ومن المفيد ان نراجع نصوص الميثاق وعناصر الاستراتيجية ذات العلاقة بالتبادل البشري هنا[٢٠] .

---

(١٩) علي لبيب ، **التعاون العربي في مجال تنقل الايدي العاملة** (بغداد : منظمة العمل العربية ، ١٩٨١) ، ص ١١ .

(٢٠) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « ميثاق العمل الاقتصادي القومي » و « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » ورقتان قدمتا الى : مؤتمر القمة العربي، ١١ ، عمان ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، **الدراسات الاقتصادية المساندة للاوراق الرئيسية** ، ١٩٨٠ ـ **الدراسات المقدمة الى مؤتمر القمة الحادي عشر ، عمان ، الاردن ، نوفمبر ١٩٨٠** ، ٢ ج (تونس : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٠) (يشار اليه لاحقاً بـ : **الدراسات ...**) .

في ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي عبّر الملوك والرؤساء العرب عن ايمانهم بأن « الانسان العربي هو صانع التنمية ، وينبغي أن يكون هدفها » وحرصهم على « تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها للخارج ، واستعادة الموجود منها في الخارج الى الوطن العربي ، او تعظيم الاستفادة منه في موقعه » وقرر الملوك والرؤساء « التزامهم الكامل « بالميثاق » وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه » . وقد تضمن الميثاق في مجال **العلاقات العربية** العناصر التالية المتصلة بالتبادل البشري :

أ ـ التعامل التفضيلي المتبادل : تتكفل البلدان العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج العربية ـ بما في ذلك عنصر العمل طبعاً .

ب ـ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية شاملاً :

(١) معاملة العامل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من اصل وطني في كل قطر عربي وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له .

(٢) تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الانتاج العربية المساهمة في التنمية العربية . (اي العمل على اعطاء **العمل** الامتيازات نفسها التي تعطى **لرأس المال**) .

(٣) تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطاءها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها .

ج ـ الالتزام بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي : تتكافل البلدان العربية كل بقدر طاقته ، ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، في تمويل الحاجات العربية المشتركة ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الامن القومي **وتنمية الموارد والطاقات البشرية** ومشروعات البنى الاساسية .

د ـ تعمل الاقطار العربية على أن يكون الهدف النهائي لاي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الاقطار العربية الى **وحدة اقتصادية عربية** .

أما استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فقد تضمنت اهدافها « التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية » وكانت ثاني اولوياتها « تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية ، والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي ، والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية ، بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية » . كما كان محتوى احد برامجها « وضع السياسات وايجاد القرارات التي تيسر تنقل المواطنين العرب والقوى البشرية العربية داخل الوطن العربي » .

وليست نصوص الميثاق والاستراتيجية الا تعبيراً عما اعترفت به كل الاقطار العربية تقريباً بنص مكتوب في مستهل دساتيرها ، بوحدة الامة العربية ، وبأن شعبها هو جزء من الامة العربية[٢١] . وقد تضمنت قرارات مؤتمر قمة عمان كذلك اقرار « الاتفاقية الموحدة لاستثمار

---

(٢١) جورج دبب ، « القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي ، نحو ميثاق اقليمي » ، الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ايار / مايو ١٩٨١، ص ٣٨ .

رؤوس الاموال العربية بالاقطار العربية » والتي نصت المادة الثالثة عشرة منها على منح اولوية التشغيل للمواطنين اولاً ، والعاملين العرب ثانياً ، وللخبرات من جنسيات اخرى ثالثاً ، وذلك عند تساوي المؤهلات المهنية المطلوبة[٢٢] . فأين الاطر القانونية والمؤسسية الحالية والواقع المعاش في مجال التبادل البشري ـ والتي عرضناها قبلاً ـ من هذه الطموحات ؟ لا شك ان الفارق هائل ، وهذا يرتب نتيجتين : **اولاهما** انه لا بد من البدء فوراً للعمل على تجاوز هذا البون الشاسع بين التوجه السياسي الاعلى ، والواقع المعاش في مجال التبادل البشري بين البلدان العربية ؛ **وثانيتهما** ضرورة وضوح الرؤية ، وتوخي الحكمة في الوقت نفسه ، والواقع ان الحكمة تقتضي تصميم طريق يؤدي ، على مراحل محسوبة ، الى تحقيق الاهداف النهائية المرغوب فيها في اطار التوجهات السياسية المتضمنة في ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

٣ ـ بعض المقترحات

ليست هذه الدراسة مجال وضع اقتراحات تفصيلية باتفاقات او نصوص قانونية ، ولكن نقدم بعض الاسس التي تصلح لقيام مثل هذه الاتفاقات عليها ، ولعله من المناسب ان تسعى الاقطار العربية نحو تحرير التبادل البشري بينها على مرحلتين تناظران مستويي التبادل البشري اللذين اشرنا اليهما في المقدمة ، التبادل المؤقت والتبادل الدائم ، بحيث تستهدف المرحلة الاولى تطوير القوى العاملة العربية وتيسير تنقلها بين البلدان العربية لخدمة التنمية العربية وتخليصها من بعض القيود القاسية وشوائب التمييز التي تنتابها حالياً ، بينما تستهدف المرحلة الثانية توطيد اسس التبادل البشري الدائم ، اي الهجرة بقصد الاستيطان للتوصل لتوزيع افضل للسكان بين بلدان الوطن العربي . وواضح ان المرحلة الثانية ابعد اجلاً من الاولى ، واكثر طموحاً واصعب في التحقيق . ونقدم فيما يلي بعض المبادىء التي يمكن أن يستهدى بها في كلتا المرحلتين :

أ ـ المرحلة الاولى : ترشيد تنقل القوى العاملة بين البلدان العربية ، وتتضمن :

(١) تطوير الاطر القانونية والانظم والاجراءات والممارسات الادارية اللازمة لتحقيق الاغراض التالية :

(أ) مساواة الوافدين العرب بنظرائهم من المواطنين في كل الحقوق والمزايا والواجبات المترتبة على العمل والاقامة .

(ب) ضمان جمع شمل عائلات العمال العرب الوافدين الذين تزيد مدة اقامتهم عن سنة .

(ج) اعطاء الاولوية في الاستخدام لمواطني البلدان العربية .

وفي الواقع ان نصوص الاتفاقية المعدلة لعام ١٩٧٥ ، تعد حداً ادنى يجب ان تلتزم به

---

(٢٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية » ، ورقة مقدمة الى : مؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، **الدراسات** ... .

كل البلدان العربية في هذا المجال ، مع ضرورة النص على حق العامل الوافد ، في اصطحاب عائلته .

(٢) تطوير برامج تدريب عربية لاعداد المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لبرامج التنمية في ارجاء الوطن العربي بحيث لا يؤدي انتقال الايدي العاملة الماهرة والفنية من جزء الى آخر في الوطن العربي الى الاضرار بمتطلبات التنمية في بلدان المنشأ ، وبحيث تتوافر داخل الوطن العربي الكفاءات اللازمة وتقل الحاجة للاعتماد على العمال الاجانب الى اقل مدى ممكن . ولعل مركز التدريب المهني المزمع انشاؤه في طرابلس يكون نواة اساسية لجهد قومي في هذا المجال .

(٣) دعم جهاز مؤسسي ، له عناصر قطرية ومركز تنسيق قطري لتنظيم التشغيل وتنقل الايدي العاملة في الوطن العربي ، حسب خطط تستهدف الوفاء بحاجات التنمية وتمثل المؤسسة العربية للتشغيل المقترحة اطارا صالحا للحركة في هذا الاتجاه ولكن لا بد لها ، لكي تعمل بكفاءة ، من انشاء الاجهزة القطرية اللازمة وتقويتها لاكمال شبكة تنظيم التشغيل وانتقال الايدي العاملة على صعيد الوطن العربي .

ب ـ المرحلة الثانية : تحرير التبادل البشري بين البلدان العربية وتتضمن هذه المرحلة الحفاظ على مكونات المرحلة الاولى وتطويرها لتشمل اقرار حق المواطن العربي في :

(١) دخول اي بلد عربي[٢٣] .

(٢) الاقامة والعمل في اي بلد عربي اذا كان ذلك يحقق فائدة اجتماعية ـ اقتصادية لبلد المستقر[٢٤] على اساس معيار موضوعي ، ولا يكون استمرار الاقامة مرتبطاً بالعمل كما هو الحال الان في غالبية بلدان الاستقبال الرئيسية . ويمكن في هذا الصدد الاهتداء بالنظم التي تستخدمها بلاد الهجرة الاساسية ، مثل استراليا وكندا ، لاختيار المهاجرين اليها حسب خصائصهم ومدى الحاجة اليهم[٢٥] . ويمكن الاسترشاد كذلك بخبرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي حررت حركة مواطني الدول الاعضاء في المجموعة تدريجاً وباطراد تطبيقاً لنصوص اتفاقية روما ، والقرارات الادارية المنفذة لها[٢٦] . على ان يتمتع العربي الوافد بكل الحقوق والمزايا المترتبة على العمل كما هو الحال في المرحلة السابقة .

وجدير بالذكر ان اتفاقية روما تنص على حرية تحرك مواطني الدول الاعضاء بين بلدان

---

(٢٣) تضع بقية البلدان العربية قيوداً على ذلك باستثناء سورية والعراق . انظر : ديب ، « القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي ، نحو ميثاق اقليمي » ، ص ٢١ و ٢٣ .

(٢٤) باستثناء سورية والعراق ، تقيد بقية البلدان العربية ـ بدرجات متفاوتة ـ حق العربي الوافد في الاقامة وتربطها كل الدول المستقبلة للعمالة برخصة العمل ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢٥) فريدا هوكينز ، « قوانين الهجرة وادارتها في الدول المستقبلية الرئيسية خارج المنطقة العربية » ، ورقة مقدمة الى : الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ايار / مايو ١٩٨١ ، ص ٥٤ ـ ٦٠ .

(٢٦) ج . س . جودين جيل ، « المواثيق والاتفاقات الدولية التي تحكم الهجرة الدولية » ، ورقة مقدمة الى: المصدر نفسه ، ص ١٣ ـ ١٥ .

المجموعة الاوروبية (EEC) وحق هؤلاء المواطنين في العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاقامة . وان كانت الاتفاقية قد تركت للدول الاعضاء تقييد هذه الحقوق في احوال استثنائية للحفاظ على الصحة العامة ، او الامن ، او النظام العام ، الا ان الارشادات الادارية والاجراءات واحكام محكمة العدل الاوروبية قد عملت على تنفيذ نصوص الاتفاقية . ففي الواقع يكفي ابراز بطاقة تحقيق شخصية او جواز سفر صادر من احدى الدول الاعضاء لممارسة الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية . وتمتد حقوق العمال من مواطني الدول الاعضاء في المجموعة الى المساواة في العمالة مع العمال مواطني دولة العمل من حيث المزايا المادية والمعنوية والعضوية في النقابات وممارسة الحقوق النقابية .

كذلك تضمن الاتفاقية والاجراءات جمع شمل عائلة العامل المهاجر ، ويمتد تحديد العائلة الى القرين (الزوج او الزوجة) ، والاولاد (الاصغر من ٢١ عاماً او الاكبر من ٢١ عاماً اذا كانوا معولين) ، والاقارب المعولين للعامل والقرين . وبمجرد الدخول يحق لافراد العائلة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والعمل على قدم المساواة مع المواطنين .كما لا يترتب على بطالة العامل الخارجة عن ارادته ضرورة خروجه هو او عائلته من البلد التي اقام بها .

(٣) الحصول على جنسية القطر العربي الذي اقام فيه سنوات متتالية ، ويمكن ايضاً وضع بعض المعايير المناسبة في هذا الصدد[٢٧] . ولهذه المسألة اهمية خاصة بالنسبة للبلدان العربية النفطية التي تقتضي مشروعات تنويع البنيان الاقتصادي بها قوة عمل اكبر مما يمكن توفيرها من قاعدة السكان المواطنين ، وتثور فيها مشكلات الاعتماد على قوة عمل لا تشعر بالانتماء للمجتمع ، او تكون فيها مركبة اجنبية كبيرة بما في ذلك من مشاكل ومخاطر مختلفة .

(٤) مغادرة اي بلد عربي يقيم به ، بما في ذلك بلد الجنسية، وعدم جواز اخراجه الا بحكم قضائي قابل للاستئناف .

كل هذا طبعاً في حدود عدم الاضرار بالامن القومي او النظام العام في البلدان العربية المعنية . واذا امكن يوماً التوصل الى هذه المرحلة في تحرير التبادل البشري بين البلدان العربية ، في اطار من التخطيط لتنمية القوى البشرية العربية على المستوى القومي ، يكون الوطن العربي قد توصل لمفتاح اساسي في قيام التنمية القومية □

---

(٢٧) المدة المقابلة في استراليا هي سنتان ونصف ، وفي كندا ثلاث سنوات . انظر : هوكينز ، « قوانين الهجرة وادارتها في الدول المستقبلة الرئيسية خارج المنطقة العربية »، ص ٢١ و ٣٧ .

المرأة العربية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد(*)

د. كريمة كريم

استاذة الاقتصاد المساعد في كلية التجارة بجامعة الازهر في مصر .

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على المرأة في الوطن العربي . وسوف نناقش هذا الأثـر على خطوتين : الأولى : هي تحـليل آثـار النظـام الاقتصادي العالمي الجديد على اقتصاديات البلدان العربية . والثانية : هي القيام في ضوء ما سبق بتحليل أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أوضاع المرأة العربية في مجالي التعليم والعمالة . غير أن الوقوف على اثر هذا النظام على أوضاع المرأة العربية في مجالي التعليم والعمالة يتطلب ، أولاً ، أن يتعرف المرء الى هذه الاوضاع كما هي عليه الآن . وعليه ، سوف نقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء بخلاف المقدمة التي تشكل الجزء الأول . أما الجزء الثاني فإنه يشمل الآثار الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد الوطني في الوطن العربي . ويتصدى الجزء الثالث لمناقشة أوضاع المرأة العربية في مجالي التعليم والعمالة . ويبحث الجزء الرابع أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على المرأة العربية .

أولاً : الآثار الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد الوطني في الوطن العربي

أعلن رسمياً عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان / ابريل ـ أيار / مايو ١٩٧٤ عندما قدمته مجموعة الدول النامية . ويهدف هذا النظام الجديد إلى تحسين الوضع النسبي للبلدان النامية في المجتمع الدولي بتقديم مقترحات وتدابير للتغلب على المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه البلدان . والقضايا الرئيسية التي يطرحها النظام هي : التجارة الدولية ، الانتاج الغذائي ، التصنيع ، نقل الموارد ونظام النقد الدولي ، العلم والتكنولوجيا ، التعاون بين البلدان النامية ، إعادة تشكيل الأمم المتحدة .

ويتضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد وجوب إحداث تغيير هيكلي في نمط النمو في البلدان .

(*) أعد هذا البحث في الأصل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وينشر لأول مرة في « المستقبل العربي » .

المتقدمة وفي الاستراتيجية الانمائية المطبقة في العالم النامي . ويتميز الطريق الذي تسلكه حالياً البلدان المتقدمة بمعدل عال من النمو يتحقق بصفة رئيسية نتيجة أمرين اثنين : ١ ـ الوضع المتميز الذي اتاح لهذه البلدان الحصول على المواد الخام اللازمة للانتاج بالكميات والأسعار المنخفضة التي تريدها ؛ ٢ ـ موقفها الاحتكاري في سوق التصنيع التي أتاحت لها بيع السلع المصنعة بالأسعار العالية التي تحددها[١] . ومن ناحية أخرى ، ثبت أن الاستراتيجيات الانمائية المطبقة في البلدان النامية غير ناجحة من واقع النمو غير المرضي للأداء ، وتدهور ميزان المدفوعات ، والتراكم المنذر بالخطر للديون الخارجية ، وزيادة الفقر بين السكان بمعناه المطلق والنسبي . ويمكن للمرء أن يلخص المحصلة الرئيسية للاستراتيجيات الاقتصادية المطبقة في البلدان المتقدمة والنامية في الوقت الحالي على النحو التالي :

أ ـ العلاقة غير المتكافئة بين أعضاء المجتمع الدولي مع تركيز السلطة والوفرة في البلدان المتقدمة .
ب ـ الاعتماد الكبير للبلدان النامية على البلدان المتقدمة .
ج ـ الهوة المتزايدة بين هاتين المجموعتين من البلدان .
د ـ زيادة الفقر في البلدان النامية مما يهدد السلام في المجتمع الدولي[٢] .

وهذه المشاكل هي التي يتصدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد لتغييرها[٣] .

وللنظام الاقتصادي العالمي الجديد آثاره على الصعيد الوطني بالنسبة لكل من البلدان المتقدمة والنامية . وعلى سبيل المثال ، لن تستمر البلدان المتقدمة في الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة وبيع سلعها المصنعة بأسعار عالية احتكارية ، وذلك لأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، إذا تم تنفيذه ، سوف يربط بين أسعار واردات البلدان النامية وصادراتها . كذلك لن يكون للبلدان المتقدمة الكلمة العليا في التحكم في قرارات المنظمات الدولية لأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يدعو الى « إقامة نمط لحقوق التصويت يتميز بقدر أكبر من المساواة » في هذه المنظمات . وباختصار ، من المتوقع أن يتغير نمط النمو في البلدان المتقدمة إذا تم تنفيذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وبالنسبة للبلدان النامية يتضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد عدة آثار على الصعيد الوطني . وأحد هذه الآثار هو التغيير في الاستراتيجية الانمائية نحو الاعتماد على النفس وتلبية الحاجات الأساسية للسكان[٤] . ويرد الاعتماد على النفس ضمن ضوابط نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية التي يتضمنها النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما يتيح للبلدان النامية

---

(١) تبين في معظم الحالات أن سعر المادة الخام يبلغ حوالى ١٠ بالمائة من السعر الذي تباع به للمستهلك النهائي في البلدان الصناعية . انظر : اسماعيل صبري عبدالله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد** (القاهرة : ١٩٧٧) ، ص ٧٢

(٢) من المفهوم أن المرء لا يمكن أن يعيش في سلام في قصره بينما جيرانه يموتون جوعاً .

(٣) انظر: « اعلان قيام نظام اقتصادي عالمي جديد»، في :
United Nations (UN), *Resolutions Adopted by the General Assembly during Its Sixth Special Session, April-May 1974* (New York: UN, 1974), p. 3.

(٤) على حد قول بعض الكتاب ، إن نقل المزيد من المواد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ـ على نحو ما يدعو إليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ سوف يفقد الكثير من شرعيته إذا لم يوجه نحو المساعدة على تلبية الحاجات الأساسية للانسان . انظر :
T. Tinbergen, coordinator, *Reshaping the International Order* (New York: Dutton, 1976), p. 216 (a report to the Club of Rome).

إختيار التكنولوجيا التي تناسبها على أفضل وجه . كما يرد الاعتماد على النفس والاقلال من الاعتماد على العالم المتقدم في دعوة النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى المزيد من التعاون بين بلدان العالم الثالث .

ومن الآثار الهامة الأخرى على الصعيد الوطني أنه سيكون على البلدان النامية أن تزيد من إنتاجها المصنع حتى تتمكن من زيادة نصيبها في المنتجات المصنعة على الصعيد الدولي وتنويع صادراتها . وعليها أن تزيد من الانتاج الغذائي وغيره من أنواع الانتاج الزراعي بغية القضاء على العجز الغذائي وزيادة حجم الصادرات . وتتطلب هذه التغيرات الهيكلية المتضمنة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد إحداث تغيير كمي ونوعي في الخدمات التعليمية الموجودة الآن في العالم الثالث . والبلدان العربية ، بصفتها جزءاً من العالم الثالث ، عرضة لهذه الآثار نفسها إذا تم تنفيذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وهي تشكل مثالاً نموذجياً للبلدان النامية من حيث عدم تنويع صادراتها التي تتألف بصفة رئيسية من المواد الخام (الزراعية والمعدنية) ، ومن حيث صغر نصيبها من المنتجات المصنعة في مجموع الناتج القومي ، ومن حيث إنتاجها غير الكافي من الغذاء رغم ما لديها من إمكانات لإنتاجه ، ومن حيث اعتمادها على البلدان المتقدمة في إمدادها بالسلع والتكنولوجيا والمساعدات الفنية ، وكذلك التمويل بالنسبة للبلدان غير النفطية . وأهم الآثار المتوقعة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد الوطني بالنسبة للبلدان العربية ، في ضوء إمكاناتها ، هو الزيادة في المنتجات المصنعة وفي الانتاج الغذائي والزراعي ، وتنوع هيكل تجارتها . وهناك أثر مهم آخر ملازم لهذه التغييرات الهيكلية هو التغيير المتوقع حدوثه في نظام التعليم في المنطقة العربية بغية إعداد المهارات اللازمة من القوى العاملة .

وإذا دققنا النظر في إمكانات الانتاج لدى الوطن العربي سوف نجد أن لديه إمكانية زيادة الانتاج الزراعي والغذائي ومنتجات الصناعة التحويلية[٥] . ويتضح ذلك بجلاء في حال بلد مثل السودان لديه حوالى ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة ، علماً بأن ٨ بالمائة منها فقط يجري استخدامها بالفعل ، وفضلاً عن ذلك ، فإن الستة عشر مليون فدان التي يجري زراعتها بالفعل غير مستخدمة بكامل طاقتها . فهناك أربعة ملايين فدان فقط تزرع بنظام الري الدائم في حين أن البقية تزرع بالاعتماد على مياه الأمطار مما يعطي إنتاجية منخفضة . كذلك تتوفر الامكانات لدى العراق وسوريا وليبيا - وإن كانت بدرجة أقل من السودان - لزيادة الانتاج الزراعي . ويمكن للعراق ، على سبيل المثال ، أن يزيد دخله من الزراعة أكثر من ثلاثة اضعاف إذا ما استخدم تقنيات زراعية اكثر تقدماً ونظما محسنة للري والصرف . وبالنسبة لسوريا ، فقد قدر لانتاجها الزراعي أن يزداد بنسبة ٧٥ بالمائة بعد إنشاء سد الفرات وإنجاز مشاريع الري واستصلاح الأراضي المرتبطة بانشائه . ومن الممكن أيضاً إدراك ما لدى ليبيا من امكانات زراعية حيث تتألف ٦٥ بالمائة من مجموع مساحة ليبيا من أراض يمكن زراعتها ، في حين أن ٣,٨ بالمائة فقط من الأرض الزراعية تزرع بنظام الري الدائم .

كذلك فإن امكانات زيادة الانتاج الغذائي غير الزراعي كبيرة في المنطقة العربية . وهناك

---

(٥) لمزيد من التفاصيل بالنسبة لامكانات الإنتاج في البلدان العربية في مجال الصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي والغذائي ، انظر : كريمة كريم ، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات** (القاهرة - جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧) . الفصل الثالث : « القدرة الاستيعابية للدول العربية » ، ص ٧٨ - ٨٤ .

امكانات جيدة لتربية الماشية في الجزائر والسعودية والسودان وسوريا ، وهو ما يتبين من المراعي الشاسعة في هذه البلدان . وهناك أيضاً امكانات جيدة لزيادة الانتاج الغذائي البحري في المنطقة العربية . وقد أفادت التقديرات أن من الممكن أن يبلغ الانتاج السنوي للأسماك في السودان حوالى ٦٥ الف طن من مياه النيل ونحو الفي طن من البحر الأحمر . ولا ينتج سوى ثلث هذه الكمية في الوقت الراهن . والمنطقة العربية غنية بالمعادن ايضاً . وبدلاً من تصديرها على شكل خامات ، كما هو الحال الآن ، من الممكن معالجتها وتحويلها الى سلع شبه مصنعة ومصنعة ثم تصديرها . ويمكن اعتبار هذه المعادن كمؤشر على إمكانات قيام قاعدة صناعية في الوطن العربي . وأهم المعادن المتوفرة في البلدان العربية هي النفط والفوسفات والحديد والمنغنيز والكوبالت والزنك والرصاص .

وفي ضوء إمكانات الانتاج هذه ، سوف يكون تنفيذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتدابير التي يدعو اليهـا ذا فائدة كبيرة للوطن العربي . وتشمل هذه التدابير المزيد من تحويل الموارد الى البلدان النامية ، والمزيد من التعاون التقني والمساعدات التقنية الى المناطق النامية ، وتطويع التكنولوجيا لتلائم حاجات البلدان النامية ، وإزالة الحواجز التجارية المفروضة على منتجاتها ، والمزيد من التعاون مع العالم الثالث . وسوف تستفيد البلدان العربية من هذه الاجراءات ، ولا سيما إذا ساعدت على تحويل إمكاناتها في مجال الصناعات التحويلية والزراعة إلى إنتاج فعلي . ومن النتائج المهمة لهذا التوسع والتنويع في النشاطات الاقتصادية للبلدان العربية ايجاد المزيد من فرص العمل ، ليس في القطاعات الموسعة فقط ، بل في جميع قطاعات الاقتصاد نتيجة لآثار التفاعل بين القطاعات . ويتطلب شغل فرص العمل هذه تعليم وتدريب المزيد من السكان العرب من الجنسين .

والسؤال الذي نود طرحه بعد ذلك هو هل سيكون لهذه التغييرات تأثير على أوضاع المرأة العربية في مجالي التعليم والعمالة ؟ وللاجابة عن هذا السؤال لا بد أولاً من أن ننظر في الأوضاع الحالية للمرأة العربية ، في مجالي التعليم والعمالة ومعرفة ما إذا كان من الممكن توقع حدوث اي تغيير وفي اي اتجاه . وعليه سوف نتحدث اولاً عن أوضاع المرأة العربية في مجالي التعليم والعمالة ثم نبحث وقع الآثار التي يتضمنها النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد الوطني على هذه الأوضاع .

ثانياً : اوضاع المرأة العربية في مجالي التعليم والعمالة

١ ـ الوضع التعليمي

تعاني المرأة العربية نسبة عالية من الامية وانخفاض مستوى التعليم بين المتعلمات . وإذا نظرنا الى نسبة الأمية بين الاناث العربيات ، لوجدنا أن نسبة فئات العمر من ١٥ سنة فما فوق في عام ١٩٧٥ في البلدان العربية الثلاثة عشر التي لدينا بيانات عنها[٦] تراوحت بين ٤٤ بالمائة في لبنان كحد ادنى و ٩٨,٤ بالمائة كحد اقصى في الجمهورية العربية اليمنية ، على نحو ما يتبين من الجدول رقم (١) في الملحق . وفي هذه البلدان العربية الثلاثة عشر نجد أن نسبة الاناث الأميات من مجموع السكان من الاناث ادنى من ٥٠ بالمائة في بلدين فقط هما لبنان (٤٤ بالمائة) والأردن (٤٥ بالمائة) ولدى هذين البلدين ، نسبياً ، مجتمع اكثر انفتاحاً من البلدان العربية الأخرى[٧] ، وتأتي بعد ذلك دول الخليج :

---

(٦) هذه البلدان هي : الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسورية وتونس والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية .

(٧) لا بد من أن نضيف إلى ذلك ان هناك كثيراً من الفلسطينيين في الأردن. ويتميز الفلسطينيون بارتفاع معدلات =

الكويت والامارات العربية المتحدةوالبحرين،حيث تبلغ نسب الاناث الاميات ٥٢ بالمائة و ٦١,٩ بالمائة و ٦٤,٦ بالمائة على التوالي . ويمكن تفسير هذه النسبة المنخفضة نسبياً للاناث الاميات بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى ، باستثناء لبنان والاردن ، بأن نسبة كبيرة من السكان في هذه البلدان المنتجة للنفط من الأجانب الذين تجتذبهم فرص العمل في هذه البلدان ، وهذا من شأنه أن يجعل نسبة الأمية (للاناث والذكور) منخفضة في هذه البلدان لأنها كبلدان مستضيفة يمكن أن تكون صاحبة اختيار على الدوام[٨] . وتعد المملكة العربية السعودية استثناء من ذلك ، إذ أن النسبة المئوية للاناث الأميات من مجموع السكان الاناث مرتفعة في الواقع[٩] . ومن العوامل التي تفسر ذلك هو أن هجرة الاناث إلى السعودية للعمل من المتوقع أن تكون محدودة بالمقارنة مع بلدان الخليج الأخرى المنتجة للنفط ، لأنه لا يسمح للمرأة بالعمل إلا في ميادين قليلة جداً (مثل التدريس والتمريض) ويفيد ارتفاع نسبة الأمية بين الاناث السعوديات أن كثيراً من الأسر لا ترسل بناتها إلى المدارس وهو موقف يمكن أن نعزوه الى الاتجاهات الدينية المحافظة .

غير أن هناك سمة مشتركة بين المجموعتين الفرعيتين ـ من البلدان العربية ـ المذكورتين اعلاه ـ لبنان والاردن ، ودول الخليج . وهذه السمة هي الارتفاع النسبي لمعدل التحضر في هذه البلدان بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى[١٠] . وتفيد بيانات ١٩٧٥ أن النسبة المئوية لسكان الحضر تبلغ ٥٦,١ بالمائة في الأردن ، و ٦٥ بالمائة في لبنان ، وأعلى من ٨٠ بالمائة في دول الخليج[١١] . وهذا يتسق مع ما نعرفه عن العلاقة المباشرة بين التحضر والتعليم ؛ إذ أن نسبة التعليم أعلى بصفة عامة في المناطق الحضرية بالمقارنة مع المناطق الريفية .

وبعد ذلك تأتي مصر وتونس وسوريا حيث تبلغ نسبة الأناث الأميات ٧١ بالمائة و٧٥,٢بالمائة و ٧٦ بالمائة على التوالي . ودرجة التحضر متقاربة في سوريا ومصر . وتبلغ ٤٦,٢ بالمائة بالنسبة للأولى و

= الالتحاق بالمدارس نسبياً بالمقارنة مع السكان العرب الآخرين . انظر : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربة آسيا (اكوا) ، « التغيرات والتطورات الاخيرة في وضع المراة في منطقة غربي آسيا » في : الاجتماع الاقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة لعام ١٩٨٠ ، دمشق ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩. ص ٣٦ .

(٨) ليس معنى ذلك أن نسبة الأمية بين القوى العاملة الأجنبية ، تبلغ الصفر . ففي الكويت ، على سبيل المثال ، كانت النسبة المئوية للأميين بين القوى العاملة غير الكويتية في عام ١٩٧٠ ٣٢,٣ بالمائة و ٣٥,٣ بالمائة للاناث والذكور على التوالي . انظر : ا . موسى ، « دور المراة في التنمية » في : المؤتمر الاقليمي للمراة في دول الخليج ، ١ ، نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، الجدول رقم(١ ـ ب) ، ص ١٧ .

(٩) تقديرات اليونسكو للنسبة المئوية للاناث الأميات من فئات العمر ١٥ سنة فما فوق كانت ١٠٠ بالمائة في عام ١٩٦٢ . أنظر :

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Statistical Yearbook, 1977* (London: UNESCO , 1977).

اما التقديرات التقريبية للاكوا لهذه النسبة فقد كانت ٩٨ بالمائة في عام ١٩٧٥ . أنظر :

United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), Population Division, *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic Commission for Western Asia*, no. 2 (January 1977) (Beirut: ECWA, Population Division, 1978) (henceforth cited as *Data Sheets*).

(١٠) باستثناء العراق .

(١١) ECWA, *Data Sheets*.

٤٤,٦ بالمائة بالنسبة للثانية[١٢] ، ولا تتوفر بيانات عن هذا المتغير في تونس . وجدير بالذكر أن هناك تماثلاً كبيراً بين تونس والجزائر والمغرب التي يشار اليها بأنها بلدان المغرب . وقد كانت هذه البلدان تحت الاحتلال الفرنسي الذي ترك تأثيراً قوياً على نحو ما ينعكس ، على سبيل المثال ، في استخدام الفرنسية بدلاً من العربية بصفتها اللغة الأولى[١٣] . غير أن هناك اختلافاً كبيراً بين مستوى نسبة الاناث الاميات في تونس من ناحية وفي الجزائر والمغرب من ناحية اخرى : فقد بلغت ٨٧,٤ بالمائة و ٩٠,٢ بالمائة في الجزائر والمغرب على التوالي في عام ١٩٧١ ، مقابل ٧٥,٢ بالمائة في تونس في عام ١٩٧٥ ، على نحو ما يتبين من الجدول رقم (١) في الملحق . وقد يكون الاختلاف في توقيت البيانات مسؤولاً عن جانب من هذا الاختلاف ، ولكن ليس مسؤولاً عن كل الاختلاف بالتأكيد ، لأن الهبوط في نسبة الاناث الاميات بمعدل ١٢ بالمائة في اربع سنوات يصعب قبوله .

وأخيراً تأتي الدولتان اليمنيتان ، حيث النسبة المئوية للاناث الاميات ٩١ بالمائة في اليمن الديمقراطية ـ وهي تقرب جداً من مستوى النسبة المئوية في المغرب في عام ١٩٧١ ـ و ٩٨,٤ بالمائة في اليمن الشمالية في عام ١٩٧٥ . وهذه النسبة العالية نسبياً للاناث الاميات مفهومة لأن البلدين بدآ جهدهما الانمائي عقب الثورة في الستينات ، وهو وقت متأخر نسبياً .

وتلخيصاً لذلك نقول أن الأمية متفشية بين النساء العربيات . وفي بلدين فقط من البلدان العربية الثلاثة عشر الواردة في الجدول رقم (١) في الملحق ، فإن أقل من نصف النساء بقليل اميات ؟ في حين أن اكثر من ثلثي النساء اميات في ثمانية بلدان عربية . وتتراوح نسبة الأمية بين النساء في البلدان العربية الثلاثة المتبقية بين النصف والثلثين . وتزداد الصورة قتامة من واقع أن نسب الأمية المرتفعة نسبياً توجد في البلدان العربية التي لديها أكبر تعدادات سكانية (مثل مصر وسوريا والعراق) . ويمثل السكان في البلدان العربية التي فيها نسبة الاناث الأميات أعلى من الثلثين ٩٣,٥ بالمائة من مجموع السكان في البلدان العربية الثلاثة عشر الواردة في الجدول رقم (١) في الملحق. وللحصول على نسبة الاناث الأميات في المنطقة العربية ككل، يحسب المتوسط المرجح بالأوزان لنسب البلدان . ويصل هذا المتوسط إلى ٧٨,٣ بالمائة[١٤] مقابل ٥٠,٦ بالمائة[١٥] هي نسبة الذكور الاميين في المنطقة .

ويبقى أن نتحدث بإيجاز عن الاناث الأميات في البلدان العربية الخمسة غير الواردة في الجدول رقم (١) في الملحق . وهي السودان وليبيا والسعودية وعمان وقطر . والسبب في إغفالها هو : عدم توفر بيانات حديثة يعتمد عليها بشأن نسبة الاناث الأميات في هذه البلدان . وآخر البيانات المتوفرة عن الأناث الأميات هي إما قديمة نسبياً (مثلما في حالة السودان وليبيا)[١٦] ، واما هي تقريبية جداً حيث

---

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) هذا الوضع يتغير الآن بسبب الجهد الكبير الذي تبذله السلطات في البلدان الثلاثة لتعليم العربية في المدارس وجعل اللغة العربية تستعيد مكانتها باعتبارها اللغة الأولى المستخدمة .

(١٤) الأوزان المستخدمة هي ٥٠ بالمائة من السكان في كل من البلدان المذكورة في الجدول رقم (١) ، بافتراض أن الاناث يمثلن نصف السكان تقريباً .

(١٥) هذا هو المتوسط المرجح بالأوزان للنسبة المئوية للذكور الاميين في البلدان العربية الثلاثة عشر المذكورة في الجدول رقم (١) . والأوزان المستخدمة هي ٥٠ بالمائة من السكان في كل من البلدان .

(١٦) آخر بيانات متوفرة عن ليبيا تعود إلى عام ١٩٦٤ ، وعن السودان تعود الى عام ١٩٦٦. انظر:
UNESCO, *Statistical Yearbook, 1977.*

انها مستقاة من مجرد المقارنة من خلال عدة مؤشرات رئيسية مع بلدان ذات مستوى مماثل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وينطبق ذلك على السعودية وعمان وقطر[١٧] . غير ان أرباح هذه البلدان لن تؤدي على الأرجح الى تحسين مستوى النسبة المئوية للاناث الاميات في المنطقة العربية ، بل يمكن أن تزيدها سوءاً ، ويمكن أن نلمس ذلك بوضوح إذا ادركنا أن السودان ، وتعداد سكانه ١٥,٧٣٠ مليون نسمة[١٨] ، كانت لديه نسبة أمية في عام ١٩٦٦ قدرها ٩٦,٣ بالمائة بين الاناث من فئات العمر ١٥ سنة فما فوق . وعلى الرغم من أن هذه النسبة العالية من الأمية ترجع إلى تاريخ بعيد في الماضي ، فما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها ربما تكون قد انخفضت انخفاضاً كبيراً من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٥ ، وهو العام الذي توفرت فيه لدينا آخر البيانات عن البلدان العربية . وإذا نظرنا الى السعودية ، وهي ثاني أكبر بلد عربي من البلدان الخمسة من حيث تعداد السكان (٧,٢ مليون) ، لوجدنا أن تقديرات اليونسكو للاناث الأميات من فئات العمر ١٥ سنة فما فوق كانت ١٠٠ بالمائة في عام ١٩٦٢[١٩] . والتقدير التقريبي لهذه النسبة في عام ١٩٧٥ هو ٩٨ بالمائة[٢٠] . اما البلدان العربية الثلاثة الأخرى فإن تعداد سكانها صغير وبالتالي فمن المتوقع أن يكون تأثيرهم طفيفاً جداً[٢١] . ومن ثم ، يمكن للمرء ان يقول دون أن يقع في الخطأ أن حوالى ثلاثة ارباع النساء العربيات أميات . ومعنى هذا أن ٥١ مليون امرأة من مجموع ٦٨ مليون امرأة في الوطن العربي أميات[٢٢]

والسؤال الذي نطرحه الآن هو ما هي المستويات التعليمية التي وصلت اليها السبعة عشر مليون إمرأة عربية متعلمة ؟ ويتضح من البيانات المتوفرة في الجدول رقم (٢) في الملحق أن القسم الأكبر من الاناث المتعلمات في معظم البلدان العربية العشرة المذكورة في الجدول يدخل في فئة « لا تعليم مدرسي » التي هي دون المرحلة الابتدائية في التعليم[٢٤] . وباستثناء الكويت ومصر ، فإن نسبة النساء العربيات المتعلمات والمصنفات في فئة « لا تعليم مدرسي » تزيد على ٨٥ بالمائة ؛ وتبلغ هذه النسبة في مصر والكويت ٥٧,٤ بالمائة و ٣٠,٧ بالمائة على التوالي .

وللحصول على صورة إجمالية عن مستويات تعليم السبعة عشر مليون امرأة متعلمة في الوطن

---

(١٧) ECWA, *Data Sheets.*

(١٨) هذا هو التقدير السكاني للسودان في عام ١٩٧٥ . انظر :
UNESCO, *Statistical Yearbook, 1977.*

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) ECWA, *Data Sheets.*

(٢١) كان تعداد السكان في ليبيا وعمان وقطر ، حسب تقديرات ١٩٧٥ ٢,٤٤ مليون و ١,٥ مليون و ١٧٠ ألف نسمة على التوالي . انظر :
UNESCO. *Statistical Yearbook, 1977.*

(٢٢) احتسب الرقم ٦٨ مليون امرأة عربية على انهن يشكلن نصف مجموع السكان في البلدان العربية الثلاثة عشر المذكورة في الجدول رقم (١) وسكان السودان والسعودية وليبيا وعمان وقطر مما يصبح معه تعداد مجموع السكان ١٣٥٧٥٣٨٠٠ نسمة . ومن ثم فإن عدد النساء العربيات الاميات هو ثلاثة ارباع مجموع عدد النساء (اي ٠,٧٥ × ٦٨ = ٥١) .

(٢٣) هذه البلدان العربية العشرة هي الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت واليمن الجنوبي والسودان وسورية وتونس .

(٢٤) جدير بالذكر ان فئة « لا تعليم مدرسي » تشمل ايضاً الاناث اللاتي لم يذكرن مستوى تعليمهن . انظر الحاشية (ج) للجدول رقم (٢) .

العربي ، يتم تقدير المتوسط المرجح بالأوزان لنسب البلدان في الأقطار العربية العشرة[٢٥] لمستويات التعليم الأربعة : لا تعليم مدرسي ، المرحلة الأولى من التعليم ، المرحلة الثانية من التعليم ، مرحلة ما بعد الثانوية . وتشير هذه التقديرات الى ان ٧٣,٢ بالمائة من النساء العربيات هن بدون تعليم مدرسي ، و ١٧,٥ بالمائة تلقين تعليماً في مدارس المرحلة الأولى - وبعضهن لم يكملن هذه المرحلة - و ٧,٩ بالمائة تلقين تعليماً في مدارس المرحلة الثانية ، و ١,٤ بالمائة تلقين تعليما في مرحلة ما بعد الثانوية[٢٦] . وبتطبيق هذه النسب على السبعة عشر مليون امرأة عربية متعلمة ، نجد أن حوالى ١٢,٥ مليون منهن لم يلتحقن بالمدارس ، و٣ ملايين تلقين تعليماً في مدارس المرحلة الأولى ، و ٠,٢ مليون تلقين تعليماً في مرحلة ما بعد الثانوية.

ولا بد من التحفظ إزاء هذه التقديرات . أولاً لأن البيانات الخاصة ، على المستوى التعليمي بالنسبة لبعض البلدان تعود الى الستينات ، مثلما في حال الأردن (١٩٦١) والعراق (١٩٦٥) والسودان (١٩٦٦) . وبالنسبة لسوريا والجزائر والبحرين، ترجع هذه البيانات الى عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ . ومن المتوقع ان تكون هذه البيانات القديمة نسبياً قد غالت في تقدير نسب المستويات المنخفضة من التعليم (« لا تعليم مدرسي » و « مرحلة التعليم الأولى ») إذ أنه من المفروض أن يكون المستوى التعليمي للمرأة العربية قد تحسن نسبياً في الوقت الحالي . غير أن هذا التحسن النسبي متوقع أن يكون محدوداً في ضوء التطورات العقلية ! إذ أن الهبوط في نسبة الاناث الأميات كان بطيئاً خلال السنوات الماضية . والتحفظ الثاني هو أن المتوسط المرجح بالأوزان للمنطقة العربية بالنسبة لكل من المستويات التعليمية الأربعة يقوم على النسب الموجودة في عشرة بلدان عربية فقط . غير أن هذه البلدان العشرة تضم ٧٣,٣ بالمائة من مجموع سكان البلدان العربية الثمانية عشر المذكورة اعلاه[٢٧] .

والخلاصة انه من بين حوالى ٦٨ مليون امرأة في الوطن العربي ، هناك ٥١ مليوناً أميات ، و ١٢,٥ مليون لم يلتحقن بالمدارس ، و ٣ ملايين تلقين تعليماً في مدارس المرحلة الاولى ، و ٠,٢ مليون تلقين تعليماً في مرحلة ما بعد الثانوية . وبعبارة أخرى ، هناك ٦,٦ بالمائة فقط من النساء في الوطن العربي قد التحقن بالمدارس ، ومن بين هؤلاء ٢,٢ بالمائة فقط حصلن على تعليم ثانوي او ما بعد الثانوي.ومع هذه الصورة الشديدة القتامة تصبح التحفظات المذكورة اعلاه غير ذات اهمية،فحتى اذا افترض المرء أن التحيز الناتج عن قصور البيانات تحيز كبير لدرجة يتعين معها مضاعفة نسبة اولئك اللاتي التحقن بالمدارس ، فسوف تظل الصورة قاتمة جداً حيث تكون نسبة ١٣ بالمائة من الاناث قد التحقن بالمدارس و ٤,٤ بالمائة من الفتيات تلقين تعليمهن الثانوي او ما بعد الثانوي .

٢ - وضع العمالة

سوف نعالج الوضع الحالي للعمالة بالنسبة للمرأة العربية من ناحيتين : توزيع القوى العاملة من النساء بين مختلف القطاعات الاقتصادية ؛ والمشاركة الشعبية للاناث في القوة العاملة في كل قطاع .

وإذا نظرنا إلى التوزيع القطاعي للنساء العاملات في المنطقة العربية ، سوف نجد أن الزراعة

---

(٢٥) الأوزان المستخدمة هي عدد الاناث المتعلمات في البلدان العربية العشرة كما هو مأخوذ من الجدول رقم (٣) .

(٢٦) احتسبت باستخدام الجدولين رقم (٢) و (٣) .

(٢٧) هذه البلدان العربية الثمانية عشر هي تلك المذكورة في الجدول رقم (١) بالاضافة الى ليبيا وعمان وقطر والسعودية والسودان . ويبلغ مجموع السكان ١٣٥٧٥٣٨٠٠ نسمة .

والخدمات هما القطاعان اللذان يجتذبان معظم النساء . ففي خمسة بلدان من بين ١٢ بلداً عربياً تتوفر لدينا بيانات عنها[٢٨] ، يعمل ثلثا القوى العاملة من النساء أو اكثر (حتى ٨٣,٢ بالمائة) في القطاع الزراعي . وهذه البلدان هي سوريا (٦٥,٢ بالمائة) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٧٨,٣ بالمائة) والمملكة العربية السعودية (٨١,٥ بالمائة) والسودان (٨٢,١ بالمائة) والجمهورية العربية اليمنية (٨٣,٣ بالمائة) . وفي بقية الاثني عشر بلداً عربياً ، باستثناء الكويت ، تتراوح نسبة الاناث العاملات في القطاع الزراعي بين ١١,٩ بالمائة كحد ادنى في تونس و ٣٧,٧ بالمائة كحد اقصى في المغرب . وفي قطاع الخدمات ، فإن نسبة النساء العاملات في الخدمات في ستة بلدان من ١٢ بلداً عربياً تتراوح بين ٤٠ بالمائة و ٦٠ بالمائة من مجموع النساء العاملات . وهذه البلدان هي المغرب (٣٩,٦ بالمائة) وتونس (٤٤,٨ بالمائة) وليبيا (٤٥ بالمائة) ومصر (٥٠,٥ بالمائة) والعراق (٥١,٧ بالمائة) ولبنان (٥٦,٤ بالمائة) . وفي الكويت ترتفع نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات إلى ٩٣,٢ بالمائة . وباستثناء السودان[٢٩] تتراوح نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات في البلدان العربية ، الأربعة المتبقية بين ١٠ بالمائة و ٢٠ بالمائة[٣٠]. واذا نظرنا الى قطاع الصناعة التحويلية نجد أن النساء العاملات فيها في ثلاثة بلدان عربية فقط(العراق وتونس وليبيا)يمثلن اكثر من ٢٥بالمائة من مجموع النساء العاملات (بحد اقصى ٤٠ بالمائة في ليبيا) . ومن ناحية أخرى ، تنخفض نسبة النساء العاملات في الصناعة التحويلية في اربعة بلدان (الكويت والسعودية واليمن الديمقراطية واليمن) إلى ٥ بالمائة (ويصل انخفاضها الى ١ بالمائة في الكويت) . وتتراوح النسبة المئوية للنساء العاملات في قطاع الصناعة التحويلية في بقية البلدان العربية الواردة في الجدول رقم (٤) في التذييل بين ١٠ بالمائة و ٢٠ بالمائة[٣١] .

ويعتبر التوزيع الحالي للنساء العاملات بين القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية محصلة عدة عوامل . ونعتقد أن التقاليد السائدة والمؤهلات التعليمية للمرأة العربية هي من بين العوامل الهامة المسؤولة عن ذلك . ويمكن تفسير اشتراك نسبة عالية نسبياً من النساء العربيات في القطاع الزراعي[٣٢] على النحو التالي : أولاً ، إن قسماً كبيراً من السكان العرب يقيمون في القطاع الريفي[٣٣]

---

(٢٨) انظر الجدول رقم (٤) .

(٢٩) في السودان يعمل ٤,٢ بالمائة فقط من النساء العاملات في قطاع الخدمات ، وذلك حسب بيانات ١٩٥٦ التي هي قديمة جداً في الواقع . انظر الجدول رقم (٤) .

(٣٠) هذه البلدان هي:الجمهورية العربية اليمنية (١١,٦ بالمائة) والسعودية (١٥,٢ بالمائة) وسورية (١٦,٥ بالمائة) واليمن الديمقراطية (١٧,٤ بالمائة) . انظر الجدول رقم (٤) .

(٣١) هذه البلدان هي:مصر (١٠ بالمائة) وسورية (١٢,٢ بالمائة) والسودان (١٣,١ بالمائة) والمغرب (١٨ بالمائة) ولبنان (٢٠ بالمائة) .

(٣٢) جدير بالذكر أنه على الرغم من الارتفاع النسبي لنسبة النساء العربيات العاملات في الزراعة ، فإن الأرقام المسجلة في الاحصاءات المتوفرة تنطوي على تقدير ناقص . وعادة لا يحسب الزوج زوجته العاملة في الحقل في عداد العمال الذين يساعدونه في اعمال الحقل عندما يسأله جامع البيانات عن هذه المعلومة . ففي سورية ، على سبيل المثال ، عندما سئل ارباب الأسر عن عدد الساعات التي تقضيها زوجاتهم في الحقول وعما إذا كانوا يستأجرون عمالاً بأجر في حال غياب الزوجة ، تبين أن مشاركة النساء في الزراعة اعلى بكثير مما تدل عليه البيانات . انظر : اكوا ، « التغيرات والتطورات الأخيرة في وضع المرأة في منطقة غربي آسيا » ، ص ١٢ .

(٣٣) يقيم اكثر من نصف سكان البلدان العربية ذات التعداد السكاني الكبير نسبياً ـ باستثناء العراق ـ في المناطق الريفية . انظر :

ECWA, *Data Sheets.*

حيث الزراعة هي النشاط السائد . ثانياً ، إن المزارع من النوع الأسري هي السائدة في الأغلب في المنطقة العربية . ومن الناحية التقليدية ، تقوم المرأة بمساعدة زوجها في المزرعة . ويمكن للمرء ان يقول ان عمل الزوجة في المزرعة ينظر إليه على انه جزء من مسؤوليتها الأسرية . وهذا هو السبب في أن الشائع أن تعمل المرأة في المناطق الريفية اكثر مما في المناطق الحضرية على الرغم من البيئة المحافظة السائدة في المناطق الريفية[٣٤] . ثالثاً ، إن العمل الزراعي الذي يبذل بالطريقة التقليدية في المنطقة العربية لا يتطلب اي تعليم بخلاف التعلم عن طريق العمل . ومن هنا فإنه يناسب المرأة العربية التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية وخصوصاً في المناطق الريفية .

وبالمقارنة مع القطاع الزراعي ، يتطلب الكثير من الأعمال المتوفرة في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية حداً أدنى من التعليم . وفي ضوء هذه السمة المشتركة للأعمال في كلا القطاعين ، فإن النسبة العالية نسبياً للنساء العاملات في الخدمات ، بالمقارنة مع الصناعة التحويلية ، إنما تعزى الى عدة عوامل . ومن بين هذه العوامل أن قطاع الخدمات الذي يتميز بقيمة إنتاج أكبر نسبياً من قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة العربية ، يتيح عدداً كبيراً نسبياً من فرص العمل ومن ثم يمكن أن يستوعب قوة عمل أكبر (بالنسبة للجنسين على السواء) من قطاع الصناعة التحويلية . وثمة عامل آخر هو تنوع الأعمال المعروضة في قطاع الخدمات بدرجة اكبر مما في قطاع الصناعة التحويلية ، مما يساعد على استيعاب مستويات مختلفة من التحصيل العلمي وانواع مختلفة من الطلب على الأعمال من جانب النساء . وأحد الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع نسبة النساء العربيات العاملات في قطاع الخدمات ،التقاليد والعادات السائدة في المنطقة العربية التي لا تحبذ اختلاط الجنسين وبناء على هذه التقاليد ، فإنه اذا كان للفتاة أن تتعلم فمن الأفضل أن تتعلم على يد مدرسات في مدارس خاصة للبنات . وبالمثل ، من المفضل أن تتم رعاية صحة المرأة بواسطة طبيبات وسيدات بصفة عامة . وهكذا . وهذا لا شك يزيد الطلب على عمل المرأة في قطاع الخدمات . وكما تقول بوزيرب « في البلدان التي تعيش فيها المرأة في عزلة ، فإن الطلب على النساء المهنيات ... هو بالضرورة نتيجة لهذه العادات »[٣٥]

وإذا نظرنا الى جانب آخر من جوانب وضع المرأة في مجال العمالة في المنطقة العربية فسنجد أن مشاركة المرأة في قوة العمل الزراعية أقل من ٦ بالمائة في القطاع الزراعي في سبعة بلدان من عشرة يشملها الجدول رقم (٥) في الملحق[٣٦] . وهذا يدل على أن المرأة لا تزال تمثل اقلية في مجموع قوة العمل الزراعية على الرغم من أن نسبة كبيرة من العاملات في المنطقة العربية يعملن في الزراعة . وفي الجمهورية العربية اليمنية ، على سبيل المثال ، فإن النساء العاملات في الزراعة يمثلن ٤,٤ بالمائة فقط من مجموع قوة العمل في هذا القطاع (الذكور والاناث) على الرغم من أنهن يمثلن ٨٣ بالمائة من النساء العاملات في البلاد . وهذا ينطبق ، مع اختلاف النسبة بالطبع ، على كثير من البلدان

---

(٣٤) من الشائع بالنسبة للزوج الذي تعمل زوجته معه في الحقل الا يسمح لها بتولي اي عمل عندما يهاجران الى المدينة حتى ولو كانا في وضع اقتصادي عسير نسبياً

(٣٥) E.Boserup, *Woman's Role in Economic Development* (New York: St. Martin's Press, 1970), pp. 126, 125-130.

(٣٦) هذه البلدان هي مصر (٣,٨ بالمائة) والعراق (١,٧ بالمائة) والكويت (٠,٣ بالمائة) واليمن الديمقراطية (٥,٩ بالمائة) والسعودية (٥,٦ بالمائة) وتونس (١,٨ بالمائة) واليمن (٤,٤ بالمائة) . انظر الجدول رقم (٥) .

العربية[٣٧] . وفي قطاع الخدمات ، نجد ان اشتراك المرأة في قوة العمل في هذا القطاع أدنى من ٦ بالمائة في ثلاثة بلدان (اليمن الديمقراطية والسعودية واليمن) وبين ٦ بالمائة و ١٠ بالمائة في بلدين (العراق وتونس) . وفي البلدان العربية الخمسة الأخرى ، فإن النسبة أعلى من ١٠ بالمائة بحد اقصى ٢٦,٧ بالمائة في المغرب . وفي قطاع الصناعة التحويلية ، يقل اشتراك النساء العاملات عن ٦ بالمائة بالنسبة لخمسة بلدان عربية من بين البلدان العشرة التي يشملها الجدول رقم (٥) في الملحق[٣٨] ، ويتراوح بين ١١ بالمائة (سوريا) و ٢٦,٤ بالمائة (المغرب) في البلدان الخمسة الأخرى .

وبالنسبة للصورة الاجمالية لمشاركة المرأة في قوة العمل في المنطقة العربية ، فقد اسقطنا تقدير نسبة مشاركة النساء العاملات في مجموعة قوة العمل في ستة بلدان عربية فقط ، نظراً لعدم توفر البيانات . وهذه البلدان هي مصر والكويت وليبيا والمغرب وسوريا وتونس . وتتراوح مشاركة النساء العاملات في هذه البلدان العربية الستة بين ٥,١ بالمائة كحد ادنى في ليبيا و ١٠,٨ بالمائة كحد أقصى في المغرب[٣٩] . والمتوسط المرجح بالأوزان لهذه النسب الست هو ١٠,٤ بالمائة[٤٠] . وهذا معناه أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في البلدان العربية الستة التي تضم ٥٢,٣ بالمائة من مجموع السكان العرب هي ١٠,٤ بالمائة . وجدير بالذكر ان إحدى الدراسات قدرت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل غير الزراعية في المنطقة العربية بأنها ٥,٣ بالمائة[٤١] .

ثالثاً : اثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على المرأة العربية

سيكون للنظام الاقتصادي العالمي الجديد اثر على المرأة العربية عبر قناتين بشكل رئيسي : زيادة في فرص العمل المتوفرة في المنطقة ، وتوسع وتغيير نوعي في خدمات التعليم المقدمة بغية مسايرة التغييرات في الانتاج . وهذا معناه أنه سوف يتهيأ المزيد من فرص العمل والتعليم أمام الرجل والمرأة في البلدان العربية . ولكن توفر المزيد من فرص العمل في الاقتصاد والمزيد من الأماكن في المدارس والجامعات لا يعني أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد سوف يزيد من مشاركة المرأة في قوة العمل او التقليل من معدل أمية المرأة في المنطقة العربية فهذا وجه من العملة.اما الوجه الآخر فهو كيفية استجابة المرأة العربية للتغييرات الهيكلية المتضمنة في تطبيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

---

(٣٧) قارن بين الجدولين رقم (٤) و (٥) .

(٣٨) هذه البلدان هي السعودية (١,٣ بالمائة) واليمن الديمقراطية (١,٤ بالمائة) واليمن (٢,٧ بالمائة) والعراق (٥,١ بالمائة) ومصر(٥,٥ بالمائة). انظر الجدول رقم (٥) .

(٣٩) تبلغ نسبة النساء العاملات من مجموع قوة العمل في كل من البلدان العربية الستة المذكورة اعلاه ٦,٨ بالمائة في مصر و ١١,٧ بالمائة في الكويت و ٥,١٢ بالمائة في ليبيا و ١٤,٨ بالمائة في المغرب و ١٠,٦ بالمائة في سورية و ٦ بالمائة في تونس . وقد احتسبت هذه النسبة من :

ECWA, *Statistical Abstract for the Arab World, 1968-1975* (Amman: ECWA, 1977) (henceforth cited as *Statistical Abstract*).

(٤٠) الأوزان المستخدمة هي عدد النساء العاملات في هذه البلدان كما هو مأخوذ من : المصدر نفسه .

(٤١) هـ . عزام ، المرأة والعمالة والتنمية في العالم العربي ، ، ، كما ورد في : اكوا ، ، التغيرات والتطورات الأخيرة في وضع المرأة في غربي آسيا ، ، ص ٩ . وجدير بالذكر ان نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل غير الزراعية في البلدان الستة المذكورة اعلاه هي ١٣,٤ بالمائة . وهذا هو المتوسط المرجح بالأوزان لنسبة المشاركة غير الزراعية للمرأة في البلدان الستة ، كما احتسب من : ECWA, *Statistical Abstract*. والاوزان المستخدمة هي عدد النساء العاملات غير الزراعيات .

وبعبارة اخرى ، إن الآثار الوطنية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد سوف تحدد جانب العرض فقط من فرص العمالة والتعليم ؛ أما درجة استجابة المرأة العربية لهذه الفرص فسوف تحدد جانب الطلب . وسوف تكون النتيجة النهائية (اي اثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد على أوضاع المرأة العربية في مجالي العمالة والتعليم) هي محصلة التفاعل بين قوى الطلب والعرض .

وإذا تناولنا جانب العرض سنجد أن تطبيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتضمن زيادة في فرص العمل والتعليم المتوفرة في المنطقة العربية . ولن تقتصر الزيادة في عرض فرص العمل على قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية حيث تتوفر لدى البلدان العربية إمكانات إنتاج جيدة ، كما تبين فيما سبق . بل سوف تحدث هذه الزيادة في القطاعات الأخرى ايضاً ، وعلى سبيل المثال ، فإن الزيادة في حصة البلدان النامية في التجارة الدولية وفي التعاون بين البلدان النامية ، وهما من القضايا التي يدعو اليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، تتضمن توسعاً في قطاع التصدير في البلدان العربية ، مما يعني بدوره عرضاً أكبر لفرص العمل . كذلك سوف يتهيأ المزيد من فرص العمل في قطاع الخدمات بسبب التأثير المتبادل القائم بين مختلف قطاعات الاقتصاد . وهذا التأثير المتبادل قوي بصفة خاصة بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى[٤٢] . وإذا استجابت المرأة العربية إيجابياً لفرص العمل هذه ، عندئذ لن يكون أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد مجرد زيادة في مشاركة المرأة في قوة العمل . بل سيكون معناه ايضاً حدوث تغيير هيكلي في وضع العمالة بالنسبة للمرأة في المنطقة العربية. وحسب التحليل الذي سبق عرضه في هذه الدراسة فإن الوضع الحالي للعمالة بالنسبة للمرأة العربية يدل على أن معظم النساء العاملات في المنطقة العربية يتركزن في قطاعي الزراعة والخدمات ؛ وان عدداً قليلاً نسبياً من النساء يعملن في قطاع الصناعة التحويلية ومن المتوقع أن يتغير وضع العمالة هذا لصالح قطاع الصناعة التحويلية ، وعلى حساب القطاع الزراعي . والسبب في ذلك أن الزيادة في الانتاج الزراعي في المنطقة العربية سوف تتم على الأرجح من خلال المزيد من التقنيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال بدلاً من تلك السائدة اليوم . وتعني ميكنة الزراعة أن هذا القطاع سوف يحتاج الى قوة عمل اصغر نسبياً (ذكور + اناث) . وبالاضافة الى ذلك ، لوحظ أن الميكنة الزراعية تقترن بهبوط في مشاركة المرأة النسبية في قوة العمل الزراعية[٤٣] . ومن ناحية أخرى ، فإن التوسع في قطاع الصناعة التحويلية سوف يجتذب بعض أعضاء قوة العمل (ذكور + اناث) الذين لا يجدون مكاناً في الزراعة ، وذلك بعد أن يكتسبوا التدريب اللازم بالطبع . وفضلاً عن ذلك ، من المحتمل أن تتضمن الزيادة في إنتاج الصناعة التحويلية في المنطقة العربية زيادة في إنتاج صناعات النسيج والصناعات الغذائية[٤٤] ، التي تتوفر لها نسبة عالية نسبياً من مشاركة النساء العاملات . ويعني التوسع المتوقع في قطاع الخدمات أن هذا القطاع سوف يظل يمثل قوة جذب للنساء العاملات في البلدان العربية .

ومن المتوقع أن تقترن التغيرات الكمية والنوعية في الانتاج القطري في البلدان العربية بتغيرات ملائمة في نظام التعليم ايضاً ، من أجل اعداد قوة عمل كافية للمشاريع الجديدة . وعلى سبيل المثال ، ينتظر أن يفتتح المزيد من المدارس المهنية وان ينظم المزيد من البرامج التدريبية لتلبية الطلب على اليد

---

(٤٢) ومثال ذلك النقل الذي يدخل في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً ، وهو يمثل احد نتاجات قطاع الخدمات ومن ثم فإن زيادة الانتاج في اي من القطاعات الأخرى لا بد أن يؤدي الى زيادة الانتاج في قطاع الخدمات .

(٤٣) لأن الرجال هم الذين يقودون الآلات !

(٤٤) السبب في ذلك أن لدى المنطقة العربية إمكانات جيدة لزيادة الانتاج الزراعي (القطن والمنتجات الغذائية) ، وإنتاج الأسماك واللحوم (أنظر الجزء الثاني من هذه الدراسة) .

العاملة الماهرة وشبه الماهرة في القطاعات الموسعة في المنطقة العربية . يضاف إلى ذلك أن من المتوقع إعارة المزيد من الاهتمام للبحث وتطويع التكنولوجيا لمواجهة الاستراتيجية الانمائية التي تقضي بتقليل الاعتماد على البلدان المتقدمة وزيادة التعاون مع البلدان النامية . ويعني هذا التوسع في نظام التعليم توفير المزيد من الأماكن لكلا الجنسين . وإذا استجابت المرأة العربية إيجابياً لهذه التغيرات الكمية والنوعية في خدمات التعليم المقدمة ، فإن الوضع التعليمي للمرأة في المنطقة العربية سوف يتغير . والواقع أن التغير في الوضع التعليمي للمرأة العربية ، شرط ضروري ، وإن لم يكن كافياً ، للتغير في وضعها في مجال العمالة . ومن شأن التغير في هيكل العمالة في المنطقة العربية لصالح القطاعات غير الزراعية كما أوضحنا أعلاه ، أن يجعل مسألة العثور على عمل أكثر صعوبة بالنسبة للأمي ، ذكراً كان أم أنثى . إذ أن القطاعات غير الزراعية تتطلب عادة مستويات عالية من التعليم ـ ثانوي فما فوق[٤٥] . وسوف تلتحق المزيد من الفتيات بالمدارس المهنية ، وليس الحال هكذا في الوقت الحاضر . وكل ذلك سينطوي على تغيير في الوضع التعليمي للمرأة العربية لصالح معدلات أمية ادنى ومستويات تحصيل علمي أعلى .

وإذا نظرنا إلى جانب الطلب ، يمكن للمرء أن يتصور ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على استجابة المرأة العربية للزيادة في فرص العمل وتوفر التعليم في البلدان العربية . وهذه هي التقاليد ، والقوانين والتشريعات ، وموقف المرأة العربية من العمل . وبصفة عامة تؤكد التقاليد العربية على تفوق الذكر وتبعية الأنثى في المجتمع . وهذا ينبثق أساساً من القيم الاجتماعية التي تؤكد أن مكان المرأة في البيت حيث يعولها الذكر (الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن) . ومن المفروض أن تكون للرجل مكانة أعلى بوصفه عائل الأسرة ولأن الأسرة بدونه سوف تنهار مالياً . والمرأة في معظم الحالات بديل غير كامل لزوجها كعائل للأسرة إذا أدركته الوفاة أو تخلى عن مسؤوليته العائلية ، لأنها غير معدة للقيام بهذا الدور . فهي كفتاة ليست مضطرة للذهاب إلى المدرسة ، وإذا ذهبت فليست مضطرة لمواصلة التعليم[٤٦] . فالتعليم ليس شرطاً ضرورياً للزواج او الأمومة اللذين هما هدف الحياة كما علمتها أسرتها . وفضلاً عن ذلك، ينظر إلى التعليم في بعض المجتمعات العربية على أنه عائق للزواج ، لأنه من المعتقد أن التعليم العالي سوف يحد من فرص الزواج امام الفتيات . ومع اعتبار الزواج في قمة سلم الأولويات ، يمكن التضحية بأي شيء في سبيله . وبدون التعليم ، او مع تعليم طفيف ، تكون فرص العمل المتوفرة أمام الفتاة هي فرص العمل المتدنية المستوى . لذلك ليس من الغريب أن غالبية النساء العربيات ، اللاتي هن أميات أو يعرفن مجرد القراءة والكتابة ، يمتنعن عن العمل طالما كان باستطاعتهن ذلك . غير أن هذا العامل لا يفسر كل شيء . وهناك عامل مهم آخر يتعلق بالقيم الاجتماعية التي تسهم في انخفاض معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في المنطقة العربية وهو التمييز في درجة الحرية المتاحة للجنسين في المجتمع . إذ ان تعامل المرأة مع الذكور في المجتمع لا بد من أن يقتصر على الذين تربطهم بها اواصر القرابة، في حين أن تعامل الذكر مع الاناث يمكن أن يتسع ليشمل من يشاء. والقاعدة التي تقول بأن كل شخص يتحمل مسؤولية عمله او عملها لا تنطبق على المجتمعات العربية، وما

---

(٤٥) ففي مصر وسورية وتركية، على سبيل المثال ، التحق ٢١ بالمائة من خريجات المدارس الثانوية بقوة العمل غير الزراعية في اوائل الستينات ، مقابل ٤ بالمائة فقط من النساء اللاتي حصلن على تعليم اولي فحسب . انظر : K. Newland, *The Sisterhood of Man* (New York: Norton, 1976), p. 40, and N.H. Youssef, *Women and Work in Developing Societies* (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1974), pp. 57 and 58.

(٤٦) معدل التسرب من المدارس أعلى بالنسبة للبنات منه للبنين .

ينطبق هو أن الذكر مسؤول عن أعماله وعن اعمال الاناث في اسرته . وأي سوء سلوك من جانب الأنثى في أسرته يعتبره شائناً . ومن ثم ، فإن أفضل شيء لتخفيف مسؤوليته إلى أدنى حد والتقليل من احتمال تعرضه لما هو شائن هو منع الاناث من التعامل مع أفراد الجنس الآخر ويتم ذلك بحبسهن داخل بيوتهن ومنعهن من ممارسة العمل . وفضلاً عن ذلك ، يمكن للرجل أيضاً أن يمنع الفتيات من الذهاب إلى المدارس . إذ أن الأمية والفراغ والتبعية ليس فيها ما يبعث عَلى الخجل .

وتلخيصاً لما سبق ، نقول : إن التقاليد قد تلعب دوراً فعالاً في التقليل من استجابة المرأة العربية للزيادة في توفير فرص العمل وخدمات التعليم الناجمة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد . فحتى مع وفرة الفرص المتاحة ووفرة المدارس المقامة فمن الممكن أن تظل مشاركة المرأة في قوة العمل وفي الالتحاق بالمدارس وكذلك معدل الامية بين الاناث في المنطقة العربية منخفض بصفة عامة . ولكن مجرد توفر فرص العمل والتعليم بقرب أماكن التركز السكاني قد يكون له تأثير على التقاليد الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ، فإن توفر مدارس كافية للبنات في المناطق الريفية التي تضم أغلبية السكان العرب قد يشجع الآباء على إرسال بناتهم إلى المدرسة ، في حين أنهم قد لا يفعلون ذلك إذا كانت المدرسة تقع في المدينة . وبالمثل ، فإن إنشاء صناعات صغيرة في المناطق الريفية قد يخفف من معارضة الذكر للاناث العاملات ، لأن العمل في المجتمع المحلي ذاته سيبقي المرأة تحت اشرافه مع الحصول على بعض المال في الوقت نفسه[٤٧] . كذلك فإن توفر فرص العمل في مواقع قريبة قد يشجع من لا تتوفر لديهم المهارات المطلوبة على اكتساب هذه المهارات من خلال الالتحاق بالمدارس المهنية او البرامج التدريبية .

وهناك عوامل اخرى قد يكون لها تأثير كبير على استجابة النساء للتوسع في فرص التعليم والعمل في المنطقة العربية وهي القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومات . فتأكيد المساواة في المسؤوليات والعائد والمساواة في الجزاء لكلا الجنسين في العمل نفسه خطوة مهمة نحو اجتذاب النساء إلى قوة العمل . وقد اقدمت معظم الحكومات العربية على اتباع هذه الخطوة . كذلك فإن توفير مرافق رعاية الطفولة للأمهات ومنحهن مزايا خاصة مثل الحق في إجازة الولادة والاعفاء من العمل ليلاً .... الخ . إن هذا قد يمثل حافزاً آخر لمشاركة الاناث في قوة العمل ، وإن كان لذلك مساوئه ايضاً . وعلى سبيل المثال ، لماذا يستخدم صاحب عمل موظفة تحصل على إجازة ولادة مدفوعة الأجر ـ وربما اكثر من مرة خلال حياتها العملية ـ ولا تعمل في ساعات متأخرة من الليل بسبب المزايا الخاصة للإناث ، وتحصل على الأجر عينه الذي يتقاضاه زميلها ؟ وفضلاً عن ذلك ، فعلى الرغم من إمكان استخدام التشريعات لزيادة استجابة الاناث لفرص العمل ، الا أن ذلك قد لا يكون فعالاً دائماً . إذ من الممكن إصدار القوانين والتشريعات ، ولكنها لا تنفذ لعدم مناسبتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة . فسوف يتم تجاهل القوانين الصادرة في الحالات التي تكون فيها متقدمة كثيراً على الظروف الاقتصادية او الاجتماعية السائدة في الاقتصاد . ففي الجزائر ، على سبيل المثال، كان قانون الطلاق متقدماً على الظروف الاجتماعية السائدة هناك . فقد أدى هذا القانون الذي يقضي بأن يكون تطليق النساء بحكم قضائي إلى هجر كثير من النساء دون طلاق قانوني ، الأمر الذي جعلهن غير قادرات على الزواج مرة اخرى . وهكذا تضرر الكثير من النساء بهذا القانون رغم أنه صدر لمساعدتهن[٤٨] . ومثل آخر هو أنه

---

(٤٧) وعلى سبيل المثال ، تجذب مصانع الطوب المنشأة في المناطق الريفية في مصر الكثير من الاناث العاملات .

(٤٨) Newland, *The Sisterhood of Man*, p. 26.

على الرغم من أن التعليم الأولي إلزامي في مصر بحكم القانون ، إلا أن نسبة التسرب في مدارس المناطق الريفية عالية حقاً . ذلك لأن الشعور بالحاجة إلى التعليم في المدارس غير متوفر هناك . إذ أن الفتى لا يحتاج إلى تعلم القراءة والكتابة لمساعدة والده في زراعة الأرض وليكون عائل اسرته فيما بعد . كما أن الفتاة لا تحتاج إلى التعليم لكي تؤدي دورها التقليدي في مساعدة والدتها في أعمال المنزل او لزواجها فيما بعد .

وباختصار ، فإن القوانين والتشريعات هي من بين العوامل المهمة التي يمكن استخدامها لزيادة استجابة الاناث العربيات للتوسع في فرص العمل والتعليم الجديدة . الا أنه ينبغي أن توضح بعناية حتى لا تكون متقدمة كثيراً عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمعات العربية . كما ينبغي الا تكون متخلفة عن هذه التغيرات ففي الحال الاولى سيتم تجاهلها ببساطة ، وفي الحال الثانية ستسفر عن شعور بالاحباط والظلم[٤٩] .

والعامل الثالث هو الموقف غير الصحي الذي تقفه المرأة العربية من العمل . ففي كثير من الحالات تكون رغبتها في العمل لا من اجل العمل نفسه كجزء مهم من حياة الانسان ، ولكن بسبب الحاجة الاقتصادية أو ربما لمجرد تمضية الوقت لحين الزواج . وعلى الرغم من أن هذا الموقف يمكن فهمه بالنسبة للنساء الأميات او بالنسبة للاتي يعرفن القراءة والكتابة بالكاد ، إلا أنه غير مقبول أو مبرر بالنسبة للنساء المتعلمات في المنطقة العربية[٥٠] . إذ أنه بالنسبة للمرأة غير المتعلمة يمكن للمرء أن يفهم موقفها السلبي من العمل لأن فرص العمل المتوفرة لها هي من انواع متدنية المستوى بسبب قدراتها المحدودة ، ولأنها اسيرة القيم الاجتماعية التي نشأت في ظلها . وتشمل هذه القيم الاجتماعية ، من بين ما تشمل ، نظرة متدنية إلى اشتغال الأنثى لأنها ينبغي أن تُعال بواسطة العضو او الأعضاء الذكور في الأسرة . ولا يمكن قبول هذا الموقف في حال المرأة المتعلمة التي من المفروض أن تعيد النظر في القيم الاجتماعية والتقاليد لا أن تأخذها كقضية مسلم بها . ومع وجود هذا الموقف السلبي من العمل ، فلا غرابة أن تكون قلة من الاناث نسبياً هي التي تصل إلى المراكز العليا .

وهناك نقطة أخرى ذات صلة بالموضوع نود أن نشير اليها في هذا المجال وهي درجة وعي المرأة لسلوك التفرقة بين الجنسين في المجتمع . فهي على وعي كبير بهذه القضية . وتستخدمها في كثير من الحالات كذريعة لتقدمها البطيء نسبياً في العمل ، متجاهلة بذلك موقفها السلبي من العمل كعامل سببي مهم . وليس ذلك في مصلحتها . إذ من الخطورة بمكان أن يجد الفرد بصفة عامة شيئاً يعلق عليه فشله بدلاً من مواجهة حقيقة انها ربما يكون هو أو تكون هي الشخص المسؤول عن ذلك ومحاولة علاج ذلك . وليس معنى ذلك إنكار وجود تحيز للذكر في المنطقة العربية ، أو التقليل من مسؤولية المجتمع عن عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجالات على الأقل (مثل قوانين الأسرة) ، ولكن القصد منه هو التأكيد على أن المرأة العربية المتعلمة هي مسؤولة ايضاً عن وضعها في المجتمع . وينبغي أن تكون أكثر وعياً لمسؤوليتها عن تغيير الأمور بدلاً من انتظار الآخرين (المجتمع او الحكومة او الرجال) للقيام بذلك بصفة عامة[٥١] .

---

(٤٩) لمزيد من التفاصيل بشأن حدود التشريع ، انظر Newland, Ibid,pp. 24-26.

(٥٠) نعني بالمرأة المتعلمة تلك التي حدها الأدنى من التعليم هو مرحلة الدراسة الثانوية .

(٥١) ثمة سمة بارزة في المؤلفات التي كتبت حول المرأة هي أنها تزخر بمطالب لأشياء لا بد من أن يقوم بها الآخرون (الحكومة او المجتمع او الرجل) من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين . ويذهب هذا إلى حد المطالبة بالتوسيع العمدي =

وتلخيصاً لذلك نقول انه من المفترض أن يؤدي النظام الاقتصادي العالمي الجديد الى زيادة وفرة فرص التعليم والعمل في المنطقة العربية من خلال التغييرات التي يحدثها على المستوى الوطني في بلدان المنطقة . وسوف يؤدي ذلك الى تمكن عدد اكبر نسبياً من النساء العربيات من التعلم والعمل . غير ان مجرد وفرة فرص التعليم والعمل لا يكفي لاحداث تغيير ملحوظ في وضع المرأة في مجال التعليم والعمالة في المنطقة العربية . إذ أن استجابة المرأة العربية لهذه الفرص عامل مهم لا بد من اخذه في الاعتبار . ويمكن تنشيط استجابة المرأة بعدة طرق ، من بينها وجوب عدم تركيز الزيادة في فرص التعليم والعمل في المناطق الحضرية من البلدان العربية حيث يشكل الريفيون جانباً كبيراً من السكان . ولا يمكن اغفال الموقع المناسب للمصنع أو المدرسة بالنسبة للمجتمعات المحلية ، وبخاصة المجتمعات المغلقة مثل مجتمعات الريف والبدو ، بصفته عاملاً مهماً في تنشيط استجابة المرأة للتعليم او العمل او كليهما في المجتمعات المحافظة . وهناك طريقة اخرى هي استخدام القوانين والتشريعات المناسبة في حث المرأة على الاستجابة لفرص التعليم والعمل ، وخصوصاً في البلدان العربية التي لا يتمتع فيها الجنسان بحقوق متساوية بموجب القانون . وعلى سبيل المثال ، فإن هذا هو الوضع في السعودية ، حيث يسمح للمرأة بالعمل فقط في مجالات معينة تتميز بالفصل بين الجنسين مثل التدريس والتمريض ... الخ ، كذلك لا يسمح للمرأة بالتصويت في بعض البلدان العربية .

وهناك مثل آخر هو قوانين الأسرة المطبقة في كثير من البلدان العربية التي تعطي حقوقاً للذكر تفوق ما تعطيه من حقوق للانثى . يضاف الى ذلك أنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام من جانب منظمات تحرير المرأة وأجهزة الاعلام لتوجيه نظر المرأة العربية المتعلمة الى مسؤوليتها عن وجود سلوك التمييز بين الجنسين في مجتمعها . إذ أن موقفها السلبي من العمل (مع ما ينجم عن ذلك من احتمال عدم بذل الجهد الكافي) وموقفها السلبي العام تجاه الكثير من القيم الاجتماعية والتقاليد السائدة في المجتمع ، من المؤكد أن له دوراً كبيراً ـ في اعتقادنا ـ في وضعها المتدني نسبياً في المجتمعات العربية . وينبغي على المرأة العربية المتعلمة أن تكون على وعي بهذه المسؤولية وأن ترتفع الى مستواها . وعليها أن تتعلم كيف تعيد النظر في القيم الاجتماعية والتقاليد التي نشأت في ظلها ، والا تعتبرها حقيقة مسلماً بها : وعليها ايضاً أن تتعلم انتقاد ذاتها قدر انتقادها للبيئة التي تعيش فيها .

وختاماً، ينبغي ان نضيف ان التغيير في اوضاع المرأة العربية في مجال التعليم والعمل سوف

=لقطاعات الاقتصاد التي تستخدم المرأة بالدرجة الأولى مثل الصناعات الخفيفة والخدمات والتدريس والتمريض . انظر : «Women and Industrialisation, Problems and Issues in the Integration of Women in Development Strategy,» p. 4.

وهذا معناه أنه يذهب الى حد المطالبة بتغيير طريق التنمية المتبع في البلاد بغية استيعاب المرأة . ومن ناحية اخرى ، لم يعط اهتمام يذكر لدراسة وتقويم مدى مسؤولية موقف المرأة في السلوك « المتحيز للذكر » السائد في المجتمعات (مثل موقفها السلبي من العمل) . ولا تلقى هذه النقطة تجاهلاً فحسب بل يبدو انها لا تلقى التشجيع ايضاً. وعلى سبيل المثال ، نجد أن بعض الكتاب يعتبرون المرأة التي تشعر بأن مسألة التفرقة بين الجنسين مبالغ فيها وأنه باستطاعة الانثى أن تحقق النجاح في عملها إذا عملت بجدية كافية بأنها «مثل العبد الذي يدعى الى تناول الطعام الى مائدة سيده ، فهو يعتبر نفسه افضل من سائر العبيد» انظر :

M. Vajrathan, « Towards Liberating Women : A Communications Perspectiv . » in: I. Tinker and M. B. Blamser, eds., *Women and World Development* (New York: Praeger, 1976), p. 96.

يؤثر بالتأكيد على الجوانب الأخرى من حياتها ، مثل دورها في الأسرة وفي الحياة العامة . ويمكن للتعليم أن يحدث تغييرات في نظرة المرأة الى نفسها وأن يعزز تطوير قيم وتطلعات مستقلة . كذلك يمكن للعمل أن يحقق المزيد من الثقة بالنفس ومن الاستقلال بالنسبة للمرأة . وسوف ينعكس ذلك بالتأكيد في دورها ومشاركتها في الحياة الخاصة والعامة على السواء □

جدول رقم (١)
نسبة الاميين من الاناث والذكور في بعض الأقطار العربية(أ)

القطر	السنة	النسبة المئوية للاميين		مجموع السكان(ب)
		اناث	ذكور	(بالآلاف)
الأردن (ج)	١٩٧٥	٤٥,٧	١٩	٢٧٣٧
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٦١,٩	٤١,٦	٥٥٨
البحرين	١٩٧٥	٦٤,٦	٤٢	٢٥٦
تونس	١٩٧٥	٧٥,٢	٤٨,٩	٥٦١٠
الجزائر	١٩٧١	٨٧,٤	٥٨,٢	١٦٧٧٦
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٥	٧٦,٠	٣٤,٠	٧٣٥٥
العراق	١٩٧٥	٨٢,٨	٥٨,٥	١١١٢٤
الكويت	١٩٧٥	٥٢,٠	٣٢,٠	٩٩٤,٨
لبنان	١٩٧٥	٤٤,٠	٢٠,٠	٢٥٥٠
مصر	١٩٧٥	٧١,٠	٤٣,٠	٣٧٢٢٣
المغرب	١٩٧١	٩٠,٢	٦٦,٤	١٧٣٠٥
اليمن	١٩٧٥	٩٨,٤	٧٥,٥	٤٥٢٦
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	٩١,٠	٥٢,٠	١٦٦٨

(أ) لفئات العمر من سن ١٥ فما فوق ، باستثناء اليمن الديمقراطية ، حيث فئات العمر من سن ١٠ فما فوق .
(ب) جميع الأرقام تتعلق بعام ١٩٧٥ .
(ج) الضفة الشرقية فقط .

المصادر : احتسبت من :

United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), Population Division, *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic Commission for Western Asia* (Beirut: ECWA, 1978) (henceforth cited as *Data Sheets*), and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Statistical Yearbook, 1977* (London: UNESCO, 1977).

جدول رقم (٢)

توزيع النساء في بعض الأقطار العربية حسب اعلى مرحلة تعليمية متحصلة(أ) (نسبة مئوية)

القطر	السنة	اعلى مرحلة تعليمية متحصلة			
		لا تعليم (ب)	المرحلة الأولى من التعليم (ج)	المرحلة الثانية من التعليم (د)	مرحلة ما بعد الثانوية
الأردن	١٩٦١	٩١,٣	٥,١	٣,٤	٠,٣
البحرين	١٩٧١	٩٦,٢	٦,٠	٥,٦	٢,٢
تونس	١٩٧٥	٩٠,٨	٥,٥	٣,٢	٠,٥
الجزائر	١٩٧١	٩٥,٩	٣,٣	٠,٧	٠,١
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٨٧,٥	١٠,٢	٢,٠	٠,٤
السودان	١٩٦٦	٩٨,٩	٠,٩	٠,٢	—
العراق	١٩٦٥	٩٨,١	١,٠	٠,٦	٠,٤
الكويت	١٩٧٥	٣٠,٧	١٧,٩	٤٠,٨	١٠,٧
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٩٢,١	٧,٩	-	-

(أ) لفئات العمر من سن ٢٥ فما فوق ، باستثناء مصر

(ب) تشمل ايضاً الأشخاص الذين لم يذكروا مرحلة تعليمهم .

(ج) تشمل ايضاً الذين لم يتموا هذه المرحلة من التعليم .

(د) تشمل القسمين الأول والثاني من المرحلة الثانية من التعليم .

احتسبت النسبة المئوية للاناث المتعلمات في كل من المرحلة الأولى والثانية وما بعد الثانوية من التعليم بقسمة عدد الطالبات في كل مرحلة على العدد الكلي للاناث المتعلمات في مصر . وتقدر النسبة المئوية لفئة « لا تعليم » بأنها الباقي .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » إلى أن البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من: UNESCO, Ibid., and

- بالنسبة لمصر : جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٦٢ - ١٩٧٧** (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٨) .

جدول رقم (٣)

الاناث المتعلمات في بعض الأقطار العربية

القطر	السنة	عدد الاناث المتعلمات (بالآلاف)	النسبة المئوية للاناث المتعلمات
الأردن	١٩٧٥	٧٤٣,١	٥٤,٣
البحرين	١٩٧٥	٤٥,٣	٣٥,٤
تونس	١٩٧٥	٦٩٥,٦	٢٤,٨
الجزائر	١٩٧١	١٠٥٦,٩	١٢,٦
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٥	٨٨٢,٦	٢٤,٠
السودان	١٩٧٥	٢٩١,٠	٣,٧
العراق	١٩٧٥	٩٥٧,٧	١٧,٢
الكويت	١٩٧٥	٢٣٨,٨	٤٨,٠
مصر	١٩٧٥	٥٣٩٧,٣	٢٩,٠
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	٧٥,١	٩,٠

المصادر : احتسبت من : ECWA, *Data Sheets*, and UNESCO, *Statistical Yearbook, 1977*.

- بالنسبة للسودان : UNESCO, Ibid.

بافتراض أن الاناث يشكلن ٥٠ بالمائة تقريباً من « مجموع السكان » . وأن نسبة السكان تتعلق بعام ١٩٦٦ في حين أن بيانات السكان تتعلق بعام ١٩٧٥ .

جدول رقم (٤)
توزيع النساء العاملات حسب القطاعات الاقتصادية في بعض الاقطار العربية (نسبة مئوية)

القطر	السنة	الزراعة	التعدين	الصناعة التحويلية	التشييد	الكهرباء	التجارة	النقل	الخدمات	غيرها	المجموع
تونس	١٩٧٣	١١,٩	١,٥	٣٥,٨	صفر	١,٥	٣,٠	١,٥	٤٤,٨	—	١٠٠,٠
الجمهورية العربية الليبية	١٩٦٤	١٥,٠	صفر	٤٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٥,٠	-	١٠٠,٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٦٥,٢	صفر	١٢,٢	٠,٦	صفر	١,٢	٠,٦	١٦,٥	٣,٧	١٠٠,٠
السودان	١٩٥٦	٨٢,١	-	١٣,١	-	-	٠,٦	—	٤,٢	-	١٠٠,٠
العراق	١٩٧٠	١٩,٩	—	٢٨,٤	—	—	—	—	٥١,٧	—	١٠٠,٠
الكويت	١٩٧٥	٠,٦	٠,٤(ا)	١,٠	٠,٤	٠,٣(ب)	٢,٦	١,٥(ج)	٩٣,٢	—	١٠٠,٠
لبنان	١٩٧٠	٢٣,٦	—	٢٠,٠	—	—	—	—	٥٦,٤	—	١٠٠,٠
مصر	١٩٧٢	٢٨,٦	صفر	١٠,٠	٠,٧	٠,٥	٨,٤	١,٣	٥٠,٥	-	١٠٠,٠
المغرب	١٩٧١	٣٧,٧	٠,٤	١٨,٠	٠,٥	٠,٢	٢,٧	٠,٧	٣٩,٦	٠,٢	١٠٠,٠
المملكة العربية السعودية	١٩٧٠	٨١,٥	-	٣,٣	—	—	—	—	١٥,٢	—	١٠٠,٠
اليمن	١٩٧٠	٨٣,٣	-	٥,١	—	—	—	—	١١,٦	—	١٠٠,٠
اليمن الديمقراطية	١٩٧٠	٧٨,٣	—	٤,٣	—	—	—	-	١٧,٤	—	١٠٠,٠

(ا) المناجم والمحاجر .
(ب) الكهرباء والغاز والماء .
(ج) النقل والتخزين .

ملاحظات عامة : ـ يشير « الصفر » الى ان القطاع يعمل فيه الذكور دون الاناث .
ـ تشير العلامة « ـ » الى ان القطاع لا يدرج في تصنيف القطاعات في القطر .

المصادر : احتسبت من :
International Labour Office (ILO), ILO Office for Women Workers' Questions, «ILO Activities of Special Interest of Women Workers in Western Asia,» Geneva, July 1979, and ECWA, *Statistial Abstract for the Arab World, 1968-1975* (Amman: ECWA, 1977).

والجدير بالذكر أن توزيع النساء العاملات بين القطاعات يرد في المصدر الاخير بالاعداد المطلقة .

جدول رقم (٥)
النساء العاملات في قوة العمل
حسب القطاعات في بعض الاقطار العربية (نسبة مئوية)

القطر	السنة	الزراعة	التعدين	الصناعة التحويلية	التشييد	الكهرباء	التجارة	النقل	الخدمات
تونس	١٩٧٣	١,٨	٤,٢	٢٣,٣	صفر	٥,٩	٢,٧	٢,٦	٩,٤
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	١١,٣	صفر	١١,٠	٠,٩	صفر	١,٤	١,٦	١٢,٨
العراق	١٩٧٠	١,٧	—	٥,١	—	—	—	—	٩,٥
الكويت	١٩٧٥	٠,٣	٢,٩(ا)	١١,٤	٠,٤	٠,٢(ب)	٢,٣	٣,٤(ج)	١٩,٦
لبنان	١٩٧٠	٢٠,٥	-	١٣,٥	—	—	—	—	١٧,٨
مصر	١٩٧٢	٣,٨	صفر	٥,٥	١,٩	٧,٦	٦,٠	٢,٣	١٩,٣
المغرب	١٩٧١	١٠,٦	٣,٦	٢٦,٤	١,٩	٩,١	٥,٧	٤,٠	٢٦,٧
المملكة العربية السعودية	١٩٧٠	٥,٦	-	١,٢	—	—	—	—	٣,٠
اليمن	١٩٧٠	٤,٤	-	٢,٧	—	—	—	—	٤,٠
اليمن الديمقراطية	١٩٧٠	٥,٩	-	١,٤	—	—	—	—	٤,٣

(ا) المناجم والمحاجر .
(ب) الكهرباء والغاز والماء .
(ج) النقل والتخزين .

ملاحظات عامة :

- يشير « الصفر » إلى أن القطاع يعمل فيه الذكور دون الاناث .
- تشير العلامة « - » الى أن القطاع لا يدرج في تصنيف القطاعات في القطر .

المصادر : احتسبت من المصادر نفسها .

تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي

د. صبحي الصالح

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها ـ الجامعة اللبنانية .

مقدمـــة

قبل أن نتصدى لتقويم تجربة التعريب في المشرق العربي ، لا بد لنا من القاء نظرة على هذا التعريب لعلنا نبرز الدوافع الحقيقية الى الاهتمام به ، ولعلنا نكفّ عن الاعتقاد بأن ايجاد المصطلحات الفنية « التقنية » هو كل ما نتوخاه من عملياته . والى هذا تنبّه المؤتمر الرابع للتعريب الذي انعقد في طنجة (نيسان / ابريل ١٩٨١) إذ اقرّ في الفقرة الرابعة من توصياته ، أنّ التعليم باللغة العربية ليس استجابة للمشاعر القومية ولا زلفى لها ، ولكنه كذلك استجابة للحقائق التربوية التي اثبتت ان تعليم الانسان بلغته اقوى مردوداً وابعد اثراً ، وانه احفل بالنتائج الخيّرة من الوجهتين الكمية والذاتية » . وذلك ما تبنيّناه في ندوة طرابلس بالجماهيرية الليبية (٢٥ كانون الثاني / يناير ـ ٢ شباط / فبراير سنة ١٩٧٥) حين كتبنا في بحثنا عن العربية والتعريب : « إن عملية التعريب ليست لعبة لفظية ، ولا زخرفة جمالية ، ولا انفعالات عاطفية ، ولا همسات شعرية ... إنها على العكس من ذلك عملية علمية منهجية ، بل هي إنسانية شاملة تتخطّى الألوان المحلية والاقليمية وحتى القومية ، لأن ابرز ما فيها وأصله وأخلده الالوان الحضارية العالمية التي تؤمن بأن العلم لا ارض له ، ولا وطن له ، وان الانسان أخو الانسان في كل زمان ومكان » .

ولو تقصّينا المراحل التي تعاقبت على أساليب القدامى في التعريب ، للاحظنا أن أسلافنا في منطلقاتهم الاولى وجّهوا عنايتهم الى ترجمة ما احتاجوا اليه بمنطوقه الحرفي ، ولم ينتقلوا الى طبعه بميسم العربية ، وانزاله على صيغها وأوزانها ، الا في أطوار لاحقة تواصلت فيها الثقافات ، وتفاعلت خلالها الحضارات ، وتخطّت على أثرها لغتنا العلمية والحضارية أشكال الترجمة البدائية ، لتنصهر انصهاراً كاملاً في جوهر الشخصية العربية ، وتعبّر عن اصالتها تعبيراً رصيناً لا مكان فيه للانفعالات الذاتية والقومية . ولقد أثبتوا بصنيعهم هذا أن اللغة ، كل لغة ، ليست اكثر من أداة اتصال بالتجربة الانسانية وأداة تحليل لها[١] ، وأن هذه التجربة نفسها عرضة للتغاير والاختلاف

(١) انظر : صبحي الصالح ، « العربية والتعريب » ، الآداب ، السنة ٢٣ ، العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٧٥) ، ص ٥ .

بين مجتمع وآخر، وبين بنية واخرى[٢] ، وانّ ما ننشده من كل لغة انسانية (ومنها لغتنا العربية الفصحى) هو تحديد رؤيتنا للحقائق والأشياء ، وللكون والحياة والانسان ، وفاقا لما صرّح به مارتينه في قوله الموجز الواضح « إنما نتوخى من اللغة أن نتمكن بوساطتها من تحديد رؤية كل منا للعالم الذي يحيط به »[٣] . وفي هذا المعنى نفسه يقول كاسيرر : « إن الانسان لا يدرك العالم ولا يفكر فيه بوساطة التعبير فقط ، بل توشك رؤيته للعالم أن تكون محددة قبل بالتعبير »[٤] .

على أن نظرتنا الى اللغة الانسانية على أنها تحديد مستقل لرؤية العالم ، لا ينبغي أن تغضّ من قيمة الترجمة بعد أن وضع لها علماء اللغة المعاصرون ضوابط ومقاييس دقيقة . فلعلّ هذه النظرة نفسها هي التي تردّ الترجمة الى حجمها الحقيقي ، واذا هي ممتنعة او متعذرة ، مهما تك حرفية عند نقل المشاعر والأحاسيس[٥] ، بينما تبدو أقرب الى ايراد الدلالة المطلوبة عند نقل مصطلحات العلوم .

أولاً : أصالة العربية في نقل الفكر الانساني واستعدادها لتعريب الألفاظ والدلالات

لا مناص لنا من الاعتراف ، مع ذلك ، بأن بعض اللغات أقدر من بعض على اقتراح المبادلات اللفظية المكافئة للمدلول المطلوب ، حين يثبت بالمقارنة « الألسنية » أنها كالعربية غنية بالأبنية والصيغ غناها بالاشتقاق والتوليد . وانّا لنزداد اقتناعاً بصحة هذه المقارنة اذا أجمعنا على أن الكلمة العربية ، بحكم اشتقاقها في اغلب الاحوال من المصدر ،فعّالة اكثر مما هي عليه في سائر اللغات ، « فهي تركّز النص حول محاور تستقطب كلا منها وتشدّه اليها . حتى ليبدو وكأنه منظومة من الوظائف « اللامركزية » التي يتباعد عنها ناظمها كلما اقتربت منه »[٦] .

ولكي ندرك شدة الارتباط بين أصالة العربية في نقل الفكر الانساني وبين استعدادها الذاتي لتعريب الألفاظ والدلالات ثم تملّكها بوساطة هذا التعريب ، حسبنا أن نلقي الاضواء على ما تفتّحت لغتنا لاحتوائه واستيعابه من ألفاظ اغريقية استخدمها فلاسفة اليونان لتفسير الكون والحياة والانسان . فقد عرف أسلافنا العرب من العلماء والمفكرين كيف يشقّون الطريق الى خط فكري جديد، مستقل كلّ الاستقلال عن الخط الاغريقي ، وإن كان في البداية قد انطلق من ذلك الخطّ القديم : ذلك ما نستنتجه باطمئنان من وضعهم كلمة « جوهر » للدلالة على « أوسيا » ، ولفظ « طبيعة » ازاء « نيس » ، و « عقل » مقابل « نوس » ، و « مبدأ » للكلمة الاغريقية « ارخه » على سبيل المثال .

---

(٢) Georges Mounin, *Les Problèmes théoriques de la traduction*, Bibliothèque des idées (Paris: Gallimard, 1963), pp. 58-59.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩ ، القسم الرابع .

(٦) فارن بحث : انطون مقدسي ، « التعريب في دلالته التاريخية ،» الآداب ، السنة ٢٣ ، العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٧٥) ، ص ١٦ .

إن هذه القدرة الذاتية على التفتّح والاحتواء والتملّك والاستيعاب هي التي أتاحت للمصطلحات العلمية الرياضية أن تحرز في تصانيف علمائنا تقدماً كبيراً ، حتى مهّدت السبيل لنظريات الفيزياء الرياضية ، ولنظريات المعرفة الديكارتية والكنطية : « فالعرب، كما يرى بعض الباحثين[٧] ، لم يقتصروا على حفظ التراث الاغريقي ونقله سليماً معافى الى اصحابه كما يزعمون ، بل ألّفوا بين الخطين الكبيرين في تاريخ الفكر الانساني ، وهما الخطّ السامي العربي من جهة ، والخط الاغريقي من جهة اخرى . وهذا التأليف هو الذي قامت عليه الثقافة منذ عصر النهضة الى المنعطف الذي يتكوّن اليوم مع الحداثة » . إن عملية التعريب التي عادلت في نظر أسلافنا عملية « التعقيل » Rationalisation وكانت برهاناً على امكان التنسيق، بل على وجوب التنسيق بين اللفظ والرمز ، وبين الرمز والأصل ، وبين الأصل والعقل ، وبين المبدل منه والبديل ، هي التي ينبغي أن تقنعنا اليوم بأن أمارة وجودنا ووجود لغتنا لا ترتسم في حياتنا العملية ارتساماً سليماً صافياً الا إذا « حدّثنا » أساليبنا في تصوراتنا للحقائق والأشياء « تحديثاً » يبرز شخصيّتنا العربية التي لم تمت ولن تموت !

في ضوء هذه الملحوظات النظرية ، شبه الفلسفية ، تحوّلت في المشرق العربي جهود الأفراد والجماعات والمؤسسات الى الأسلوب التطبيقي العملي ، متدرّجة تدرّجاً طبيعياً من الجزئيات الى الكليات ، ومن الأفراد الى الجماعات ، ومن النزعة الاقليمية الى الاتجاه القومي ، والتقت هذه الجهود كلها على تقويم الاعوجاج ، وتذليل الصعاب التي طفقت تعترض منهجية التعريب .

ثانياً : تجربة التعريب في المشرق العربي

ومما لا ريب فيه أن تجربة التعريب تلوّنت في المشرق العربي بلون الظروف التي مرّ بها كل قطر من أقطار هذا المشرق . الا أن الوصف المشترك بين تلك الاقطار كلها أن التعريب بدأ جزئياً محلياً في كل منها على حدة ، وأنه على جزئيّته اصطبغ بالصبغة الادبية قبل العلمية ، حين تسابق الأفراد الى نقل الروايات والمسرحيات والقصائد الغربية (فرنسية وانكليزية) الى اللغة العربية . وكان هذا أول الأمر بدهياً بقدر ما كان مفيداً ، لأن التعريب لن يكتسب معناه الحضاري الشامل الا بترجمة الروائع الأدبية والفنية ، فبمثلها تزداد لغتنا عذوبة وسلاسة ، وتتخلّص رويداً رويداً من « التقوقع » في القوالب القديمة الجامدة « المحنّطة » .

هذه الجهود الفردية المحلية ، كانت خلال القرن التاسع عشر رداً على محاولات « التتريك » التي فرضت التركية لغة رسمية للتربية والتعليم وتكوين الاجيال العربية في تلك الحقبة من الزمان . وإنما بدأ « التعريب » يواجه « التغريب » في الشؤون العلمية عندما نشأ محمد علي يدعو الى تعليم ما يمكن تعليمه بالعربية في مدرسة الطب في مصر (١٨٢٦ ـ ١٨٨٧م) . ثم تفتّح الوعي العلمي العربي في مطلع القرن العشرين باجبارية التعليم الثانوي في مصر ، والشروع في تعريب كلية الطب في سورية منذ ١٩١٩ ، والاتجاه الى تأسيس المجامع العلمية التي كان أولها مجمع دمشق سنة ١٩١٩ ، وتبعه مجمع القاهرة سنة ١٩٣٢ .

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٦ . وانظر استطراداً ما نقله المقدسي هنا عن آراء هيدجر في قضايا التفتّح الذاتي والاحتواء .

١ ـ التعريب والمؤسسات الرسمية

ومن يتتبّع مراحل التعريب انطلاقاً من المؤسسات الرسمية ، لا بد له من الاشادة بالقائمين على مجمع دمشق ، وفي طليعتهم رئيسه الامير مصطفى الشهابي الذي كان أول من وضع القضية في اطارها الواسع ، اذ أرّخ لكل المحاولات العربية ، الفردية والرسمية ، من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ ملاحظاً « انّ الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية أصبح في البلاد العربية شعوراً عاماً »[٨] . والحاح الشهابي على عبارة « الشعور العام » يميط اللثام عن رغبته الواضحة المبكرة في التحوّل من « اعتباطية » التوحيد الاصطلاحي (كيفما يتهيأ ذلك التوحيد) الى « موضوعية » وحدتنا الثقافية التي هي همنا الأول والأخير . من هنا جهر رئيس مجمع دمشق بشيء من النقد لأساتذة الطب الذين ظلوا يشرحون العمليات الطبية باللغة الأجنبية أو يرتجلون شرحها بالعامية ، حاصرين استعمالهم للفصحى بتقديم الدروس الجاهزة ، كأنهم في ذلك الحين لمّا يدركوا ما في توحيد الأداة العلمية الثقافية من أهمية بالغة .

وقد نلتمس لأساتذة الطب في دمشق بعض العذر في صنيعهم ، حين نذكر أن جمهرة الطلاب في تلك الايام كانوا أكثر استيعاباً للدروس الطبية التي تشرح لهم باللغة الأجنبية ، لأن الفرنسيين استخدموا أفضل الاساليب لاغراء الناس بتعلّم لغتهم ، بينما ظل المعلمون العرب يستخدمون في تدريس العربية أشد الطرق رداءة وأكثرها سقماً وعقماً . ولم تكن الحال في مصر أفضل مما كانت عليه في دمشق ، فعند المقارنة أو المفاضلة بين الانكليزية والعربية في تلقي دروس الطب ونحوها ، اختار الطلاب اللغة الاجنبية وفضلوها على لغتهم ، مذ رأوا أترابهم في المدارس الثانوية كارهين العربية ، « كأنهم أرغموا على تعلّمها ارغاماً »، كما عبّر عن ذلك علي الجارم فيما بعد في المؤتمر العربي الأول سنة ١٩٤٦ .

على أن تأسيس المجامع اللغوية والعلمية قد ساعد ، ابتداء بمجمع دمشق ، على تعزيز حركة التعريب واغنائها بالدربة والمران والتجربة ، ففي مقر المجمع العلمي بدمشق ، في المدرسة العادلية الكبرى ، ألقيت سلسلة طويلة من المحاضرات بعثت في سورية والبلاد العربية المجاورة الوعي الثقافي ، وغذّت الشعور العام بوجوب التوحيد الثقافي . وكان لضمّ دار الكتب الظاهرية الى المجمع أكبر الأثر في التعرّف الى عيون تراثنا العربي . وطبع المجمع عشرات الكتب من هذا التراث ، ونشر في مجلته مئات الأبحاث ، وعني عناية خاصة بتصحيح عثرات اللسان وعثرات الأقلام ، وما برح يوالي عنايته بتهذيب اللغة العربية وتوسيع نطاق نفوذها في جميع الميادين . وقيام مجمع دمشق أغرى المسؤولين في الاردن ولبنان بانشاء مجمعين قطريين مماثلين . واذا لم تكتب لهذين حياة طويلة لأسباب لا محل هنا لذكرها ، فإن الاردن أحيا مشروع مجمعه من جديد (في تموز / يوليو سنة ١٩٧٦) باسم « مجمع اللغة العربية الأردني » كما سنرى، بينما غُضّ النظر في لبنان عن تأسيس مجمع قطري خاص ، وعوّض عن ذلك باستقطاب أهل الفكر واللغة اللبنانيين وتسمية عدد منهم أعضاء مراسلين في مجمع دمشق بالقطر الشقيق .

وتقويم تجربة التعريب عن طريق المجامع اللغوية والعلمية يملي علينا أن نشيد اشادة شديدة

---

(٨) انظر في هذا الصدد : محمد رشاد الحمزاوي ، « توحيد المصطلحات او وحدة الثقافة »، الآداب ، السنة ٢٣ ، العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٧٥) ، ص ١٨ .

الخصوصية بمجمع اللغة العربية في القاهرة الذي قدّم منذ تأسيسه سنة ١٩٣٢ وما يفتأ يقدّم أجلّ الخدمات التي وثبت بحركة التعريب أوسع الوثبات . لقد سعى مجمع القاهرة منذ تأسيسه الى المحافظة على سلامة اللغة العربية ، لتكون وافية بمطالب العلوم والفنون ، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر . وانصبّت قراراته العلمية وخططه العملية على وضع منهجية التعريب في اطارها الصحيح . واذا طاب لبعضهم رميه بالعجز والكسل والقصور ، فلا ريب في أنهم تجنّوا عليه زوراً وبهتانا ، اذ لا قبل لنا باحصاء أعماله العظيمة التي تتّسع اطرها يوماً بعد يوم . فكم من ظاهرة لغوية تناولها بالدراسة والتمحيص ، وكم من دلالة بسطها ووسّعها ، وكم من مصطلح علمي او حضاري اقترحه وعمّمه ، وكم من معجم وضعه وحرّره ! حسبنا أن نتابع في مجلته ما نشر من بحوث ودراسات ، وفي مجموعات محاضراته ما تمّ اقراره من ألوف المصطلحات ، وفي اقتراحات لجانه ما دعت اليه من قياسية التضمين ، والأخذ بمبدأ القياس في الاشتقاق ، وتسويغ الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وتيسير قواعد النحو والصرف ، وتيسير الكتابة ، واختصار صور الحروف في صندوق الطباعة ، وتعميم اللغة العصرية في مراكز التعليم ووسائل الاعلام .

وفي العراق أيضاً أسس بعد المجمعين السابقين « المجمع العلمي العراقي » الذي لم يحصر أهدافه بالمحافظة على سلامة اللغة العربية والعمل على تنميتها ووفائها بمطالب العلوم والآداب والفنون ، وفي احياء التراث العربي الاسلامي ، بل عني بكل من اللغة الكردية واللغة السريانية في الوقت نفسه ، كما عني بتوثيق الصلات بالمجامع العلمية والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية في البلاد العربية وغيرها . وكانت هذه مزية للعراق ، أعطت للتعريب أبعاداً حضارية ساعدت على تعميق التفاعل بين الأجناس التي تساكن العرب منذ مرحلة قريبة أو بعيدة ، كما ساعدت على ربط التعريب بالنتاج الفكري العالمي الذي لا يمكن فصله عن الطابع القومي الأصيل.

أما المجمع الأردني الذي سبقت الاشارة الى منطلقه الأول منذ عام ١٩٥٧ فقد تم تأسيسه في تموز / يوليو سنة ١٩٧٦ باسم « مجمع اللغة العربية الاردني » . وقد جعل في رأس أهدافه اشاعة الوعي اللغوي ، والمحافظة على سلامة اللغة العربية ، وتعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها بالتعاون مع الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك ، وترجمة الروائع العالمية ، ونشر الكتب المترجمة الى العربية ومنها ، وعقد المؤتمرات اللغوية ، واقامة المواسم والندوات الثقافية .

ومن الواضح أنّ هذه المجامع العربية ، قديمها وحديثها ، ولغويّها وعلميّها ، قد أسهمت اسهاماً ملحوظاً في دفع عمليات التعريب الى الامام ، ما دامت جميعاً صبّت عنايتها على استعادة الملامح الاصيلة للشخصية العربية ، وتنافست في المحافظة على سلامة اللسان العربي ، وحرصت على تبادل التوصيات والمقترحات حرصها على توحيد الثقافة العربية من خلال السعي الحثيث لتوحيد المصطلحات . بيد أنها كانت تصبو الى تحقيق هدف علمي حضاري ضخم توهّم كثيرون صعوبة الوصول اليه ، وهو ضمها برمتها في اتحاد يشملها ويفسح المجال لاستيعاب كل مجمع عربي يؤسس في المستقبل على مثالها . ومن دواعي السرور أن المساعي المبذولة في هذا الصدد أثمرت في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٠ يوم تأسس في القاهرة **اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية الذي تألف يومذاك من المجامع القائمة في كل من دمشق والقاهرة وبغداد** . وانعقدت عدة دورات لهذا الاتحاد الذي نتوقع مع الأيام أن ينتظم عن طريقة كل اتصال مجد بين تلك المجامع ، وكل تنسيق مفيد لجهودها ، وكل ضمان اكيد لتوحيد مصطلحاتها .

وقبل قيام هذا الاتحاد الذي هيمن عليه الطابع اللغوي الى جانب الدراسات الحضارية

والأدبية والتاريخية ، كان قد تمّ في القاهرة سنة ١٩٥٣ تأسيس اتحاد علمي عربي ما لبث أن ضم بعد سنين قليلة عدداً كبيراً من الجمعيات العلمية وانتظمت فيه شعب خاصة بكل قطر عربي ، وكانت في الشعبة المصرية منه وحدها على سبيل المثال عشرون هيئة علمية سنة ١٩٥٥ ، وتنوّعت في تلك الهيئات فروع المعرفة والاختصاص في الرياضيات ، والطبيعيات ، والطب ، والفلك ، وعلم الحيوان والحشرات ، والجيولوجيا ، والنبات . وكان في وضع المصطلحات العربية لطائفة كبيرة من ألفاظ تلك العلوم أثر كبير في تحريك عمليات التعريب ، وفي تنمية الانتاج العلمي في بلاد العرب ، وفي اتقان الترجمة من العربية واليها ، ولا سيما حين ولد مكتب تنسيق التعريب في الرباط في نيسان / ابريل عام ١٩٦١ باشراف جامعة الدول العربية (بوساطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) .

واستطرادنا بذكر مكتب التنسيق في الرباط لم يمرّ بخلدنا الا لأنه منبثق من مؤتمر التعريب الأول الذي كانت مؤتمراته وما تزال تعقد باشراف جامعة الدول العربية . ومن هنا يتجلى ارتباطه من بعض الوجوه بالمشرق العربي ، والا لوجب علينا أن نستطرد فنتحدث عن أكاديمية المملكة المغربية التي يحسن أن يفيها حقّها من كلّف تقويم تجربة التعليم في المغرب العربي . ومن نافلة القول انّ قيام أكثر من خمسين جامعة عربية حديثة ضمّها منذ سنين قليلة اتحاد نشيط دائم الحركة ، وانشاء أقسام فنية للغة العربية وآدابها وحضارتها في معظم جامعات العالم ، والتبادل الثقافي بين تلك الجامعات وأقسامها الفنية ، ولا سيما في شؤون الدراسات العليا ، وتكاثر دور النشر في بلدان المشرق العربي ، وخصوصاً في لبنان ومصر ، هذا من العوامل الفعّالة التي رفدت تجربة التعريب بثراء منقطع النظير .

٢ ـ التعريب وجهود الأفراد

ولو انتقلنا مرة اخرى من جهود المؤسسات الى جهود الأفراد ، ولاسيما في وضع القواميس والمعجمات (أحادية وثنائية) ، لاسترعى انتباهنا أن التأليف المعجمي الذي أفاد من جميع الظروف المواتية ، ومن جميع المراحل التي مرّت بها المؤسسات ، ومن النهضة الثقافية العارمة في المشرق العربي ، قطع في هذا المضمار شوطاً بعيداً ، حتى كدنا نقتنع بأن خطواتنا ماضية رويداً رويداً بثبات نحو تأليف المعجم التاريخي العربي المنشود ، الذي لا بد أن نبذل لاستكماله الجهود المضنية من الأفراد والمؤسسات على السواء ، فعلى مثاله بدأ التفكير بتأليف المعجمات الثنائية المتطوّرة باطراد . ومن غير أن نخوض في عناوين بعض المعجمات وأسماء أصحابها ، ومن غير أن نسرف أيضاً في المديح والتقريظ ، ومن غير أن نتوهم أن المعجم المنشود برز الى الوجود ، حسبنا أن نشهد ببعض المحاولات الناجحة بوجه عام ، وحسبنا أننا في بحث نقدي مسهب لواحدة منها أكدنا بالبرهان أنها « ثورة منهجية ، وثروة لغوية »[٩] .

ان مثل هذه الثورة المنهجية هي التي تعنينا ، ولا ضير علينا حين نلتمسها ونحرص عليها اذا وقعنا من أجلها في بعض الهفوات والأخطاء ، فتلك ضريبة لا بد أن نكون مستعدين لأدائها ، حتى نجد دائماً الفرصة لاستدراك الاخطاء . لذلك كنا وما نزال ـ في تأليف المعجمات الثنائية المشتملة على

---

(٩) نشير هنا الى **المنهل** الذي اشترك في تأليفه كل من الدكتور سهيل ادريس والدكتور جبور عبد النور . وهو معجم ثنائي « فرنسي ـ عربي » . وقد نشرنا رأينا فيه وفي صنوه **المورد** (الانكليزي ـ العربي ، تأليف الاستاذ منير البعلبكي) في كل من **الآداب** و **ملحق النهار الادبي** (بيروت) .

الألفاظ العلمية الجارية ـ مع الذين افترضوا في المصطلح العلمي الوارد في هذه القواميس أن يكون لفظاً لا عبارة ، وأن يستخرج هذا اللفظ من مفردات اللغة وإن حكم على بعضها بأنه مهجور او ممات ، ما دام في وسع الباحثين بسط دلالته الأصلية . وربما كان ذا جدوى استشهادنا الآن ببعض الأمثلة التي دعا بها بعض المعاصرين الى التزام منهجية في صوغ المصطلحات الطبية[١٠] ، كمضاهاة الافراد اللفظي بمثله ، حين نترجم Aphasie بالصّمات ، بدلاً من العبارات المركّبة التالية : تعذّر النطق ، او احتباس الكلام ، او امتناع النطق ، وكمراعاة صلات الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنوي بين المصطلحات ، حين نتحوّل بجذر Trophy الى الألفاظ العربية المقترحة لكل من الكلمات الانكليزية التالية :

Trophic Nerve, Trophic disturbance, Dystrophy, Atrophy, Hypertrophy,

وإذا هي في العربية على التوالي : عصب الاغتذاء ، حثل ، سفل ، ضمور ، ضخم[١١] .

اما أحاديو اللغات ، فيما ألّفوه من معجمات ثنائية أو كتبوه من آثار أدبية ، فنأخذ على جمهرة منهم معالجتهم قضية المصطلحات عن طريق الترجمة المحضة كأنها الوسيلة المثلى لتوحيد الثقافة ، تبنّياً منهم للاصول العربية « المحنطة » مهما تك قاصرة عن أداء المعنى المطلوب ، واستناداً منهم الى سلفية لغوية أشدّ خطراً على المصطلحات من مترادفاتها الحديثة المتكاثرة . ذلك بأن موقفنا من تحديد المراد بالتقدم العلمي هو السرّ الكامن وراء ما نشكو منه من اضطراب مصطلحاتنا . لذلك نعترف بأننا لسنا دائماً مع النزعة الموسوعية التي تأبى أن تنظر الى الحديث إلّا من خلال القديم ، كما أننا لا نفترض أن نتملق النزعة الوطنية أو القومية حين نرى واحدة منهما راضية بالغموض على حساب القديم والحديث . وإنما الذي نبحث عنه ولا نجده غالباً هو النزعة الانشائية « الصّنعية » المبدعة التي تؤمن بأن انتشار اللغة (كل لغة) رهن بمدى اسهامها في التسارع العلمي والتقدم الحضاري ، ومشاركتها في تملّك معنى اللفظ قبل اقتراح صياغته ، مهما تكن تلك الصياغة . وذلك يعني أن كل تخلّف توصم به لغتنا مثلاً ينحصر في الباحثين العرب لا في اللغة العربية[١٢] ، ولاسيما اذا أخذنا في حسباننا الطرائق التي اقترحناها لاشتقاق الألفاظ عند الحاجة اليها[١٣] .

خاتمة

إننا على يقين من أن تجربة التعريب في المشرق العربي ـ مهما تكن قد تعثرت ، ومهما تكن قد ارتكبت من الأخطاء ، ووجّه اليها بسبب أخطائها كثير او قليل من النقد المر ـ ماضية قدماً بنجاح يدعو الى التفاؤل، لأن نتائجها أحياناً جاوزت ما كان يتوقع منها ، خصوصاً بعد أن احتلت لغتنا مركز الصدارة في المحافل الدولية ، لا في منظمة اليونسكو وحدها ، بل في مجلس الأمن وهيئة الامم المتحدة أيضاً ، سواء أكانت العوامل التي ادت الى هذه النتائج حضارية خالصة ، أم سياسية واقتصادية في الوقت نفسه .

---

(١٠) كما اشار الى ذلك الاستاذ احمد عمار في : احمد عمار ، « دعوة الى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية » في : مجمع اللغة العربية (القاهرة) ، **مؤتمر مجمع اللغة العربية** ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، **مجموعة البحوث والمحاضرات** (القاهرة : مطبعة مصر ، [د. ت.]) ، ص ٤٥ ـ ٥٦ .

(١١) الحمزاوي ، « توحيد المصطلحات او وحدة الثقافة » ، ص ١٩ .

(١٢) انظر : الصالح ، « العربية والتعريب » ، ص ٦ .

(١٣) انظر صور الاشتقاق في : صبحي الصالح ، **دراسات في فقه اللغة** ، ط ٩ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١) .

إن كثيراً مما كنا ندعو اليه بحرارة لانجاح تجربة التعريب منذ سنين معدودة ، مع شعورنا بصعوبة تحقيقه ، قد اصبح اليوم حقيقة واقعة ، بصورة كلية شاملة تارة ، وبصورة بطيئة جزئية آخذة بالتكامل تارة اخرى . وذلك واضح جداً في شروعنا بربط قضايا التعريب بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والادارية في عدد من الأقطار العربية . وذلك واضح ايضاً في تلك المراجع النقدية المفهرسة التي بدأنا نعرّف بوساطتها بكثير من انتاجنا الفكري العربي في أهم الاختصاصات وأشدها تنوعاً . وهل لباحث أن يجحد نتائج المؤتمرات المتوالية في البلدان المسؤولة عن اختصاصات معينة ، أو ينكر ثمرات اللجان المختصة التي بدأت تصف تراثنا القديم والحديث وتبرز قيمتهما العلمية ؟

أما قضايا الاعلام (من صحافة ، واذاعة ، وتلفزة ، ومسرح وسينما وأفلام فيديو) من ذا الذي ينسى انجازاتها الضخمة التي بدأنا نتحسس آثارها وهي تؤتي كل لحظة ثمارها ؟ إن اهم ما حققته لنا وسائل الاعلام ، أو حققناه لأنفسنا عن طريقها ، يحول لغتنا عن الاساليب البالية « المحنّطة » الى ما تصح تسميته « بالعربية المعاصرة » . وانه لانجاز عظيم جداً لا يغضّ من قيمته الا متحذلق او متفيهق يعيش في ابراج من العاج بناها له خيال سقيم ، خصوصاً بعد ما طوّعنا لغتنا ولقحناها بلقاح عصري ، واستخدمنا لتيسيرها الوسائل السمعية البصرية لتعميم الثقافة العربية الواحدة او السائرة في طريق التوحّد والانصهار ، او لتصوير الوان من « الفولكلور المحلي » ، او نماذج وأنماط جديدة من ادب الأطفال والفتيان ، او لوحات فنية تعبيرية لبعض ابطالنا القدامى والمحدثين ، او لتسجيل « برامج » اذاعية او اشرطة « فيديو » متلفزة تستثير فينا فكرة الانتماء الى الوطن والولاء للامة التي نعتز بأننا من ابنائها .

لقد بات من حقنا ، بل من حق لغتنا علينا ، ان نشيد ببداية انطلاقنا الى التحسّس الفعلي بمفهوم التعريب الذي وعينا به ذاتنا حين اعترفنا بأن العربية في جوهرها ووجودها الواقعي هي روح مجتمعنا الحقيقية ، بل هي « نحن » بكل ملامحنا وسماتنا ، وبكل صدقنا وأصالتنا . ونحن ، بعد أن وعينا ذاتنا ، لن ننام على هذه الانجازات مهما تتسارع وتتكاثر ، فما نزال في أول الطريق ، ولكنه أمامنا طريق معبّد سوف نزيل منه العقبات تلو العقبات ، متطلعين الى نهاية الشوط بعزيمة وثبات ، مطمئنين الى المستقبل ،غير باكين على ما فات □

صَدر حديثًا عَن

مركز دراسات الوحدة العربية

الإمكانات العربية

إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة

الدكتور علي نصّار

محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس

عبد العزيز عاشوري

مدير ادارة الآداب ـ وزارة الثقافة والعلوم ، تونس .

مقدمـــة

تؤدي كلمة التعريب في اللغة العربية اكثر من معنى.غير أن ما يهمنا ـ في هذه المحاولة ـ يقتضي حصر « التعريب » في مفهوم واحد بعينه يتلخص في اعطاء اللغة العربية في بلد عربي ، منزلتها الطبيعية كلغة قومية تضطلع بمهمة التعبير ، بصفة رئيسية اساسية ، عن المضامين والمفاهيم المتداولة في المجتمع كافة ، كما تعتمد لغة رئيسية أساسية في البحث والابداع والتعليم بجميع مراحله واختصاصاته ، وتتخذ لغة عمل في الادارة والاقتصاد والاعلام ومرافق المجتمع ومؤسساته كافة . فمسألة التعريب ، بهذا المعنى ، هي مسألة صراع بين العربية كلغة قومية من جهة ، واللغة الاجنبية المهيمنة التي أحلت محلها في اداء وظيفة اللغة القومية بصفة جزئية أو كلية من جهة أخرى . وتجارب التعريب في البلاد العربية ، إنما تهدف ـ في النهاية ـ الى اقرار وضع لغوي طبيعي ، يتجاوز وضعاً لغوياً وثقافياً خاصاً فرض على هذا القطر او ذاك لاسباب تاريخية مرتبطة بالهيمنة الاستعمارية لدول امبريالية غالبة .

ولا تطمح هذه المحاولة الى التأريخ المفصل لتجربة التعريب في تونس ، باعتبارها احدى التجارب العربية المهمة في هذا المضمار ، فالمجال لا يتسع لذلك ، إنما غايتها أن تقدم عرضاً سريعاً لأهم المراحل التي عاشتها هذه التجربة محاولة أن تطرح آراء وافتراضات عن عوامل القوة والضعف وأسباب النجاح والانتكاس لتخلص في النهاية الى جملة من الاستنتاجات والمقولات لعلها تكون محل نقاش وتبادل للرأي في هذه المسألة المهمة .

أولاً : التعريب في مرحلة الحماية

وعلى الرغم من أن المحاولة ستركز على تجربة التعريب في تونس منذ استقلال البلاد سنة ١٩٥٦ ، فإن الأمر يدعو الى عرض صورة عاجلة عن الوضع اللغوي زمن الحماية الفرنسية ، وعن

الوجوه التي كانت تطرح بها اذاك قضية التعريب ، على اعتبار أن التجربة التونسية في هذا المضمار قد نشأت عن وضع لغوي وثقافي واجتماعي معين ، فتضمنت امتداداً له أو رد فعل عليه .

يلاحظ المتأمل في الوضعين اللغوي والثقافي بتونس قبيل الاستقلال أن الفرنسية ، لغة المستعمر ، قد استطاعت تدريجياً وحسب مخططات معينة ان تكتسح عدداً مهماً من المواقع الطبيعية للغة الوطنية ، او لغة « الاهالي » كما كانوا يقولون . فاعتمدت عملياً لغة رئيسية وحيدة في كثير من الاحيان لأهم المؤسسات الادارية والاقتصادية ، وكانت الادارة المفرنسة تعتمد ، في التعامل مع أهل البلاد ، ممن لا يحسنون الفرنسية في مجتمع تشيع فيه الأمية ، على مترجمين تكونهم خصيصاً لهذا الغرض .

كذلك الشأن في المجال التربوي ، فقد اعتمدت الفرنسية لغة أساسية واحياناً وحيدة للتعليم بالمدارس العمومية . ويمكن تصنيف المدارس الابتدائية بتونس قبل الاستقلال ، الى مدارس فرنسية بحتة ليس للعربية فيها مكان ، ومدارس فرنسية عربية تنزل فيها اللغة القومية منزلة ثانوية فتعلم وكأنها لغة من اللغات الاجنبية . وقد ظل عدد الساعات المخصصة للعربية في هذه المدارس حتى سنة ١٩٤٩ لا يجاوز تسع ساعات من مجموع ثلاثين ساعة في الاسبوع[١] واحدث قبيل الاستقلال صنف ثالث بجهود وطنية مكثفة عرف بـ « المدارس القرآنية العصرية » كان للعربية فيها حظ أفضل .

أما التعليم الثانوي فقد كان يشمل هو الآخر ثلاثة اصناف : معاهد ذات مناهج فرنسية بحتة ليس للعربية فيها اكثر من مكان اللغة الاجنبية الاختيارية ، ومعاهد عرفت بمعاهد التعليم الصادقي[٢] اعتمدت الازدواجية اللغوية وأحلت فيها العربية في منزلة ثانية بعد الفرنسية ، ثم التعليم الزيتوني الذي كان معرباً بصفة كاملة . وكان الطابع الديني التقليدي طاغياً على هذا الصنف الوحيد المعرب من التعليم التونسي زمن الحماية ، وكان خريجوه الكثيرون الذين ينتمون في الغالب الى فئات شعبية معرضين للتهميش والابعاد عن أي دور أساسي في المجتمع ، بدعوى أن التعليم الذي يتلقونه تقليدي لا يستجيب لمتطلبات العصر ، ولا يواكب الاهتمامات الواقعية للمجتمع ، وهو من ناحية اخرى عربي صرف لا يخضع لمقتضيات الادارة المفرنسة الخاضعة للهيمنة الاستعمارية[٣] . وكان الطلبة الزيتونيون يركزون مطاليبهم الاساسية على عصرنة هذا التعليم المعرب وتطويره من حيث مناهجه واساليبه ومحتواه للخروج من هذا التهميش وفتح آفاق افضل امام خريجيه[٤] .

في هذا المناخ التربوي والاداري ، وفي جو سياسي واجتماعي يسوده صراع متواصل بين

---

(١) انظر : **اتباعاتنا التربوي منذ الاستقلال** (تونس : الديوان التربوي ، ١٩٦٣) ، ص ١٤ . والملاحظ ان تعديلاً جزئياً ادخال على هذا الوضع بعد ذلك نتيجة لضغوط شعبية .

(٢) نسبة الى المدرسة الصادقية التي اسست في عهد الصادق باي .

(٣) حصر الاستاذ محمد العابد مزالي كاهية ، مدير العلوم والمعارف ، الآفاق المفتوحة امام طلبة الزيتونة في الاشهاد والقضاء الشرعي والعمل بجمعية الاوقاف والتدريس بجامع الزيتونة . انظر حديثه في : **المباحث** (السلسلة الجديدة) ، العدد ٧ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٤) .

(٤) انظر في هذا الموضوع :

Muhammad Abd al-Mawla, *L'Uni rsité zaytounienne et la société tunisienne* (Paris: Maisonneuve; Larose, 1971).

قوى الهيمنة الاستعمارية من جهة ، والقوى الوطنية المناضلة من أجل التحرر والانعتاق من جهة ثانية ، طرحت قضية التعريب في عهد الحماية الفرنسية . ودون الدخول في تفاصيل ليس هذا موضعها يمكن أن نلاحظ أن طرح قضية التعريب في هذه المرحلة السابقة للاستقلال قد تميز بجملة من الخصائص لعلها تتلخص في النقاط التالية :

١ ـ التعريب في عهد الحماية الفرنسية مطلب شعبي أجمعت على تأكيده القوى الوطنية الحية في البلاد كافة ، وان اختلفت في مدى حماستها له ونضالها من أجله . ولم يكن التعريب في هذه المرحلة مطلباً زيتونياً أو مطلب أي فئة محدودة من المجتمع . ولا نعلم أن فئة تونسية ما قد عبرت عن احترازها ازاءه أو شككت في شرعيته . فعلى المستوى السياسي تبنى الحزب الحر الدستوري القديم[٥] هذه القضية ، وانزل الدفاع عن اللغة الوطنية في الوطن المستعمر منزلة مهمة من مشاغله . وتبنى الحزب الحر الدستوري الجديد بدوره الدفاع عن هذا المطلب الشعبي فدعا الى احلال اللغة القومية محلها الملائم باعتبارها اللغة الوطنية الحية للشعب التونسي[٦] . وعلى المستوى النقابي كان التعريب مطلباً بارزاً من مطالب الحركة النقابية . وكان « تعميم التعليم وتعريبه » ابرز شعار لنقابة التعليم ، يكتب على اللافتات ، ويعلق في المناسبات الرسمية ، ويثير حماسة الجماهير .

وتبرز قضية التعريب قبل الاستقلال بشكل أوضح على مستوى الحركات الفكرية التونسية ، وبخاصة في مجلتي **العالم الادبي**[٧] **والمباحث**[٨]. فقد كانت « العالم الادبي » تعالج هذه القضية بأسلوب تميز بالحدة والصرامة والرفض القاطع للوضع اللغوي المفروض . ونشرت مقالات كثيرة في التعريب واللغة العربية ليس هذا موضع تحليلها وتفصيلها . إنما اكتفي باستعراض فقرة من مقال لها بعنوان « الخطر على اللغة العربية في تونس » اعتبرها ممثلة للهجة « العالم الادبي » واسلوبها الحاسم في معالجة هذه القضية : « ... والتلميذ من ابناء هذا الشعب العربي لا يقرأ جغرافية بلاده الا بأسماء افرنجية ، وهو انما يتعلم الحساب بالفرنسية كأنما يعدونه لتكوين شعب فرنسي بحت لا يمت بسبب ولا ينتسب للعروبة ، وكأنما ادارة المعارف تقوم بواجب فرنسة البلاد ...»[٩] .

وسخرت « المباحث » صفحاتها لمعالجة مسائل ثقافية مهمة ذات صلة بقضية التعريب مثل الهوية الثقافية القومية ، والمثاقفة ، او التفاعل بين الثقافات ، والوحدة الثقافية العربية ، والغزو الثقافي ، والتباس الذاتية ، ووجوه العناية بالتراث ... وانزلت الدفاع عن اللغة العربية واحلالها محلها الملائم كلغة قومية حية منزلة متميزة ، ونادت باعتمادها اداة أساسية في التعليم والادارة

---

(٥) يعد هذا الحزب اول حركة سياسية تونسية منظمة في عهد الحماية ، وقد اسس سنة ١٩١٩ .

(٦) انظر في هذا المضمار مثلاً : افتتاحية **الرسالة** ، ١٣ / ١٠ / ١٩٤٩ . وهي جريدة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وتعبر عن رأي الحزب الجديد .

وانظر ايضاً : البشير بن سلامة ، « لماذا التعريب » **الفكر**، السنة ١٦ ، العدد ٧ (نيسان / ابريل ١٩٧١) .

(٧) مجلة ادبية ثقافية صدر العدد الاول منها في غرة كانون الثاني / يناير ١٩٣٠ وساهم في تحريرها عدد مهم من الكتاب التونسيين .

(٨) مجلة ثقافية ادبية اسسها محمد البشروش سنة ١٩٣٨ ثم اشرف على تسييرها بعد وفاته سنة ١٩٤٤ الاستاذ محمود المسعدي ، وقد جمعت هذه المجلة نخبة من الكتاب التونسيين تقلد بعضهم بعد الاستقلال مسؤوليات مهمة في الدولة .

(٩) د . بن محمد ، في : **العالم الأدبي**، السنة ٤ ، العدد ٦٢٩ (شباط / فبراير ١٩٣٤) . ص ٤ .

وسائر المعاملات باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الشخصية الوطنية والقومية . ورفضت « المباحث » الثنائية اللغوية التي فرضها وضع استعماري حملته مسؤولية تحريف النهضة التونسية والخروج بها عن مسارها القومي[١٠] . وقد استطاعت هذه المجلة أن تلتزم بمستوى جيد من العمق والتحليل في معالجتها لهذه القضايا . واذا لاحظنا أن عدداً مهماً من كتّاب المباحث من أمثال محمود المسعدي ، وعلي البلهوان ، ومصطفى الفيلالي ، والباهي الادغم ... كانوا يمارسون نشاطات سياسية ويتحملون مسؤوليات ضمن الحزب الحر الدستوري الجديد ، وأن بعضهم كان يمارس نشاطات نقابية قيادية كما هو الشأن بالنسبة لمحمود المسعدي ، ولاحظنا في الوقت نفسه أن عدداً مهماً من كتّاب « العالم الأدبي » كانوا على صلة بقيادات الحزب القديم ونشاطاته أمكن أن نفترض أن المجلتين تمثلان ، بصفة تلقائية او مقررة، السند الفكري والايديولوجي لأهم التيارات السياسية والاجتماعية في البلاد قبل الاستقلال ، وأمكننا أيضاً أن نؤكد أن التعريب كان يمثل مطلباً شعبياً اجمعت على النضال من أجله والمطالبة بتحقيقه أهم القوى السياسية والاجتماعية في البلاد . ونلاحظ من ناحية اخرى أن أغلب كتّاب « المباحث » انما هم من ذوي التكوين الثقافي المزدوج ، وبعضهم من خريجي الجامعات الفرنسية ، وان اغلب كتّاب « العالم الأدبي » إنما هم من ذوي التكوين الثقافي الزيتوني الذي يعتمد على العربية وحدها . وبذلك يتضح مرة أخرى أن التعريب لم يكن مطلب فئة ثقافيـة معينة .

٢ ـ ارتبطت فكرة الحداثة والمعاصرة بالدعوة الى التعريب في هذه المرحلة . ولست أعلم أن تونسيا دعا الى التعريب ، قبل الحماية أو بعدها ، بمعنى الانغلاق والانزواء ورفض التفاعل مع التيارات الثقافية الانسانية . فقد ناضل دعاة التعريب في هذه الفترة من أجل اصلاح التعليم الزيتوني والخروج به من وضعه التقليدي الى وضع يستجيب لمتطلبات التطور والعصر . وكان ادراج العلوم الصحيحة واللغات الاجنبية واعتماد الاساليب التربوية المستحدثة من العناصر الاساسية للاصلاح المطلوب . كانوا اذن يطالبون بتعليم اللغات الاجنبية والاستفادة منها ، ولكنهم يرفضون احلالها محل اللغة القومية باعتمادها اداة اساسية للتعليم ، وهذا مفهومهم للتعريب . ومن يراجع اليوم مجلة « المباحث » مثلاً يلاحظ انها كانت تولي ،تقريباً في اعدادها كافة ، اهمية بيّنة للانتاج الثقافي الاجنبي فتنشر نصوصاً اجنبية مترجمة في الآداب والعلوم والفنون ، وتعرف بكتّاب كبار ، وتتناول آراء بعضهم بالنقد والتحليل . وكانت عناية « المباحث » بهذا الجانب مواكبة لعنايتها بالتراث العربي الاسلامي وذلك يؤكد تمسكها بالمعاصرة والتفتح على الثقافات الاجنبية انطلاقاً من اللغة القومية .

٣ ـ أخذ التعريب في هذه المرحلة طابع مطلب وطني مرتبط بالاستقلال والحرية ، مناهض للتبعية والاحتواء والاندماج ، مؤكد للتميز والخصوصية بالنسبة الى المستعمر ، مدافع عن الهوية الثقافية والقومية . وكثيراً ما تستعمل في المقالات المخصصة للقضية اللغوية عبارات من قبيل « الاستقلال التربوي » ، و « اللغة وطن عقلي » ، و « اللغة رابطة قومية » ، و « الزيغ عن الذاتية » ، و « هذا الشعب العربي المسالم ... » .

وإذا كان الانتماء الوطني التونسي وارداً بصفة واضحة في عدد من المقالات التي تعالج القضية اللغوية فإن هذا الانتماء يقوم أساساً على العروبة والاسلام دون تمييز واضح بين هذين

---

(١٠) انظر مثلاً : **المباحث** (السلسلة الجديدة)، العدد ٣٥ (شباط / فبراير١٩٤٧) .

الجانبين . وهكذا يتضح أن البعد الوطني ، والبعد القومي ، والبعد الاسلامي ، كانت جميعاً عوامل متضافرة لدعم مطلب التعريب . وقد نادى بعض الكتّاب في هذه المرحلة بوحدة الثقافة العربية : « ... هذا ولا حرج علينا اذا قلنا ان البلاد التونسية قطر عربي مسلم عليه أن يطمح الى الضرب بسهم في الوحدة الثقافية العربية ...»[١١] .

على هذا النحو كانت تطرح قضية التعريب في عهد الحماية الفرنسية ، وبخاصة قبيل استقلال البلاد . وينبغي أن نذكّر في هذا المجال بأن هذه القوى الوطنية ، وإن لم تستطع فرض المنزلة الطبيعية المأمونة للغة القومية في عهد الحماية فقد استطاعت تونس أن تتمسك بالعربية وتحافظ عليها في أكثر من موقع . ويكفي هنا أن نشير الى المحافظة على التعليم الزيتوني المعرّب وتطويره النسبي في اتجاه المعاصرة وتوسيعه بجهود شعبية وطنية[١٢] ، أو تغذية تعليمه التقليدي بدروس علمية بالعربية كانت تقدمها المدرسة الخلدونية[١٣] . كما نشير الى ظهور الشعبة العصرية في التعليم الزيتوني ، واعداد كتب مدرسية في مختلف المواد العلمية باللغة العربية ، ودعم منزلة العربية نسبياً في المدارس الابتدائية الفرنسية العربية وظهور المدارس القرآنية العصرية . وظلت العربية في زمن الحماية اللغة الوحيدة للتأليف والابداع الفني والادبي بتونس ، كما اضطلعت بدور مهم في مستوى الاعلام والصحافة . لكن كل هذه المكاسب بقيت جزئية ولم تحقق مشروع التعريب كاملاً كما نادت به القوى الوطنية الحية في البلاد .

ثانياً : التعريب منذ الاستقلال

كان الوضع اللغوي اجمالاً على هذه الحال عندما استقلت تونس سنة ١٩٥٦ وبدأت تجربة التعريب في تونس المستقلة . ويتبيّن المتتبع لهذه التجربة انها مرت ، منذ الاستقلال وحتى اليوم ، بأربعة اطوار رئيسية سنحاول في الصفحات المتتالية ابراز ملامحها الأساسية بصفة مختصرة لا تطمح الى التأريخ المفصل لهذه التجربة المهمة .

١ ـ مرحلة التخطيط الحاسم للتعريب

حظي قطاع التربية والتعليم بعناية مؤكدة غداة استقلال تونس ، ورتب اصلاح التعليم والتخطيط لمستقبله في مقدمة الأولويات التي استأثرت بالاهتمام وسخرت لها الجهود والامكانات . وفي سنة ١٩٥٨ ، أي بعد سنتين فقط من تاريخ الاستقلال ، كان قد وضع مشروع متكامل مدروس لاصلاح التعليم والتربية ، كما وضع مخطط مرقم مفصل لهذا الاصلاح على امتداد عشر سنوات . وقد استند مشروع الاصلاح الى ثلاثة اختيارات أساسية هي : توحيد التعليم ،

---

(١١) انظر : **المباحث** (السلسلة الجديدة) ، (نيسان / ابريل ١٩٤٥) .

(١٢) بلغ عدد الطلبة الزيتونيين في الفترة ما بين الحربين حوالى ثلاثة امثال التلاميذ المنتسبين الى مدارس التعليم الرسمية . انظر :

Abd al - Mawla, *L'Université zaytounienne et la société tunisienne*, p. 141.

(١٣) أسست الجمعية الخلدونية سنة ١٨٩٧ وقد نشطت حتى سنة ١٩٥٨ .

واعطاؤه طابعاً وطنياً من حيث لغته ومضمونه ومناهجه ، وعصرنته بحيث يتلاءم مع الواقع ، ويستجيب للحاجات الوطنية ويساير التطور ، ونشره وتعميمه على أوسع نطاق مستطاع[١٤] . ولم يكن التعريب محل جدل او تردد في هذا المشروع الثوري للاصلاح الذي نظر الى انزال العربية منزلتها الطبيعية كلغة قومية واداة اساسية للتربية والتثقيف على انه عنصر أساسي لاستقلال التعليم التونسي ، وجزء من ممارسة السيادة واستعادة الذات الوطنية بعد الاستقلال[١٥] .

على المستوى العملي قرر المشروع تعريباً كاملاً فورياً للسنتين الاولى والثانية من التعليم الابتدائي ، على أن تكون للعربية المكانة الأولى في السنوات الأربع المتبقية . كما قرر توحيد التعليم الثانوي بالغاء التعليم الزيتوني التقليدي المعرّب بصفة كاملة ، واعتماد العربية في هذا التعليم الموحدة لغة اصلية للثقافة والتكوين ، تستعمل أداة لتدريس جميع المواد في شعبة (أ) القارة التي قرر لها المخطط أن تتسع شيئاً فشيئاً لتلغي بعد ذلك شعبة (ب) الانتقالية التي لم تزل الفرنسية تعتمد فيها اداة لتلقين اكثر المواد ، والتي حتمت الضرورة والنقص في الاطارات المعربة استمرارها في مرحلة انتقالية الى حين[١٦] . أما شعبة (ج) المفرنسة فقد وصفت بأنها شعبة مؤقتة ومآلها الى الزوال تدريجياً . وقرر المشروع أن يقع الاعتماد بصفة أساسية في تكوين الاطارات التربوية القادرة على انجاز مشروع التعريب بالاعتماد على كليات الجامعة التونسية الناشئة وعلى مدرسة ترشيح الاساتذة المساعدين التي أحدثت لدعم الاطار التربوي التونسي في مستوى التعليم الاعدادي والثانوي .

هذه اهم الملامح الرئيسية لمشروع التعريب ضمن مخطط اصلاح التعليم التونسي الذي أعد غداة استقلال تونس سنة ١٩٥٨ . وواكبت هذا المشروع عملياً انجازات اخرى لفائدة التعريب في مستوى الادارة فعربت بعض المصالح الادارية بصفة جزئية او كلية : عربت وزارة الداخلية المصالح التابعة لها كافة بصفة جريئة وحاسمة ونهائية ، واسست وزارة الدفاع والجيش الوطني على أساس معرب منذ البداية ... وعربت وزارة التربية القومية بصفة جزئية ... اما المؤسسات والوزارات ذات الطابع الفني والمالي ، مثل البريد والمواصلات والفلاحة والاقتصاد والمال ، فقد ظلت لغة العمل فيها هي الفرنسية .

أما في المجال التربوي فقد بدىء فعلاً في تنفيذ المشروع الجزئي الذي أشرت الى اهم ملامحه ، فأوقف قبول تلامذة للتعليم الثانوي الزيتوني ، وأنشئت شعبة (أ) المعربة بصفة كاملة والتي تدرس فيها الفرنسية كلغة حية لا كأداة لتدريس سائر المواد ، كما تدرس فيها لغة حية ثانية هي غالباً الانكليزية ، واستمر توجيه نسبة من التلاميذ الى شعبة (ب) الانتقالية على اعتبار أن ذلك حل مؤقت في انتظار توفير الاطارات المعربة القادرة على انجاز المشروع بصفة كاملة . وفتحت مدرسة تكوين الاساتذة المساعدين ابوابها لدعم الاطار التربوي التونسي ، وخصصت المنح الدراسية لطلبة بكليات الجامعة التونسية الناشئة لاعدادهم للتعليم ، وارسلت بعثات من خريجي

---

(١٤) المخطط المشار اليه المنشور تحت عنوان : انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال .

(١٥) انظر بهذا الخصوص خطاب الرئيس بورقيبة الذي القاه في المدرسة الصادقية بمناسبة اختتام السنة الدراسية في ٢٥ / ٦ / ١٩٥٨ فقد تضمن اهم اهداف الاصلاح واساليبه .

(١٦) انظر : انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال ، ص ٣٢

الشعبة العصرية والشعبة العلمية بالتعليم الزيتوني الى عدد من جامعات المشرق العربي ليتخرجوا في اختصاصات علمية وأدبية ويدعموا الاطار التربوي المعرب في تونس .

وهكذا بدأ تنفيذ التعريب بصفة جادة مخططة حازمة ، ولكن هذه التجربة الطريفة الجريئة لم يكتب لها أن تعمر طويلاً اذ تعرضت بعد سنوات قليلة الى الانتكاس ، ودخلت تجربة التعريب في تونس مرحلة اخرى مغايرة ، وربما مناقضة ، سنحاول ابراز ملامحها الاساسية .

٢ ـ مرحلة الانتكاس

ينحصر الاطار الزمني لهذه المرحلة في الستينات . وقبل أن نناقش أسباب الانتكاس ونتائجه وظروفه نحاول أن نعرض باختصار اهم الاجراءات العملية التي جسمته ، والتي تم بموجبها تعطيل تجربة التعريب والانحراف عن الاتجاه الثوري الجاد لتعريب التعليم الذي قرره المخطط العشري لاصلاح سنة ١٩٥٨ .

تضاءلت الشعبة القارة المعربة (أ) من التعليم الثانوي شيئاً فشيئاً بعد أن كان من المقرر أن تتسع تدريجا لتستوعب تلاميذ هذه المرحلة كافة ، والغيت نهائياً في مطلع السنة الدراسية (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨) . واصبحت شعبة (ب) الانتقالية هي الشعبة القارة عملياً . وقد كان لالغاء هذه الشعبة نتائج سيئة على التلاميذ الذين سبق لهم أن وجهوا اليها ، فقد اقتضى الاختيار الجديد إبعادهم عن الاختصاصات العلمية التي لا يعتمد في تدريسها على العربية في مستوى التعليم العالي بالجامعة التونسية ، ووجه اغلبهم ، مهما كانت مواهبهم واتجاهاتهم ، الى شعبة ترشيح المعلمين التي لا تفضي الى التعليم العالي او الى الاختصاص في الآداب العربية ، وقد وجدوا صعوبات في متابعة هذا الاختصاص ايضاً وواجهوا وضعاً نفسانياً وتربوياً غير مريح[١٧] . اما الاساتذة الذين كانوا يدرسون العلوم بهذه الشعبة المعربة ، والذين كانوا في أغلبهم من مدرسي العلوم في التعليم الزيتوني المنتهي، ومن خريجي جامعات عربية أعدوا لتدريس العلوم بالعربية، فقد كلف من يستطيع منهم تدريس العلوم بالفرنسية وتولى البعض الآخر مهام ادارية بعيدة عن ممارسة التعليم ، وأرسل آخرون في بعثات تربوية الى بعض الأقطار الشقيقة ...

ألغي التعريب الكامل للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي سنة ١٩٦٨ ووقع الرجوع الى تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى من التعليم الابتدائي ، علماً بأن ساعات التعليم التي تعتمد فيها العربية تمثل بالنسبة لسائر السنوات ٥٩,٢ بالمائة في السنة الثالثة، و٣٩ بالمائة في السنوات الرابعة والخامسة والسادسة[١٨] . على أن تعليم الفرنسية بالسنتين الاولى والثانية لم يستمر طويلاً ، وسنتبيّن ذلك في قسم لاحق من هذه المحاولة . وتضاءل حظ العربية

---

(١٧) انظر بهذا الخصوص : المنجي الشملي ، « رأي في مستقبل اللغة العربية بتونس » ، **الفكر** ، السنة ١٦ ، العدد ٢ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠) ، ص ٤ ـ ٨ .

(١٨) انظر بهذا الخصوص : نور الدين سريب ، في :

Université d'Aix-Marseille et Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, *L'Unité maghrébine, dimensions et perspectives* (Paris:Centre national de la recherche scientifique, 1972).

بمدارس ترشيح المعلمين ، ابتداء من السنة الدراسية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) . فقد كانوا قبل هذا التاريخ يتلقون تكويناً مزدوجاً نصيب المواد الناطقة بالعربية فيه مقارب للنصف ، فاصبحوا يتلقون في معظمهم تكويناً عربياً نسبته ١,٥ من ١٢ والمعلمون المتربصون من ذوي اللغتين يتلقون تكويناً تطبيقياً كله بالفرنسية وتكويناً نظرياً نسبة العربية فيه ١,٥ على ٩[١٩] .

ويتجسم هذا التحول الى اتجاه مضاد للتعريب في مدارس ترشيح المعلمين في اعتماد الفرنسية لغة لتدريس مواد كانت تدرس باللغة العربية مثل التاريخ والتربية وعلم نفس الطفل . وقد كان بعضها يدرس بالعربية منذ عهد الحماية[٢٠] ومعلوم أن المعلمين الذين يقع تكوينهم بهذه المدارس إنما يقع اعدادهم ليكونوا اطارات تربوية بالمدارس الابتدائية .

هذه اهم مظاهر الانتكاس التي تعرضت لها تجربة التعريب في تونس بدءاً من اواسط الستينات ، والتي بلغت ذروتها حوالى ١٩٦٨ . وقد أدت ، في جملتها ، الى تضاؤل دور اللغة العربية كأداة للتدريس والتبليغ التربوي ، والى عزلها بصفة كاملة عن اداء العلوم الصحيحة والرياضية ، وتقليص دورها في اداء العلوم الانسانية بصفة تدريجية كلما تقدمت سنوات الدراسة وتنامى النضج الفكري لدى التلميذ ، الأمر الذي يعطي انطباعاً أولياً بأنها لا تستطيع أن تضطلع حتى بأداء علوم انسانية كالتاريخ مثلاً ، الا في مراحل أولى من التعليم ، وعلى التلميذ اذا هو جاوز السنة الثالثة من التعليم الثانوي أن يعتمد في دراسته لغة أقدر على مسايرة نضجه الفكري ليدرس بها التاريخ والجغرافية والفلسفة . فإذا لاحظنا هذا ، ولاحظنا محدودية اعتماد العربية كلغة في المستوى العملي الاداري والاقتصادي أمكن أن نتصور موقف التلاميذ انفسهم من لغتهم القومية ، التي هي عملياً بالنسبة اليهم لغة أدب وتربية دينية ووطنية[٢١] .

لقد كان لهذا الانتكاس في تجربة التعريب ، وربما لأسباب أخرى، نتائج جد خطيرة على المستوى الذهني والثقافي لدى التلاميذ والطلبة وعلى اتجاهاتهم الفكرية وانتماءاتهم الايديولوجية والقومية . ولقد أبرزت دراسة ميدانية قامت بها باحثة ضمن نشاطات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية عن مظاهر الازدواجية اللغوية في تونس نتائج مريعة في هذا الباب[٢٢] . واقتطف من هذه الدراسة فقرات ذات صلة مباشرة بالقضية اللغوية : « من الغريب ان نجد ٣٢,٩ بالمائة من التلاميذ الذين سئلوا يؤكدون انهم ، اذا ما انفعلوا أو غضبوا ينطقون بعبارات فرنسية ... بينما يرى علماء النفس أن المرء اذا انساق الى عواطفه البدائية لجأ الى التعبير بلغته الأم » .

« عندما يكون الدرس بالعربية الفصحى تصبح نسبة التلاميذ الذين يستعينون بالفرنسية للفهم ارفع » :

---

(١٩) انظر : محمد الناصف ، « حول التونسة والتعريب او اضعف الايمان » ، **الفكر** ، السنة ١٦ ، العدد ٧ (نيسان / ابريل ١٩٧١) ، ص ٨٠ .

(٢٠) انظر : محمد مزالي ، « في التونسة والتعريب » ، **الفكر** ، السنة ١٦ ، العدد ٧ (نيسان / ابريل ١٩٧١) ، ص ٢٥ .

(٢١) انظر بهذا الخصوص : « العربية وتلامذة السنة الرابعة من التعليم الثانوي » ، **النشرة التربوية** ، العدد ٢٣ (١٩٦٥) ، ص ٢٩ (مقتطفات) .

(٢٢) زهرة الرياحي ، « لغة تلاميذ التعليم الثانوي » في :

«Quelques aspects du bilinguisme en Tunisie.» Cahiers de C.E.R.E.S. Série linguistique no. 3. Centre d'études et de recherches économiques et sociales. Tunisie. Novembre 1970.

«لقد استغربنا ان يكون ٧٢ بالمائة من التلاميذ يجدون صعوبات في الحديث بالعربية الفصحى ، بينما لا يجد صعوبات في الحديث بالفرنسية الا ٥٠ بالمائة فقط: وفي ما يخص الكتابة فإن ٣٧ بالمائة يجدون صعوبة في الكتابة بالفرنسية بينما نسبة صعوبة الكتابة بالعربية تصل الى ٦٠ بالمائة »[٢٣] : « يرفض بعض تلاميذ السنة الخامسة من التعليم الثانوي اللغة العربية الفصحى متعللين ، بأنها لغة ميتة » : « كلما تقدم التلاميذ في تعلمهم ، زاد حبهم للفرنسية. ٧٩,٤ بالمائة من الفتيات و ٨٤,٣ بالمائة من الشبان يختارون القراءة بالفرنسية »[٢٤] .

هذه مقتطفات من النتائج المريعة لهذه الدراسة المنذرة بالخطر . ولم تخف الباحثة نفسها استغرابها من هذه النتائج الى درجة الشك في صحتها اذ قالت : « إن مثل هذه الملاحظات تحثنا على التدبر اذ لو قدر لها أن تكون صحيحة فإنها تكون خطيرة لأنها تؤدي ، نتيجة لانتشار التعليم ، الى تقلص العربية امام الفرنسية » .

ومهما يكن من أمر فقد كانت نتائج الانتكاس في تجربة التعريب التونسية الجريئة التي خطط لها سنة ١٩٥٨ خطيرة على المستوى التربوي والفكري وربما على مستوى الانتماء الوطني ايضاً . لكن ما هي الاسباب التي دفعت الى انتكاس التجربة بهذه الصورة ، والى تضاؤل دور اللغة العربية كلغة قومية على هذا النحو ؟. إن الاجابة على هذا السؤال الخطر في الوقت الحاضر، ونحن على مقربة من التجربة ، لا يمكن أن تكون الا في صورة جملة من الآراء والافتراضات البعيدة عن الجزم القاطع ، القابلة للنقاش واعادة النظر . لذلك اكتفي هنا بالاشارة الى جملة من الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتربوية والفنية التي عايشت التجربة في هذه المرحلة ، عسى أن نجد فيها ما يعلل الانتكاس . وأجملها في النقاط التالية :

أ ـ واكب تجربة التعريب في المرحلة المشار اليها على المستوى السياسي ، توتر شديد في العلاقات الرسمية التونسية المصرية ، كان له اثره السلبي على علاقات تونس بأكثر من قطر عربي وخاصة بأقطار المشرق العربي ، وفي فترة كان للاتجاه الوحدوى الناصري فيها امتداد الى اكثر من بلد عربي . ولا تهمنا هنا اسباب هذه الخلافات ونتائجها ، انما يهمنا أن نتساءل عما اذا كان لها اثرها السلبي على تجربة التعريب في تونس وقد يكون لها اثرها الفعلي من اكثر من وجه .

وقد لا يقتصر الأمر على الجوانب الظاهرة والمتجسمة في ضعف التبادل الثقافي بين تونس وهذه الاقطار ، وتعذر تبادل التجارب التربوية بينها بصفة مجدية ، وتضاؤل البعثات التعليمية التونسية التي كانت توجه في المراحل الاولى للتجربة وخصوصاً في سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ الى جامعات بالمشرق العربي لدعم الاستعداد لانجاح التجربة بتكوين اطارات تربوية تونسية قادرة على تدريس مواد متعددة باللغة العربية ، وصعوبة تبادل الكتب وسائر المنشورات بين تونس وهذه الاقطار ، وصعوبة الاستفادة من كفايات عربية غير تونسية لدعم الاطار التربوي في تونس ، بل قد يجاوز الأمر كل هذا الى ما هو اخطر وأهم ، وربما وصل عند البعض الى مراجعة الانتماء العربي لتونس على المستوى المستقبلي والى العمل الفعلي لبناء تونس الحديثة العصرية المتطورة بمعزل عن المعطيات والارتباطات العربية كافة .

---

(٢٣) عرض البشير بن سلامة هذه النتائج وترجم بعضها وحللها وعلق عليها . انظر : البشير بن سلامة ، « ازمة التربية القومية ازمة قيم لا ازمة تنمية »، الفكر ، السنة ١٦ ، العدد ١٥ (شباط / فبراير ١٩٧١) ، ص ٨ وما بعدها .

(٢٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ١١ .

وفي هذا الاطار من التفكير والاتجاه تصبح العربية في منزلة ثانوية ، وتصبح آثار الثقافة الفرنسية الحاضرة في الواقع التونسي وجهاً من وجوه الخصوصية والتميّز ازاء عرب آخرين ، قابلاً ، نظرياً على الأقل ، لأن يندرج ضمن فكرة التونسة ، ولا يقوّم بالضرورة على انه سلبي . وفي هذا المناخ المتوتر في العلاقات التونسية العربية ، يصبح من السهل تحويل أي موقف قومي من قضية التعريب الى موقف سياسي مناهض . والتعريب أحببنا أم كرهنا قضية لها بعدها القومي . وهذا ما يعقّد مهمة المؤمنين بالتعريب المناضلين من أجله ، ويحرجهم ويحول دون ادائهم رسالتهم في هذا المضمار على الوجه الاكمل في ظروف مقبولة ، ويوفر الظروف الملائمة لانتعاش الاتجاهات المضادة . ومهما يكن من أمر فإن تجربة التعريب لم تكن الضحية الأولى ولا الأخيرة من ضحايا الخلافات السياسية العربية .

ب ـ تضمّن مخطط ١٩٥٨ اتجاهاً واضحاً الى المعاصرة أو عصرنة النظام التربوي . وترجم هذا الاتجاه في المخطط بدعم منزلة العلوم الحديثة في البرامج[٣٥] الفرنسية ، وبالحرص على تعليم لغة اجنبية بصفة مركزة لتكون نافذة للانفتاح على ثقافات أجنبية . لكن النافذة هذه سرعان ما تحولت الى باب رئيسي في ظل تغير للمفاهيم يقوم على تحول جذري في النظرة الى اللغة الفرنسية لدى البعض، من لغة المستعمر السابق، بكل ما يحمل ذلك من ايحاءات الهيمنة والغطرسة الاستعمارية، الى لغة المتعاون الرئيسي في المجالات التربوية والاقتصادية والفنية ، بل الى لغة المدنية والمعاصرة والتحرر من التقاليد المحلية البالية . وقد أعان على ترسيخ هذه النظرة ، وروج لها بعض المستشرقين الفرنسيين . وسنتبين ذلك في مرحلة لاحقة من هذه الدراسة .

المهم هنا أن هذه النظرة التي حملها البعض ، ومنهم من لم يكن بعيداً عن مراكز النفوذ والسلطة ، قد حدّت من تأكد « استقلال التعليم » الذي كان مطلباً وطنياً ومحل اجماع شعبي . ولم يعد هذا التوجه من الاستقلال ، في نظر البعض ، يتضمن بالضرورة استعادة المكانة الطبيعية للغة القومية في النظام التربوي الجديد . وهكذا اصبح التعريب ، حسب هذا الاتجاه ، مطلباً ثانوياً لا يحظى بما يحظى به مثلاً مطلب استعادة الاراضي المغتصبة من ايدي المعمرين الأجانب، وتحقيق الجلاء التام للجيش الفرنسي من البلاد الذي اقتضى حربا حقيقية مع فرنسا سنة ١٩٦١ .

ج ـ واكب هذه المرحلة من تجربة التعريب في تونس وضع اقتصادي تميّز ببروز تجربة التعاضد الاشتراكي في القطاعات الاقتصادية كافة (الفلاحة ـ التجارة ـ الصناعة ـ السياحة ...) . وقد مثل الاعلام بكل وسائله ذات التأثير البالغ دوراً مهماً في تركيز الاهتمام على الدعاية لمشروع النظام الاقتصادي التعاضدي ، والى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورتبت قضايا الثقافة والسياسة الثقافية في منزلة ثانوية . وإذا كانت لجان الدراسات الاشتراكية التابعة للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم قد فتحت مجالاً خصباً لمناقشة قضايا سياسية واقتصادية ومذهبية ، فإنها لم تفتح ملف الثقافة الا في المدة الاخيرة من عمر التجربة الاشتراكية التعاضدية التونسية . اما وزارة الشؤون الثقافية التي اسست سنة ١٩٦١، فقد ركزت اهتماماتها على صيانة الآثار واحياء التراث الشعبي والفنون الشعبية وتنشيط الحياة الثقافية ورعاية الانتاج الثقافي التونسي الناشىء .. ولم تثر قضية السياسة الثقافية ، ومشكل اللغة القومية وجهاً من وجوهها، بصفة جدية ، الا في لجان القطاعات الثقافية التي التأمت في صيف ١٩٧١ .

والذي أريد أن أشير اليه كاحتمال ممكن التأثير في تجربة التعريب هو أن الانصراف الكلي الى

---

(٣٥) البرامج في تونس تعني ما يسمى بالمناهج في المشرق العربي .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في غياب سياسة ثقافية قومية واضحة ، جعل المسألة اللغوية في درجة ثانوية من اهتمامات المجتمع . والمهم ، ضمن هذا الاسلوب من التفكير المركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ليس اختيار اللغة التي ينبغي أن تعتمد اداة للتربية والثقافة والعمل ، أو دور اللغة القومية ودور اللغة الاجنبية ، انما المهم هو انجاز التنمية من اجل « اللحاق بركب الحضارة »[٢٦]. ومن الواضح أن هذه النظرة تقوم على تعريف تبسيطي للغة يجعلها مجرد وعاء للمعرفة قابل للاستبدال ، وتفضي الى فصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن البعد الثقافي للمجتمع الذي ينجزها . وسنتعرض الى هذه القضية في قسم لاحق من هذه المحاولة .

د ـ نبه مشروع اصلاح التعليم سنة ١٩٥٨ الى مشكل الاطار التربوي الذي سيضطلع بمهمة نشر التعليم وتعميمه على اوسع نطاق واعطائه الطابع الوطني بتعريبه . وقرر المخطط أن يقع العمل على اعداد اطارات تونسية بالدرجة الاولى للاضطلاع بهذه المهمة بالاعتماد على مدرسة الاساتذة المساعدين ، وعلى كليات الجامعة التونسية الناشئة اذاك ، وعلى البعثات التي توجه الى جامعات عربية . غير أن ما حصل فعلاً ، هو أن برنامج الاصلاح ، بما فيه اختيار التعريب ، قد واجه مشكلاً حاداً في هذا المجال . ذلك أن الاطارات التي تخرجت بعد سنوات قليلة من الجامعة التونسية ومن مدرسة الاساتذة المساعدين ، على الرغم من تكوينها اللغوي المزدوج ، لم يقع اعدادها على نحو يسمح لها بتدريس المواد باللغة العربية كافة ، دون حاجة الى تكوين اضافي .. والأهم من ذلك هو أن هذه الاطارات لم تكن كافية ، من حيث عددها ، لمواجهة الحاجات المتزايدة للمدارس الاعدادية والثانوية والابتدائية التي انتشرت في هذه المرحلة فوصلت الى التجمعات السكنية كافة ، وحتى الى الارياف والبوادي بسرعة مذهلة لا نعلم لها مثيلاً في سائر التجارب التربوية العربية .

لقد جسم هذا الوضع اختياراً وطنياً أعطى تعميم التعليم ونشره المرتبة الأولى من الاهتمام ، فاستجاب الى تعطش المجتمع التونسي الى تعليم ابنائه وبناته كافة ، ووضع حداً للأمية الشائعة والجهل المتفشي .. ولكنه جاوز في الوقت نفسه ، الامكانات التونسية البحتة من حيث الاطارات التربوية ، فاقتضى الاعتماد على مربين من الخارج . وقد وقع الاعتماد في سدّ هذه الحاجات على معاونين أجانب فرنسيين في اغلبهم ، تزايد عددهم بسرعة ليمثلوا عملياً نسبة مهمة من الاطار التربوي التونسي وبخاصة في مستوى التعليم الثانوي فأصبحوا يمثلون بين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ نسبة تراوح بين ٣٧ بالمائة و ٤٠ بالمائة من مجموع الاطار ، وفي التعليم العالي يمثلون بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٧١ نسبة تراوح بين ٤٥ بالمائة و ٤٧ بالمائة من مجموع المربين في التعليم العالي[٢٧] .

هؤلاء المعاونون الفرنسيون كان لهم دور ايجابي في نشر التعليم بتونس ، ولكن كان لهم دور سلبي واضح في تجربة التعريب . ذلك أن حضورهم بهذه النسب المرتفعة عزز منزلة اللغة الفرنسية على حساب اللغة القومية ، وفرض على نحو عملي ، اعتماد الفرنسية لغة كثير من مجالات العمل والادارة

---

(٢٦) اورد على سبيل المثال فقرة من خطاب للسيد الهادي نويرة في المؤتمر العاشر للحزب اكد فيها هذه النظرة اذ قال : « ولذا ، وكي نتمكن من اللحاق بالقافلة يتعين علينا الارتواء من مصادر ثقافية اخرى ومن حضارات مغايرة بدلاً من الاكتفاء بارتياد المعارف عن طريق الترجمة .. وهكذا تصير اللغة التي هي أداة لنقل المعرفة ثانوية ، بل وبالاحرى مشكلة مزعومة». الصباح ، ٦ / ٩ / ١٩٧٩ .

(٢٧) انظر بهذا الخصوص احصائيات اكثر تفصيلاً في : محمد مزالي ، « الالتباس الكبير او ما أبعد بين الكأس والشفاه »، الفكر ، السنة ١٦ ، العدد ٥ (شباط / فبراير ١٩٧١)، ص ٢ ـ ٣ ؛ ابن سلامة ، « لماذا التعريب »، ص ٧٠ ، ومحمد المنجي الصيادي ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠)، ص ١٤٠ ـ ١٤٩ .

بالمدارس الثانوية والكليات ، وحال دون التفكير بصفة جدية في تحقيق مشروع شامل للتعريب . ولقد كان هؤلاء المعاونون الفرنسيون،في اغلبهم ـ على الاقل ـ يروجون باسم التقدم والمدنية،آراء تمتهن الثقافة الوطنية واللغة القومية ، وتناهض التعريب بشكل واضح . فهو في نظرهم « ضرب من ضروب مناهضة الغرب والتعصب للعروبة ، وهو رجوع للوراء وسبب من اسباب التأخر »[٢٨] . وروّج المعاونون ايضاً ادعاء الكونية للثقافة الفرنسية . وربما كان كثيرون منهم يحملون ، رغم جميع مظاهر التقدمية ، آراء شبيهة بما صرح به السيد Fouchet الذي كان وزيراً للتربية في فرنسا لمجلة Paris Match إذ قال : « لقد خسرنا امبراطورية استعمارية ، فيجب أن نتدارك ذلك بتشييد صرح امبراطورية ثقافية »[٢٩] . بهذه الصورة افترض أن يكون للمعاونين الفرنسيين اثرهم في انتكاس تجربة التعريب في تونس .

هـ ـ عندما انحسرت شعبة (أ) المعربة شيئاً فشيئاً على عكس ما كان مقدراً لها في مخطط اصلاح التعليم ، واتسعت شعبة (ب) المزدوجة اللغة نتيجة لانتشار التعليم وللاسباب التي أشرت اليها تبيّن أن هدفاً مهماً من أهداف الاصلاح قد وقع الاخلال به ، وهو « توحيد التعليم » . فقد اصبح التعليم الثانوي متضمناً لشعبتين متغايرتين ، احداهما شبيهة جداً بالتعليم العصري الزيتوني الذي تمّ الغاؤه ، وتعتمد في اطاراتها التربوية على اساتذة هم في اغلبهم ممن كانوا يدرسون بالتعليم الزيتوني العصري او على خريجين شباناً من جامعات عربية مشرقية ؛ والثانية شبيهة من حيث وضعها اللغوي على الأقل بالتعليم المزدوج اللغة السابق للاستقلال . فإذا لاحظنا أن مراكز النفوذ الاداري والجامعي انما هي بيد خريجي التعليم المزدوج ، وان مهاترات المفاضلة بين الزيتونيين والمدرسيين لم تزل آثارها ماثلة لدى البعض ، أمكن أن نتصور سهولة الانسياق الى التضحية بالشعبة المعربة لفائدة توحيد التعليم . على أنه من الموضوعية أن نلاحظ أن مثل هذا الاحتمال لا يصح بالنسبة للكثيرين من خريجي تعليم اللغة المزدوجة من يحملون مبادىء اصلب من أن تخضع لمثل هذه الاعتبارات الجزئية الفئوية . وسنرى بعضهم في مرحلة مقبلة يتبنون المناداة بتعريب التعليم ويناضلون من أجله .

هذه اذن جملة من المعطيات والظروف نفترض أن يكون لها اثرها في انتكاس تجربة التعريب في مرحلتها الاولى . وهي كما أشرت ، لا تأخذ طابع اليقين والجزم . ومهما تكن الاسباب فقد مرت التجربة بانتكاس واضح ابرزت اهم مظاهره ونتائجه في فقرات سابقة ، لنعيش بعد ذلك مرحلة جديدة اصبح فيها التعريب قضية فكرية .

٣ ـ مرحلة التعريب قضية فكرية أساسية

لم تخل الدوريات التونسية ، منذ بدء التجربة ، من مقالات تظهر من حين لآخر لتثير مسألة التعريب وتعالج جوانب أساسية او جزئية منها ، وتعبر عن مواقف من المشروع ... لكن مسألة التعريب في تونس اصبحت ابتداء من سنة ١٩٦٩ قضية مركزية تحظى باهتمام مكثف على المستوى الفكري وتعالج في النطاق الاجتماعي والسياسي بصفة ملحة . وظهرت في هذه الفترة ، وخصوصاً في

---

(٢٨) انظر بهذا الخصوص : مزالي ، « الالتباس الكبير او ما ابعد بين الكأس والشفاه » ، ص ١ ـ ٧ ، الذي حلل فيه كاتبه وعلق بكثير من الدقة والعمق على آراء المعاونين كما وردت في : *Esprit*, vol. 38, no. 7/8 (Juillet - Août 1970) التي خصصت لهذا الموضوع .

(٢٩) مزالي ، المصدر نفسه ، ص ٧ .

سنوات ٧٠ و٧١ و٧٢ مقالات غزيرة في الموضوع بالصحف والمجلات التونسية الصادرة بالعربية وبالفرنسية كافة . ويلاحظ المتتبع لهذه المقالات ان جريدة « الصباح » اليومية السياسية ، ومجلة « الفكر » الثقافية الشهرية ، هما اهم الدوريات التونسية التي ركزت الاهتمام على هذه القضية . وقد اصدرت « الفكر » عدداً خاصاً عن التعريب في نيسان / ابريل ١٩٧١ . اما على المستوى الاجتماعي والسياسي فقد ظهرت لوائح وتوصيات بهذا الخصوص صادرة عن منظمات نقابية وبخاصة عن نقابات التعليم ، واحتل التعريب حيزاً مهماً من اهتمامات مؤتمرات نقابة التعليم الثانوي مثلاً ، كما اثيرت القضية في مداولات مجلس الامة في اكثر من مناسبة[٣٠] ونوقشت في خطب سياسية[٣١] .

ونظم اتحاد الطلبة التونسيين اسبوعاً للتعريب بتونس كان من المقرر أن تقدم فيه جملة من الدراسات والمحاضرات في هذا الموضوع من ٢٣ الى ٢٦ شباط / فبراير ١٩٧١ ، لكنه لم يدم الا يوماً واحداً ثم أجل . وهكذا دخلت مسألة التعريب مرحلة جديدة اصبحت فيها قضية فكرية واجتماعية مركزية ومجالاً ثرياً سخناً للجدل والنقاش واتخاذ المواقف . ولعل اول ما يتبادر الى الذهن من الاسئلة بخصوص هذه المرحلة هو : لماذا دخلت تجربة التعريب في تونس هذا الطور ، فأصبحت قضية فكرية مركزية في هذه الفترة بالذات ؟ وسأكتفي لتعليل هذه الظاهرة بالاشارة الى جملة من الافتراضات تتلخص في النقاط التالية :

أ ـ عاشت تونس سنة ١٩٦٩ على المستوى السياسي والاقتصادي الرسمي فترة عرفت بـ « وقفة التأمل » مارست فيها نقداً ذاتياً صريحاً للسياسة الاقتصادية الوطنية ، وراجعت اختياراتها الاقتصادية بعد فشل تجربة التعاضد . وقد مارست وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية هذا النقد لتبرز عوامل الفشل ومظاهره في سياسة التعاضد . وليس هذا موضع الحديث عن هذه التجربة الاقتصادية انما أشير الى أن مراجعة السياسة الاقتصادية ربما فتحت الباب لمراجعة السياسة الثقافية والتربوية ايضاً . فإذا كنا قد جاوزنا مرحلة القناعات الجازمة ، ودخلنا فترة تأمل ، ومارسنا النقد الذاتي لنراجع اختياراتنا الاقتصادية ، فلماذا لا نعيد النظر في اختياراتنا التربوية والثقافية ونفتح ملف التعريب من جديد ؟ يظهر أن انصار التعريب بالخصوص قد وجدوا في هذا الظرف المناخ المناسب لفتح الملف واثارة القضية بشكل اكثر جدية وأشد الحاحاً .

ب ـ في هذه الفترة بدأت انعكاسات المرحلة السابقة على تجربة اصلاح التعليم تظهر بجلاء لدى الطلبة وتلاميذ المعاهد الثانوية ، وكتب بشأنها بعض الدراسات الميدانية كانت بمثابة صيحات فزع اكدت اكثر فأكثر ضرورة مراجعة الاختيارات التربوية[٣٢] وأصبح البعض يكتبون عن « أزمة التربية القومية »[٣٣] . ربما كان هذا الوضع من الأسباب التي دفعت انصار التعريب الى اثارة القضية من جديد بجدية اكبر .

ج ـ تغيّرت العلاقات التونسية العربية في هذه الفترة باتجاه ايجابي ، واضطلعت تونس بدور أهم في مجال التضامن العربي ، ليس هذا موضع تحليله واستقصاء اسبابه ونتائجه . انما افترض أن يكون لهذا التحول أثره الايجابي على قضية التعريب وامكانات فتح ملفها من جديد .

---

(٣٠) على سبيل المثال ، مداولات مجلس الامة في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٠ ضمن مناقشة الميزانية .

(٣١) على سبيل المثال ، خطاب السيد الهادي نويرة ، الوزير الاول ، في اطارات ولاية قابس يوم ١٩ / ٢ / ١٩٧١ .

(٣٢) لعل من اهم هذه الدراسات دراسة : الرياحي ، « لغة تلاميذ التعليم الثانوي » .

(٣٣) انظر على سبيل المثال : ابن سلامة ، « ازمة التربية القومية ازمة قيم لا تنمية » ص ٨ .

ومهما يكن من أمر ، فقد اصبح التعريب في هذه الفترة قضية فكرية مركزية دارت بشأنها نقاشات مكثفة ساخنة احياناً وبخاصة في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، واتخذت بشأنها مواقف سنحاول ابراز ملامحها الرئيسية في الصفحات التالية دون دخول في تفاصيل لا يتسع لها المجال هنا . إن انصار التعريب، ودعاته المؤمنين به، هم الذين اثاروا هذه القضية ودفعوا الى النقاش فيها والحوار بشأنها عندما توفر لهم المناخ الملائم لذلك كما سبق أن اشرت . ولقد اكدوا في أكثر من مقال على أن القضية ملحة ، ولم تعد تقبل الانتظار وانها ليست قضية حيوية فقط ، بل قضية مصيرية ، وموقف فاصل بين الكيان واللاكيان ...[٣٤] وعرضوا فيما كتبوه في الموضوع جملة من المعطيات لدعم مطلب التعريب ، ويمكن أن نلخص اهمها في النقاط التالية :

ـ اكد مناصرو التعريب ضرورة مجاوزة التعريف التبسيطي للغة الذي يجعل منها مجرد أداة او وعاء للمعرفة قابلاً للتعويض والاستبدال ، وحللوا هذا المفهوم ليبينوا أنها « كائن حي له خصائصه وله عبقريته الذاتية ، ووطن عقلي له روحه وله مميزاته الطريفة ... »[٣٥] وان لا سبيل الى الفصل بين اللغة وما تؤديه من المعاني ، وأن استبدال اللغة يعني ، في هذا السياق ، وجهاً من وجوه التنكر للوطن واستبداله .. وان اللغة العربية قادرة على أن تضطلع بمهامها الحضارية والثقافية في الحاضر والمستقبل وأنها قابلة للتطور والنمو ومواكبة العصر واداء العلوم الصحيحة[٣٦] .

ـ اكد مناصرو التعريب ايضاً ان التعريب وجه من وجوه الاستقلال وتصفية الاستعمار يجب استكماله ، وطريق الى التقدم ، وخلق مجتمع متوازن لا يخضع لتبعية ثقافية ، وان لا مبرر للابقاء على امتيازات للغة المستعمر السابق بعدما انهيت الامتيازات التي منحت للأجانب منذ قرون في السلطنة العثمانية ، والتي كان منها تمييز اللغة الفرنسية على المستوى التربوي ، واعتمادها اداة ثقافية وحضارية[٣٧] .

ـ ربط كتاب تونسيون كثيرون التعريب « بالأصالة » ، على اعتبار أن اللغة عنصر أساسي من العناصر المكونة لشخصية الأمة ، وفي هذا السياق يصبح مطلب التعريب ، كما ذكر البعض « ولاء للذات القومية وارادة لحمايتها » من عوامل التحريف .

وفي هذا السياق ايضاً ظهر لدى البعض مفهوم التونسة ، اي تونسة التعليم واعطاؤه طابعاً وطنياً ، كعامل من العوامل المدعمة لمطلب التعريب المؤكدة لشرعية تحقيقه ، فكتبت مقالات كثيرة عن « التونسة والتعريب » . ويتضمن مفهوم « التونسة » لدى الذين كتبوا فيه ونادوا به من أنصار التعريب معنى المغايرة والتميّز والخصوصية بالنسبة الى الثقافة الاجنبية المهيمنة ، وبذلك يكون التعريب عنصراً أساسياً من العناصر المكونة له . لذلك حرص هؤلاء المفكرون على الربط بين التونسة

---

(٣٤) انظر بهذا الخصوص مثلاً : ابو القاسم محمد كرو ، « التعريب ارادة وولاء »، **الفكر** ، السنة ١٦ ، العدد ٥ (شباط / فبراير ١٩٧١) ، ص ٢٣ .

(٣٥) انظر في هذا المجال مثلاً . مقدمة محمد مزالي لكتاب : البشير بن سلامة ، **اللغة العربية ومشاكل الكتابة** (تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١) .

(٣٦) انظر : البشير التركي ، « العربية لغة علوم »، **الفكر** ، السنة ١٦ ، العدد ٣ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠)، ص ٦ .

(٣٧) انظر : ابن سلامة ، « لماذا التعريب »، ص٥٥ ،ومحمد المنجي الصيادي ، « من ملامح التطور الفكري في المغرب العربي »، **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٨٠) ، ص ٢٦ .

والتعريب ، فاعلنوا أن التونسة « لا تعني الانفصال عن العروبة ولا تتنافى مع محبتها والاخلاص لتراثها ..»[٣٨] وأكدوا أن « التونسة بدون تعريب ليست تونسة ، اذ لا يكفي أن يفكر المرء تونسياً ويتكلم بلغة اخرى ..»[٣٩] . وهكذا نلاحظ أن التونسة ، كمفهوم وطني ، تضمنت في هذا السياق بعداً قومياً أشمل يتجسد في تأكيد الانتماء العربي والمطالبة بالتعريب . على أن المنادين بالتونسة ، في هذا الاطار ، اكدوا أن البعد القومي المعني ليس في نظرهم اكثر من انتماء حضاري وثقافي عريق الى الامة العربية الاسلامية ، وان التعريب الذي ينادون به كعنصر لازم من عناصر التونسة ينبغي « الا يحمل اتجاهات سياسية معينة تخرج به عن ارادة الشعب التونسي للبقاء تونسياً اي ماسكاً بمقاليد اموره مسيطراً على مصيره غير ذائب في غيره مهما كان هذا الغير ..»[٤٠]

وهكذا يتضح أن مفهوم التونسة يتضمن ايضاً معنى التميّز والخصوصية ، على المستوى السياسي على الأقل ، ازاء سائر الاقطار العربية . وفي هذا الاطار يمكن أن نفهم المناداة بتونسة برامج الآداب واللغة العربية مثلاً بتنزيل الانتاج الأدبي التونسي فيها منزلة افضل ..[٤١] . ولعله من المهم أن نلاحظ ان هذا البعد القطري المحلي للتونسة كان يؤكد من قبل مناصري التعريب ، في أغلب الحالات ، كرد فعل على اتجاهات مناهضة تحاول الزج بقضية التعريب في تناقضات سياسية وايديولوجية تعطلها وتصنف الداعين اليها سياسياً فتعقد مهمتهم وتشكك في مشروعية طلبهم على المستوى الوطني البحت[٤٢] ، وربما حملتهم من المواقف ما لا يقصدون ولا يتحملون . ولعله من المهم ايضاً أن نلاحظ أن اغلب الذين ركزوا على التونسة في دعوتهم الى التعريب كانوا مفكرين قريبين من السلطة الرسمية بحكم ماضيهم الحزبي او ممارساتهم السياسية وما اضطلعوا به من مسؤوليات . وان مناصرين آخرين للتعريب كانوا ينزلون التونسة منزلة ثانوية من الاهتمام ضمن ما يكتبون عن التعريب . وهؤلاء المثقفون يقتصرون في الغالب ، عندما يثيرون الموضوع من هذه الوجهة ، على أن العربية عنصر أساسي من عناصر شخصية الامة ، ومقوّم من مقومات هويتها لا يمكن التساهل فيه ، وان لا سبيل الى استعادة الهوية الوطنية كاملة الا بتحقيق مشروع التعريب .. وحتى عندما يكتبون عن التونسة فإنهم يتجاهلون بعدها الاقليمي البحت ويركزون على بعديها العربي والاسلامي .

ـ أكد مناصرو التعريب مشروعية تحقيقه وحتمية انجازه بالاعتماد على المقارنة بتجارب أجنبية من التاريخ القديم والحديث والمعاصر تبين اهمية اعتماد اللغة القومية في بناء التقدم وبعث ثقافة وطنية قومية . وأوحت الاشارة في هذا المجال ، الى تجارب من روما واوروبا وتركيا واليابان ، وحتى اسرائيل[٤٣].واعتمدت على الوجهة النظرية في تأكيد هذا المفهوم لضرورة الملاءمة بين الفكر والواقع واللسان ، وقدمت استشهادات بهذا الخصوص تعبر عن آراء مفكرين أجانب وبخاصة من الفرنسيين

---

(٣٨) انظر : مزالي ، « في التونسة والتعريب » ص ٣٥ .

(٣٩) انظر : ابن سلامة ، « ازمة التربية القومية ازمة قيم لا تنمية » ص ١٢ ، والناصف ، « حول التونسة والتعريب او اضعف الايمان » ص ٧٨ .

(٤٠) انظر : ابن سلامة ، « لماذا التعريب » ص ٥٤ .

(٤١) انظر مثلاً : مزالي ، « في التونسة والتعريب » ص ٣٣ .

(٤٢) انظر مثلاً :

Saleh Hamzaoui, «L'Arabisation, problème idéologique,» *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, vol. 31, no. 44 (1976).

(٤٣) انظر مثلاً : كرو، « التعريب ارادة وولاء » ص ٢٣ .

تدعم ضرورة الاعتماد بصفة أساسية على اللغة القومية . ومن الطريف ان نلاحظ ، ان التجارب العربية في التعريب قل أن وقعت الاشارة اليها في هذا المضمار .

ـ وجد مناصرو التعريب في نقد السياسة التربوية التي اعتمدت حتى سنة ١٩٧٠ مجالاً خصباً للتعبير عن آرائهم ومواقفهم وابراز ما افضت اليه هذه السياسة ـ بالرغم من ايجابياتها الكثيرة ، وبخاصة في مستوى نشر التعليم وتعميمه ـ من سلبيات كثيرة في مجال تونسة التعليم وتعريبه . فتناولوا بالدرس مسائل من قبيل لغة التعليم ودور المعاونين الاجانب وبرامج الفلسفة والتاريخ وسائر العلوم الانسانية ونوعية المتخرجين من هذا التعليم من حيث انتماءاتهم وتكوينهم الوطني .

هذه اذن أهم الاتجاهات والمواقف التي عبّر عنها مناصرو التعريب في هذه المرحلة من التجربة التونسية التي اصبح فيها التعريب قضية فكرية مركزية ، وقد عرضتها في اختصار قد يكون مملاً . أما مناهضو التعريب ومعطلوه فقد كانت لهم مواقف وآراء اخرى سنحاول عرضها باختصار في الفقرات التالية .

ولعل ما يلاحظ في هذا الباب هو أن مناهضي التعريب يفعلون اكثر مما يتكلمون ، وقد سمحت لهم مراكزهم الادارية والجامعية في حالات كثيرة أن ينزلوا اجتهاداتهم الشخصية منزلة الاختيار الوطني[٤٤] . والواقع أن اللغة الفرنسية لم تعد لدى البعض مجرد أداة مفضلة للعمل والتربية والثقافة بحكم انسجامها مع تكوينهم الاساسي ، بل تحولت الى وجه من وجوه التميّز النخبوي لدى فئة معينة استطاعت أن تمسك بمراكز النفوذ الاداري والجامعي . وفي هذا السياق يصبح الحرص على اختيار الازدواجية ، واعتماد الفرنسية اداة أساسية للعمل والتعليم والادارة ، وجها من وجوه الحفاظ على هذا التميز بكل ما ينتج عنه من امتيازات اقتصادية واجتماعية وثقافية . على أن اغلب مناهضي التعريب من هذه الفئة لا يجرؤون غالباً على التصريح برفضه انما يقولون عادة : « التعريب هدف وطني مشروع ...» ولكن يتذرعون لتعطيل اي انجاز جدي للتعريب بمفاهيم من قبيل التزام الموضوعية، واجتناب التعصب، والمحافظة على المستوى والتفتح، والحداثة، والمعاصرة، والعلاقة بين الفصحى والعامية، وتوفر الشروط الملائمة لانجاز التعريب ... ولقد سبق أن عرضت هذه التعلات وناقشتها في مقال سابق عن « التعريب والهوية الوطنية »[٤٥] .

سوف لا أعود هنا لمعالجة هذه المفاهيم وعلاقتها بالتعريب ، انما اقتصر على عرض نماذج من المواقف المناهضة ، التي أمكن التعبير عنها بصفة صريحة . والملاحظ أن اصحاب هذه المواقف يكتبون في الغالب باللغة الفرنسية . قضية التعريب في نظر هؤلاء قضية شكلية مفتعلة لا تهم المضمون اصلاً بل تستخدم ـ في غياب حرية الفكر ـ تعلة لأخذ مواقف ايديولوجية[٤٦] . فالتعريب اذن مسألة شكلية ولا يجوز اعتباره مشكلة نصفها بأنها حادة او مستعجلة[٤٧] . ولقد عجب بعضهم أن يكون التعريب

---

(٤٤) انظر بهذا الخصوص شهادة مهمة للاستاذ محمد مزالي تتعلق بتحويل لغة التعليم في مدرسة للرياضة البدنية ببئر الباي من العربية الى الفرنسية دون اسباب موضوعية وبموجب اجتهادات شخصية ، في : مزالي ، « في التونسة والتعريب »، ص ٣٤ .

(٤٥) انظر : عبد العزيز عاشوري ، « اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب »، **المستقبل العربي**، السنة ٤ ، العدد ٣٧ (نيسان / ابريل ١٩٨١)، ص ٦ .

(٤٦) انظر : Hamzaoui, «L'Arabisation, problème idéologique,» p. 176.

(٤٧) **العمل** ، ٣ / ١ / ١٩٧١ .

معياراً للاصالة وانتهى الى اعتباره بالنسبة الينا انتحاراً[٤٨] . وهكذا تكون مشكلة التعريب من المشاكل التي تشغل الافكار دون فائدة وتستهلك الطاقات دون جدوى مع انها في المرتبة الثانية من الأهمية في مجال التنمية الوطنية[٤٩] .

والملاحظ أن مناهضي التعريب يتمسكون بهذا الموقف المتمثل في اعتباره قضية شكلية موهومة عندما تسير الامور على المستوى العلمي في اتجاه معاكس للتعريب . اما اذا اتخذت اجراءات لفائدة اللغة القومية ، مهما كانت جزئية ، فإنهم ينددون بالارتجال والاساليب الفوضوية ، واتخاذ القرارات في الكواليس،ويؤكدون ضرورة الابقاء على التفتح على الثقافات الاجنبية ، ويطالبون بشدة بوقفة تأمل في انتظار تنظيم منبر على الصعيد الوطني حتى يعالج هذا المشكل الرئيسي بكل تعقداته ونتائجه في وضح النهار وبمشاركة كل الاتجاهات وكل الشرائح الاجتماعية لتحدد ، على بينة من الأمر ، اساليب التعريب ومراحله »[٥٠] .

ومن المظاهر الطريفة التي يمكن أن تلاحظ بيسر فيما دار من حوار ساخن حول التعريب خلال هذه المرحلة ، أن فئة من المناهضين الذين يدعون لأنفسهم الموضوعية يحاولون ، في مستوى الحوار ، احاطة كل المفاهيم ذات الصلة بالتعريب بالغموض والابهام ، فيطالبون انصار التعريب مثلاً بضبط مفاهيم : الذاتية ، والتميز ، والخصوصية ، والاصالة ، والاستقلال ، والشخصية،والنهضة، الثقافية .. وهم بذلك انما ينزعون الى تحويل الحوار عن مساره الاصلي المتصل بالتعريب الى حوار هامشي يركز على تحديد مفاهيم مجردة . ومن تناقضات هذه الفئة انها لا ترى ضرورة لضبط المفاهيم التي تستعملها لدعم موقفها من القضية مثل : التقدمية ، والتفتح والموضوعية،والمعاصرة ، . فكأنما ترى هذه المفاهيم ذات مضامين مسلم بها[٥١] . ويستند البعض الى تمسك الاتجاه التقليدي الديني بالتعريب لحصر القضية في هذا النطاق ووصف انصار التعريب جميعاً بأنهم رجعيون ينطلقون من فكر غيبي يقوم على مفاهيم غامضة من قبيل الاصالة والاستقلال والثقافة الوطنية ويستهدف الدفاع عن لغة القرآن .

وربما حول بعض المناهضين قضية التعريب من مطلب وطني مؤكد الى قضية اقلية مهمشة من خريجي التعليم الزيتوني تبحث لنفسها عن منفذ للخروج من التهميش ، او اعتبر بعضهم أن لا تناقض بين العودة الى التعريب ونمو ثقافة مغربية فرنسية ، على اعتبار أن الفرنسية لم تعد في نظرهم لغة المستعمر السابق بل صارت اداة تثقيفية عالمية لا يمكن لأحد احتكارها . وقد روّج هذه الفكرة التي تدعي الكونية للثقافة الفرنسية بعض المستشرقين الفرنسيين بالخصوص من امثال جاك بيرك[٥٢] .

هذه اذن اهم الاتجاهات والافكار التي عبر عنها مناهضو التعريب في هذه المرحلة التي اصبح فيها التعريب قضية فكرية مركزية . ولقد كان الحوار بين أنصار التعريب ومناهضيه ساخناً احياناً الى درجة اتهام الانصار بالانغلاق والغيبية والدعوة الى اتجاهات سياسية .. ووصف المناهضين بأنهم

---

(٤٨) افتتاحية : *La Presse*, 30/12/1970.

(٤٩) *L'Action*, 1,2/1/1971.

(٥٠) ترجمة عن الفرنسية لفقرات من لائحة صدرت عن النقابة القومية للاساتذة المحاضرين ولاساتذة التعليم العالي بتاريخ ٣/٢/ ١٩٨١ بعنوان «L'Arabisation» وقد وقع الرد على هذه اللائحة باكثر من مقال وتبرأ منها اساتذة منتسبون الى النقابة .

(٥١) يعد مقال : Hamzaoui, «L'Arabisation, Problème idéologique,» - مثالاً واضحاً لهذا الاتجاه .

(٥٢) *L'Action*, 22 / 3 / 1961.

ضحايا الاستعمار ، والمغالطون عن قصد ، واعداء الامة العربية الاسلامية ...[٥٣] .

ويبدو أن هذا الحوار ، بكل ما أثاره من اهتمام وما سلطه من اضواء على قضية التعريب ، كان سبباً مهماً ورئيساً من الاسباب التي دفعت الى دخول تجربة التعريب في تونس مرحلة جديدة مختلفة على المستوى العملي والتطبيقي . وسأحاول في الفقرات الموالية ابراز الملامح الرئيسية لهذه المرحلة الجديدة .

٤ ـ مرحلة الخطوات البطيئة الثابتة

تتداخل هذه المرحلة زمنياً مع المرحلة السابقة ، اذ يمكن أن تحدد بدايتها بسنة ١٩٧١ عندما أعلن السيد الهادي نويرة الوزير الاول آنذاك في ١٩ شباط / فبراير ١٩٧١ اي في اليوم الاول من اسبوع التعريب الذي اشرت اليه : « ان التعليم مشكل قومي يهم الامة جمعاء ، واذا اتضح لزوم مراجعة التعليم في جوهره وطرقه فسيكون نتيجة حوار ودرس عميق حتى نتوخى احسن الطرق ونجعل من تعليمنا تعليماً تونسياً بالمعنى الكامل ، المعنى الذي يتضمنه التعريف الدستوري القائل : تونس دولة دينها الاسلام ولغتها العربية » .

كان هذا الاعلان تعبيراً عن الموقف الرسمي من القضية ، ودعوة غير مباشرة الى وقف الاسلوب الساخن المعتمد في الحوار حولها بما تضمنه من مقالات ، ودراسات ، ومحاضرات وجدل توج بتنظيم اسبوع للتعريب ... ليعوض بأسلوب اهدأ تقود الحوار فيه وزارة التربية القومية بحكم صلاحياتها وامكاناتها وتراجع فيه البرامج والطرق لتعدل على النحو المطلوب وتتقدم خطوات في سبيل تونسة التعليم او ما كان يسمى قبل هذه المرحلة باستقلال التعليم الذي يمثل التعريب مقوماً من مقوماته الاساسية .

نظمت بالفعل خلال سنة ١٩٧١ استشارة واسعة لمراجعة النظام التربوي ساهم فيها عدد كبير من المربين والمرشدين التربويين والمتفقدين والاداريين .. واستجوبت مؤسسات ومنظمات قومية لابداء رأيها في الموضوع . وشكلت لتنظيم هذا النقاش سبع عشرة لجنة قارة اهتمت بدراسة مشاكل التعليم من جميع وجوهها وانتهت الى وضع تقارير مهمة[٥٤]، ومدخل الى مشاريع اصلاح النظام التربوي ، وثلاثة مشاريع لاصلاح التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وهياكل الجامعة ونظامها[٥٥] . ليس هذا موضع دراسة هذه الوثائق المهمة وتحليلها انما يهمني هنا أن اشير الى جملة من الملاحظات :

أ ـ لم تعالج قضية التعريب في اطار هذه اللجان باعتبارها قضية مركزية اساسية ، وسبباً مباشراً من أسباب مراجعة النظام التربوي والمناهج الدراسية في مختلف المراحل ، بل تم النظر فيها باعتبارها مسألة من مسائل مهمة منها تونسة الاطار التربوي ، ومراجعة مناهج التاريخ ، وسائر العلوم الانسانية والملاءمة بين العمل التربوي والحاجات الاقتصادية للبلاد وديمقراطية التعليم .

ب ـ عبّر بعض تقارير اللجان عن احساس واضح بأن اختيار التعريب والتونسة لم يحقق في

---

(٥٣) انظر بهذا الخصوص : مزالي ، « في التونسة والتعريب » ، وكرو ، « التعريب ارادة وولاء » .

(٥٤) طبعت هذه التقارير في مجلد مرقون من ١٤٦ صفحة . طبع وتفسير المدرسة الثانوية المهنية بباب العلوج في تونس عام ١٩٧٢ .

(٥٥) نشرت هذه المشاريع في اسفار مرقونة طبعت بالمدرسة المهنية بباب العلوج عام ١٩٧٢ .

نظامنا التربوي حتى ذلك التاريخ ، على الوجه المطلوب وعللت ذلك بقلة الاطارات التونسية وبعدم ضبط مخطط واضح بعيد المدى لتونسة التعليم وتعريبه[٥٦] . ودعت الى الشروع حالاً في ضبط مخطط واضح مدروس لتعريب التعليم واعتبرت ذلك أمراً مؤكداً لا يقبل الانتظار . وعبرت لجنة اللغة العربية عن ايمانها بأن تعريب التعليم في مواده العلمية لا بد منه لأنها تعتقد أن اللغة لا تحيا الا بشمولها ميادين العلوم ..[٥٧] .

ج - روجعت مختلف المناهج التربوية بالاعتماد على ما تضمنت تقارير اللجان من توصيات واقتراحات ولكن اختيار التعريب لم يجسم عملياً في هذه المراجعة ولم يقع البدء بانجازه حسب مخطط واضح مدروس وتأخرت المبادرات التعريبية الجادة الى مدة لاحقة فظهرت بالخصوص ابتداء من السنة الدراسية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ وتجسدت في عدد من الانجازات اهمها : تعريب التعليم الابتدائي بصفة تدريجية سنة فسنة ، وقد انتهى تعريبه بصفة كاملة في السنة الدراسية الماضية ١٩٨٠ - ١٩٨١ فأصبحت اللغة القومية اللغة الوحيدة للاداء التربوي في السنوات الأربع الاولى ، واللغة الرئيسية للاداء التربوي في السنوات الثلاث الباقية حيث تدرس معها الفرنسية كلغة اجنبية . وعربت مادة الفلسفة في التعليم الثانوي خلال السنة الدراسية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ايضاً بصفة كاملة ، وتم الشروع في تعريب سائر العلوم الانسانية في هذه المرحلة من التعليم . وقد اكتمل عملياً تعريب اغلب هذه المواد في السنة الدراسية الماضية . وهكذا نزلت العربية ، بموجب هذه الاجراءات ، منزلتها الطبيعية كلغة قومية في التعليم الابتدائي واصبحت في التعليم الثانوي لغة الأدب والدين والعلوم الانسانية . اما العلوم الرياضية والتجريبية فقد تواصل تدريسها باللغة الفرنسية .

بموازاة هذه الاجراءات تواصل الحوار في قضية التعريب وظهرت مقالات ودراسات مهمة لا يتسع المجال لعرض ملامحها واتجاهاتها ، انما أشير فقط الى أن مناهضي التعريب يثيرون نقاشاً حاداً كلما اتخذ اجراء عملي لفائدة مشروع التعريب . هذه اذن ، اهم المراحل والاطوار التي مرت بها تجربة التعريب في تونس ، والتي لم تزل متواصلة . ولعله من المفيد أن نخلص في نهاية عرضنا الى جملة من الاستنتاجات والآراء عن التجربة التونسية وعن تجارب التعريب في الاقطار العربية بوجه عام .

خلاصـــة

يفضي التأمل في الخطوط العامة لتجربة التعريب في تونس والتتبع لأهم مراحلها واطوارها ، والنظر في الملابسات والظروف التي اكتنفتها الى جملة من الاستنتاجات العامة الخص اهمها في الملاحظات التالية :

١ - تجربة التعريب في تونس تجربة مترددة لا تكاد تقطع خطوات ايجابية حاسمة حتى تواجه صعوبات تعقد مهمتها وتحول دون تحقيقها لمشروع التعريب بصفة كاملة . ولقد شبهها بعض الكتاب بتجربة سيزيف ، ويمكن أن يفسر ذلك بخضوع التجربة لعوامل متناقضة وتأثرها باتجاهات متضاربة في غياب القرار الحاسم الذي لا يقبل المراجعة ... ولا يقبل التضحية بالمشروع من اجل اهداف اخرى من قبيل توحيد التعليم وتعميمه .

٢ - يمثل الانتماء العربي، والعربي الاسلامي سنداً فكرياً طبيعياً لتجربة التعريب ، واذا كان

---

(٥٦) انظر : « تقرير لجنة المذهب التربوي » ص ٢ .
(٥٧) انظر : « تقرير لجنة اللغة العربية » ص ٣١ .

الانتماء الوطني قد لعب دوراً أساسياً في خدمة قضية التعريب في تونس فقد تم ذلك على أساس الربط بين مفهوم التونسة ومفهوم التعريب على اعتبار ان العروبة بعد اساسي من ابعاد التونسة ، غير أن هذا الاتجاه لم يمنع البعض من تأكيد ابعاد اخرى محتملة لمفهوم التونسة من قبيل الانتماء المتوسطي والانتماء الافريقي واعتبار تونس ملتقى للحضارات عبر العصور وما يقتضيه بناء المعاصرة من تحول جذري نادى به بعض مناهضي التعريب .

٣ ـ تجربة التعريب في تونس تجربة ثرية بما تستند اليه من ابعاد تاريخية وفكرية وبما تضمنته من حوار استمر خلال سنين متعددة واستطاع أن يساهم في بلورة افكار هامة عن العلاقة بين اللغة القومية والثقافة الوطنية . وربما أمكن طرح قضية التعريب ضمن التجربة التونسية بصفة لم يسبق أن طرحت بها في اقطار عربية اخرى .

٤ ـ لعله من اليسير أن نستخلص من تجربة التعريب في تونس أن تجارب التعريب ، أينما كانت ، تتأثر بصفة واضحة بالمناخ السياسي والاجتماعي الذي تعالج فيه ، وان المناخ الديمقراطي ، مهما كانت حدوده ، له تأثيره الايجابي على هذه التجربة بما يوفره من امكانات الحوار والتعبير . على أن ذلك لا يعني أن مشروع التعريب لا يمكن تحقيقه بصفة جازمة في ظل سلطة فردية متصلبة قد تفرض قراراً حاسماً لفائدة التعريب او ضده ، انما أقصد أن التعريب ، باعتباره مطلباً شعبياً جماهيرياً يستند الى شرعية تاريخية ، تتوفر له ضمانات أكثر على مستوى الدراسة والانجاز حيثما توافرت امكانات الحوار والتعبير عن الرأي . انه وجه من وجوه الارادة الوطنية والقومية .

٥ ـ استطاعت تجربة التعريب في تونس ، رغم ما واجهته من صعوبات وعراقيل ، أن تقطع خطوات مهمة بتعريب التعليم الابتدائي والعلوم الانسانية في التعليم الثانوي،والاهم من ذلك أن الظروف الفنية لاكتمال المشروع اصبحت متوفرة بعدما تحقق الاكتفاء الذاتي في الاطارات التربوية على المستوى الوطني وخاصة في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي . على أن التعليم العالي لم يزل يمثل مشكلاً أساسياً في طريق التعريب . فقد ظلت الفرنسية اللغة الرئيسية للأداء التربوي ، واللغة الاساسية للبحث العلمي في نطاق الجامعة حيث يصر كثيرون على تكريس هذا الوضع واستمراره لأسباب اشرت الى بعضها في قسم سابق من هذه المحاولة □

تقويم تجربة التعريب في المغرب

د. فاطمة الجامعي الحبابي

استاذة بالمدرسة المحمدية للمهندسين وكلية الآداب - جامعة محمد الخامس .

مقدمـــة

ليس الاهتمام بالتعريب ووسائله والمناهج التي يجب أن توضع لتحقيقه وليد اليوم ، فقد بلغ من الكبر عتيا ، واضحى قضية متشعبة تتضخم طولاً وعرضاً ، وتتجذر في اعماق القضايا العربية ، بل تشكل احد احجار الزاوية في كيان القومية العربية . ولست بحاجة لأن اردد هنا ما يقال عن اللغة بوصفها كيان الامة الذي يحدد هويتها الثقافية والمجتمعية ، ويعكس واقعها . فقد اصبح هذا من البديهيات المسلم بها لدى جميع الامم.فقوام اية امة هو وسيلتها التعبيرية التي بها يتم التواصل بين الافراد داخل المجتمع وعن طريقها يحصل ايضا تواصلهم بالامم الأخرى . فبقدر ما تستطيع الامة اثبات هويتها الثقافية وفرضها عن طريق لغتها التي تناجي بها الام وليدها ولما يزل جنيناً ، وتنسج بها احلامها في شخص مولودها الجديد ، اقول : بقدر ما تفعل ذلك فإنها تكون بحق الامة التي لا تخشى الزوابع فتتخذل امامها ، ولا تهون ازاء الهياكل الضخمة فيتسرب الموت الى جذورها ، وتفلت منها الحياة والحيوية . فاللغة في المجتمع بمثابة العصب الفاعل والمنفعل في الجهاز الحسي . وان احد ابعاد مفهوم لفظة « امة » هو وعيها بحقيقتها اللغوية . فهل للامة العربية وعي بوضعها اللغوي ؟

إن ما يميز الامة العربية هو وعي ابنائها على اختلاف اقطارهم بأن كيانهم لن يكتمل ، ولن يتم استقلالهم المنشود ، الا اذا استطاعوا أن يجعلوا من لغتهم الاداة المعبرة بصدق عن حياتهم التي يمارسونها اليوم ، وعن المستقبل المزدهر الذي يتشوقون اليه . اي أن يتخلصوا من الاستلاب اللغوي الذي يعانيه الافراد في الحياة اليومية ، في السوق ، وبين جدران المنازل والمقاهي والنوادي والجامعات . فلا يخفى على احد مكانة اللغة في المنظومة التربوية التي تنشأ حسبها الاجيال ، وتخضع لها المجتمعات . كما لا يغيب عنه دورها في تكوين الشخصية وتحديد هويتها الوطنية . وليس اعتباطاً ما بذله الاستعمار من اجل نشر الفرنسية مثلاً في شمال افريقية على حساب اللغة القومية ، وانشاء مدارس تهمّش لغة البلاد لتكوين اجيال جديدة منفصلة عن جذورها الحضارية ، ومشبعة بروح غربية تزرع القلق والاضطراب ، وتشوه الشخصية فلا هي عربية ولا هي غربية . بيد

أنه لم يفلح فيما خططه ، ولم يكن للمغاربة أن يظلوا هامشيين امام مولود هجين أشل يترعرع بين ظهرانيهم وعلى مرأى من الجميع .

هكذا بادرت كل الاقطار العربية منذ أمد طويل لاحلال لغتها محل لغات المستعمر ، باذلة الجهد لسد ما في اللغة العربية من ثغرات تجعلها لا تفي بمسميات العصر ، ونهجت شرقاً وغرباً ، طريقاً مملوءاً بالاشواك، حافلاً بأعمال تنوعت نتائجها بين سلب وايجاب . ولن يتعرض هذا الحديث الا لبعض الخطوط العريضة التي نهجها المغرب في تصديه لعملية التعريب .

أولاً : التعريب مع فجر الاستقلال

١ ـ لقد كان من نصيب المغرب أن احتضن اقدم جامعة عرفها العالم (جامع القرويين) لم تكف عن القيام بدورها التثقيفي على مر القرون . فاليها يرجع الفضل في الحفاظ على تعليم العربية وعلوم الدين عندما ارادت فرنسا القضاء على هذه اللغة . فلقد استطاعت الحلقات الدراسية التي كان يشهدها جامع القرويين أن تحافظ على اواصر متينة تربط ماضي المغرب الحضاري بحاضره وترعى هذه الاواصر من هزات الاستعمار وسيطرته اللغوية والفكرية . هكذا كان لابناء المغاربة في عهد الحماية الفرنسية مراكز لتعلم العربية ، وحفظ القرآن ، والتخلق بالآداب الاسلامية في الكتاتيب المبثوثة في بعض القرى والمدن ، وفيما كان يعرف في الوسط العامي المغربي بـ « دار فقيها » للفتيات . فكثير من رجالات الأدب والفكر الذين حملوا مشعل الوطنية والكفاح ضد الاستعمار ، قد ترددوا على هذا الجامع ، وتربعوا فوق حصر القرويين متخذين من اعمدته متكأ ، سواء بالانتماء الكلي ، او بالانتماء الجزئي (بعد الخروج من الحصص الدراسية المنتظمة في المدارس العصرية) .

والى هؤلاء وامثالهم من قادة الحركة الوطنية ، يرجع الفضل في اتخاذ موقف حازم من تشتت النشء بين ماض هدام فرضته فرنسا ، وحاضر يهدف الى البناء وخلق التوازن والقابلية للتكيف .

٢ ـ قبيل الاستقلال وبعده ، وما أن حصل المغرب على استقلاله حتى اخذ يولي اللغة الوطنية العناية الكاملة . ويعطي التعريب مدلولاً جعله يلتصق باقدس مقوماتنا الحضارية في جميع مظاهر الحياة . وفعلاً ، خص المسؤولون قضية التعريب بكامل التشجيع والمؤازرة للمعنيين . وكان من مظاهر هذا التشجيع انشاء معهد الدراسات والابحاث للتعريب سنة ١٩٦٠ لتلبية الحاجات اللغوية للمغرب المستقل[١] فطرح المعهد مفهوم التعريب المواكب ، « اي جعل اللغة الفصحى تتكفل بجميع المهام التي تقوم بها اللغات الاجنبية وتضمن تبليغ المعرفة العلمية والتقنية المعاصرة لمسايرة الركب الحضاري مع احتفاظ الشعوب العربية بطابعها العربي الاسلامي » . وقد وقف المغرب في التصدي لعملية التعريب هذه امام اختيارين ، فأما أن ينكب على تعريب اجهزته بمعزل عما يجري في بقية الاقطار العربية ، وأما أن ينطلق من عملية تسعى الى ربط جهود ابناء الوطن العربي ، وتضمن جمع شملهم الذي لم يألُ الاستعمار جهداً في تشتيته ، وخلق اواصر لاسترجاع مجدهم والنهوض بامتهم نهضة جماعية لمجابهة التخلف . وقد وقع اختياره على الطريقة الثانية التي اختمرت في عقد اول مؤتمر للتعريب سنة ١٩٦١ احتضنته مدينة الرباط ، وتبادل فيه كل المهتمين من رجال التعليم والمسؤولين الاداريين في

---

(١) انظر : العلم ، ٢٦ / ١ / ١٩٧٩ ، ص ٨ .

مختلف اقطار الوطن العربي الخبرة والرأي ، ووضعوا المخططات والبرامج . وانبثق عن هذا المؤتمر انشاء المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي الذي اتخذ مقراً له الرباط ، وتحددت مهمته في تجميع نتائج المجامع اللغوية في البلاد العربية والهيئات والشخصيات العلمية ، وتنسيقه وتتبع كل ما يصدر من مصطلحات علمية وتعبيرات فنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا الحديثة واعداده لعرضه على مؤتمرات التعريب قصد اقراره وتوحيده والعمل به على الصعيد الرسمي . وتبنته جامعة الدول العربية منذ تاريخ انشائه ، كما تعهدت الحكومة المغربية بتمكينه من الوسائل التي تسهل مهمته الى أن تم انضمامه التام الى حظيرة جامعة الدول العربية سنة ١٩٦١ التي اشرفت عليه مباشرة فصارت ميزانيته تصدر عن مجلس الجامعة . وانطلق منذ ذلك التاريخ يعمل ويتعثر تارة ويسير الهوينا ويركض طوراً . فما هي النتائج العملية اليوم ؟

أما معهد الدراسات والابحاث للتعريب فقد حدث فيه هو الآخر حبو وزحف حينا ، وقفز وركض حيناً آخر . لقد سعى الى اهداف ضخمة استطاع أن يحقق بعضها وتعثر كثيراً في تحقيق بعضها الأخر . ومن بين ما اخذ المعهد يعمل من أجل تحقيقه ما يلي :

أ ـ اصلاح الخطاطة العربية (فنون الكتابة والطباعة) . وقد توج الجهد الذي بذل في هذا الاتجاه بنتائج حميدة اذ توصل المعهد الى طريقة العربية المعيارية المشكولة ذات الشفرة العربية الموحدة . (العمم ـ شع) . وقد حظيت هذه الطريقة بتوصيات عربية ودولية نذكر منها التوصيات التي صدرت عن بعض المؤتمرات والاجتماعات التالية : اجتماع اليونسكو (القاهرة ١٩٧٢) : اجتماع اليونسكو (بنزرت ١٩٧٩) : مؤتمر كاستراب (الرباط (آب / اغسطس) ١٩٧٦) : المؤتمر الثالث للالكسو (طرابلس ١٩٧٧) : اجتماع الالكسو بشأن استعمال اللغة العربية في الرتابات (الحاسبات الاليكترونية (القاهرة نيسان / ابريل ١٩٧٧) : مؤتمر الالكسو (الخرطوم ١٩٧٨) .

وبفضل طريقة (العمم ـ شع) استطاع المعهد أن يتوفر على واصل ركابي (تيرمينال الحساب الاليكتروني ثنائي الابجدية) (الواصل أوروب) يستخدمه في تخزين مواد البنك العربي للكلمات . وبصدد هذا الاصلاح ما زال المعهد يلقى كل التشجيعات والدعم من كثير من الهيئات . كما حظي اكثر من مرة بمساندات مادية مهمة من صاحب الجلالة مساهمة في تغطية النفقات المتعلقة باصلاح الطباعة العربية بطريقة الاستاذ احمد الأخضر غزال مدير المعهد[٢] .

ب ـ ومن بين الاهداف التي يسعى اليها المعهد اصلاح المعجم . ومن اجل ذلك عمل على انشاء مِجَذّة (حافظة الجذاذات او البطاقات) تعتبر حصيلة جهود ما ينيف على عشرين سنة لتنميط وتوحيد المصطلحات . ويزيد احتياطها المعجمي على مليون جذاذة ما بين مركبة وفي طريق التركيب . وتحتوي الجذاذات على تحليل وتجريب قواميس ومعاجم وقوائم الفاظ ومؤلفات مختلفة احادية اللغة وثنائية ومتعددة . ويتجلى نشاط المعهد المعجمي في المساهمة بـ :

ـ « الرصيد اللغوي » بالتعاون مع معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر ، ومع قسم اللسانيات بمركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس .
ـ معاجم متنوعة للتعليم الثانوي بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية .

---

(٢) الانباء ، ١٨ / ١ / ١٩٧٤ .

ـ مصورات تعليمية عن المغرب وجيشه (عربي ـ فرنسي ـ انجليزي) (لاتيني)
ـ معجم الادارة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الادارية وبالتنسيق مع اقطار المغرب العربي والمجامع العربية .

ج ـ كما بذل المعهد الجهد لانشاء بنك عربي للكلمات انطلاقاً من المجذة التي تشكل المادة الأولى لبرنامجه . وقد شرع البنك في عمله منذ (كانون الثاني) يناير ١٩٧٩ . ويندرج عمله هذا في اطار توصيات مؤتمر كاستراب الذي يرمي الى تكوين رصيد من الالفاظ المتعددة اللغات تستخرج منها العربية المعاصرة الموحدة . وعقدت بمعهد الدراسات والابحاث للتعريب جلسات شارك فيها بعض وزراء التعليم ، تستهدف في مجموعها وضع منهجية علمية حاسمة في مشاكل التعريب على صعيد التعليم والادارة . ويمثل المعهد اليوم بالنسبة للجنة الوطنية لتعريب المصطلحات التقنية سنداً هاماً لانجاز اعمالها ، كما ينظم حلقات دراسية تعرف بالمنهجية التي يتبعها في اعداد المعاجم وتدارس المشاكل التي يطرحها بعض المصطلحات .

٣ ـ بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه هو : الى اي مدى استطاع المعهد أن يسهم عملياً في التعريب بالمغرب، وما مردودية ما يزيد على عشرين سنة من الجهد بالنسبة لتقدم التعريب وتعميمه ؟ عن هذا السؤال اجيب بأن المردودية جد ضعيفة . فالمنهجية التي سلكها المعهد للتعريب المواكب بطيئة جداً ومتعسفة ، ولن يستطيع ، والوضع كما هو ، أن يعطي الثمار التي نتوخاها منه . فالنتائج او الحصيلة ما زالت دون المرجو بكثير ودون الجهود المبذولة ، وإن كنا نقدر بحق العمل الجبار الناجح الذي استطاع أن يحققه على مستوى اصلاح الطباعة . ويكفي أن نتساءل ونحن هنا مع الاخوة التونسيين والجزائريين عن مصير « الرصيد اللغوي » مثلاً ، وهل يعمل به في المدارس الابتدائية ؟ أو هل يستفيد منه تلاميذ هذه المدارس ؟ ولعلهم جميعاً لم يروه ابداً ، كما لم يسمع به معلموهم . فما الفائدة اذن وقد استهلك من الجهود والاموال والوقت ما ليس يخفى . ذاك مثال بسيط جداً ويمكن أن يضاعف مئات المرات . فماذا عن التعريب بالنسبة لمختلف القطاعات في المغرب ؟

الواقع أن مفهوم التعريب في المغرب التصق بمفهوم المغربة . ويقصد بالمغربة احلال الاطر المغربية محل الاطر الأجنبية التي كانت تباشر الوظائف ابان عهد الاستعمار وبعده.هكذا كان من الاهتمامات الأولى للدولة الاستغناء ما امكن ، وفي اوجز وقت ، عن الاطر الاجنبية ، وتعويضها بالمواطنين المغاربة . ثم ما لبثت المغربة أن اتخذت منحى جديداً يهدف الى تعريب هذه الاطر ، اي أن تصبح العربية اداة التواصل والتعامل والتعليم بدل الفرنسية والاسبانية. واقترنت العمليتان في ذهن المغاربة مسؤولين وجماهير شعبية ، وادرج التعريب كهدف اساسي في اطار المغربة على صعيد الادارة والتعليم والحياة العامة .

ثانياً : اهم مراحل التعريب

وهذه لمحة موجزة عن اهم المراحل التي مر بها التعريب في كل قطاع من هذه القطاعات .

١ ـ **في الادارة** : إن التعامل بين الجهاز المسير ومختلف طبقات الشعب يتم حتماً عن طريق الادارة المختصة . فهي صلة الوصل بين المصالح ، الفردية منها والجماعية . ولقد ورث المغرب من

الاستعمار جهازاً ادارياً تسيره اطر اجنبية واخرى مغربيـة ، وجميعها تعتمـد اللغة الفـرنسية او الاسبانية لغة تسيير وتعامل مع المواطنين . لكن بعد حصول المغرب على استقلاله دفعته الـرغبة في تحقيق اختياراته ومطامحه الى التفكير اولاً في مغربة الاطر الادارية ثم تعريبها . واذا كانت المغربة قد تمت في ظرف وجيز لتوفر الاطر المغربية الكفيّـة على جميـع المستويـات بما فيهـا الاطر الفنيـة المختصة[٣] ، فإن عملية تعريب الادارة لم تكن من السهولة بالقدر الذي يتصور . وفعـلاً ، عاشت الادارة المغربية منذ الاستقلال الى اليوم مراحل مختلفة ونهجت شوطاً كانت تتأرجح فيه بين السلب والايجاب .

إن تعريب الادارة يعني أن تتوفر لدى الموظفين الامكانات التي تخولهم مباشرة العمل الاداري بـاللغة العـربية ، الشيء الـذي لم يتحقق في جـل المـوظفـين خـلال السنـوات الاولى من الاستقلال . فكان ضرورياً أن يفكر المسؤولون في خطة للمحافظة على هؤلاء الموظفين الاداريين لما لهم من كفاية في ميدانهم ، وتمكينهم في الوقت نفسه من الحصول على مستوى معـين في اللغة العـربية يتحقق معه التعريب . وهكذا بعـدما قررت الحكومة المغربية سنة ١٩٦٠ تعريب الادارة بالتـدرج (رغم الموقف المضاد لبعض الذين تذمروا من هذا القرار ، اما خوفاً على مناصبهم او لعدم اقتناعهم بضرورة التعريب ...) وازاء جهل الموظفين باللغـة العربيـة وادعائهم أن عمليـة التعريب ستكـون حاجزاً دون سير الاعمال الادارية ، قررت وزارة الاصلاح الاداري آنذاك فرض تعلم العربية على كل الموظفين واشترطت في ترقيتهم اجتياز امتحانـات التعريب الاداري ، واوجـدت مصلحة خـاصة في الوزارة . وفعلاً سارع الموظفون الى متابعة هذه الـدروس والخضوع لقـانون الامتحـانات . لكن لم يمض الا وقت قصير حتى انطفأ وجه هذه الحركة المتحمسة ودخلت قضية تعريب الادارة في صمت طويل استمر اكثر من عشر سنوات كانت الادارة المغربية فيها هادئة البال مستريحة للتعامل باللغة العربية كما في عهد الاستعمار[٤] .

إن سكـوت المسؤولين هـذا لم يكن ليعمي الانظار ، او يسكت الاصـوات التي ظلت تنـادي بتعريب الادارة . واحتد تذمر المواطنين بتعاقب السنوات ، أو بعمق وعيهم بـأن امة مستقلـة يظل استقلالها صورياً إن لم تعززه عملياً باستعمال لغتها في التعامل اليومي وعلى جميع الصعـد . لأن ذلك هو مـا يعبر بحق عن التخلص من النفـوذ الاجنبي . ومن اصطدام المـواطنين بـادارة اجنبية اللغة ، وبموظفين مواطنين عاقين للغتهم . وهكذا لم يكف الجميع عن اثارة مشكـل التعريب دون انقطاع . ان شعباً اراق دماءه من أجل رفع نير الاستعمار عنه لم يعـد قادراً عـلى الصمت وتحمل

---

(٣) جاء في حديث للسيد وزير التجهيز والانعاش الوطني لمجلة **الاقتصاد العربي** ـ كما ورد في : **العلم** ، ٣٠ / ٤ / ١٩٧٩ ـ أن وزارة الاشغال العمومية كانت تضم ، ما بين الاعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، حوالى ٤٠٠ موظف لم يكن من بينهم مغربي واحد ، فواجه انذاك مشكل المغربة بتحد ، اذ كانت الوزارة تضم الخريجين الفنيين المختصين ، الشيء الذي كان يبدو معه استحالة مغربة هذه الاطر . لكن بعد فترة التكوين ، ولم تكن طويلة ، نجحت المغربة . ويضيف بأنه بعد ان عاد الى هذه الوزارة اخذ على عاتقه تحدياً آخر هو التعريب . وفعلاً تعتبر هذه الوزارة اول وزارة يجري تعريبها بطريقة جدية ، اذ فيها حالياً مهندسون لا يستعملون سوى اللغة العربية بفضل اتخاذ الاجراءات اللازمة لانجاح عملية التعريب .

(٤) نستثني من هذا الوضع التعريب في القضاء حيث كان موقف السلطات حاسماً جداً . لقد تم تعريب القضاء في ظرف وجيز . وذلك لما يتسم به الامر من خطورة على المواطنين واستلابهم حقوقهم الاساسية ، خاصة وان الاغلبية الساحقة لا تعرف الفرنسية او الاسبانية .

الاغتراب الثقافي واللغوي في عقر داره ، ولم يعد يرضى أن يطلب ابنه او صديقه كي يفهمه ما تطلبه منه ادارة الضرائب او الشرطة او البريد . فلقد ارتبط في ذهنه مفهوم الاستقلال بالتحرر من لغة الاجنبي في المعاملات اليومية ، وبالتخلص من القهر الطبقي المتأتي من اللغة .

والواقع أنه بعد مرور كل هذه السنين لم يعد التعريب في حد ذاته مشكلاً لغوياً محضاً تعوزه كفاية الموظفين في العربية ، اذ اصبحت اكثر افواج الموظفين بالادارة من خريجي المدارس المزدوجة اللغة حيث زاولوا دراستهم منذ الاستقلال . والشيء الذي كان يجري هو أن القرار كان يتجدد ليلقى هذه المرة ، خلافاً لما صادفه من فشل سنة ١٩٦٠، استجابة لدى الموظفين لانهم جميعاً ، او معظمهم على الاقل ، يعرفون العربية ، وبجهد بسيط يستطيعون تنمية لغتهم الادارية .

لقد اشتد نداء المواطنين بتعريب الادارة فشنوا حملة منظمة خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٣ ، واصبحت الصحف الوطنية تطالعنا بعرائض يبعث بها المواطنون من مختلف اقاليم المملكة وعمالاتها الى السيد الوزير الأول ، يطالبون فيها بحقوقهم في المواطنة ، **معنوياً وعملياً** ، وبالكف عن الاستخفاف بمصالحهم التي يضيع جلها لعدم توفر التواصل بينهم وبين من وكل اليهم تيسير امورهم ، كما تكشف عما يعانيه المواطنون من استلاب يرجع الى التعامل بلغة الاجانب في ابسط الحاجات اليومية .

والاطلاع على هذه الرسائل والعرائض يؤكد لنا خطورة الموقف وعمق الجرح في نفوس المواطنين ازاء التمادي في سياسة التغريب اللغوي ، كما يعكس الابعاد المختلفة التي اتخذتها قضية التعريب . ويكفي أن نورد هنا ، على سبيل المثال ، بعض عناوين نشرت تحتها هذه العرائض مع مقتطفات من هذه الرسائل حتى نتبين الروابط التي اضحت وطيدة بين التعريب وشخصية المواطن المغربي واعتباره ذلك مسا بكرامته ومقدساته واستقلاله عن النفوذ الأجنبي :

- استعمال اللغة الاجنبية يعتبر مساساً باللغة الوطنية ولغة القرآن[٥] .
- سيادة اللغة الاجنبية احتقار للغة العربية[٦] .
- اللغة العربية يجب أن تحل محل اللغة التي فرضت علينا في عهد الاستعمار[٧] .
- فرنسة الادارة ضربة موجهة للغة البلاد[٨] .
- جميع المرافق الادارية ما زالت ترزح تحت وطأة اللغة الدخيلة[٩] .
- استعمال اللغة الاجنبية يذكرنا بفترة سوداء من تاريخنا[١٠] .
- يجب رفع الاضطهاد عن لغة البلاد وتحقيق الاستقلال الفكري[١١] .

ومن المقتطفات : « إن امر امتنا لن يصلح الا اذا كان لها فكر وطني سليم اساسه الاحترام الكامل للمبادىء والأسس المهمة في كياننا . وقد تفرقنا وتشتتنا لان ثقافتنا ثقافة مصالح واتجاهات ، وليست ثقافة الشعب بلغة

---

(٥) **العلم** ، ٢٥ / ٥ / ١٩٧٣ .
(٦) **العلم** ، ٢١ / ٥ / ١٩٧٣ .
(٧) **العلم** ، ٢٣ / ٥ / ١٩٧٣ .
(٨) **العلم** ، ٣١ / ٥ / ١٩٧٣ .
(٩) **العلم** ، ٢٤ / ٦ / ١٩٧٣ .
(١٠) **العلم** ، ٩ / ٦ / ١٩٧٣ .
(١١) **العلم** ، ١٧ / ٦ / ١٩٧٣ .

الشعب ... اننا نرفض رفضاً كاملاً الاستمرار في تجاهل اللغة الوطنية التي هي من مقدسات البلاد » .

وفي رسالة اخرى الى الوزير الأول : « إن الذي يعنينا هو أن نثير انتباه سعادتكم الى أن هذه اللغة الاجنبية لا تزال تفرض نفسها في المصالح الادارية كلها . وانتم تعرفون ان مصالح المواطنين متعلقة بهذه الادارات ، كادارة الفلاحة والضرائب والتعليم والبريد والبرق والهاتف ، وكذا الشرطة والدرك ومصالح المجالس البلدية والقروية ، والمصالح التجارية . فإذا كان بعض المواطنين ، وهم قلة ، يعرفون هذه اللغة فإن الاكثرية الساحقة من المواطنين لا يعرفون هذه اللغة . ولذلك فإن مصالحهم تضيع بسبب تعصب الادارة في استعمال اللغة الاجنبية . وان استعمال اللغة الاجنبية في مصالح المواطنين المغاربة المسلمين تعتبر مساساً بالاسلام ، ومساساً بلغة القرآن وباللغة الوطنية التي يقرها الدستور »[١٢] .

وتفتق عن هذه الحملة اصدار الوزير الاول (في ٨ / ١٠ / ١٩٧٣) منشوراً آخر الى الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ينص على ضرورة السير في تعريب الادارة تعريباً شاملاً ، وعلى حتمية مراسلة المواطنين باللغة العربية وحدها طبقاً لما ورد في منشور الوزارة الاولى رقم ٦٩ بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٧٢ . ويؤكد المنشور الجديد انه بالاضافة الى الجهود المبذولة منذ فجر الاستقلال في سبيل ابراز شخصيتنا القومية الاصيلة والنهوض بمقوماتنا الروحية ، وبعث ديننا الحنيف ، وازدهار لغتنا الوطنية بالاضافة الى ذلك ، فإن الدولة ما زالت تسعى لجمع قواها لـ « تعريب كامل في تعليمنا وفي ادارتنا وفي جميع مظاهر حياتنا اليومية » . ويعقد المنشور الآمال في نجاح عملية التعريب هذه على العلماء والمثقفين والاساتذة والهيئات التي تعنى باللغة ، كمكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي ، ومعهد الدراسات والابحاث للتعريب .

والتعريب في هذا المنشور يعني ايضاً تصحيح ما تعانيه اللغة العربية من تحريف وتشويه خطي ولغوي على واجهات بعض الدكاكين والمحلات التجارية وبعض السيارات والشاحنات والعربات . وقد كلفت لجنة من ذوي الكفاية والخبرة بالسهر على مراجعة العناوين غير اللائقة شكلاً ومعنى مع تعريب ما لا يزال مكتوباً باللغة الاجنبية . ولتحقيق التعريب في الادارة ينص المنشور على ضرورة اصدار التعليمات اللازمة لكل المصالح قصد العناية بالموضوع . وهكذا اصبح ينظر الى التعريب من زاوية الاصلاح واحترام الدين واللغة التي تحمل في طياتها مجداً عريقاً وحضارة من ألمع الحضارات البشرية .

وبوركت هذه الخطوة من جديد وامسى الجميع يأملون أن لا تقف عند منشور اداري يصدره الوزير الاول ، بل أن تتجند جميع الوزارات والمصالح لتنفيذه . وتحمس المسؤولون لنشره ثم تسرب التذبذب والتأرجح مرة اخرى الى بعض المرافق فطالعتنا وزارة الشؤون الادارية والامانة العامة للحكومة بمشروع جديد حول مرسوم التعريب الاداري احالته على المرافق الحكومية لبته ، فوجد صدى ايجابياً لدى الحكومة واتخذته لبنة اساسية لما ورد في البيان الحكومي امام مجلس النواب في دورة (تشرين الاول) اكتوبر ١٩٧٧ . واسفر الامر عن اصدار منشور جديد في ١٣ (تشرين الاول) اكتوبر ١٩٧٨ يؤكد بأنه « بناء على مقتضيات الدستور ، وتعميماً لما هو معمول به داخل المؤسسات الدستورية ، وخاصة منها مجلس النواب والمجالس الوزارية والحكومية ، وفي النصوص التشريعية والتنظيمية والمحاكم وبعض الوزارات والجماعات المحلية ... يتحتم على السلطات المختصة بباقي الادارات والمؤسسات

---

(١٢) العلم ، ١٤ / ٧ / ١٩٧٣ .

العمومية والجماعات المحلية أن تعمل كل ما في استطاعتها على تطبيق مبدأ اعتبار اللغة العربية وحدها لغة العمل بداخلها ، وقد خطط المنشور لعملية التعريب مرحلتين يشرع في تطبيق الاولى منهما على الفور بينما ينتظر توافر الامكانات للدخول في المرحلة الثانية . وكان المطلب الاول هو أن تعد المؤسسات العمومية والادارات الوسائل في اقرب الآجال لتعريب الاعمال الادارية في الميادين التالية :

- المراسلة بين الادارة والمواطنين .
- المطبوعات النموذجية والوثائق الادارية وخاصة المسلمة للمواطنين .
- الاعمال المتعلقة بتسيير الموظفين والاعوان .
- المراسلات العادية بين المصالح .

ويهيب المنشور بكل المسؤولين الذين تتوفر لديهم الوسائل الضرورية للتعريب أن يسهروا على تعريب ما استطاعوا تعريبه في الميادين الاخرى . كما يؤكد انه يتعين على السلطات المختصة في سائر الادارات والمؤسسات العمومية أن تعمل على فرض مادة اللغة العربية في مباراة التوظيف .

ويذكر بأن وزارة الشؤون الادارية[١٢] المكلفة بتنسيق التعريب الاداري تتوفر لها الامكانات اللازمة في نطاق الاعتمادات المخصصة لرفع عدد المراكز والاقسام الخاصة بدروس التعريب الاداري التي تنظمها الوزارة كل سنة في نطاق تكوين الموظفين في اللغة العربية ، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية ، وتكوين الاطر لوضع برامج مناسبة . ثم يلزم المنشور جميع المسؤولين بأن يكونوا عاجلاً داخل اداراتهم خلية للتعريب يكون من بين مهامها :

- جرد ما يتطلبه التعريب من حاجات ووسائل على مستوى الادارة ، كحصر قوائم المصطلحات الخاصة بالادارة العمومية .
- استطلاع حول طريقة التعريب .
- وضع مخطط زمني يوضح المراحل والخطوات .
- تعريب نماذج مستعملة داخل الادارة .
- اقامة الروابط مع وزارة الشؤون الادارية المكلفة بتنسيق التعريب ليتسنى وضع المخطط العام للتعريب الاداري في مرحلته النهائية .

وفعلاً كانت لجنة الشؤون الادارية قد كونت لجنة مشتركة بين الوزارات للسهر على توافر امكانات التعريب الناجح . وكرست المرحلة الثانية لاستعمال اللغة العربية ونشرها اجبارياً في جميع الميادين الادارية ، واعتبر كل عمل اداري ملغى اذا كان محرراً بغير اللغة العربية .

فما هي الجهود التي بذلت للعمل بهذا المنشور ؟ لقد كونت اكثرية الوزارات خلايا للتعريب ، وانكبت على توفير الظروف لتعريب الكتابات وتجهيز الادارة بالآلات العربية ، وكانت تعمل في

---

(١٢) لقد اسند امر استكمال تكوين الموظفين في العربية في المجال الاداري الى وزارة الشؤون الادارية التي سهرت على وضع برامج خاصة للتدريب حسب المستويات المختلفة . فانشئت مصلحة خاصة لتنظيم دروس التعريب وفتحت مراكز في جميع نواحي المملكة بالمدن والقرى ثم عهد امر التدريس الى رجال التعليم بالنسبة للمواد العربية ورجال الادارة فيما يتعلق بالمواد الادارية . وكانت تنظم في نهاية كل سنة دراسية امتحاناً تمنح في نهايته شهادة خاصة للناجحين . بيد أن اقبال الموظفين صحبته اضطرابات وعراقيل مختلفة فكانت المردودية ضعيفة .

الوقت نفسه على انجاز قواميس تستعين بها . فعلى سبيل المثال نذكر قسم التعريب والترجمة في مكتب التسويق والتصدير في الدار البيضاء ، وقد ساهم هذا المكتب في انجاز معجم الادارة العامة . غير أن المردودية لهذا النشاط كان يعوزها التنسيق والتطبيق العملي وتكثيف الجهود ، وإن كانت النيات الحسنة تدفع ببعض الافراد الى العمل المستمر من اجل الوصول الى الهدف .

٢ ـ **في التعليم** : لم يكن نصيب التعريب في التعليم اوفر واحسن من نصيبه في الادارة . وحتى لا اطيل اقدم بعض الملامح الكبرى التي عرفها تعريب التعليم في المغرب .

إن كل المدارس التي انشئت بعد الاستقلال جعلت اللغة العربية اللغة الاولى ، بها يزاول تدريس جل المواد . وهكذا اتخذ مفهوم تعريب التعليم شكلاً آخر ، اي تعريب المواد الملقنة بالفرنسية . ونشأ عن ذلك مشكل مفاده وجود الاطر لتدريس هذه المواد من ناحية ، وكفايتها ـ اذا وجدت ـ للتدريس بالعربية من ناحية ثانية .

إن المغرب بعد الاستقلال ، ككل الدول الفتية ، لم يكن ليتوفر له ذلك . ومن ثمة طرح من جديد مشكل المغربة والتعريب بالتلازم . ودخل التعليم في المغرب مرحلة اضطراب وتردد استعين فيها باساتذة عرب من المشرق العربي لتدريس مواد العربية ، وباجانب فرنسيين ورومانيين وغيرهم لتدريس المواد العلمية بالفرنسية . وتأتي النتائج هزيلة في الاقسام العربية . ويعزم على تعريب المواد العلمية ، فيستعان من جديد باخوة عرب ، وتفشل التجربة مرة اخرى . ولا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل المشكل . فقد خاب الظن اكثر من مرة في استعانة المغرب لتعريب المواد العلمية بالاخوة المشارقة مما جعله ينهج طرق الردة اكثر من مرة ، الى أن مضى وقت طويل ولما تتم عملية التعريب الفعلي على صعيد التعليم . لكن بوادر النجاح اليوم تبشر بكل خير .

لقد اتخذت الاجهزة الرسمية للحكومة قرار تعريب التعليم الابتدائي في (تشرين الاول) اكتوبر ١٩٦٧ . ويقضي بتدريس جميع المواد ، بما فيها الرياضيات ، باللغة العربية ، ويبقى تدريس الفرنسية كلغة لا كوسيلة لتلقين المواد العلمية . بيد أن هذا الاختيار كان ينقصه بعد النظر والتنسيق . اذ لم يخطط لتعريب التعليم الثانوي حتى يستقبل الافواج المعربة . وهكذا وجد المعربون المتخرجون من المدارس الابتدائية انفسهم مضطرين الى متابعة دراستهم في الثانويات حيث كانت المواد العلمية والرياضيات والفيزياء والكيمياء لا تزال تدرس باللغة الفرنسية . فوقع ضحية هذا الوضع عدد كبير من التلاميذ ، منهم من تعثر طويلاً قبل أن يصل ، ومنهم من كان ذلك سبباً في انفصاله عن الدراسة . وامام هذا الفشل اضطر المسؤولون الى أن يتراجعوا وأن يقرروا الفرنسية من جديد في السنوات الثلاث الاخيرة من التعليم الابتدائي في(تشرين الأول) اكتوبر ١٩٧٠. ولا يخفى ما في سياسة التأرجح هذه من ضياع . فبعدما بذلت الجهود لايجاد جهاز للتعريب ألزم الوضع بذل اخرى للفرنسية . كما لا يخفى ما نشأ عن هذا الوضع من قلق الآباء ، واضطراب في التوجيه ، وتساؤل عن المستقبل ، إن لم نقل أن بعضهم عدمت لديه الثقة في كل مستقبل .

ويأتي يوم ٨ / ٦ / ١٩٧٢ فتصدر وزارة التعليم بلاغاً لتعريب التاريخ والجغرافية والفلسفة في الثانوي بمرحلتيه بعـــدما سبق تعريب التاريخ والجغرافية في المرحلة الأولى من السلك الثاني ولما تتوفر الاطر الكافيه لانجاح العملية ، فأبدى البعض قلقه وتخوفه من فشل جديد ، واعتبر البعض الآخر أن هذا القرار صادر عن اضطرار لا اختيار لتناقص الاطر المفرنسة

المستوردة لأسباب خارجة عن نطاق التعليم . وعلت احتجاجات البعض لتؤكد أن التعريب الناجح للتعليم لا يتم الا في اطار توجيه عام يستهدف تعريب الادارة والاقتصاد ، ويساعد على خلق منافذ للاطر المكونة تجعلها تحتل مكانها في ميدان التنمية . وان عملية التعريب يجب أن يخطط لها تخطيطاً دقيقاً بعيداً عن الارتجال والمجازفة ...(١٤) .

وبالفعل وكل في السنوات الاولى من اتخاذ هذا القرار تدريس مادتي الجغرافية والتاريخ لبعض اساتذة اللغة من غيرالمتخصصين،وتأرجحت النتائج بين السلب والايجاب . كما عانى بعض اساتذة الفلسفة من المتخرجين من القسم الفرنسي الكثير من المشاكل لتلقين تلاميذهم دروسهم باللغة العربية . ومهما كانت الظروف الصعبة التي مرت بها عملية التعريب فإن نتائجها اليوم مقبولة اذ عملت كليات الآداب والمدرسة العليا للاساتذة التي فتحت شعبتها المعربة في هذه المواد منذ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ على تخريج افواج معربة ، دفعة بعد دفعة ، الأمر الذي اسهم في سد الحاجات ، بل اعطى فائضاً في قسم الفلسفة .

وماذا عن المواد العلمية ؟ يعرف المغرب اليوم بالنسبة لهذه المواد تجربة جديدة حاولت أن تستفيد الى حد كبير من التجارب السابقة ، فأعدت العدة لوضع مخطط يكفل لها النجاح واعتمدت مقاييس علمية محددة المعالم واضحة الأفق تسعى الى خلق نموذج وطني للتعليم تعتبر فيه اللغة العربية اللغة الرئيسية لتلقين جميع المواد . ويبدو من ندوة عقدها السيد وزير التربية الوطنية (٢٤ / ٩ / ٧٩) انه يلتزم بتوفير الشروط الضرورية لتحقيق خطوات المخطط الذي وضعته الوزارة . انطلق المخطط من وضع اللبنات الاولى لبلوغ هدفين رئيسيين ، مغربة اطر التعليم كلها وتعريب التعليم . ومن أجل ذلك انشأت الوزارة ابتداء من الدخول الجامعي ١٩٧٨ / ١٩٧٩ مدارس عليا لتكوين اساتذة العلوم والرياضيات تنفيذاً للترتيبات التي اتخذتها الوزارة بالتعاون مع كتابة الدولة للتخطيط والتنمية الجهوية . ثم اضيفت مدرسة خامسة فبلغت القدرة الاستيعابية لهذه المدارس ٢٦٩ طالباً . والى هؤلاء ـ كما ينص على ذلك المخطط ـ تسند مهمة تعريب المواد العلمية والرياضيات في السلك الثانوي . لذا يلقن طلبة هذه المدارس حصصاً في علم المصطلحات تختلف حسب الشعب التي يتخصصون بها على شاكلة المدرسة المحمدية للمهندسين التي التزمت في برامجها منذ تأسيسها سنة ١٩٦٠ تدريس مادة الحضارة الاسلامية في السنة الاولى والثانية التحضيرية ومادة العربية التقنية (اي المصطلحات التقنية في السنوات الثلاث في سلك الاختصاص) .

وبموازاة هذا العمل قامت الوزارة بمراجعة برامج مدارس المعلمين مراجعة جذرية تستهدف الاستجابة لمتطلبات اصلاح التعليم وتعريبه . ويبدو أن هذه الخطة ستؤتي ثمارها طيبة ، اذ لم يعد التعريب والمغربة شعاراً يردد ، وخطاباً يرتجل ، وإنما وعى المسؤولون الوضع وقدروه حق قدره . ووضعوا له تخطيطاً محدوداً موقوتاً بالزمان ومنظماً باطره ومدارسه واساتذته ، واننا لمع المنتظرين ، نغرس ونسعى لان نتذوق نتائج الغرس .

وقد نستخلص من هذه الحركة المتناقضة التي شهدها تعريب التعليم خلال مختلف المراحل أن الخطورة ، كل الخطورة ، في الارتجال وعدم التنسيق . فلقد اضحى التعريب خلال فترة طويلة

---

(١٤) « بمناسبة حلول السنة الدراسية الجديدة وعلى هامش قرار وزارة التعليم الثانوي تعريب التاريخ والجغرافيا والفلسفة .» الاتحاد الوطني ، ١٥ / ٩ / ١٩٧٢ .

اشكالية تأتت من عدم التصور الواضح للمفهوم ككل ، ولا يمكن حلها بالتجزئة ولا بفصل القطاعات بعضها عن بعض . كما تأتت من عدم ربط التعريب باوضاع البلاد الاقتصادية والفكرية قصد نشر ثقافة وطنية تسهم في بناء مغرب على اعمدة متساوية الطول والحجم . إن انعدام هذه الرؤية الواضحة اسفرت عما عرضناه من ثغرات واضطرابات في التخطيط والتراجع ، ونهج سياسة اقل ما يمكن أن يقال فيها أنها فاشلة .

إن الضرورة تحتم أن ينظر الى التعريب نظرة كلية لا تتخطى الجزئيات ، ولا ينفكك فيها الكل ليصبح لا شيء . والخطة التي قد تضمن النجاح هي التي تعمل على السير بالعملية بالتوازي في جميع القطاعات برؤى محددة وخطى ثابتة واقتناع متجذر في الاعمال بكل خطوة نقدم على قطعها . فالتجزئة وانعدام التنسيق والتذبذب والارتجال اكبر العوائق التي تحول دون المسيرة الايجابية لحركة التعريب على مستوى جميع مظاهر الحياة . فمن العبث أن يعرب التعليم ، او جزء منه ، دون أن تعرب الادارة التي سيعمل فيها المتخرجون المعربون . ومن العبث ايضاً أن يعرب الابتدائي او الثانوي وان يمهد لتعريب العالي او يوضع مخطط لتعريبه وتهيأ الادوات والوسائل الكفيلة بانجاحه . إن السير باتزان وتوازن ومهل خير من العشوائية والركض المتعب لقطع مراحل لا ينظر فيها الى الجانب الكيفي بقدر ما يراعى فيها الكم ، ولا تنبع من التنسيق وتقويم المردوديات المادية والمعنوية ، بقدر ما تنبع من الخطابات والشعارات .

إن قضية التعريب قضية متجذرة في ارضية الامة ككل . وتتشابك جذوره في الاعماق لتزداد حدة وقعها على واقعنا المر . فصحيح أن النيات حسنة ، وان الكثير من الجهود تبذل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ، وصحيح أن الضجة تنبىء عن حدوث شيء ، وان هذا الشيء هو الاهتمام بالتواتر بقضية التعريب . لكن هل يرجى من ذلك اكثر مما كان ؟ لا شك أن الجواب ايجابي . فالمغرب اليوم يشق طريقاً آخر في تهيئة الوسائل العلمية الكفيلة بقيام تعريب واضح . واهم هذه الوسائل هي تهيئة القواميس ووضع المصطلحات لتمكين المستعملين من المادة الخام لتعريب المواد العلمية ومظاهر الحياة المختلفة . وهذا هو العمل الذي من اجله تسعى اليوم السلطات المسؤولة بالمغرب .

لقد اقترحت وزارة التجهيز والانعاش الوطني وضع مخطط لتعريب المصطلحات المستعملة في قطاعات التجهيز وفي مختلف الوزارات الاخرى كوزارة البريد والفلاحة والداخلية والسكن فارتأت الوزارة الاولى تكليف كتابة الدولة تكوين الاطر بعملية التنسيق ووضع هذا المخطط . فسهرت هذه الاخيرة على تكوين لجنة وطنية لتخطيط تعريب المصطلحات التقنية افتتحت اعمالها يوم ٤ حزيران / يونيو ١٩٧٩ . وقد حصرت اشغالها في تحضير عدد من المعاجم التقنية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، كما حددت خطتها لتكوين لجان ميدانية من ممثلين وزاريين ضمن مصلحة التعريب داخل كل وزارة تكون مهمتها « احصاء المصطلحات التقنية والمقابلات العربية الموجودة »[١٥] . وستتم اعمال اللجان بتنسيق وثيق مع معهد الدراسات والابحاث للتعريب .

ثم انطلقت اللجنة في اعمالها وشرعت في تكوين لجان اخرى مختصة منها : لجنة الهندسة

---

(١٥) كما تنص الكلمة التوجيهية التي القاها السيد كاتب الدولة في تكوين الاطر في افتتاحية اجتماع اللجنة .

المدنية ؛ لجنة الهندسة المعدنية ؛ لجنة الهندسة الميكانيكية ؛ لجنة الهندسة الصحية ؛ لجنة الهندسة الكيمياوية؛ لجنة هندسة الاعلاميات ؛ لجنة الهندسة البحرية ؛ لجنة العقم الزراعي ؛ لجنة العلوم الانسانية ؛ لجنة العلوم القانونية ؛ لجنة العلوم الاقتصادية ؛ لجنة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ لجنة السياحة ؛ لجنة الشؤون العسكرية ؛ لجنة الكهرو ـ حرارية .

وتجتمع هذه اللجان في دورات مضبوطة لتدارس المصطلحات والنظر في الصعوبات المنهجية التي تعترض بعض الافراد . وكثيراً ما دار النقاش بين اعضائها حول مشكل المنهجية ، وافتقاد المصادر الكفيلة بسد الحاجات الى المقابلات العربية . واصطدمت بعض اللجان بقلة الامكانات المادية والبشرية فعرفت بطئاً كبيراً في نشاطها ، واخذت تنادي بالتفرغ الجزئي لبعض الاعضاء ، وتوظيف آخرين تتوفر لديهم الكفاية اللغوية والمهارة الفنية . وقد حاولت أن تحل بعض مشاكلها فيما يخص المراجع بايفاد بعثة الى المشرق العربي قصد اقتناء ما يتوفر في الاسواق والجامعات والمكتبات من قواميس ومراجع وغيرها مما يسهل العمل ويضمن له النجاح ، وللجنة صلة ببعض رؤساء المكتبات واقسام المعاجم في الجامعات بالمشرق في الموضوع نفسه . ونظراً للاسبقية والاستعجال اللذين يطبعان بعض الميادين . فقد راعت اللجنة ترتيباً في اخراج المعاجم واعطت الاولوية لمعجم التجهيز والرياضيات ، فمعجم الادارة العامة والاعلاميات ، فمعجم البريد والمعجم المالي والمصرفي. وتمر عملية اخراج المعاجم بمرحلتين اساسيتين ، مرحلة ثبت المصطلح العربي الموجود او وضع ما لم يوجد ، ثم احالة هذه الاعمال على لجنة الضبط اللغوي لمعهد الدراسات والابحاث للتعريب التي تسهر على مراجعة ما تتوصل اليه قبل أن تعمل على اخراجه .

وقد مرت على لجنة العمل فترة تزيد على سنتين كلها حافلة بالنشاط والانتاج ، واستطاعت بوسائلها المتواضعة أن تحقق بعض الانجازات . وانهت لجنتا البنوك والبريد والادارة معاجمها ، وهي الآن في مرحلة الضبط اللغوي . وينتظر اصدارها في اواخر السنة الحالية . واستطاعت اللجان الاخرى أن تجرد وترتب وتضع مقابلات لـ ١٣٥٠٠ مصطلح في ميدان الهندسة الكيمياوية والزراعية والكهرو ـ حرارية . وقامت لجنة العلوم الاقتصادية والسياحية والهندسة النووية بجرد وترتيب ١٠١٠٠ مصطلح يبحث عن مقابلاتها ، كما قامت لجنة الهندسة المعمارية بجرد ١٤٠٠ مصطلح . وكل هذا ينبيء بجدية العمل . ويشارك في هذه اللجان بعض اساتذة التعليم العالي التقني من معهد الزراعة والمدرسة المحمدية للمهندسين والمدرسة العسكرية .

وتقوم لجنة تعريب المصطلحات التقنية هذه بنشاطات ثقافية موازية تتمثل في تحضير ندوات ومحاضرات باللغة العربية في ميادين علمية وتقنية بمختلف اقاليم المملكة ، وتهدف بالاضافة الى المحتوى العلمي ، الى ترويج المصطلح واذاعته بين الشباب والطبقات الشعبية . ولها نشاط خارج النطاق الوطني . فقد ساهمت في مؤتمر التعليم المنعقد بطنجة ، وفي ندوة المركز العربي للتطوير الاداري . وقد مرت بمرحلتين اساسيتين ، الاولى تطوع افرادها للعمل ، والثانية تفرغ جزئي لبعض الاعضاء . وتسعى حالياً الى مرحلة التفرغ الكلي لعدد من الاطر حتى تستطيع انجاز اهدافها المرسومة . وقد خصت بميزانية لتوظيف عدد من المهندسين والمساعدين اذا تمت موافقة البرلمان على ميزانية تبلغ نصف مليار سنتيم في اطار المخطط الخماسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ . كما اصبح لها وجود قانوني رسمي تدعيماً لحركة التعريب الشاملة التي تعمل على ايجاد الوسائل لبلوغ الغايات .

ثالثاً : مبادرات فردية في التعريب

تلك بعض جوانب الانشطة التي تعرفها حركة التعريب في المغرب على الصعيدين الرسمي والجماعي وهي في مجملها ثرية ومتنوعة . فهل يشهد المغرب اعمالاً غير رسمية على مستوى الافراد ؟ إن المبادرات الفردية للتعريب على قلتها ذات قيمة . وهي تعبر عن التعلق بمبدأ التعريب والايمان به ايماناً قوياً . وسأكتفي بالاشارة الى جهود يبذلها بعض اساتذة التعليم العالي . فمثلاً لقد صدر سنة ١٩٨٠ معجم **التربية والتعليم**[١٦] للاستاذ محمد بن شقرون . كما ساهم د. مصطفى بنيخلف مدير المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي بعدة مقالات بالعربية في ميدان الرياضيات والكشافة بالمجلة التي يصدرها المعهد[١٧] على مستوى التعليم العالي ، واصدار اول كتاب في سلسلة « التعريب والمعرفة » تحت عنوان « تمارين في الرياضيات مع اشارات حول الحلول » لطلبة قسم الرياضيات والفيزياء وقسم الفيزياء والكيمياء في كل المدارس العليا للاساتذة والمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي[١٨] . ويحتوي الكتاب على تمارين تقدم في وقت واحد بالعربية والفرنسية في صفحتين متقابلتين ، اذ يرى المؤلف أن ذلك يسهل على الطالب الانتقال من لغة الى اخرى ، ويصبح الكتاب كمعجم للعبارات . وقد استعمل الرموز اللاتينية التي صادقت عليها المجموعة الدولية ، اذ يعتقد ان استعمالها داخل النص العربي يضمن التوفيق بين التعريب والانفتاح على العالم الخارجي ، مع قدرة الاستعمال السريع للمراجع المكتوبة بمختلف اللغات .

وقد سبق للاستاذ بنيخلف ان اصدر كتاباً تحت عنوان « من اجل تعريب في المستوى » عرض فيه بعض الاقتراحات التي يرى أنها جديرة بانجاح عملية التعريب في المغرب . كما اشير الى الجهود التي ما فتىء يبذلها الاستاذ محمد عزيز الحبابي في اخراج قاموسه « في مصطلحات الفلسفة والعلوم الانسانية » وقد صدر منه الى الآن الجزء الاول الذي يتضمن الحروف (A-B-C)[١٩] وينتظر أن تصدر الاجزاء الاخرى متى توفرت لديه امكانات العمل .

إن هذه الجهود الفردية في حد ذاتها مهمة غير أنها تسكن زاوية النسيان ، ولا تجد لها صدى إن لم تلق تشجيعات من لدن الهيئات المسؤولة وما أظنها ذات حظ كبير في المغرب ولا في المشرق . إن العمل الجماعي البناء يفرض نفسه بالقوة اذ يكثر تداول المصطلح ويسعى اكثر من واحد الى اذاعته ونشره بين المستعملين الذين يتقبلون ما يستسيغونه ويرفضون ما تنفر منه اذواقهم .

وعلى العموم فإن نشاط التعريب في المغرب والجهود المبذولة من اجل تحقيقه قد اخذت تؤتي

---

(١٦) وهو معجم فرنسي / عربي .

(١٧) مصطفى بنخليف ، « الكشافات الاحتمالية والتحويلات الاحقنية » (١٩٧٧) ؛ « الاختبارات معلمية وزمر سطاين » (١٩٧٨) ، و « الاحتمالات والاحصاء الرياضي » (١٩٧٥) .

(١٨) **تمارين في الرياضيات مع اشارات حول الحلول** ، سلسلة التعريب والمعرفة (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ١٩٨١) .

(١٩) محمد عزيز الحبابي ، **المعين في مصطلحات الفلسفة والعلوم الانسانية** (الدار البيضاء : دار الكتاب ، ١٩٧٨) (عربي / فرنسي / انجليزي) .

اكلها . فلقد عمت العربية جل مرافق المجتمع ، وتم تعريب التعليم في سائر مواده المتصلة بالمقدسات الوطنية في كل من الابتدائي والثانوي والعالي . كما أن انتشار العربية يتزايد اكثر فأكثر في انحاء المملكة خلال شتى الانشطة التعليمية والثقافية وبتكاثر الصحف والمجلات والاندية ، وبالشروع العملي في تعريب اكثر من المصالح والادارات في القطاعين العام والخاص ، وبوضع تخطيط محكم للشروع في تعريب المواد العلمية في قطاعات التعليم ككل .

خاتمـــة

لقد سعيت عن كثب واستبيان الى تتبع التجربة المغربية في التعريب وما صحبها من سلب وايجاب في اطارها التاريخي والمجتمعي ، ووضع الاصبع على ما صادفته من عراقيل عملت على تعثر عملية التعريب وتخطيطها ، علنا نأخذها بعين الاعتبار في قطع المراحل المتبقية .

وإن تجربتي في ممارسة تدريس مادة « العربية التقنية » ، ونقصد بها ترجمة بعض نصوص مواد علمية لتلقين مصطلحات عربية تقنية لطلبة الهندسة والعلوم في التعليم العالي ، سمحت لي بالتعرف الى المشاكل العملية في انتقاء المصطلح العربي المقابل من بين كثير من المقترحات ، والصعوبة الفعلية في ممارسة التعريب للمواد العلمية . كما جعلتني أؤمن بأن وضع المعاجم والمصطلحات يجب أن تتضافر فيه جهود اللغوي والمختص التقني ، فلا غنى لاحدهما عن الآخر ، كما لا غنى عن أن ننطلق في وضع مقابل للمصطلحات من سياقها في النص لا بمعزل عنه ، حتى يتم التفريق بين لونيات المصطلح . كما استخلصت من التجربة أن التعليم التقني على مستوى الجامعة يحتم ضرورة ادراج مادة التعريب في جميع الشعب العلمية المختصة كمرحلة اولى قبل أن نعرب تلقين المواد العلمية بالتدريج حتى لا يكون التعريب على حساب المستوى ، وحتى نهيىء الاجيال عملياً وذهنياً للقيام بهذه المهمة بنجاح وخطى ثابتة . ونجد منفذاً قويماً لاستغلال جهود المجامع والهيئات في وضع المصطلحات ، فطلبة اليوم هم اطر الغد فإذا لقنت المنهجية الحكيمة والمصطلح الصائب استعمله الطالب وعمل على نشره . كما أن تجربتي كأم اكدت لي أنه مهما كانت الجهود التي ابذلها لتلقين ابني بعض مسميات الادوات الحديثة في الحياة اليومية باللغة العربية اجدني عاجزة بدوري لأن البيئة اللغوية التي نعيش فيها تتحدث لهجة دارجة لا تنتمي الى اية لغة بعينها ، بل هي خليط من كل الاصناف .

واصل لأقول ما أكثر الجهود وما اكبر الطاقات التي تبذل هنا بالمغرب وهناك بالمشرق ، وما اضخم عدد القواميس وقوائم المصطلحات التي تصدرها الهيئات والمراكز المختصة والجماعات والافراد . فلا تمر سنة حتى تطالعنا دور النشر بقوائم مطولة للقواميس المزدوجة والمتعددة اللغات في مختلف ميادين الفكر والمعرفة . ولكن إن كانت تلك الجهود تنبىء بمدى الشعور بالحاجة الى مواكبة الركب الحضاري والرغبة في تلافي التأخر الذي تعانيه اللغة العربية ، وتعكس النيات الحسنة في أن تنال العربية مكانتها اللائقة بها لتظل اواصر الامة العربية قوية ، فإنها في الواقع تمتاز وتتميز بالاضطراب والتناقض . فبقدر ما يبذل من الجهود الجبارة في ميدان تأليف المعاجم ، يزرع من الخلاف والصراع والتناقضات بين ابناء العالم العربي تجاه بعض المصطلحات ، بل حتى داخل البلد الواحد . فمثلاً على صعيد المغرب ، تبذل جهود مضاعفة ومضاعفة . فمركز الدراسات والابحاث للتعريب من جهة ومكتب تنسيق التعريب في العالم العربي من جهة اخرى كل

منهما يقوم بالعمل نفسه لتعريب الكثير من المصطلحات المتعلقة بالمادة نفسها. ولا يخلو تعريبهما لها من اختلاف ، مع أن المسافة المكانية بينهما لا تتعدى ثلاثة كيلومترات . فلا مبرر لعدم تنسيق تلك الجهود لتوفير الطاقات المادية والبشرية . كما لا مبرر لأن يعمل اي بلد عربي بمعزل عن الآخر .

لقد آن الأوان ، إن لم يكن قد فات لأن تتخذ امثال هذه الاعمال حداً لها ، اتقاء لعواقبها اللامحمودة على العربية وابنائها . فلا يكفي أن يتوافر ابناء العربية على كذا مركزاً للتعريب او كذا معجماً في مختلف المواد ، بل المهم أن يحسن التطبيق وتتخذ الوسائل الحازمة والناجعة لتوحيد المصطلح في اقطار الوطن العربي وترويجه ، حتى لا نظل في بلبلة لا تستساغ ، نعمل على تضخم رفوف المكتبات ولا تجد المصطلحات الى سوق الاستهلاك منفذاً □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

التعريب في الاقطار العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة

حسن احمد يوسف

مدير المكتب الاقليمي لشرق افريقيا - المنظمة العربيـــة للتربيـــة والثقافـــة والعلـــوم .

مقدمـــة

تختلف الاقطار العربية فيما بينها ، من حيث المراحل التي قطعتها حركة التعريب في كل واحدة منها . ويرجع ذلك أساساً الى عوامل تاريخية جعلت هذه اللغة بما لها من آداب ، وآثار ثقافية ، تزدهر في بعض اجزاء الوطن العربي قبل غيرها . حتى اصبحت تلك الاجزاء مصادر اشعاع حضاري وثقافي في عهد مبكر . ثم مرت بها فترة ركود في ظل النفوذ التركي اولاً ، والاستعمار الاوروبي الذي خيم على المنطقة في مرحلة تاريخية تالية ، واستمر الى ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ومارس غزواً ثقافياً فرض فيه قيمه على الحياة ، ولغته على انظمة التعليم .

وانتظمت البلاد العربية كلها بعد ذلك في حركات تحرر كانت فيها الدول التي اشرنا اليها اسبق من غيرها في استرداد حريتها ، والاستيلاء على مقاليد الامور فيها . فبادرت ساعية لازالة آثار التبعية في مظاهرها السياسية والثقافية . وكان إصلاح انظمة التعليم التي هيمنت عليها اللغات الاجنبية ، من أول الميادين التي حظيت بالعناية ، فرفع في كل مكان شعار التعريب كمطلب تحرري ثقافي ، وقد تحقق قدر من ذلك بدرجات متفاوتة ، حتى بين هذه الدول السابقة في مضماره ، واحتلت العربية مكانها لغة للتعليم ، والكتاب المدرسي ، والتعبير عن الافكار ، ووسيلة لاكتساب الثقافة والتفـاعل مـع حضارة العصر . واصبحت اللغات الاجنبية مادة دراسية في مراحل التعليم العام ، وإن تكن قد ظلت وسيلة له - الى حد بعيد - في المرحلة العليا .

وكانت هناك مجموعة من بلدان عربية اخرى تسيطر عليها اوضاع خاصة ، من ابرز مميزاتها ازدواجية ثقافية ، يساندها وجود لغة او لغات غير عربية ، تستعمل في التخاطب على نطاق واسع . وقد كان لسياسات العزل عن تيارات الحياة في الـوطن الكبير التي مـارستها مـع هذه الـدول السلطات الاستعمارية ، خلال حقب من الزمان ، أثرها في تفاقم هذا الوضع . فتلك السياسات استهدفت اللغة العربية والثقافة القائمة عليها في المكان الاول ، في محاولة لمحو اثرهما ، باعتبارهما معاً المقوم الرئيسي للوحدة مع دول المنطقة ، والرباط الروحي - مع الدين - الذي ينتظم شعوب الأمة كلها . فلما جاء دور هذه الدول في الاستقلال ، وبدأ عهد الانفتاح ، الفت نفسها في حالة تكاد تطمس فيها معالم انتمائها

القومي ، وتضييع هويتها الثقافية ، فرفعت هي بدورها شعار التعريب ولكن بمفهوم مختلف يتجاوز ميدان التعليم ليشمل الادارة والنشاط العام في المجتمع ، وكل اوجه الحياة التي ضعفت الصفة العربية فيها ، واتخذت منه قضية تحررية تهدف في النهاية الى اعادة بناء الانسان العربي بكل جوانبه .

وقد سبقت الى التعريب وفقاً لهذا المفهوم الشمولي اقطار المغرب العربي ، متخذة منه وسيلة لتجسيد الاصالة العربية لديها . وجاءت بلدان اخرى تسير في الطريق نفسه ، نقف هنا عند اربعة منها هي : الصومال وجيبوتي وموريتانيا ، خصوصاً في الاجزاء الجنوبية منها ، والسودان (في اقليمه الجنوبي) ، لنرى تصورها للتعريب ، والجهود المبذولة فيها لتحقيقه . وتطالعنا لأول وهلة صفتان مشتركتان بينها جميعاً،اولاهما تتعلق بالهدف ، والثانية بالاسلوب المتبع لبلوغه . اما بالنسبة للهدف ، فإنها كلها تحاول أن تصل بالانسان فيها الى ثنائية لغوية ، يكون له فيها من القدرة على استعمال اللغة العربية في صلاته العامة ، وفي عمله ، وفي سعيه لاكتساب المعرفة والتثقيف الذاتي مثل ما له في لغته المحلية ، مع الاعتماد على الاولى في علاقاته الموسعة على النطاقين الوطني والقومي . ومعنى ذلك بلوغ الفرد مستوى لا يقل فيه ، من الناحية العملية ، عمن يستعمل العربية لغة وحيدة .

والظروف التي يتم فيها السعي للوصول الى هذا الهدف تختلف باختلاف مكانة اللغة في حياة الفرد من جهة ، وتعايشها مع اللغات الاخرى في المجتمع المحلي من جهة اخرى . فالفرد قد يكون من الذين يتحدثون بالعربية الى جانب لغتهم المحلية في البيت ، او من الذين يتعلمونها كلغة جديدة عليهم . والتعايش مع اللغات الاخرى يتم في صور متعددة . ففي الصومال مثلاً ، تعايش العربية لغة واحدة هي الصومالية التي يتحدث بها جميع افراد الشعب ، وتتحدث معها بالعربية في البيت قلة منهم . وقد اصبحت الصومالية منذ عام ١٩٧٣ لغة مكتوبة ، واحتلت مكانها اداة للتعليم في المدارس وادارة شؤون الدولة في الدواوين . وهي لغة بينها وبين العربية صلة وطيدة طويلة العهد اكتسبت فيها من الكلمات العربية الاصول ما يشكل نسبة كبيرة من مفرداتها .

وفي جيبوتي لا تختلف الصورة العامة عن ذلك الا في أن السكان يتحدثون بلغتين ـ الصومالية والعفرية ـ مناصفة بينهما ، او بنسبة يزيد فيها نصيب الاولى قليلاً على الثانية . وقد قام التعايش بين العربية وهاتين اللغتين في المنطقة من قديم على اساس أن العربية لغة الدين والعلم والثقافة ، والصومالية والعفرية لاغراض الحياة العامة . الا أن الالمام بالعربية لم يقتصر على المتعلمين في المدارس وحدهم ، فالتحدث بها وفهمها يشمل قطاعات كبيرة من المجتمع في القطرين فتنتشر بينهم على نطاق اكثر اتساعاً . ويرجع الفضل في ذلك الى أن اغلبية الاطفال يرسلون الى الكتاب الذي يعرف (بالدكسي) في الصومال ، و (المعلمة) في جيبوتي ، حتى قبل سن المدرسة الابتدائية حيث يتعلمون الحروف ويحفظون سوراً من القرآن الكريم ، والى الممارسات المحلية في اقامة التجمعات والاحتفالات الدينية التي يتغنى فيها بالاناشيد ، وكثير منها باللغة العربية .

وفي موريتانيا تحتل ثلاث لغات محلية هي البولارية والسوتكية والولوفية مركزاً يرشحها لأن تستعمل في التعليم الابتدائي مع العربية . اما في الاقليم الجنوبي من السودان حيث تنتشر عشرات اللغات بين السكان فتعمل الدولة على اختيار اوسعها انتشاراً ، وتطورها الى لغات تعليمية في المرحلة الابتدائية . وهناك اتجاه الى التركيز على تسع لغات ، بتعليم الطفل واحدة منها مع اللغة القومية ، وهي التي تتحدثها قبائل الدينكا والشلك والنوير والباري وكريش واللاتوكا والمورو والاندوقو والزاندي .

ويقوم الحرص على استعمال اللغات المحلية في اول مراحل التعليم على حجة تربوية تذهب الى أن

قدرات الفهم والاستيعاب والتعبير لا تمكن تنميتها عند الطفل في تلك السن المبكرة الا عن طريق لغة البيت . كما أن هناك اعتقاداً ثابتاً بين المتحدثين بهذه اللغات بأن تطويرها يخدم القضية الوطنية الكبرى المتعلقة بتعريب مجتمعاتهم ، لأنه يزيد العلاقات العربية الافريقية في اطارها الشامل رسوخاً . خاصة وأن من بين هذه اللغات ما ساهم ، وما زال يساهم ، في نشر الثقافة والحضارة الاسلاميتين في ربوع القارة الافريقية . بل ان منها ما استعمل في تفسير القرآن وشرح الاحاديث النبوية والمساعدة على فهم كتب الفقه والأدب .

وأما السمة الثانية المتعلقة باسلوب العمل لتحقيق التعريب فيمكن وصفها بالعفوية . فهناك ، على الرغم من الرغبة المتوفرة والحماسة الملحوظة ، افتقار الى المنهجية الواضحة والتخطيط الشامل المبني على اسس علمية ودراسات للمجتمع تكشف عن حقائقه ، وتقف على ما لديه من امكانات في المجالات البشرية والفنية والمالية فكل ما حدث حتى الآن محاولات لم تزد على أن تكون اجراءات اصلاحية على مناهج الدراسة تعرضت في بعض الحالات لنكسات بسبب الاهواء السياسية المتقلبة . ويخشى من تكرار امثال هذه المحاولات أن يأتي بنتائج عكسية قد توحي باستعصاء الهدف الكبير على التحقق ، فتضعف الحماسة له .

إلا أن من البوادر المشجعة ، ما اقدمت عليه حكومة الصومال اخيراً لوضع استراتيجية يهتدى بها في العمل والتخطيط في هذا المجال على المدى الطويل ، او المتوسط ، مستعينة في ذلك بخبرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وما بدا من اتجاه جاد للأخذ بمنهج التخطيط اللغوي في الدولتين اللتين يدعو فيهما الى ذلك تعدد اللغات . فعمل السودان على انشاء مجلس قومي للتخطيط اللغوي يكون من مهامه : (١) دراسة واقع اللغات السودانية من حيث كثافة المتحدّثين بها ، واتساع رقعة انتشارها ، ومدى استخدامها في اغراض الحياة اليومية . وموقف العربية بينها جميعاً كأداة اتصال مشتركة للتفاهم بين المجموعات اللغوية المختلفة : (٢) ايجاد الوسائل العلمية والعملية لنشر اللغة العربية بوصفها اللغة القومية على اوسع نطاق في كل ربوع الوطن ، وبخاصة في المناطق التي لاتتحدّث بها في الوقت الحاضر : (٣) اجراء الدراسات الخاصة بتوحيد المناهج الدراسية على مستوى القطر مع مراعاة ظروف المناطق التي لا تتحدّث بالعربية كلغة أم ، او تتحدّث بها مع لغة اخرى (كما في الاقليم الجنوبي الذي هو موضوع الاهتمام هنا) : (٤) اجراء البحوث والدراسات الميدانية في مناطق مختلفة من القطر للوقوف على حقيقتها اللغوية وما يتطلبه نشر العربية فيها وازالة المواقف التي تعترض استعمالها لغة للتعليم.

وانشأت موريتانيا معهد اللغات الوطنية ، في اطار برنامج اصلاح طرحته عام ١٩٧٩ ، تعرضت فيه للتعريب ، وجعلت مهمة المعهد تطوير اللغات الافريقية ، بغرض ادخال بعضها في نظام التعليم ، فعهدت اليه بتنظيم وتطوير وتنسيق البحوث التطبيقية كافة في مجال اللغات الوطنية ، والتحضير لادخال اللغات الثلاث التي ورد ذكرها في سلك التعليم ، وتكوين الموظفين ، واعداد الادوات التربوية اللازمة ، ودراسة الانعكاسات التطبيقية والمالية التي تنجم عن استعمال هذه اللغات في التعليم والاعلام والاتصال والاقتصاد والعمل .

ويتوقف نجاح المشروعات في النهاية على تهيئة المناخ العام الذي يشجع على اتخاذها وسيلة للاتصال خارج حجرات الدراسة في المدرسة ، وبين العاملين في الدواوين ، وفي المصانع والمتاجر . ولا يتم ذلك الا بحملات وطنية يطبق فيها اسلوب المواجهة الشاملة التي تشترك فيها مؤسسات التعليم المدرسي واللامدرسي ، واجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ، والتنظيمات السياسية والمهنية

والاجتماعية ، ووسائل الترفيه الجماعي .وفي ضوء ذلك يمكننا أن ننظر في الوضع القائم والجهد المبذول في كل واحد من هذه البلدان .

أولاً : النماذج الاربعة

١ ـ جمهورية الصومال الديمقراطية

أ ـ ينص الدستور الصومالي على أن العربية هي لغة رسمية للدولة مع اللغة الصومالية . ويقرر قانون التعليم العام الصادر عام ١٩٧٧ أن اللغة العربية مادة دراسية في كل المراحل، وأن النجاح فيها شرط في الانتقال من مرحلة مدرسية الى اخرى . ويوجه الى استعمالها فوراً وسيلة لتدريس المواد الاجتماعية والتربية الدينية ، والعمل على تعميم التدريس بها في المواد الاخرى آخر الأمر ، واتخاذها اداة التعليم في معاهد المعلمين ، حتى يتمكن المتخرجون الجدد من الاعتماد عليها عند التحاقهم بالعمل في المدارس . ويجيىء بعد ذلك قرار مجلس الوزراء في آذار / مارس ١٩٨٠ بالتخطيط لحملات التعريب ، في كل مناحي الحياة ، بدءاً بالاجهزة العليا للدولة وادارات الحكومة كطليعة للعمل ونواة له . وقد كونت لجنة وطنية عليا برئاسة وزير التربية والتعليم للاضطلاع بذلك .

ومن خلال ذلك ، نستطيع أن نتبين معالم سياسة ترتكز على أن للدولة لغتين رسميتين ، وأن التعريب الشامل الذي يجري العربية على لسان المواطن مجرى الصومالية في الحياة العامة في كل مظاهرها هو الهدف الاخير . وقد اشتملت « الخطة الخمسية الاولى لتقوية اللغة العربية » على مشروعات في ميادين التعليم في مراحله العامة والعليا ، وفي الادارة واجهزة الاعلام ووسائله . والغرض في مجال التعليم هو التوسع في استعمال اللغة العربية اداة له ، انطلاقاً من وضع احتلت فيه الصومالية والعربية محل اللغتين الاجنبيتين الايطالية والانجليزية للقيام بهذه الوظيفة. الا أن الاعتماد الاكبر منذ كتابة الصومالية كان عليها لأسباب عملية . ودور العربية اخذ في الوضوح باتساع دائرة القادرين على التدريس بها حتى تتساوى مع الصومالية في المرحلة الابتدائية ، ويزيد الاعتماد عليها في الاعدادية ،وتكون لغة التدريس، والصومالية مادة دراسية في الثانوية .

وتعتبر الصعوبة التي يجدها المعلمون الوطنيون في التدريس باللغة العربية حالياً من العقبات الرئيسية في تنفيذ هذا المخطط لوزارة التربية والتعليم . وتوجه الدولة اهتماماً كبيراً لاعداد المعلمين المؤهلين لذلك على كل المستويات . فهي في سبيل التعريب الكامل لمعهد المعلمين الابتدائي القائم . وقد عربت قسماً منه يتخرج فيه نحو ٤٠٠ معلم يشكلون ٢٠ بالمائة من مجموع المتخرجين في العام . واخذت تخطط لانشاء خمسة معاهد جديدة . وجعلت التدريس في كلية التربية بالعربية ، وأنشأت معهد اللغة العربية في اطار كلية اللغات بالجامعة الوطنية . وزادت عدد المعلمين المستعارين للمدارس الثانوية وتدريب المعلمين ، ومن ايفاد المعلمين الصوماليين للتدرّب في جامعات البلاد العربية ومعاهدها ، متعاونة في ذلك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، وبعض الدول الشقيقة ، نذكر منها الجمهورية العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية . وقد بلغت الاعداد في الوقت الحاضر نحو ٢٥٠ معلماً مستعاراً و١٠٠٠ طالب في البعثات الدراسية . والمجال الآخر الذي تواليه الدولة اهتمامها هو تعريب المناهج

الدراسية . وقد فرغت وزارة التربية والتعليم من ذلك لكل مراحل التعليم العام ، واعدت الكتب اللازمة ، وهي تعاني صعوبات الطباعة وضيق امكاناتها .

ويتلخص الموقف اليوم في أن اللغة العربية تحتل مكانها كمادة دراسية في كل المدارس والمعاهد ، وتستعمل وسيلة لتدريس المواد الاجتماعية ـ الجغرافية والتاريخ ـ والتربية الدينية في المدارس الثانوية والاعدادية ، مع تفاوت في مستواها بين مدرسة واخرى ، ومن مرحلة الى اخرى . فالمدارس الثانوية لا تثير مشكلة لاعتمادها على خريجي الجامعات والمعاهد العليا ـ وهؤلاء يستطيعون التدريس بالعربية على مستوى لا يقل عن مستوى غيرهم ـ ولتعزيزها موقفها بمن تسد بهم النقص من البلاد العربية الاخرى . لكننا نجد الصورة تختلف في المرحلة الاعدادية ، والصعوبة تشتد في الابتدائية ، نظراً لاعتماد المعهد الوحيد لمعلمي المرحلة الابتدائية على الصومالية ، حتى عهد قريب . وقد تحولت مدرستان ثانويتان كبريان الى التدريس بالعربية في العام الماضي ، ولحقت بهما اثنتان اخريان هذا العام الدراسي ، وستسير المدارس الاخرى على الطريق نفسه كلما سمحت الظروف بازالة الموانع الفنية .

ب ـ اما في ميدان الادارة ، فإن الاعتماد يكاد يكون كاملاً على اللغة الصومالية . واما العربية فيعترف بها لغة للمكاتبات والعمل في كل مكان . واستعمالها في ازدياد مطرد ، ونسبة عالية من المسؤولين ومساعديهم من الموظفين يفهمونها ، واغلبية اوراق المكاتبات الرسمية واللافتات على المرافق العامة ـ إن لم تكن كلها ـ تطبع سماتها باللغتين الصومالية والعربية . الا أن الكوادر المؤهلة لابراز دور هذه اللغة في الاعمال الحكومية وما شابهها غير متوفرة . وفي سبيل سد جزء من هذا النقص انشىء معهد التعريب الاداري ، باشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبادارتها ، لتدريب كوادر السكرتارية الذين تبعث بهم مصالحهم ووحداتهم على الآلة الكاتبة العربية ، وادارة الاعمال ، ومسك الدفاتر ، والترجمة بين اللغتين ، مع اعطائهم دروساً متقدمة في اللغة العربية لتحسين مستواهم ، وذلك في دورات مدتها ستة اشهر ، وبطاقة تبلغ ١٠٠ متدرب في الدورةالواحدة . وقد اكتسب خريجو الدورات الست التي مرت بالمعهد حتى الآن ثقة جعلت الطلب يتزايد لتوافرهم باعداد اكبر ، فتوسع المعهد بلنشاء دورة مسائية ابتداء من هذه السنة . وبدأ يخطط لتشتمل خدماته بعض المسؤولين في المستويات الادارية العليا ، في شكل ندوات تعين على تعزيز مركز اللغة العربية في الاعمال الرسمية ، وتجعل من قضية التعريب الكامل للادارة شغلاً لهؤلاء المسؤولين . كما بدأ يعد لفتح فصول مسائية لتقوية اللغة العربية لغير الدارسين فيه .

ج ـ واما بالنسبة للتعريب في الحياة العامة فإنه نشاط يقع فيه على اجهزة الاعلام واجب رئيسي يبدأ من واقع تبرز فيه حقيقتان هما قصور الاجهزة في وضعها الحالي وضعف دور اللغة العربية فيها . فالارسال التلفزيوني ، على ما له من اهمية ، لم يبدأ بعد ، وإن يكن الاعداد له ما يزال قائماً منذ حين ليس بالقصير . والاذاعة لا تغطي كل نواحي القطر بوضوح ، والارسال العربي فيها يبلغ اربع ساعات في اليوم على الموجة القصيرة وحدها دون المحلية . وتعتمد الصحافة العربية على جريدة يومية من ست صفحات ، تقرأ على نطاق واسع ، ولكنها لا تكفي لسد حاجة القارىء ، لا كماً ولا نوعاً . واللغة العربية غائبة تماماً عن المسرح ،وليس لها في السينما غير مكان محدود لم يستطع الفيلم العربي أن ينافس فيه الافلام الناطقة بلغات اخرى . وقد بدأ برنامج لتشجيع عرض الفيلم العربي يتعاون فيه المكتب الاقليمي للمنظمة العربية في مقديشو مع وكالة الافلام الصومالية ، كوسيلة لاسماع الكلمة العربية لجماهير من الشعب قد تكون بعيدة عنها في الحياة اليومية . والخدمات المكتبية محدودة حتى الآن

بمكتبة عامة صغيرة نسبياً يديرها المكتب الاقليمي كنواة لمركز ثقافي عربي ، ومكتبة اخرى لا تزيد عليها كثيراً مفتوحة في المركز الثقافي الاسلامي التابع لجمهورية مصر العربية في العاصمة ، ومكتبة عامة وطنية ، وفرع لمكتبة المركز الاسلامي في هرجيسيا ثانية مدن القطر . وهناك فرص محدودة للحصول على الكتاب ، وعلى بعض الصحف العربية ، واهمها المصرية والسعودية .

د - ومن اوجه النشاط الرئيسية التي تكتمل بها حلقة العمل في التعريب توفير الفرص الكافية لتعليم الكبار اللغة العربية بوسائل مناسبة وفي ظروف مؤاتية . ويحتل هذا حيزاً كبيراً في التخطيط لحملة تقوية اللغة العربية . والصورة المثلى له هي بدء حملة عامة لمحو الامية العربية على نحو ما سبق من تجربة في محو الامية الصومالية التي استفاد منها نحو مليون وربع مليون مواطن بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ . الا أن هذه تتطلب جهداً اكبر ، وتحتاج الى وقت اطول ، لأن الهدف هنا هو تعليم اللغة وكتابتها في وقت واحد .وقد بدأ العمل في هذا المجال بتجربة اشترك فيها المكتب الاقليمي للمنظمة مع وزارة التربية والتعليم فاخرجا كتابين اساسيين طبقا في فصول لموظفي الدولة وبعض المؤسسات . وتعتبر التجربة رائدة التحق بها نحو ٦٠٠ دارس واستمرت ستة اشهر كدورة اولى في برنامج حدد له ٢٤ شهراً ويفترض فيه أن يصل بالموظف الى مستوى المدرسة الاعدادية .

٢ - جمهورية جيبوتي

أ - تستند حركة التعريب في جيبوتي على الاعتراف بالعربية لغة رسمية للجمهورية ، والاعتماد عليها في تأكيد الاصالة العربية للشعب وتحقيق وحدته الوطنية ، مع الحرص على أن يتم التعريب بصورة متدرجة تتفق مع الواقع الاقتصادي للدولة وظروفها التعليمية والسياسية . وقد اعطى حصول القطر على العضوية في جامعة الدول العربية بعداً جديداً للجهود التي تبذل في هذا السبيل بما خلق من التزام بأن تكون اللغة العربية وسيلة لاداء اعمال الدولة على المستوى الوطني والاتصال على المستوى القومي ، ومدخلاً للثقافة التي توجد بين شعوب الامة . وجاء كل ذلك متفقاً مع الرغبة في احياء التراث الثقافي والحضاري العريق .

وتعزى حالة الضعف الحالية للغة العربية والثقافة العربية ، وعدم قيامهما بدورهما في حياة الشعب، الى السياسة التعليمية التي انتهجت تحت الحكم الاجنبي الطويل ، فجعلت الفرنسية اللغة الرسمية للدولة ، واداة التعليم الوحيدة في المدارس ، وابعدت العربية عن المسرح بصورة كانت كافية لمحو آثارها ، لولا جهود الشعب الذاتية في انشاء الكتاتيب (المعلمة) على نطاق واسع لتحفيظ القرآن ونشر الثقافة العربية الاسلامية ، مع قيام المدارس التابعة للجمعيات الاسلامية التي تعتمد على العربية وحدها وسيلة للتعليم في نظام يشبه ما هو معروف في البلاد العربية الاخرى.

وكان طبيعياً أن يجيء مع فجر الاستقلال الاتجاه الى تعريب التعليم فبدأ ذلك بادخال اللغة مادة دراسية اختيارية ابتداء من الصف الثالث بالمدرسة الابتدائية ، واسند تدريسها الى معلمين غير مؤهلين علمياً او تربوياً ، وخصص لها وقت خارج برنامج الدراسة . وكانت هذه مرحلة انتقالية لم يتحقق فيها الغرض المنشود .

وبدأ الاتجاه الحقيقي نحو تعريب التعليم عام ٧٩ / ١٩٨٠ بادخال تدريس اللغة العربية بتشريع الزامي بمعدل ٤ ساعات في الاسبوع في الصفين الخامس والسادس في المدرسة الابتدائية .

على أن يتم التطبيق في وقت واحد في كل مدارس الجمهورية . وانتقل الالزام الى المدارس الثانوية والمعهد الفني في العام الدراسي ٨١ / ١٩٨٢ .ويتجه الاهتمام بعد هذا الى النزول به الى الصفوف الاربعة الاولى من المدرسة الابتدائية ، وبذلك يعم تدريس اللغة العربية كل سني التعليم العام .

وتتولى لجنة فنية للتعريب الاشراف على وضع البرنامج الدراسي واعداد المادة ، ويعهد الى مكتب تربوي عربي ملحق بمدرسة المعلمين الاضطلاع باعداد المذكرات النموذجية ، وتوجيه المعلمين وتقويم الاداء العربي . وقد تمّ وضع الكتب لجميع الصفوف التي ادخل فيها تدريس اللغة العربية ، وروعي في مادتها أن تكون من صميم بيئة الطفل بالاعتماد على رصيد لغوي من محيطه وفي نطاق استعماله في الحياة اليومية . ولم يمنع هذا من اختيار كتب قليلة مناسبة من بلاد عربية اخرى ، رغبة في التنويع ، وتوسيعاً للمدارك لمن يرغب في ذلك ويتوافر لديه الاستعداد له .

ويتم اعداد المعلمين في مركز تكوين المعلمين حيث يقضون سنتين يكون التركيز في الاولى منهما على التكوين اللغوي الاساسي ، وفي الثانية على الاعداد المهني نظرياً وعملياً . وينظم المركز ندوات ومحاضرات حول تعليم الاطفال اللغة العربية التي لا يتحدثون بها في بيوتهم . ويعتمد القطر ـ وسيظل كذلك لسنوات مقبلة ـ في المدارس الثانوية على المعلمين المعارين من البلاد العربية الشقيقة ، وعلى تأهيل الجيبوتيين في الجامعات والمعاهد العليا لتلك البلدان ، نظراً لأن التعليم الجامعي والعالي لم يبدأ فيه بعد . ويسهم الصندوق العربي للمعونة الفنية في توفير المعلمين بنصيب وافر ، اذ يبلغ تعداد افراد بعثته في الوقت الحاضر ٨٤ معلماً ومعلمة . وفي القطر معلمون من بلاد عربية ، منها جمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية التي تتزايد مساهمتها في مجال التعليم الديني ونشر الثقافة العربية الاسلامية .

إن المرحلة التي يجتازها تعريب التعليم هنا تختص في المكان الاول ، بتعليم اللغة كمادة دراسية . اما اتخاذها وسيلة للتعليم فيعتبر هدفاً لمرحلة اخرى تحتاج الى تخطيط وبرمجة خاصين لتحل العربية محل اللغة الفرنسية التي تصبح آنئذ اللغة الاجنبية الاولى .

ب ـ وفي مجال الادارة ، ما زالت الفرنسية اللغة الرسمية لاداء اعمال الدولة ، وفي المكاتبات والاتصالات على كل المستويات . وقد بدأ التفكير في ادخال اللغة العربية في الادارة الحكومية بالتدرج . ومما ييسر ذلك أن نسبة عالية من المسؤولين والعاملين في الاجهزة والمرافق العامة يتحدثون بها ويستطيعون استعمالها في تصريف مهامهم، وأن نسبة كبيرة من الجمهور تستفيد من ذلك . ولكن هناك عقبات فنية لا بد من ازالتها ، منها عدم توفر الكادر الكتابي الذي يساعد على ذلك . والحكومة تعد لافتتاح قسم للتدريب على الآلة الكاتبة العربية في معهدها الاداري الذي يتم فيه التدريب حتى الآن بالفرنسية وحدها ، وتطلب المعونة في ذلك من المنظمة العربية على الصورة التي تمّ بها انشاء المعهد المماثل في الصومال .

ج ـ واذا القينا نظرة على الحياة العامة ، بحثاً عن العوامل المعينة على التعريب فيها ، وجدنا أن الصحيفة الوحيدة في القطر تصدر باللغة الفرنسية ، وليس هناك اي تسهيلات للطباعة بالحرف العربي . والناس يتهافتون على الصحف العربية القليلة التي تصل اليهم من بعض البلدان العربية . والبث الاذاعي والتلفزيوني يتم باربع لغات ، هي : العربية والصومالية والعفرية والفرنسية . الا أن اعتماد التلفزيون يتركز على الافلام الفرنسية، والناس يستطيعون التقاط البرامج التلفزيونية اليمنية فيتحولون اليها لمشاهدة الافلام العربية . والدار الوحيدة للسينما تعرض افلاماً عربية مرتين في

الاسبوع وما يتبقى من الوقت مخصص للعروض الفرنسية . وهناك نشاط لمحو الامية العربية تقوم به الجمعيات الاسلامية متعاونة مع اتحاد نساء جيبوتي الذي يتولى الاشراف على هذا النشاط بين النساء والرجال على السواء ، والاقبال عليه طيب . ويبدو اكثر تشجيعاً في المحيط النسوي .

٣ ـ الجمهورية الاسلامية الموريتانية

تعطي موريتانيا اللغة العربية وضع اللغة الرسمية للدولة مع اعترافها باربع لغات وطنية .اما الثلاث الاخرى فهي البولارية ، والسوننكية ، والولوفية . والدولة تعمل على تقنين هذا الوضع وتأكيده في قراراتها واعمالها . وكان قد صدر قانون اصلاحي عام ١٩٧٣ جعلت العربية فيه لغة التعليم ، في كل مراحله ، واستعملت اللغات الوطنية الاخرى في الاناشيد التي يتغنى بها التلاميذ في المدرسة الابتدائية .

واختط القطر بعد ذلك منهجاً في التخطيط اللغوي تضمنه البرنامج الاصلاحي الثاني لعام ١٩٧٩ الذي من ابرز معالمه الاتجاه الى ادخال اللغات الوطنية الافريقية في النظام التربوي الوطني خلال خمس سنوات ، وانشاء « معهد اللغات الوطنية » الذي يعمل على تنظيم وتنسيق وتطوير البحوث التطبيقية في مجال هذه اللغات تمهيداً لجعلها لغات تعليمية . واتجه المعهد في المرحلة الاولى الى تكوين الموظفين واعداد الادوات التربوية اللازمة ودراسة الآثار المترتبة على هذه الخطوة في المجالات التربوية والاعلامية والاقتصادية وما يتعلق منها بالعمل والحياة العامة .

إلا أن الوضع الحالي ما زالت تهيمن عليه الفرنسية لغة للتعليم في مراحله العامة ، وفي مدرسة المعلمين العليا . ولا توجد سوى مدرستين ثانويتين يعتمد التعليم فيهما على اللغة العربية وحدها ، انشأت احداهما الجماهيرية الليبية ، والثانية عبارة عن معهد اسلامي أسسته المملكة العربية السعودية ، وهو يركز على دراسة اللغة والدراسات الاسلامية .

والهدف الآن هو احلال العربية مكان الفرنسية لغة للتعليم . ولكنها لن تكون وحدها في اي مرحلة من مراحله ، اذ يترتب على التلاميذ دراسة واحدة من اللغات الوطنية الثلاث الاخرى مع العربية . والمتوقع أن يتبلور هذا الوضع عام ١٩٨٥ ، بعد أن تستكمل تهيئة الظروف لادخال هذه اللغات بتصنيف معاجم بالكلمات التي تحتاج اليها الدراسة في كل مرحلة تعليمية ، ووضع المناهج ، واعداد المعلمين اللازمين في كل لغة ، واجراء الدراسات السيكولوجية واللغوية والاجتماعية . اما في الفترة الانتقالية الحالية فتدرس العربية وحدها في الصف الاول الابتدائي لجميع التلاميذ ، ويستمر تدريسها كذلك الى نهاية المرحلة لمن هي لغتهم الاصلية . ويعطى الآخرون ، ابتداء من الصف الثاني ، الخيار بين أن يستمروا في العربية او يتحولوا الى الفرنسية كلغة رئيسية . فإذا اختاروا هذا البديل اصبح عليهم دراسة العربية كلغة ثانية تعطى بمعدل ٧ ساعات ، وتخصص للفرنسية ٢٣ ساعة في الاسبوع . والتخطيط لما بعد عام ١٩٨٥ هو أن تحتل اللغات الوطنية مكانها في النظام التعليمي بدل الفرنسية فيبدأ تدريسها في الصف الاول الابتدائي ، وتكون العربية هي اللغة المشتركة بين جميع التلاميذ ، وتأتي الفرنسية لغة اجنبية اولى . وهناك من يرى احتمال تدريس واحدة من اللغات الوطنية الثلاث غير العربية على اساس اختياري لمن يتحدثون بالعربية لغة اصلية . وقد قطع وضع المناهج المعربة وتوفير الكتب اللازمة لها شوطاً ، واعتمد فيه على رصيد لغوي محلي يتم اعداده في اطار لجان الرصيد اللغوي للمغرب العربي .

وفي المجال الثقافي خارج المدرسة ، نجد أن الاعتماد ما زال على الفرنسية في الادارة الحكومية . أما الصحف فتصدر بالفرنسية والعربية مناصفة وتحتل العربية المكانة الاولى في الاذاعة ، ولا يوجد ارسال تلفزيوني في القطر ، لكن المواطنين يلتقطون برامج التلفزيون السنغالي وهي بالفرنسية .

٤ ـ جمهورية السودان الديمقراطية (الاقليم الجنوبي)

أ ـ للاقليم الجنوبي من السودان وضع ثقافي يتطلب من الدولة معالجة خاصة . فاللغة العربية هي اللغة الوطنية السائدة على امتداد القطر ولغة التفاهم بين المجموعات السكانية التي تتحدث بلغات محلية . الا أن الاتفاقية الانتقالية (١٩٧٣) التي يقوم عليها الحكم الاقليمي في ذلك الشطر من القطر قد تضمنت نصاً بأن العربية هي اللغة الوطنية ، مع اعتبار الانكليزية لغة رئيسية في الاقليم الى أن تحل لغة وطنية اخرى مكانها .

وقد ظلت العربية اداة التعليم الوحيدة في المدارس النظامية في كل اجزاء القطر منذ انشائها لاول مرة ، في منتصف القرن التاسع عشر ، في ظل الحكم التركي . وتاريخها في التعليم الديني التقليدي يرجع الى ما قبل ذلك بقرون عديدة . ولم يبدأ اخضاع الاقليم لسياسة تعليمية خاصة به الا تحت الحكم البريطاني . فاستعملت الانكليزية لغة اولى بدل العربية التي لم ينقطع اعتماد التعليم عليها في باقي القطر . ووضعت ادارة اكثر المدارس في ايدي جمعيات ارسالية مسيحية متعددة . فلما تحقق الاستقلال وجدت الحكومة الوطنية ان مدارس قليلة كانت تحت الادارة المباشرة لوزارة التربية ، والاغلبية العظمى تحت اشراف الجمعيات الارسالية ، باعانة من الخزينة العامة تغطي نفقاتها كاملة . فتمّ على الفور تأميمها ووضعها تحت الادارة المباشرة للدولة . وكانت هذه اول خطوة نحو نظام تعليمي موحد في كل اجزاء القطر .

ب ـ كان الوضع اللغوي قبل الاستقلال يتلخص في أن المدارس الابتدائية تستعمل اللغة العربية وحدها ، والمتوسطة تدخل فيها الانكليزية كمادة دراسية ، والمرحلة الثانوية تعتمد على الانكليزية اداة للتعليم ، وتستمر فيها دراسة مكثفة للعربية كمادة دراسية . فلم يكن معنى التعريب عندما تمّ التحول اليه ينصرف الى ابعد من احلال العربية محل الانكليزية في التعليم الثانوي . اما بالنسبة للوضع الخاص في الاقليم الجنوبي فتختلف الصورة اختلافاً يقتضي تعديلات جذرية . فكانت الخطوة الاولى قراراً بادخال اللغة العربية مادة دراسية في مدارس الاقليم على كل المستويات . وجاءت الخطوة الثانية محاولة لتوحيد النظام مع بقية القطر ، ووضعت خطة ممرحلة يبدأ التعريب فيها بالصف الاول في المدرسة المتوسطة ويتنقل سنة سنة الى نهاية المرحلة الثانوية . وتخضع المدارس الابتدائية لمعالجات خاصة بها .

ج ـ وقد وضع هدف التعريب الكامل للتعليم في الاقليم مع المحافظة على اللغات المحلية بين المتحدثين بها منذ البداية . فأصبح التلميذ يدرس مع العربية لغته المحلية في السنين الاولى من المرحلة الابتدائية . وقد اخذت المتطلبات الفنية في الاعتبار ، فوضع برنامج متكامل لتأهيل المعلمين من ابناء الاقليم للتدريس باللغة العربية في معهد خاص بذلك ، وبارسال افواج منهم الى المعاهد الوطنية في اجزاء القطر الاخرى حيث يعيشون ويتلقون تدريبهم في محيط عربي خالص اللغة . وبدأ تنظيم سلسلة من دورات تدريبية تحت اشراف فرق خاصة في اماكن مختلفة من الاقليم . وعهد الى فريق مؤهل باعداد المناهج المعدلة ، والاشراف على توفير الكتب التي تتولى دار خاصة للنشر توفيرها مع بعض المجلات

والنشرات التعليمية . وقد بلغ العمل الآن مرحلة عربت لغة التعليم فيها في المدارس الابتدائية والمتوسطة تعريباً تاماً ، ونحو ٧٥ بالمائة من مدارس المرحلة الثانوية . واصبحت اللغة المحلية مادة دراسية للمتحدثين بها في المرحلة الابتدائية ، والانكليزية مادة دراسية في المرحلتين المتوسطة والثانوية ، والعربية اداة التعليم بصورة قريبة من الاكتمال . ومع ان كتباً خاصة قد وضعت للاقليم ، فإن استعمال الكتب المعدّة على المستوى الوطني الشامل قد تستعمل دون صعوبات تذكر . ويلاحظ أن التلاميذ الذين يكملون المنهج المعرب من بدء المرحلة الابتدائية الى نهاية الثانوية يبلغون مستويات لا تختلف عن الذين يجيئون من بيوت تتكلم العربية لغة اصلية .

د ـ اما بالنسبة للادارة الحكومية فإن الانكليزية تستعمل في المكاتبات على نطاق واسع ، وتستعمل العربية في كل الاتصالات بين حكومة الاقليم واجهزته من جهة وبين الحكومة المركزية من جهة اخرى . كما تستعمل في داخل الاقليم في حرية ، ولا تثير مشكلات ، لأن جميع القيادات والكوادر المتوسطة تستطيع التعامل بها ، وقطاعات كبيرة من الجماهير تفهمها وتلجأ اليها وسيلة للاتصال في الاسواق وبين المجموعات اللغوية المختلفة . ووسائل التدريب على اداء الاعمال بها مكفولة على كل المستويات . فجامعة جوبا ، وهي جامعة الاقليم ، واحدى جامعتين اقليميتين في القطر حتى الآن ، تحتضن قسماً للدراسات العربية يتلقى معونة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومؤسسات العون العربية .

هـ ـ وليس في الاقليم صحافة خاصة به . والذي يصدر في العاصمة على المستوى الوطني كله ـ تقريباً ـ باللغة القومية ، وينطبق ذلك على الارسال التلفزيوني والاذاعي ، الا أن هناك اذاعة اقليمية توالي البث بالعربية واللغات المحلية وتستعمل الانكليزية بنسبة اكبر مما في البرامج الوطنية . والسينما تعتمد على الانكليزية والعربية . وتشمل برامج محو الامية وتعليم الكبار الاقليم اسوة بالاجزاء الاخرى من القطر ووسيلتها العربية واللغات المحلية والانكليزية .

ثانياً : من اسس التخطيط للمستقبل

يتضح من النماذج التي مرت بنا أن المعالم الرئيسية للعمل في مجال التعريب متشابهة الى حد بعيد . ويرجع ذلك الى أن البلدان الاربعة قد اخذت فيه بالمفهوم الشمولي الذي يمتد تأثيره الى كل مناحي الحياة في وقت واحد . الا أن هناك اختلافات بينها في مدى الالتزام ازاء العمل بسياسة معلنة من الدولة . وهذه مسألة جديرة بالعناية لأن قضية مصيرية كهذه تتطلب جهوداً كبيرة متصلة سنين عديدة ، ولا بد لها من الاستناد الى تشريع او اقرار حكومي يضمن لها وضعاً ثابتاً في نشاط الدولة ، ويعد المناخ المواتي للعمل ، ويوفر له القدر الضروري من الامكانات .

ويأتي بعد تقنين العمل ، ويبنى عليه ، تحديد الهدف الاستراتيجي الذي يعمل لبلوغه في مدى زمني معلوم . ولما كانت الدول ذات الاوضاع الثقافية الخاصة تقوم على مجتمعات متعددة اللغات فإن الهدف لن يكون سوى ثنائية لغوية يجمع فيها الفرد بين اللغة القومية ولغة محلية واحدة على الاقل ، مع الحرص على أن يكون مستواه في العربية بحيث يمكنه من التحدث بها في طلاقة لسان ودقة تعبير ، والاعتماد عليها وسيلة عمل في الديوان والمصنع والمتجر ، واداة اتصال في الحياة العامة تنمّى عن طريقها العلاقات الاجتماعية ويتم بها التفاهم في الشارع . وتكون حرية الخيار بينها وبين اللغة الاخرى

في احاديث الاسرة ، وهو هدف لا يتحقق الوصول اليه الا بجهد مكثف في مواجهة شاملة تقوم على تخطيط متكامل .

أ ـ وتتناول الخطة الشمولية الميادين الثلاثة ـ تعريب التعليم ، وتعريب الادارة ، وتعريب الحياة العامة ـ بالقدر نفسه من الاهتمام ، وتضع لنفسها اهدافاً مرحلية تحققها في مدد زمنية تختلف باختلاف الظروف المحلية . ومع أن المواجهة الشاملة تتطلب أن يبدأ العمل في كل الميادين في وقت واحد ، فإن بلوغ الهدف في بعضها يسبق البعض الآخر . وفي العادة يتقدم التعليم النظامي على غيره ، لأن العمل هنا واضح ومحدود وادواته هي المعلم والمنهج والكتاب . وتستطيع المعطيات التكنولوجية أن تزيد من فعالية الجهد وترفع من مستوى الاداء فيه . ويكتمل في المرحلة الثانية تعريب الادارة فتحتل اللغة العربية مكانها في دواوين الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية . وتأتي في المرحلة التالية ميادين النشاط الاقتصادي فتتعامل المرافق التجارية والصناعية والزراعية مع الدولة وفيما بينها باللغة العربية ، وتزداد اثناء كل ذلك درجة استعمالها بين افراد الشعب الذين يكونون قد تأثروا ، الى جانب التعامل مع كل هذه الاجهزة والمرافق ، بما تقوم به وسائل الاتصال الجماهيرية ، فتصبح العربية في المرحلة الرابعة لغة الشارع والبيت .

وقد اخذت بهذا التصور اول استراتيجية متوسطة المدى يعدها قطر من الاقطار الاربعة ، هو جمهورية الصومال الديمقراطية ، لتبدأ تطبيقها مع بداية عام ١٩٨٢ . والاستراتيجية تبدو منطقية في هذا التسلسل الذي تقترحه ، لكن الحكم الصحيح عليها لن يتيسر قبل مضي عامين على الاقل . وقد سبقت جمهورية السودان الديمقراطية في الاقليم الجنوبي فيها الى العمل وفقاً لهذا التصور ايضاً دون أن يكون لها مخطط معد ، وهي الآن في مرحلة تعريب الادارة بعدما اكتمل لها تعريب التعليم .

ب ـ وتعريب التعليم لا يدور حول نفسه . فهو وسيلة لتعريب المجتمع كله ، والنتائج التي تتحقق فيه يظهر اثرها في الميادين الاخرى . ومن هنا كانت الاهمية التي يجب أن تعطى له في اي خطة للتعريب الشامل . ومن اول مستلزماته ، كما سبقت الاشارة ، العناية بالمعلم القادر على المساهمة في حركة التعريب نوعاً وكماً . وهذا مجال يمكن الاستعانة فيه بالبلدان العربية المتقدمة في هذا المضمار . الا أن هذه الاستعانة مهما كانت درجتها تعتبر حلاً مرحلياً ، والمستقبل يعتمد على قدرة المعلم المحلي على التدريس باللغة العربية ، وعلى المساهمة الفعالة في التعريب في المجالات خارج المدرسة والاسراع به الى غايته المبتغاة . فالخطة يجب أن توفر المعلمين المؤهلين باعداد تكفي الحاجة وتزيد عليها بما يقابل احتمالات التحول عن المهنة والاستجابة للاغراءات التي تميز بها هذا العهد واصبح المعلمون من اكثر فئات العاملين تأثراً بها .

ولا ينبغي أن يقتصر الاهتمام بمعلمي اللغة العربية على الاجيال التي نستقبلها منهم ، فالعمل على تأهيل العاملين منهم حالياً لا يقل الحاحاً . وهؤلاء رصيد كبير من الممكن اصلاحه والافادة منه بالتأهيل في اثناء الخدمة الذي اصبح اسلوباً في توفير المعلمين له نتائج ايجابية في المجتمعات التي تجتاز مراحل من حياتها لا تحتمل الاقتصار على الوسائل التقليدية في سد حاجاتها . ويمكن هنا اعداد برامج لرفع كفاية المعلمين الحاليين في هذه الدول التي تقدم على التعريب الشامل لمجتمعاتها . وهذا مجال يستطيع معهد الخرطوم الدولي للغة العربية أن يتعاون فيه الى حد كبير . وفي تصورنا ـ مبدئياً ـ أن برنامجاً يتلقاه الدارس في عام قد يكفي في اغلب الحالات ، على أن يعد لذلك منهج مكثف يشتمل على القراءة الجهرية ، والقاء دروس تحت المراقبة ، وكتابة موضوعات انشائية ، مع الاعتماد في كل ذلك على الرصيد اللغوي للكتب التي يطلب من المعلم تدريسها ، والزيادة عليها بما يرى المشرفون على عملية

التأهيل . وان تستغل في عملية التدريب الوسائل التكنولوجية المتطورة الى اقصى الحدود . واعداد المناهج وتوفير الكتب المدرسية ميدان آخر على جانب من الاهمية يستحق مكاناً مناسباً له في الخطة . فالكتب الاساسية للمراحل المختلفة تتطلب الاعداد وفقاً لمنهج تدرس به العربية لغير الناطقين بها ، ويعتمد فيه على رصيد لغوي من محيط التلاميذ في كل حالة ، ويشارك في وضعه معلمون ممن نالوا تدريباً في معهد الخرطوم واكتسبوا تجربة في وضع المناهج .

ج ـ وللبحوث في اطار هذا العمل دور لا يمكن اغفاله ، بل هي من الزم اللوازم ومجالاتها متعددة . وكثير منها جديد لم يطرق ، كالدراسات التي تعين على تنمية اللغات المحلية التي تتعايش مع اللغة العربية في هذه المجتمعات بغرض تطويرها وتطوير علاقاتها بالعربية في تفتح فكري ووعي بتأثيرات عملية الأخذ والعطاء المستمرة بين اللغات على التكوين الثقافي لمجتمع معين ، خاصة وان كثيراً من اللغات الافريقية السائدة اليوم في هذه الدول قد اخذت من العربية على مر القرون من المفردات والتعابير والتصورات ما خلف صلات حضارية تفتح آفاقاً للدراسة وتعين على تحديد الهوية الثقافية للانسان المتأثر بها . ومن خلال ذلك يكون التعريب قد خدم قضية العلاقات العربية الافريقية كلها .

وتشمل هذه الدراسات العمل على وضع معاجم ثنائية بين اللغة العربية وكل واحدة من هذه اللغات . وقد تتطرق الى العلاقات الصوتية بين العربية وبعض اللغات وتقود الى جمع التراث القديم من المخطوطات العربية ، وما كتب في اللغات المحلية بالخط العربي، وهو امر ثابت على الاقل بالنسبة لتلك التي ارتبط تاريخها بنشر الدين والثقافة العربية الاسلامية في القارة الافريقية في عهد مبكر .

د ـ ولا يمكن لخطة تعريب متكاملة أن تغفل عن الجهاز الاداري الحكومي ، اعتماداً على أن تعريبه يتم تلقائياً عن طريق تعريب التعليم عندما تظهر آثاره في كل ميادين النشاط للمجتمع . فالامر اخطر من ذلك وهو يستحق اجراءات تسرع به الخطى ، وتكسبه صفة الجدية والاهتمام الجديرين به . ومن ذلك مثلاً ، الاشتمال على برامج لتدريب الكوادر الادارية المساعدة والعاملين في السلك الكتابي على استعمال اللغة العربية في اداء واجباتهم . وتولي الترجمة في الحالات الضرورية . واصدار القرارات العليا التي تلزم موظفي الخدمة العامة بتعلم اللغة وتوفر كل التسهيلات اللازمة لذلك او ـ على الاقل ـ تشجع تعلمها بحوافز قد تكون مالية في بعض المستويات وادبية في البعض الآخر . وباستصدار الاوامر التي تلزم من يعرفونها بالتعامل بها في المكاتبات الرسمية وجواز استعمال لغة اخرى معها في صورة ترجمة اذا استدعى ذلك الجهل بها من احد طرفي المراسلة .

هـ ـ اما بالنسبة لجماهير الشعب فلا اقل من مشروع وطني لتعليم اللغة للكبار كجهد يوازي ما يتم في مجال محو الامية في المجتمعات التي تتحدث بالعربية لغة اصلية . والتمييز بين المجتمعات على هذا الاساس سببه أن العمل في الحالين يختلف في اساليبه وادواته ومداه الزمني والجهد الذي يبذل فيه . فهو في هذه الحال جهد في مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها .

ووسائل الاعلام ادوات على اعظم جانب من الاهمية في التثقيف الجماهيري بصفة عامة . ولذلك فإن على الخطة أن تعطيها من الحيز وتوفر لها من الامكانات ما يتفق مع خطورتها في هذا المجال . فنصف المسؤولية عن تعريب المجتمع يقع عليها ، والتلفزيون والراديو والسينما اجهزة تستطيع أن تفعل الكثير اذا احسن استغلالها على ايدي كوادر مؤهلة مؤمنة برسالتها . والامر هنا لا يقتصر على تطوير البرامج وحده ، وانما يتعدى ذلك الى التوسع في طاقة الاجهزة بالقدر الكافي واطالة ساعات البث منها ، وربطها ببرامج التعليم المدرسي ، وتعليم الكبار . وهذه كلها وسائل سمعية بصرية تحتاج الى أن

يعززها نشر الكلمة المكتوبة على اوسع نطاق عن طريق صحافة تعرف مخاطبة الجماهير،وخدمات ثقافية من مراكز منبثة في التجمعات السكنية الشعبية .

خاتمـــة

وحين يصبح التعريب جزءاً من سياسة البلد يحظى باهتمام كبير ، وتوقف على تنفيذه طاقات هائلة ، فلا بد له من ضمانات لحسن استثمار الامكانات المتوفرة له ومواصلة سيره في طريقه الى الغاية المرسومة . وهذا يستوجب احداث جهاز اداري خاص بذلك تحت مظلة مجلس الوزراء يكون في وضع يمكنه من المراقبة والتوجيه واتخاذ التدابير التي تضمن تصحيح المسار كلما دعت الضرورة . وتحدد مهام هذا الجهاز بحيث تشمل :

- متابعة تنفيذ خطط التعريب الشامل .
- تنسيق الجهود المبذولة في مجالاته على المستويين الرسمي والشعبي .
- تشجيع البحوث وتقديم المعونات التي تمكنها من أن تكون عوامل حيوية في العمل واثراء للجهد فيه .
- تلقي المعونات من مصادرها الخارجية والداخلية وتوجيهها الى ميادين الخدمات التي تأتي فيها بأكبر عائد □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ ــ أن يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ ــ ٨٠٠٠ كلمة .
٢ ــ تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .
٣ ــ ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على ان تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ ــ ٣٠٠٠ كلمة .
٤ ــ يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .
٥ ــ يفضل ان تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للاخطاء المحتملة .
٦ ــ تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الاقل .
٧ ــ يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .
٨ ــ الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام : وقفة بين الأمل والواقع

اماني قنديل

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة .

- ١ -

في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، عُقدت بطرابلس (ليبيا) اول حلقة دراسية متخصصة على المستوى العربي وعلى المستوى الاقليمي ايضاً ، لمناقشة قضية التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام . وقد كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وراء هذا التجمع العربي لمناقشة هذا الموضوع المهم الذي يتعلق ببناء الانسان ككل ، ومشكلة التعامل الجزئي معه من جانب الاجهزة المتخصصة في التعليم والثقافة والاعلام . وقد فجرت هذه الحلقة الدراسية عدة تساؤلات خطيرة لعل اهمها ما تعلق بكيفية تحقيق التكامل بين عدد من الاجهزة التنفيذية ، يستقل كل منها عن الآخر من ناحية الشكل والبناء ، لكنها تتعامل جميعها مع الانسان العربي ، وتسعى الى تحقيق التنمية الثقافية . وثارت مناقشات مثيرة كشفت عن غياب الإطار القيمي الذي يجمع عمل هذه الاجهزة معاً ، بل كشفت عن التناقضات الخطيرة بين ما تطرحه هذه الاجهزة من قيم وسلوك داخل كل جهاز ، وبين بعضها البعض .

وبالطبع ، كالعادة في مثل هذه المؤتمرات ، اوصى هذه التجمع العربي لخبراء التعليم والثقافة والاعلام ، بضرورة متابعة قضية التكامل هذه ، ودق ناقوس الخطر حتى يتنبه لها المسؤولون عن خطط التنمية الثقافية والاجتماعية . الا أنه ـ للاسف الشديد ـ طُوي الموضوع ونُسي تماماً ، فكانت هذه الحلقة الدراسية التي عقدت في طرابلس في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، هي الصرخة الوحيدة على المستوى العربي تقريباً ، للتنبيه الى خطورة التناقض بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

واليوم ، وبعد مضي فترة طويلة ، نعود لنفتح ملف القضية من جديد ، وقد تشابكت وتعقدت اكثر ، وبدت خطورتها واضحة للجميع . وفي اعتقادي ان جهاز الاعلام هو الذي دفع الى تطور القضية ، والى كشف النقاب عن التناقضات التي تحفل بها هذه الاجهزة ـ فيما تبرزه من قيم وسلوك ـ وكشف ايضاً عن قدرة هائلة لتدمير ما تحاول بناءه اجهزة التعليم والثقافة .

وقبل الاستطراد في عرض هذه القضية ، ينبغي التنبيه الى أن الحديث عن التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام ، لا يعني مجرد التعاون والتنسيق بين وظائف هذه الاجهزة ، ولا يعني ان اشراف هيئة تنظيمية واحدة هو الذي يحقق هذا التكامل الذي نسعى اليه ، بل ان المقصود شيء اكثر ثورية وعمقاً : خطة واضحة للتنمية الثقافية القومية تعكس الشخصية العربية الأصيلة ، وإطار قيمي واضح يجمع عمل هذه الاجهزة ، والابتعاد قدر الامكان عن التناقض بين الفكر والسلوك .

إن التكامل يعني هدفاً واحداً مشتركاً ، ومرحلية لتحقيق هذا الهدف ، ثم وسائل متكاملة تسعى لتحقيق الاهداف المرحلية . ومن هنا فإن هذه النافذة ـ اي قضية التكامل ـ تفتح الباب لاثارة حديث الشجون حول مدى جدية خطط التنمية الثقافية العربية ، والى اي حد استطاعت مواجهة التيارات الفكرية الغازية من خلال اجهزة ثقافتها وإعلامها ، وهل استطاعت هذه الاجهزة ان تواجه ما يسمى « بالخلط القيمي والثقافي »[١] . كل هذه تساؤلات ، إن دلت على شيء ، فهي تؤكد اهمية إثارة قضية التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

أعود وأقول إن وسائل الاعلام ، هي التي دفعت الى الكشف عن خطورة هذا الموضوع . وفي السنوات الاخيرة ـ على وجه الخصوص ـ ارتفعت اصوات النقد والتقويم لما يقدمه الاعلام ، وتسابقت الاقلام للهجوم على هذا الجهاز ، وتغافل الجميع امرين :

الأمر الاول : ان جهاز الاعلام ، وعلى وجه الخصوص الاذاعة والتلفزيون لدخولهما كل بيت بلا استئذان، يعكسان الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يوجدان فيه .. وهذا يعني الا نبالغ في تعليق آمال التنمية الثقافية والنمو الحضاري على جهاز واحد يتعامل جزئياً مع الانسان وتشاركه اجهزة اخرى ، ويعني ايضاً الا نبالغ في توجيه الاتهامات لجهاز الاعلام .

الامر الثاني: ضرورة التنبيه الى قضية التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام والتخطيط المتكامل الشامل لهذه الاجهزة، معا وفي اطار واحد ، حتى لا يهدم احدها ما يحاول الآخر بناءه.

ويمكن القول إن هذا الموقف الخاص والوضع الخاص للجهاز الاعلامي من بين وسائل التنمية الثقافية الاخرى ، له ما يبرره . فالاعلام اكثر مرونة ، وسرعة في الاستجابة لاي جديد مقارنة بجهاز التعليم مثلاً الذي يحتاج الى تغيير مناهجه ونظمه فترة طويلة . وهذا الجهاز الذي يتعامل مع القاعدة العريضة من المواطنين آخذين في الاعتبار ارتفاع نسبة الامية في البلاد العربية . ومع هذا فإن الاعلام ، ليس العصا السحرية القادرة على صنع المعجزات ، وإنما دوره وفعاليته يرتبطان بفعالية ودور اجهزة التعليم والثقافة الاخرى . ويتعاظم هذا الدور ، وهذه الفعالية اذا تحقق التكامل بين كل هذه الاجهزة والادوات ، واذا وجدت الخطة الواضحة والهدف الواحد[٢] .

---

(١) زكي نجيب محمود ، **من حياتنا العقلية** (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٩) ، ص ١٦٨ ـ ١٧٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر : اماني قنديل ، « نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية » (رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) .

معنى هذا ان كل جهاز من هذه الاجهزة الثقافية والتعليمية والاعلامية ليس مسؤولاً وحده عن خطة التنمية الثقافية ، وعن عقل المواطن العربي وفكره ، بل ان المسؤولية تتوزع عليها جميعاً ، والنظرة الجزئية التي سادت السنوات السابقة ، ثبت فشلها وعدم صلاحيتها في عالم اليوم . ولعل هذه النظرة الجزئية من جانب كل جهاز في تعامله مع البشر ، هي التي شوهت الصورة الوردية للدور الذي كان متصوراً لوسائل الاعلام ودورها في التنمية ، والذي يدفع بنا اليوم لاثارة ضرورة التكامل القيمي والوظيفي بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام . وسوف يقتصر الحديث في الصفحات التالية على حدود الدور الذي يقوم به الجهاز الاعلامي ، وهو ما يؤكده في النهاية قصور كل جهاز يتعامل مع التنمية الثقافية في عزلة عن الاجهزة الاخرى ، ويدعم تصور التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

- ٢ -

إن حدود الدور الذي يقوم به الجهاز الاعلامي في التنمية الثقافية والاجتماعية ينبع من حقيقة مهمة وهي ان الاعلام ليس متغيراً مستقلاً ، ومن ثم فإن اداء دوره يتحدد الى حد كبير بالبيئة الاقتصادية والسياسية التي يمارس دوره فيها ، كما يتحدد الى مدى بعيد بطبيعة وفاعلية الدور الذي تقوم به اجهزة الثقافة والتعليم الاخرى ، ويتحدد اخيراً بمضمون الرسالة الاعلامية التي يسعى الى نقلها ومدى صدق هذا المضمون من ناحية وصدق مصدرها من ناحية اخرى .

ومن هنا يمكن القول ان هناك مجموعة من العوامل والظروف تؤثر على فاعلية الاعلام العربي وتضيق من نطاق تأثيره ، وهي التي دفعت اخيراً الى تحجيم هذا الدور وعدم المبالغة في تصور جوانبه الايجابية ، اذ انه - وعلى حد قول بعض علماء الاتصال « لا يوجد جوانب اكاديمية خالصة في انشطة الاتصال ، وفعالية الاتصال تتحدد اولاً واخيراً بالاحوال الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة نشاط وكفاية اجهزة التعليم والثقافة الاخرى »[٣] . ولعل الاهتمام بهذه الاعتبارات البيئية وطبيعة انشطة الاجهزة الاخرى التي تتعامل مع الانسان وثقافته وفكره قد اتى نتيجة البحث عن إجابة لتساؤل مهم : **لماذا فشلت وسائل الاعلام في الدول النامية ، في ان تكون فعالة لتحقيق التنمية ؟**

وقد أشار ليرنر في هذا المقام ، الى فكرة التوظيف الكفء لكل مكونات النظام الاجتماعي ، والتي تؤكد أن أي خلل او اي نجاح في احد مكونات النظام الاجتماعي يؤثر على النظام الاجتماعي كله[٤] . ولعل عدم ادراك البلدان العربية - على وجه الخصوص - لهذه الحقيقة هو الذي ادى الى ظهور ثورة التوقعات المتزايدة ، اي إثارة كم هائل من التوقعات والآمال والرغبات

---

(٣) William L. Rivers and Wilbur Schramm, *Responsibility in Mass Communication* (New York: Harper and Row, 1969), p. 60.

(٤) Daniel Lerner, «Toward a Communication Theory of Modernization,» in: Lucian W. Pye, ed., *Communication and Political Development* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1967), pp. 328-331.

يفوق بكثير امكانية تحقيقها ، مما ادى الى ظهور المفهوم المضاد ، « ثورة الاحباطات المتزايدة » .

ومن الطبيعي أن يعترض فعالية وسائل الاعلام في الدول النامية، عدد من المعقوات والمحددات ، البعض منها يتعلق بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية او بطبيعة البناء الاجتماعي ، والبعض الآخر يتعلق بالبناء السياسي وطبيعة الثقافة السياسية السائدة ، ثم اخيراً تكمن بعض هذه المعوقات في وسائل الاعلام عينها ومضمون الرسالة التي تسعى الى بثها .

وقد أفاض الكثير من الباحثين في الحديث عن سمات البناء الاجتماعي وارتفاع نسبة الامية ، والتمايز بين الثقافات والصراع بين الاتجاهات القومية والعالمية ، وغيرها من سمات البناء الاجتماعي والثقافي ، والتي تؤكد في النهاية ، حاجة هذه الدول الى الاطار القيمي الواحد ، وضرورة التقريب بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير والحاجة الى ثقافة قومية مشتركة تبرز الجوانب الايجابية في الشخصية العربية. وقد اثبتت بحوث عديدة ان سمات البناء الاجتماعي والثقافي هذه تحدد فاعلية وسائل الاعلام بالسلب ، فقد اكد الباحث ادموند برونر في التقرير الذي نشره بعد دراسته للشرق الاوسط ، ان هناك علاقة ايجابية بين التعليم ووسائل الاعلام . فازدياد نسبة التعليم يعني مزيداً من التعرض لوسائل الاعلام ويعني ميلاً اكثر لتقبل الجديد والافكار الخاصة بالتحديث[٥] .

ومعنى هذا أن ارتفاع نسبة الامية في البلاد العربية يحدد الاقبال على ممارسة النشاط الاتصالي ، ويرتبط بمدى تأثيره، فكلما كان الفرد متعلماً كان اكثر ميلاً لتقبل الجديد والحديث . يضاف الى ذلك حقيقة اخرى اثبتتها البحوث وهي الارتباط الايجابي بين مقدرة الفرد الذهنية ـ والتي ترتبط بالتعليم ـ ودرجة استيعابه للرسالة الاعلامية او الاتصالية ومدى إقباله عليها[٦] .

لا شك أن هذه الاعتبارات الاجتماعية والثقافية ، خصوصاً تلك المتعلقة بالتعليم والامية ، تحدد فاعلية وسائل الاعلام ، وتفرض نظرة تكاملية بينها وبين أجهزة الثقافة والتعليم الاخرى ، بل بينها وبين المنظمات القائمة في المجتمع والمسؤولة عن عملية التنشئة، وقد ذهب كثير من الباحثين المهتمين باثبات هذه الفرضية ـ الخاصة بضرورة التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام ـ الى ان المنظمات الاجتماعية ، او مؤسسات التنشئة ، يجب ان تدعم الرسالة الاتصالية نفسها ، لتزداد فرص التشابه واللقاء وتتوحد النظرة في المجتمع .. ومعنى ذلك ان هناك علاقة تفاعل وتأثير وتأثر بين وسائل الاعلام والمنظمات الاجتماعية[٧] . وقد اكد الباحث دفلير هذه الفكرة نفسها ، حين ذهب الى ان المنظمات القائمة في المجتمع ، ومن بينها تلك

---

(٥) محمود عودة ، **اساليب الاتصال والتغير الاجتماعي ، دراسة ميدانية في قرية مصرية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، ص ٣٣٥ .

(٦) اثبت هوفلاند ـ الباحث الامريكي ـ ان استيعاب الافراد للمعلومات يتزايد بين الحاصلين على نصيب اكبر في التعليم. انظر في هذا الشأن :

Carl Iver Hovland, *Communication and Persuasion: Psychological Studies of Opinion Change* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1963), p. 180.

(٧) David K. Berlo, *The Process of Communication: An Introduction to Theory and Practice* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1960), p. 149.

المسؤولة عن الثقافة والتعليم ، تلعب دورها كمحددات لفاعلية وسائل الاعلام ، وذلك من حيث تقليديتها او عصريتها والقيم التي تدعو اليها ومدى اتفاقها مع الرسالة التي تدعو اليها وسائل الاعلام[٨] .

اما عن المجموعة الثانية من المحددات والتي تؤثر على فاعلية وسائل الاعلام بالسلب ، وتفرض حقيقة التكامل بين الاعلام والثقافة والتعليم ، فهي تتعلق بالبناء السياسي وطبيعة الثقافة السياسية . وعلى الرغم من ان اي ثقافة سياسية في دولة متقدمة او نامية تشمل عدداً من الثقافات الفرعية ، الا انه من سمات الثقافة السياسية للجماهير العربية الفجوة الهائلة بين طرفي كل ثقافة ، اي عظم الفجوة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير ، ثقافة الشباب وثقافة الكبار ، وثقافة الريف وثقافة الحضر[٩] .

ويرتبط بهذا التعدد في الثقافات والتباين بينها وجود ما يسمى « بعدم التكامل القيمي ، ويشير الى الحد الادنى من التقبل للقيم او الاتفاق عليها واللازم لحفظ النظام الاجتماعي[١٠] . ان وسائل الاعلام ـ نتيجة هذه الظروف وغيرها ـ تجد نفسها في موقف حرج ، اذ يطلب منها التغيير وإحلال نظرة قومية واحدة مشتركة محل عدم التجانس هذا . الا أنها تصطدم بما تسعى الى محاربته ، فهي لا تستطيع جذب اهتمام المواطن العادي وتحقيق مشاركته على المستوى القومي ، ويقتصر اهتمام الفرد على دائرته المحلية الضيقة[١١] . وفي الوقت نفسه هناك تعارض بين انماط التنشئة السائدة والمؤسسة التعليمية قد كرّس نمطاً للتنشئة يختلف كثيراً عما تسعى اليه وسائل الاعلام . فهي في معظم الاحيان ، تساهم في تدعيم الثقافة التقليدية والانماط التقليدية للتنشئة ،بينما ترفع وسائل الاعلام صوتها مطالبة بالتغيير،وغالباً ما يضيع هذا الصوت في الفضاء[١٢] ... وهكذا تتأكد مرة اخرى ضرورة التخطيط المتكامل لاجهزة الاعلام والثقافة والتعليم والاطار القيمي الواحد الذي يجب أن يجمع عمل هذه الدوائر الثلاث .

وهناك أخيراً مجموعة ثالثة من العوائق لا تأتي من البيئة الاجتماعية والثقافية التي يمارس الاعلام دوره فيها ـ وإن كان مرتبطاً بها في الوقت نفسه ـ هذه العوائق تأتي من داخل الجهاز الاعلامي عينه .

يقول دافيد برلو عن اهمية الطاقة البشرية التي تعمل في حقل الاعلام ، ان عليها أن تعي تماماً النسيج الاجتماعي والثقافي الذي تعمل من خلاله . فإن هذا النسيج نفسه هو الذي يؤثر

---

(٨) Melvin L. De Fleur, *Theories of Mass Communication*, 2nd ed. (New York: Mackay,1970), p. 62.

(٩) Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development*, Studies in political development, no. 5 (Princeton, New Jersey: Princeton University Press,1965),p.221.

(١٠) اكرام عبد القادر بدر الدين ، « ازمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الاسرائيلي » (رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٦٢ ـ ٦٧ .

(١١) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 79-144.

(١٢) كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، « **مجلة العلوم الاجتماعية** ، السنة ٦ ، العدد ٤ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ١١ ـ ١٤ .

على فاعليتها في الدول النامية بوجه عام[١٣] . وفي البلدان العربية ، حتى وإن توفر الاعلاميون المتخصصون والامكانات البشرية صاحبة الخبرة والتخصص ، فإن ما ينقص هذه الكادرات المتخصصة هو الوعي باهمية دورها وخطورته ، في مجتمعات عانت فترة طويلة « الجوع الاعلامي »[١٤] .

وأمام هؤلاء الاعلاميين ـ في كثير من الاحيان ـ عقبة أساسية ، هي عدم وضوح الرؤية امامهم ، فيأتي جانب من نتاجهم متصفاً بالعشوائية ، وبعدم الفهم لأبعاده . بل ان هناك بعض الاعلاميين غير قادرين على التعامل مع مشاكل مجتمعاتهم ، ومنهم من يتعرض لتوترات وتمزقات نابعة من احتكاكهم بالعالم الحديث خلال عملهم ، سواء في صورته المادية او التكنولوجية او في صورته الثقافية . وفي الوقت نفسه يلمسون واقع مجتمعاتهم وصعوبات تحقيق التنمية ، وهو تناقض يواجهونه ، يؤثر على قدرتهم على تفهم ومخاطبة مجتمعاتهم[١٥] .

هذا بعض ما يتعلق بجانب الطاقة البشرية العاملة في الحقل الاعلامي وبغض النظر عن مدى توافر الامكانات المادية التي تسمح باستخدام تكنولوجي اكثر تطوراً . فإن ثورة الاتصال في العالم من ثورة تكنولوجية قبل اي شيء آخر ، وهو ما يتطلب ميزانيات ضخمة للاستثمار في هذا الميدان . فمراجعة ميزانيات معظم الاقطار العربية المخصصة للاعلام تشير الى ارتفاع ارقامها حتى في تلك الاقطار التي تعاني انخفاضاً في دخلها القومي ، وهو ما يعكس احياناً مبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام .

إن الحديث عن العوائق التي تأتي من داخل الجهاز الاعلامي نفسه يثير سلبية اساسية تتعلق بقضية التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام ، والمقصود بهذا التخطيط لعمل الجهاز الاعلامي بمؤسساته المختلفة ـ وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ـ والتنسيق بين هذا الجهاز والاجهزة الاخرى الثقافية والتعليمية . ينطوي التخطيط الاعلامي على سلسلة من المراحل المتشابكة المعقدة كتحديد الاهداف ، وتصميم البرامج ومتابعتها وتقويمها على اساس من البحث العلمي والدراسات والمعلومات . واذا كان التخطيط مطلباً مهماً ، فإن التنسيق لا يقل اهمية عنه . فالجهاز الاعلامي جزء من تخطيط قومي شامل تشترك معه في اطار هذه الخطة الشاملة مؤسسات ثقافية وتعليمية تضطلع بعملية التنشئة ، ويحدث بينها تفاعل مستمر[١٦] . ولهذا فإن غياب التنسيق ـ او ما نطلق عليه التخطيط المتكامل ـ يؤدي الى تناقض وتعارض حول ما

---

(١٣) Berlo, *The Process of Communication: An Introduction to Theory and Practice*, pp. 46-49.

(١٤) Edward A. Shils, «The Intellectuals in the Political Development of the New States,» in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, eds., *Political Development and Social Change* (New York: Wiley, 1966), p. 432.

(١٥) Lucian W. Pye, «The Emergence of Professional Communicators,» in: Pye, ed., *Communication and Political Development*, p. 80.

(١٦) ابراهيم امام ، **الاعلام والاتصال بالجماهير** (القاهرة : مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩) ص ٣٤٩ ـ ٣٦٢ .

يطرحه كل طرف ، وتحدث حالة من الاختلاط القيمي والسلوكي[١٧] .

- ٣ -

وعند هذا الحد من النقاش يثار تساؤل حول مدى جدية التخطيط للجهاز الاعلامي في الاقطار العربية ومدى وضوح الاهداف والفلسفة التي يسير عليها وحدود التنسيق بين اجهزة التعليم والثقافة والاعلام ، وهو تساؤل يحتاج الى وقفة موضوعية ومحاولة جادة للتقويم .

وهذا التساؤل يثير بدوره عدة جوانب خطيرة تتعلق برؤية الحكومات العربية للهدف الحقيقي من جهاز الاعلام : هل هو مجرد اداة للتسلية والترفيه وتلبية رغبات الجماهير ؟ وهل الاسراف في تقديم هذا المضمون الترفيهي يولد اتجاهات هروبية من كل محتوى او مضمون جاد ؟ والى اي حد تؤدي المواد الاعلامية ـ اذاعية او تلفزيونية ـ التي تتدفق من جانب بعض الدول الكبرى، الى تأثيرات سلبية على المواطن العربي والثقافة العربية ؟ والى اي حد تؤثر على القيم العربية الاصيلة والتي تسعى مؤسسات اخرى ـ تعليمية وثقافية ـ الى ارسائها ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تتحدد الاجابة عنها من وجود التخطيط او عدمه ، ويساهم في الاجابة ايضاً البحث في قضية التنسيق والتكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام في البلدان العربية □

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل ، انظر: البحوث المقدمة الى: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الحلقة الدراسية حول التكامل بين اجهزة الثقافة والتعليم والاعلام ، ١ ، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية ، ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

■ كتب

احمد يوسف احمد

الدور المصري في اليمن : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧

(القاهرة : الهيئة المصرية العربية للكتاب ، ١٩٨١) ، ٥٣٠ ص .

احمد ثابت

يمثل هذا الكتاب محاولة جديدة عربية على يد باحث عربي ليس جديداً ولا مغموراً ، للاقتراب المنهجي التحليلي والبحث الموثق للدور المصري في اليمن : مراحله ، ابعاده ، محدداته ، اسهاماته وانعكاساته ، واخيراً نتائجه وطنياً وإقليمياً ودولياً .

وقد جرت العادة على البدء بعرض تحليلي لكل القضايا والفروض والطروح التي اشتمل عليها موضوع المؤلَّف ، إلا أن القراءة الاولى لصفحات تتعدى الخمسمائة تجبر الانسان أن يبدأ لا بقضايا الكتاب ولكن بما يلفت النظر حقيقة في هذا الكتاب ، مما يجعل القفز الى عرض محتوياته امراً غير منصف ، والذي يسترعي الانتباه هو التالي :

١ ـ تطبيق مناهج البحث العلمي كالاقترابات والاطر المرجعية والنماذج النظرية ، وقد فرز ذلك تناولاً اكاديمياً تضمن التصنيف العلمي وتثبيت المتغيرات أولاً ثم « منهجة » المشهد العام لسيناريو الاحداث الاجمالي ، ثم التقسيم و « المرحلة »و « التزمين » بهدف ضبط المؤشرات والمحددات وصولاً الى وضع الاحداث في الإطار التاريخي ، الاجتماعي ، السياسي ، العسكري، الاستراتيجي ، بجوانبه وابعاده الداخلية يمنياً ومصرياً ، والاقليمية والدولية . وإن ورد على ذلك تحفظ بأن الكتاب ظهر قبل ذلك في اطروحة الباحث للدكتوراه في نيسان / ابريل ١٩٧٨ الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، بيد أن ذلك مردود اولاً بأن الباحث تعلم لغة « المنهجة » العلمية ثم طبقها . وعمل على تطوير مناهج بحثه فلم يتخذ موقفاً قبلياً برفض مناهج البحث الغربية بل استعان بها وطورها واضاف اليها ذلك الاقتراب المنهجي الغائب عن بعض باحثينا ، فالباحث التزم بعروبته وطبق الاقتراب « القومي العربي » ليضع الدور المصري في اليمن في اطره الحضارية والقومية العربية ، بهذا المعنى يصير « التأطير » القومي لموضوع الكتاب تعويضاً عن غياب التوجه والالتزام القومي لدى هؤلاء الاكاديميين ممن يعتبرون المنهج القومي ترفاً فكرياً وكونه تحليلاً بينه وبين العلمية والموضوعية عداء ! وبالاخص في ضوء النظرة المبجِّلة للحاصلين على رسالات علمية من الجامعات الامريكية والاوروبية ، والنظرة المحقِرة لذوي الرسالات من الجامعات العربية .

٢ ـ الإطلاع على وعرض كل وجهات النظر، حول كل قضية اثارها الكتاب ، لكل اطراف التدخل المباشرين وغير المباشرين ، اي أن الباحث قد قلّب القضايا على اوجهها كافة . .

٣ ـ الدقة التي اقل ما يقال عنها انها متناهية في النقل الأمين لوجهات نظر ورؤى اطراف الازمة ، والعودة في سبيل ذلك الى المصادر الاصيلة المعبرة عن كل تصور ووجهة نظر ، والامثلة هنا كثيرة جداً ، من اهمها تحليل الباحث حتى لصور الكاريكاتير في الصحف المصرية ، مثال ذلك استخفاف الرسام الكاريكاتوري المصري صلاح جاهين بقضية اليمن عقب نكسة ١٩٦٧ برسمه سيارة نقل مكتوب عليها « العمل العربي الموحد » تصعد تلاً تدفع يد من داخلها صندوقاً كبيراً مكتوب عليه « مشكلة اليمن » التي انتهى بها الحال الى قارعة الطريق ، والتنبيه من قبل الباحث الى خطورة امثال ذلك الرسام والكاتب غير الملتزم على سياسة مصر العربية ، بجانب التنقيب في مصادر عديدة ومقارنتها ، حتى ليصل الباحث الى أن يجعل الهامش اقوى من المتن .

٤ ـ إن الباحث في محاولته تحرى الدقة والامانة الموضوعية وبغرض الإكمال قام بإجراء عدة مقابلات مع الاحياء ممن عاصروا الدور المصري في اليمن والثورة اليمنية من جميع اطراف الازمة .

قسّم الباحث مؤلفه الى **مقدمة** وبابين، الباب الأول حول قرار التدخل العسكري المصري المباشر الذي انقسم بدوره الى فصل عن دوافع القرار وآخر عن صنع القرار، الباب الثاني دار حول تطور التدخل المصري في اليمن ، **فصله الاول** عن التصعيد العسكري **والثاني** عن التسوية السياسية ، **والثالث** حول انتهاء التدخل ، وكانت **الخاتمة** في تقويم التدخل ونتائجه .

تحليل الخبرة التاريخية

يرجع اليها الباحث عند تناوله الارتباط التاريخي بين الامن الوطني المصري واليمن خصوصاً في الفترات التي قامت فيها مصر بدور إقليمي قيادي ، وقد كان ذلك في العصور : الفاطمي والمملوكي والايوبي وعصر محمد علي . في هذه الفترات لا يعدّ القول بأن هناك نموذجاً تاريخياً للتدخل المصري في اليمن في هذه الفترات ضرباً من المبالغة ، واول عناصر هذا النموذج يتعلق بوقوع تدخل مصري في اليمن بل وبشكل عسكري مباشر ، وقد وقع التدخل في المراحل التي شملتها الدراسة كافة . اما العنصر الثاني فيتصل بدوافع التدخل ، والدوافع الغالبة هنا هي الاستراتيجية التي ترتبط بصورة او بأخرى بمفهوم الامن القومي ، ثم هناك عدم الاستقرار السياسي في اليمن والدوافع الاقتصادية ؛ بهذا المعنى وتواصلاً مع عمق الدور المصري في اليمن في الستينات يعد الدفاع عن المدخل الجنوبي للبحر الاحمر قضية امن استراتيجي بالاساس، فضلاً عن أن خبرات كل دور مصري في اليمن في هذه العصور كانت تنتهي دائماً بحدوث فعل تغييري تجذيري لدى الطرفين المصري واليمني (ص ١٦ ـ ٢٥) .

الادراك المصري للخبرة السابقة في اليمن

في تحليل ادراك النخبة الحاكمة في مصر ـ خصوصاً عبد الناصر ـ للخبرة التاريخية السابقة ومدى تأثير ذلك الادراك على سلوكها عموماً وعلى قرار اليمن خصوصاً يرى الباحث أن اي باحث عربي عادة ما يواجه بطريقين اساسيين للتحليل، يزخر اولهما بالدراسات **الغربية المعادية لعبد الناصر** ، غير واعية بالخبرة التاريخية لدى عبد الناصر ، وغير مهتمة

بكون هذه الخبرة قد شكلت دافعاً اساسياً لسلوكه في الوطن العربي عامة وفي قرار اليمن خاصة . إن الاغلبية العظمى من الدراسات الغربية تفسر كل سلوك ناصر في الوطن العربي عموماً وفي شبه الجزيرة العربية خصوصاً بأنه تنفيذ لحلم راسخ لديه بتكوين امبراطورية كبرى ، يظفر منها البحر الاحمر بـ « استراتيجية مصرية كبرى » لا تقتصر على اليمن والسعودية فحسب بل تمتد لتشمل الناحية المقابلة من المدخل الجنوبي للبحر الاحمر اي السودان واثيوبيا والصومال . على أن هذه الرؤية لم تكن قاصرة على الكتابات ذات الوجهة الغربية ، فهناك كتابات ماركسية تفسر اندفاع مصر لتوحيد الوطن العربي بأنه تعبير عن « مصالح الطبقة البورجوازية المصرية التي يفهم ضمناً انها كانت متحالفة مع عبد الناصر » .

وفي إطار تقويم موضوعي للادراك الناصري يرى الباحث وجوب الاخذ في الاعتبار التصور الناصري لدور مصر في القضاء على الاستعمار التقليدي والجديد وملاحقته في المنطقة العربية اولاً ، واتصال ذلك بالدوافع الاستراتيجية المتعلقة بالامن الوطني المصري ، وهذا ينفي الادعاء الغربي بوجود دوافع خاصة بالسيطرة على نفط شبه الجزيرة العربية .

إن التدخل المصري في اليمن يمثل حصيلة تضاف ايجابياً الى رصيد الاستعداد لمواجهة الكيان الصهيوني ، ففي خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٢٣ / ١٢ / ٦٢) يعد تحرير اليمن « خطوة في طريق التخلص من الصهيونية » كما أن « تحرر الشعب العربي معناه تطويق اسرائيل » ، بل ان عبد الناصر ـ برأي الباحث ـ لم يتمسك باتباع استراتيجية ثورية في المنطقة العربية تسبق بالضرورة اي مواجهة مع اسرائيل ، فقد كان الخطر الاسرائيلي لديه في التحليل الأخير خطراً قومياً يواجه كل العرب ، ولا ادل على ذلك من تلك الانعطافة الدبلوماسية الحادة لعبد الناصر بدعوته الى مؤتمر قمة عربي في ١٩٦٣ لمواجهة الخطر الاسرائيلي على الرغم من الاستقطاب الحاد داخل المنطقة العربية في ذلك الوقت منهياً بذلك مرحلة وحدة الهدف . كما كان عبد الناصر حذراً في دخول مواجهة مع الكيان الصهيوني وفيما يطالب به المنادون بهذه الحرب بقوله انه من غير الممكن الهجوم على اسرائيل في ظل وجود ٥٠ الف جندي مصري في اليمن (في ايار / مايو ١٩٦٥) ثم زيارته لجدة عام ١٩٦٥ وتوقيعه اتفاقية جدة لان تطورات الموقف مع اسرائيل تقتضي تجميع كل القوى العربية ووضعها في المكان الملائم للخطط العربية .

الضغوط الخارجية

يناقش المؤلف هنا بحث ماهية الظروف التي تدفع الى سلوك التدخل وتنتهي بعض الفروض في ذلك الى تأكيد دور الدوافع المنبثقة من البيئة الخارجية ، وبخصوص الرأي العام في مصر يصعب التأكد من تأثيره على القيادة المصرية بسبب العلاقة الكاريزمية بين عبد الناصر والشعب فضلاً عما تستلزمه تلك العلاقة من حساسية عبد الناصر المفرطة لمطالب الجماهير . وفي الاعم ساهمت الممارسات التحررية والقومية للنظام الناصري ابتداء من قيام الثورة في زيادة سريعة للوعي السياسي للجماهير ، وحول النظام الاقليمي العربي دفعت ظروف الانفصال السوري وانعقاد مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية في شتورة (لبنان) في آب / اغسطس ١٩٦٢ ـ لنظر شكوى حكومة سورية ضد الحكومة المصرية من تدخل الاخيرة في شؤونها الداخلية ـ عبد الناصر الى الاستجابة الايجابية لطلب الثوار الجمهوريين بالتدخل للمساندة .

وفي تحليله للاوضاع السياسية في اليمن الإمامية يتطرق المؤلف الى الطبيعة البالية

للنظام الإمامي (٤٨ ـ ١٩٦٢) والى الاقتصاد المهلهل والمتداعي ، والبنية الاجتماعية ودلالاتها الفئوية والطبقية المشوهة وكون الصراع الاجتماعي ـ الاقتصادي هو المحور الاساسي في تحريكها لا الانتماء المذهبي الى الشافعية والزيدية .

وهناك سياسة العزلة التي لا يمكن فهم التطور السياسي لليمن الامامية دون التعرض لها ، حيث حاول كل من الامام يحيى وابنه احمد من بعده أن يتبعا هذه السياسة، لكن هناك مجموعة من المتغيرات جعلت المؤثرات الخارجية تنال حظها وهي صاحبة دور كبير في القرن العشرين ، فهناك خبرة الحرب الطويلة زمنياً لليمنيين مع الاجانب سواء العثمانيين للاستقلال عنهم او البريطانيين المحتلين للجنوب اليمني ، هذا فضلاً عن تحديات الشمال وحركات المعارضة الداخلية المتصاعدة بخاصة بعد الهزائم العسكرية والسياسية المتلاحقة للامام في المجال الخارجي ، فقد هزم في حربه مع السعودية عام ١٩٣٤ ، وفي العام نفسه وقع معاهدة مهينة (معاهدة صنعاء) مع بريطانيا التي علقت البت في موضوع الحدود اليمنية الى أن تتم المفاوضات على مدى ٤٠ عاماً وهو ما اعتبر تمكيناً لبريطانيا من تثبيت وجودها في جنوب اليمن . وقد ادى كل ذلك بالامام الى تخفيف قيود العزلة قرب نهاية حكمه .

هذا بالاضافة الى التأثير السياسي والثقافي للثورة المصرية ، حيث منح حق دخول مصر للاحرار اليمنيين ، وهو الامر الذي دفع الامام الى عدم السماح بدخول اي جهاز راديو من اي ميناء يمني الا برخصة خاصة منه شخصياً ، فلم يكن من وراء دخولها الا الفساد على حد قوله ، لكن ذلك لم يحل دون اغراق المدن والقرى بالراديوات المهربة . وقد لجأ الامام مضطراً خصوصاً بعد محاولة انقلاب ١٩٥٥ الى التعاون مع عبد الناصر وعقد ميثاق جدة الثلاثي بين مصر واليمن والسعودية . كما عقد الاتحاد ذو الطبيعة الكونفدرالية بين مصر واليمن في آذار / مارس ١٩٥٨ ، وكان السبب في دخول الامام في هذا الاتحاد ضمان سكوت اذاعة صوت العرب اطول مدة ممكنة .

على أن الاعوام التالية قد شهدت تصعيداً للتأثير السياسي والثقافي المصري على الامامة ، فمع وقوع الانفصال السوري في ايلول / سبتمبر ١٩٦١ ، هاجم الامام عبد الناصر ومحاولاته « للتحديث » ليرد بذلك على دعاة التحديث من اليمنيين، وأنشد قصيدة هجا فيها عبد الناصر ، وقد الغت مصر الاتحاد ، لكن الامام احمد لم ينجح في عزل مؤثرات ثورة تموز / يوليو ، حيث وصلت الحركة الثورية في اليمن الى الاقتناع بحتمية تفجير الثورة . ويعرض المؤلف تاريخ المعارضة اليمنية حتى ثورة ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ التي كان قادتها واعين منذ مرحلة الاعداد حتى النجاح بالاخطار الداخلية والخارجية المحدقة وقد جعل هذا من قضية الدعم الخارجي للثورة قضية اساسية منذ البدء . وقد حددت قيم الثوار ان تكون مصر هي المصدر الذي يتجهون اليه لطلب الدعم ، وقد بلغ اقتناعهم بأهمية الدعم المصري لتحركهم انهم تأكدوا عبر شهور سبقت قيام الثورة من دعم مصر لهم مادياً ومعنوياً فور نجاح الثورة . إن الثورة اليمنية قد اكدت طبيعتها التقدمية التغيرية بازالة « التفرقة السلالية والمذهبية والقبلية » ،كما كانت الوجهة القومية واضحة في البيانات الاولى للثورة .

الفهم المصري للاوضاع في اليمن

يأتي الباحث هنا على قضية في منتهى الاهمية والخطورة وهي المتصلة بكم وكيف المعلومات المتوافرة لدى القيادة المصرية ومؤسسات صنع القرار المصري بل ومراكز تجميع وتحليل المعلومات ، فقد كان هناك نقص بالمعلومات عموماً وعدم الاهتمام بالتجميع

والتحليل العلمي لأي بيانات اسفرت عنها الاتصالات المصرية ـ اليمنية منذ ١٩٤٨ (اول انقلاب ومساندة مصر الملكية للامام احمد) وهو نقص تعاني منه كل دول العالم الثالث عموماً ، فضلاً عن عدم اهتمام بعض العناصر المتسلطة في ذلك الوقت التي لم تهتم اساساً بالقضية القومية العربية، واضطر عبد الناصر لظروف الثورة الى الاستعانة بها . من هنا وتعويضاً عن النقص في المعلومات اصبح المصدر الاساسي للمعلومات عن الثورة اليمنية هم ثوار اليمن أنفسهم ، وهي معلومات مبالغ فيها على الاقل ، فإن ثوار اليمن قد اعلنوا وفاة البدر قبل حصولهم على اي دليل قاطع بذلك بهدف تقوية وضعهم الداخلي والخارجي . هذا فضلاً عن المعلومات المحرفة لبعض قادة الثورة امثال عبد الرحمن البيضاني وكان يتصور انه من السهولة القضاء على الحكم الإمامي مما يعني اعتقاده ان الدعم المصري المطلوب لا يعدو أن يكون رمزياً ، كما اتضح في مطالبه الى عبد الناصر ليلة ٢٦ ايلول / سبتمبر ، فحسب رأيه ان قنبلة واحدة على قصر البدر كانت كفيلة باطاحة حكمه وعهده كله ، فضلاً عن الخطأ في التفسير وعدم تفهم الظروف القبلية والجبلية لليمن والاقتناع من قبل مصر بأن مجرد سيطرة الثوار على العاصمة وبعض المدن الرئيسية هو بمثابة مؤشر على ديمومة استمرار الثورة .

وعن التماسك العقيدي بين مؤسسات صنع القرار المصري يثبت الباحث وجود ذلك التماسك والانسجام في الرؤية خصوصاً بين المؤسسة الرئاسية بقيادة عبد الناصر والمؤسسة العسكرية بقيادة عامر وهو يرد بذلك على الدعاوى الغربية وحتى العربية والمصرية (خصوصاً موسى صبري في كتابه عن الخلاف بين عامر وناصر) فإن ذلك الخلاف كان يتعلق بالطموحات الشخصية الهوجاء لعامر ومحاولته تضخيم ذاته ونفوذه الداخلي فقط ، ولم يمتد الخلاف الى القضايا العربية ومنها الدور المصري في مساندة الثورة اليمنية .

محددات السلوك المصري في التدخل

هنا يعرض الباحث العوامل المنبثقة من المستويات المحلية والاقليمية والدولية ومداها التأثيري على السلوك المصري في اول مراحل التدخل التي تبدأ بعد اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر بفترة قصيرة وتمتد حتى نهاية ١٩٦٣ ، ومن الضغوط الداخلية كقيد على قرار التدخل لم تمثل هذا القيد ، بل انها مثلت دافعاً له في ضوء المحدد العسكري وتداعي نفوذ عامر بعد واقعة الانفصال وحاجته الى اعادته بالموافقة على قرار التدخل .

وحول الضغوط الاقليمية جاءت المقاومة الملكية كأول هذه الضغوط لتساهم في تصعيد التدخل وجعله غير رمزي ، اضافة الى ضغوط اليمنيين على القيادة المصرية لزيادة دعمهم العسكري ، وهناك السياسة البريطانية في اعلانها الظاهري بعدم التدخل في الشؤون اليمنية ودعمها المستتر في شكل الاسلحة والذخائر والمعونة الفنية للمقاومة الملكية وهو ما مثل احدى القواعد الخارجية لدعم الملكيين . وجاءت السياسة الامريكية لتمثل ضغطاً في اتجاه تصعيد التدخل المصري بعد إلحاح الجانب الامريكي على وقف الاشتباك في اليمن ، وجاءت السياسة السوفياتية اخيراً في اتجاه تأييد الثورة اليمنية والتدخل المصري المؤيد لها وإن يكن بطريق غير مباشر .

وعن ابعاد السلوك المصري في اليمن يرى الباحث أن التدخل السياسي على الرغم من أن هدفه الاصيل كان تأمين الوجود العسكري المصري في اليمن الا انه ادى جزئياً الى وظيفة ديمقراطية نسبياً ، فقد ارتبط عدد حالات التدخل السياسي بتوسيع قاعدة الحكم عن طريق محاولة انشاء حكم جماعي بانشاء مجلس للرئاسة او محاولة اقامة نوع من المؤسسات

التمثيلية(الجدول رقم ٣ ص ص٢٠١-٢٠٣) فضلاً عن أن القيادة المصرية قاومت بوضوح الحاح الثوار على وحدة مصرية - يمنية واكتفت بتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع اليمن حتى لا تفسر الوحدة تفسيراً امبراطورياً إمبريالياً . ثم يعرض الباحث محاولات الجامعة العربية والامم المتحدة لتحقيق وقف الاشتباك المسلح وانشاء بعثة الامم المتحدة للرقابة (راجع جدول رقم ٤ ص ص ٢٣٢ - ٢٣٧) وكيف عجز اتفاق وقف الاشتباك للأمم المتحدة عن تحقيق تقدم ملموس لعدم شمول الاتفاقية اطراف النزاع كافة ، وغموضها في عدم حسم مسألة وقف الدعم السعودي للملكيين قبل الانسحاب المصري من اليمن .

وفي المرحلة الثانية جاءت التسوية السياسية تفرض نفسها بفعل مجموعة من المؤثرات والعوامل كان أولها الضغوط الاقتصادية والعسكرية الداخلية في مصر وحدوث حالة من الجمود العسكري وانقسام الجمهوريين (ص ص ٢٨٥ - ٣٠١) بخصوص الخلاف حول الدرجة المطلوبة من الدعم المصري والانقسام وفقاً للواقع الاجتماعي - التنظيمي لتركيبة الثورة اليمنية والتي تتحدد في خطوط انقسام عسكرية - مدنية وخطوط انقسام قبلية ، من هنا ينفي الباحث وجود خطوط انقسام طائفية ، وهناك المؤثرات العربية من الانقلابين السوري والعراقي وتوجهاتهما القومية في البداية وانعقاد محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق ثم الخلاف بعد ذلك بين مصر عبد الناصر من ناحية وبين العراق وسورية من ناحية اخرى ، كما جاءت المساندة المصرية للجزائر في خلافها مع المغرب دافعاً الى الركض نحو التسوية السياسية ، وضاعفت تطورات المواجهة مع الكيان الصهيوني ومشروعاته لتحويل مجرى نهر الاردن ، من الاتجاه نحو التسوية وعودة التضامن العربي وانهاء مرحلة الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية بدعوة عبد الناصر لمؤتمر قمة عربي عام ١٩٦٣ .

أما السياسة الامريكية في عهد كينيدي وبعده جونسون فقد ضغطت العلاقات المصرية - الامريكية ايضاً في اتجاه التسوية على الرغم من الخلاف المصري - الامريكي بخصوص المساعدات الامريكية لمصر ورغبة الدولتين في عدم الوصول بعلاقاتهما الى نقطة اللاعودة . كما أن تدهورها الملحوظ وقطع المساعدة الامريكية بفعل الشروط الاستعمارية لجونسون قد ساهم في تعظيم اتجاه التسوية .

وجاء تغيير خروتشيف واختفاؤه عن المسرح السوفياتي والذي لم يكن تطوراً مريحاً للقيادة المصرية خصوصاً ان تغييره قد واكب فترة صعبة بالنسبة لمصر الناصرية : متاعب اقتصادية داخلياً وتدهور للعلاقات مع امريكا خارجياً ، وهكذا جاء تغير القيادة السوفياتية في اتجاه تعزيز اعطاء الاولوية للتسوية السياسية .

اتفاقات التسوية السياسية

محاولتان اتتا لتحقيق تسوية سياسية اولاهما اتفاق « اركويت» الذي نص في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤ على وقف اطلاق النار في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر وعقد مؤتمر وطني في مدينة يمنية لوضع اسس لحل الخلافات القائمة سلمياً ، لكن الصعوبات واجهت تنفيذ الاتفاق وكان أهمها التعارض بين اهداف الجمهوريين - المصريين واهداف الملكيين - السعوديين ، وجاءت اتفاقية جدة والتي فرزتها محادثات عبد الناصر مع فيصل في جدة ونصت على أن يقرر الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه في استفتاء شعبي ، وتعاون السعودية ومصر في تشكيل مؤتمر انتقالي يتكون من خمسين عضواً يمثل جميع القوى اليمنية واهل الحل والعقد ، ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة

حرض اليمنية وتكون مهمته تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وأن تقوم السعودية على الفور في الفترة الانتقالية بوقف عمليات المساعدة العسكرية او استخدام اراضيها للعمل ضد اليمن ، وتسحب ج . ع . م قواتها العسكرية في ظرف عشرة شهور بدءاً من ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ . ويلاحظ أن الاتفاقية تعد تدخلاً في اخص الشؤون الداخلية اليمنية وكونها تتعارض مع وجهة نظر الجمهورية اليمنية في عدم الانتصار للنظام الجمهوري واعتقاد الاخيرة بأن الشعب قد فرض ارادته بالثورة والنظام الجمهوري ، كما تمثل الاتفاقية انتصاراً لوجهة النظر السعودية في عدم تحديد نوع الحكم اليمني .

وجاءت المرحلة الثالثة لتدشن انتهاء للتدخل الذي ضغطت من اجله التكاليف الاقتصادية داخلياً والاوضاع في اليمن من حالة التجمد العسكري وانقسام الملكيين والجمهوريين ثم التحرك السعودي في اتجاه الدعوة لقمة اسلامية ، كما جاء القرار البريطاني بالانسحاب من قاعدة عدن في شباط / فبراير ١٩٦٦ ليعجل بانهاء التدخل ، وايضاً عجل التدهور في العلاقات المصرية ـ الامريكية ومحاولات امريكا لتوريط عبد الناصر من خلال استنزافه باستمرار وجوده في اليمن . لقد خشيت امريكا من انتشار الرايات الناصرية في الجنوب اليمني ، وهنا خططت السياسة الامريكية بأن انهاء التدخل المصري في اليمن يعد من قبيل المحال وتجيء الضربة داخلياً بعدوان اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧، وهكذا عجلت الهزيمة العسكرية بمخطط صهيوني امريكي في توقيع اتفاقية الخرطوم التي انهت التدخل ، وفي ٨ كانون الاول / ديسمبر غادرت القوات المصرية ارض اليمن .

آثار التدخل

هي آثار محلية تمثلت في تكاليف مالية طوال فترة التدخل بحوالى ١٢٠ مليون جنيه مصري و ٥٠ مليون جنيه استرليني ، لكن الاثر الاستراتيجي الايجابي كان لصالح مصر في كسب وجود نظام عربي مستقل في الجنوب اليمني وفي المداخل الجنوبية للبحر الاحمر مما مكنها من اغلاق مضيق باب المندب .

اما عن الآثار العسكرية فإن اكثر ما يقال هو التأثير السلبي للغياب العددي للقوات المصرية في اليمن والتي قدرت اثناء عدوان ١٩٦٧ بـ ٢٠ الف جندي. على أن الآراء غير المنصفة والمعروف ولاؤها مسبقاً والتي تقول بأن القوات المحاربة في اليمن هي سبب الفساد الإداري والمالي في المؤسسة العسكرية . والحقيقة ان هذا الفساد كان عاملاً داخلياً في بنية هذه المؤسسة نفسها على يد عامر ومجموعته .

من هنا يفند الباحث مقولات البعض بأن عبد الناصر قد « دبر » هزيمته ! للافلات من خطر انقلاب القوات العائدة من اليمن عليه ، فإن هذه القوات لو كان في نيتها التمرد لتمردت في اليمن ، ولا تنتظر حتى ينتهي التدخل فضلاً عن العودة المنتظمة الدورية لها .

اما عن الآثار الاقليمية فهناك بالنسبة لليمن الشمالية في استمرار النظام الجمهوري وتقويته الذاتية فضلاً عن ادخال الروح التحديثية التي سرت حتى على مشايخ القبائل ، وانتهاء التطابق بين القيادة الدينية والقيادة السياسية وانتهاء الحق الالهي في الحكم للسادة ، اما جنوب اليمن فكان الأثر هو فضل التوقيت الذي بدأت فيه المقاومة المسلحة المنظمة ، فضلاً عن تصاعد المقاومة السياسية ، ومن ثم التعجيل باستقلال جنوب اليمن بصورة واضحة .

وهناك الآثار بالنسبة للنظام الاقليمي العربي ككل ، فقد ساهمت الخبرة المصرية في اليمن في تدعيم القوى القومية والثورية التقدمية ، وخصوصاً في المرحلة التي سبقت هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ □

فؤاد عجمي

The Arab Predicament,
Arab Political Thought and Practice since 1967,

المحنة العربية :
الفكر السياسي العربي والممارسة منذ ١٩٦٧

(Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

د. غسان سلامة

منذ أربع او خمس سنوات ، يشن فؤاد عجمي من الولايات المتحدة ـ وطنه الفعلي جغرافياً ولغوياً وذهنياً بل وسياسياً ـ حملة شعواء ، لا ينقطع مددها على المرحلة الناصرية وبقاياها المبعثرة من تاريخ العرب . وهاجسه المعلن ، فهم الواقع العربي الراهن وتمحيصه . ولا تشكو الكتابة العجمية من الشح ، فتوقيعه يتنقل من صحيفة الى مجلة ، والابواب التي طرقها غيره مراراً من عرب امريكا دون جدوى ، يبدو أنها فتحت أمامه بسهولة مدهشة . وقد يكون لذكائه الواضح ولسعة اطلاعه غير المشكوك فيها دور في سهولة وتعدد هذا الوجود الفكري ، وفي كتابته المتكررة في **نيويورك تايمس** او في **فورين بوليسي**. ولا بد ـ دون أن ندخل باب الحكم على النيات ـ من القول ان لهذا التمييز اسباباً اخرى قد نجهل بعضها وقد يكون احدها كون ما يقوله عجمي ـ العربي اسماً ـ يلاقي هوى لدى القارىء الامريكي ، وهو مخاطب هذا الكاتب . وقد يكون عجمي من الذين يساعدون الانتلجنسيا الامريكية ـ من حيث يرغب أم لا ـ على تنفس الصعداء بأن مرحلة صعبة من التعامل مع العرب قد مضت وبأن العرب ، بتناقضاتهم وتخلفهم ، يستحقون ما نزل بهم من ويلات وما يعانون من كوارث .

لقد حل عجمي مسألة الانتماء بصورة اكثر جذرية مما يقول . فجنوب لبنان ، حيث ولد ، ولم يعد الا « الارض السابقة في حياتي » . وان كان الكاتب أول من يضع جانباً « الموضوعية الاكاديمية » التي يتخفّى وراءها البعض ، فذلك لم يكن للدفاع عن العرب ، بل للابتعاد عنهم اكثر . ويخلو كتابه ، الاول بعد سلسلة طويلة جداً من المقالات ، من اي منحى مستقبلي ، من اي تصوّر ولو سلبي لما يمكن أن يكون عليه العرب في السنوات المقبلة ، فالعرب في هذا الكتاب ، مادة للدراسة والوصف ، ليس الاّ .

لكن لعجمي اعذاراً كثيرة في منحاه السلبي واولها طبعاً مصير حرية الراي في دنيا العرب . إن عدداً متزايداً من المثقفين العرب يجنحون للكتابة بلغة اخرى اكثر تحرراً من القمع اليومي والاغتيال ، من اللغة العربية التي يكاد يصبح استعمالها حكراً على صاحب السيف . هكذا يبدأ كتاب

عجمي بالاشارة الى مقتل احد الصحافيين اللبنانيين ذوي الصيت، في ظروف مأسوية وينتهي باشارة ليست اقل اثارة للتشاؤم لبلد عربي ، ليس بالصغير ، يراقب بصورة بوليسية مسألة اقتناء الآلات الكاتبة ، (التي قد تطبع بيانات معارضة) بينما يسمح باستيراد آخر ما انتجته فرنسا من عطور . ويندرج كتاب عجمي بين هاتين الاشارتين اليائستين : خطر القول الحر ، واستحالته . ومن هذا الحيّز السلبي يستمدّ الكتاب ما قد يكون له من شرعية . فالبحث المؤلم ـ لقارىء عربي طبعاً ـ في الماضي القريب ، غير ممكن هنا ومستحب هناك ، والنقد ممنوع هنا ومرغوب فيه هناك . كتابة عجمي فصل جديد من كتاب قديم ، كتاب الانتقال بالقلم الى حيث الحبر حر .

ينطلق عجمي من هزيمة ١٩٦٧ ولا ينفك يتساءل : لماذا لم تنتج عن هذا الحدث العظيم ، ردة فعل توازي هوله ؟ يرى عجمي ان مرحلة ما بعد الهزيمة تنقسم الى محطات اربع : محاولة محو الهزيمة بالتحالف بين التقدميين والمحافظين (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) ثم انتصار التيار المحافظ (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) ، فمرحلة قصيرة من الامل الكبير (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) فالتشرذم والتبعثر في اتجاهات ايديولوجية وسياسية متناقضة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) . ولا يبدو هذا التقسيم مقنعاً والكاتب يتخلّى عنه عملياً فيما يلي وقد يكون هو نفسه استعمله لهدف التوضيح للقارىء غير المختص (واهتمامه به كبير) ، ليس الاّ . لكن هذا القارىء سوف يصعب عليه لاحقاً متابعة الكاتب في تجواله الفكري المضني ، حيث تتداخل الاستشهادات من ماركس الى قادة الاخوان المسلمين ، ومن محمد جلال كشك الى لويس عوض ، دون مخطط واضح .

وإن كان من خيط يربط افكار **الفصل الاول** ، فهو محاولة فهم الهامش . يرى عجمي ان هناك خطأ هيمن على الفكر العربي ، هو التيار القومي التقليدي ، الذي استمد اهتماماته من عبد الناصر او من التجربة البعثية . ويرى الكاتب ، عن حق ، ان هذا التيار ، اصيب في بعديه السياسي والفكري معاً ، بصدمة كبيرة في حرب ١٩٦٧ المدمرة . من هنا تعدّدت التيارات الساعية لنقده وتعدّيه إن أمكن . ولا يضيف عجمي جديداً ـ للقارىء العربي ـ بتذكيره بالتيارات التي برزت آنذاك من خلال نقد الفكر المسؤول عن الهزيمة ، او من خلال محاولة جني ثمارها ، او من خلال الهدفين معاً . التيار الاول ، جذري ، يمثّله في عرض الكاتب ، ادونيس وصادق جلال العظم وعبدالله القصيمي . والثاني جذري ـ اسلامي وممثله الافضل ، برأي الكاتب محمد جلال كشك (في كتابه **النكسة والغزو الفكري خصيصاً**) اما التيار الثالث فهو سلفي ـ محافظ وتصب فيه كتابات امثال سعد جمعه ، رئيس الوزراء الاردني السابق او صلاح الدين المنجد . ويشير عجمي ايضاً الى عدد من المراجعات النقدية التي قام بها بعثيون سابقون كصلاح الدين البيطار او سامي الجندي .

لكن العرض يبقى وصفياً ويثير الخيبة . فالتساؤلات الاساسية تبقى دون جواب بل دون صياغة . لماذا لم تؤدِ هزيمة ١٩٦٧ الى تجدد في الفكر القومي نفسه ، بل ادت الى بعثرته فقط والى نمو نقده من **خارجه** لا من الداخل ؟ الآن هذا الفكر ديني ، ولو في لبوسه العصري فلا يقبل النقد ولا يستسيغ المراجعة ؟ الآن هذا الفكر اصبح مطية ومادة دعاوية لأنظمة عربية قائمة طويلة اليد ترى في المساس بهذا الزاد الفكري المهدّد ،

انتقاصاً من هيمنتها ؟ ثم سؤال آخر ، ليس اقل اهمية : لماذا بين طيات النقد الخارجي ، كان التيار اليساري الأقل حظاً ؟ هل لأنه توهم ان الثورة سوف تنشب قريباً ؟ يأخذ عليه عجمي عدم دراسته للواقع العربي الفعلي ، ولكن السؤال يبقى قائماً : هل ان الفكر السلفي ـ الديني ام القومي ـ اكثر التصاقاً بالواقع واعمق تفهماً له ؟

الفصل الثاني من الكتاب يخصصه عجمي لمصر . ولا بد من الاشادة هنا بميزتين ايجابيتين في هذا الكتاب : الاولى هي المحافظة المستمرة على الاطار العربي كحيّز للمعالجة، والثانية هي ما يمكن تسميته « بالحس المصري » ، اي بالشعور القوي ، باهمية مصر ومركزيتها الاقليمية رغم الظروف الراهنة . لكن الخيبة هي نصيب القارىء مرة اخرى . فبينما يرحّب باهتمام عجمي بكتب مثل مؤلف جمال حمدان عن شخصية مصر ، ويتابعه في مقارنة مقنعة بين عبد الناصر / السادات ومحمد علي / اسماعيل، ويراه يتنبأ ، قبل وقوعها ، بنهاية مأسوية للتجربة الساداتية ، يجده ينتقص باستمرار من اهمية التجربة الناصرية في التاريخ المصري والعربي المعاصر ، ويبدي تفهماً يصعب القبول به لأي محاولة للتخلي عن هذا الارث .

هل يمكن القبول بتفسير عجمي لحرب الاستنزاف (ص ٩٢) على انها محاولة من عبدالناصر لكبت التناقضات الداخلية في مصر ولإسكات منافسيه من القادة العرب ؟ قد تكون هذه أسباب كان لها دور ولكن التوقف عندها فحسب تجنٍ . فحرب الاستنزاف هدفت ايضاً ، ولا شك ، لرفع المعنويات العربية بعد الهزيمة ، ولابقاء نار الصراع مشتعلة في مواجهة محاولة اسرائيل فرض الامر الواقع كأمر دائم ، ولجعل الاتحاد السوفياتي اكثر اهتماماً بحاجات مصر العسكرية . تجنٍ ايضاً القول أنه لم يكن امام عبد الناصر « اي مشروع كبير يسعى اليه بعد الهزيمة » . فاعادة بناء القوات المسلحة ، والتعبئة العربية الشاملة (بما فيها نزع فتيل الخلافات الجانبية في اليمن ام في الاردن) مشاريع كبيرة . تجنٍ ايضاً ذلك الفصل المطلق بين الناصرية في مصر والناصرية خارجها ولو ان هناك فروقات طبيعية بينهما ، اذ ان هناك بين جماهير القاهرة وجماهير بغداد او تونس التي يتناساها الكاتب) قدراً معقولاً من الطموحات المشتركة ، وخصوصاً من العداوات الواحدة . ثم ان تصوير مصر منكبة بعد غياب عبدالناصر على عملية « علم اثار سياسية » للبحث عن ذاتها ، امر مبالغ فيه بوضوح . اذ بقيت الجذوة الناصرية حيّة في اوساط الانتلجنسيا والجيش ولو أن ابواب وسائل الاعلام بدأت تقفل في وجهها . ما من احد ينكر أن توفيق الحكيم دعا الى تحييد مصر وكلنا قرأ تساؤلات نجيب محفوظ القلقة في الكرنك ، لكن التساؤل شرعي ، اليوم ، عن الصدى الفعلي لدعوة الحكيم ام لتساؤلات محفوظ . ولا يخفي الكاتب موقفه من عبدالناصر حين يتحدث عن « لامعقولية تصرفاته المسرحية » . كيف يفسّر ، اذا كان الامر كذلك ، صدى هذه التصرفات في الاوساط الشعبية ، وأخذها محمل الجد الاقصى من قبل القوى التي كانت هذه التصرفات تهدد مصالحها ؟ اما إنهاء الفصل فهو اقل اقناعاً ، ان امكن ، مما سبق اذ يخلط الكاتب بتسرّع ما بين ما يسميّه نهاية العروبة ، والازمة الفعلية التي يمر بها الفكر القومي العربي في المرحلة الراهنة . ليست الامور الداعية للتفاؤل كثيرة حقاً انما تجاهلها المنظم مساهمة ، شعورية او لا شعورية بمحوها .

ويأمل القارىء أن يكون **الفصل الثالث** ـ والاخير ـ اقل اهتماماً بالوصف واكثر إثارة للآتي ، ولكن دون جدوى . يرى الكاتب أن الثورة الفلسطينية انتهت عملياً في الاردن سنة ١٩٧٠ حيث انتصر عليها نظام الدول العربية بأكمله ، بعدما رأى فيها تهديداً لمنطق الكيانات . ثم يسجّل انتصار المحافظين ، بعد أن يذكّر عن حق ، بأن مرد هذا الانتصار عائد الى فشل الآخرين . لكنه انتصار قصير النفس ، اذ سوف يتنازع الاسلام تياران متناقضان : الأول مؤسّسي محافظ والثاني جذري ثوري ، والثاني اكثر توقداً طبعاً . ويتابع عجمي مقارناته بالصين (إجمالاً) وبالهند (احياناً) ليثبت ، اذا كان لا بد من حجة اضافية ، بأن العرب ما زالوا يضيّعون الفرصة تلو الأخرى لنهوض حضاري وسياسي فعلي.

مفيد هذا المزج الدائم وشبه الفوضوي بين الفكر والممارسة . مفيد هذا التذكير المطوّل بطروحات ما بعد ١٩٦٧ النقدية . مفيد هذا الكلام المنشور دون خوف من رقيب او وجل من رصاصة. ولكم نحسد عجمي على اشاراته الواضحة الى هذا او ذاك من القادة ، الى هذا او ذاك من الاحداث التي يجدر بنا تناسيها رسمياً لكي نبقى احياء . ولكن ماذا يريد عجمي ؟ وصف ما حصل ؟ لقد كان وصفه جزئياً للفكر كما للممارسة فتنبه الى التناقضات الداخلية في بلد وتسيها في آخر ، وحكم على المقاومة الفلسطينية بالموت سنة ١٩٧٠ متجاهلاً ١٩٧٣ والرباط والاعتراف الدولي ، والغى الارث الناصري (بجرة) قلم ، ولم يستوقفه النفط العربي في شنيع نتائجه الا لماماً ، ولم يرنُ بنظرة واحدة نحو المغرب العربي الى الغرب من ليبيا . يقول الكاتب انه لم يعد للعرب عدو خارجي جاثم ليضعوا عليه اوزار مشاكلهم . طبعاً لا يمكن القول ان الاستعمار مسؤول عن تبذير اموال النفط ، او عن اهدار الطاقات العسكرية في الصراعات الداخلية، ولكن اسرائيل اقوى من اي يوم مضى على الرغم من التشرذم العربي ، والولايات المتحدة قادرة على الامور العظمى ، والسلبية إجمالاً ، من المحيط الى الخليج . ان العرب مسؤولون طبعاً عما يحصل لهم ، ولكن تناسي ما يحدق بهم ، بارضهم وبنفطهم من مطامع ، يجعل انتقاد تصرفاتهم اقرب للشماتة منه للنقد او للوصف .

وفي المجال الفكري ، هل تساءل الكاتب عن مدى تمثيل من اختارهم للواقع العربي . هل السلفية ـ الجذرية تتكلم فعلياً بلسان محمد جلال كشك ؟ هل ان انتاج الفلسطينيين منحصر في مجلتي **الهدف والحرية** ؟ هل اننا لا نجد ، تزايداً بطيئاً ، انما حقيقياً في عدد الدراسات العربية النموذجية في جمعها للروح العلمية النقدية وللانتماء المواظب الى شعب ووطن وقضية ؟ هل أن الكتابة العربية ، كما يرشح من عرض عجمي اسيرة دائمة للايديولوجيا ؟ هل هذا صحيح اليوم ؟ ثم هل ان الذكاء الوقاد، والتنعم بحرية القول ، كافيان لدى عجمي وغيره للتعويض عن تمسّك مجدب بأفكار مسبقة حيناً ، وانتقائية ايديولوجية لاقصى الحدود وغير مبررة حيناً آخر ؟ □

مؤتمر الطاقة العربي الثاني

الدوحة ـ قطر ٦ـ١١ آذار / مارس ١٩٨٢

د. وليد خدوري

ابرزت اوراق مؤتمر الطاقة العربي الثاني ومناقشاته اهمية الارتفاع التدريجي لاسعار المنتجات النفطية المحلية وذلك للحد من معدلات الاستهلاك المرتفعة وغير الاقتصادية في كثير من الاحيان شريطة الا يضر هذا بمسيرة النمو الاقتصادي او أن يؤثر على دخول الطبقات الدنيا ، وعلى ضرورة التعاون العربي المشترك في مجال الطاقة وبالذات الطاقات الجديدة والمتجددة . كذلك ركز المؤتمر الانتباه الى اهمية الحفاظ على الطاقة وترشيد الاستهلاك وتكثيف الجهود الاستكشافية في المجال النفطي (النفط والغاز) . وقد عكست اعمال المؤتمر بصفة عامة نجاح بعض التوصيات التي تم اقتراحها في مؤتمر الطاقة العربي الاول ، وهي تأسيس لجان طاقة قطرية ، اذ تم بالفعل تأسيس ١٥ لجنة طاقة قطرية عربية حتى الآن وكذلك جمع المعلومات الاولية عن معدلات استهلاك الطاقة على المستوى القطري والقومي مما يساعد على الولوج في دراسات اكثر جدية حول الماضي ويساعد للقيام بتنبؤات اكثر دقة حول المستقبل .

افتتح المؤتمر سمو امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني . وحضر حفل الافتتاح معظم وزراء النفط والطاقة العرب باستثناء وفد البحرين الذي تغيب عن جميع اعمال المؤتمر نتيجة للخلاف الذي كان حاصلاً عندئذ حول جزر حوار . وقد شاركت كل من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وجامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية في تنظيم وعقد هذا المؤتمر والذي شارك فيه ما يزيد عن ٤٠٠ شخص . وكان نصف الحضور تقريباً من اعضاء الوفود العربية الرسمية اما بقية المشاركين ، واغلبهم من العرب ، فقد تم توجيه دعوات لهم من قبل المنظمات المشاركة وهم من المحاضرين والمعلقين والخبراء .

وتحت شعار « الطاقة في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي » تم عرض ما يزيد عن ٦٠ دراسة و ٢١ ورقة قطرية توصّف أوضاع الطاقة في الاقطار العربية . وتم تقسيم المؤتمر الى ثلاث لجان رئيسية : مصادر الطاقة ، الطلب على الطاقة ، والصناعة النفطية . كما تم عقد حلقات نقاش حول : الوضع المؤسسي للطاقة ، الكوادر الضرورية

والتدريب في مجال الطاقة ، والاستثمارات المطلوبة لتطوير قطاع الطاقة ودور هذا القطاع في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي .

مصادر الطاقة

حذرت الورقة الرئيسة في هذه اللجنة وهي ورقة ادارة الاستكشاف في منظمة الاوابك الى انه اذا اريد للانتاج العربي في المستقبل ان يستمر على مستوياته الحالية ، فيجب أن تكثف الجهود من اجل اكتشاف حقول جديدة. ونوّهت الورقة ان هذا يتطلب : التعاون في الاستثمار على صعيد جميع الاقطار العربية لاستكشاف حقول نفطية جديدة تعاوناً متوازناً ومخططاً له مع الدول الصناعية للاستفادة من نتائج البحوث والتطوير في مجال الاستكشاف وتأسيس شركة عربية للاستكشاف والتطوير بالاضافة الى مركز فني عربي لابحاث الاستكشاف والانتاج النفطي . وقد اثار هذا الاقتراح الاخير مناقشة واسعة في اللجنة نظراً للصعوبات التي يمكن أن تواجهها شركة مشتركة من قبل الاقطار العربية ذاتها . ويمكن القول ان الرسالة التي طرحتها هذه الورقة والتي حازت على تأييد المشاركين هي ضرورة التعاون العربي في الاستكشاف على صعيد المنطقة العربية برمتها . كذلك التحذير الذي اشارت اليه من أن اقطار الاوابك تنتج حالياً بمستويات عالية جداً بينما هناك تقلص واضح في الجهود الاستكشافية منذ أن تم التخلص من الشركات الاجنبية ، وانه اذا لم يتم تلافي هذا الأمر فإن العواقب ستكون وخيمة في المستقبل .

واظهرت ورقة ادارة الاستكشاف في الاوابك الى أن اقليم النفط العربي لا يزال يعتبر من اغنى الاقاليم النفطية في العالم وذلك بمستوى اي مقياس يقاس به ، سواء كان ذلك بعدد الاحواض الرسوبية الموجودة به والبالغة اكثر من ٣٠ حوضاً ، او الحقول المكتشفة والبالغة ٢٠٠ حقل تقريباً ، او الاحتياطيات الحالية والمحتملة التي تشير اليها اغلب التقديرات وهي بحدود ٧٠٠ مليار برميل مكافيء نفط . اضافة الى ذلك فإن الاقطار العربية تزود العالم بما مقداره ١٦ بالمائة من حاجته الى الطاقة في حين انها لا تملك من مصادر الطاقة المختلفة سوى ٩ بالمائة من مجموع ما يملكه العالم ، كما انها تقوم بتزويد العالم بحوالى ٣٣ بالمائة من حاجته للنفط في حين ان احتياطياتها تبلغ حوالى ٥٢ بالمائة من الاحتياطي العالمي وان استهلاكها من النفط لا يزيد عن ٣ بالمائة من استهلاك العالم .

وتأكيداً على ما ذكر اعلاه وعلى كميات النفط الممكن استخلاصها مستقبلاً من الحقول العربية، فقد أشار محمود دبوس (مستشار نفطي يعمل في الولايات المتحدة) الى أن التقديرات المتحفظة للكميات النفطية الاضافية التي يتوقع استخلاصها بطرق الاستخلاص المدعّم تتراوح ما بين ٥ ـ ١٠ بالمائة من حوالى ٤٠٠٠ مليار برميل من النفط الاصلي بباطن الارض متوفر حالياً في العالم . ولو صحت هذه التوقعات ، فإن هذا سيجعل طرق الاستخلاص المدعم للنفط من اهم عمليات الاستكشاف . ومن الجدير بالذكر أن الاحتياطيات العالمية المستقبلية الممكنة تقدر بحوالى ٢٠٠ ـ ٤٠٠ مليار برميل ، بينما تقدر الاحتياطيات الممكن الحصول عليها بطرق الاستخلاص المدعم للنفط من مكامن الشرق الاوسط ما بين ١٢٥ ـ ٢٥٠ مليار برميل .

وفيما يتعلق بالطاقة الكهربائية ، فقد نبّه هشام الخطيب (سلطة الكهرباء الاردنية) الى النمو السريع لاستهلاك الطاقة الكهربائية على المستوى العربي (١٥ بالمائة سنوياً) ، وتنبأ باستمرار هذا المعدل المرتفع في الثمانينات . الا انه اشار في الوقت نفسه الى أن معدل استهلاك الفرد العربي من الطاقة الكهربائية لا يزال منخفضاً بالنسبة للفرد الاوروبي وذلك لانخفاض مستوى المعيشة ، كما أن هناك تفاوتاً

ملحوظاً في الاستهلاك ما بين الاقطار العربية نفسها للسبب ذاته . وفيما يتعلق بالمستقبل ، فقد توقع المحاضر ان يزداد الطلب على الطاقة الكهربائية بحوالى خمسة اضعاف بين ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ وان الاستثمارات للفترة نفسها في هذا القطاع ستبلغ حوالى ١٥٠ مليار دولار بأسعار ١٩٨٠ .

اما بالنسبة للطاقات الجديدة والمتجددة ، فقد ركزت معظم الاوراق على ضرورة واهمية العمل العربي المشترك في هذا المجال وذلك للحاجة الماسة للتكامل ما بين رأس المال والطاقة البشرية المتخصصة والموارد الاولية والبحوث والتقنية . ودار النقاش حول ضرورة التعاون العربي في هذه المجالات وكيف انه اذا كان ممكناً بناء صناعة نفطية على المستوى القطري ، فإن البناء بالنسبة للطاقة الجديدة ، وبخاصة النووية ، يتطلب مجهوداً مشتركاً . وفي ورقة حول الطاقة النووية في الوطن العربي ، اكد كل من عدنان شهاب الدين ويوسف رشيد (معهد الكويت للابحاث العلمية) الى أنه بالرغم من توفر احتياطي كبير من النفط العربي ، الا ان حاجات التنمية بالاضافة الى استمرارية الطلب الخارجي ستؤدي الى نضوب الحقول خلال عشرات السنين فقط ، هذا مما يجعل الخيار النووي العربي جديراً بالاهتمام الجدي ، بخاصة ان التحليل الاقتصادي لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية يعتبر مجدياً واقل من الكلفة الكلية للتوليد باستخدام النفط . ونوهت الورقة بضرورة استغلال اقطار الاوابك لثرواتها الحالية في دورة الوقود النووي حيث ان الاستثمار يعتبر مضموناً في مثل هذا المصدر بالاضافة الى ضمان متطلباتهم من الوقود النووي لتوفير احتياجاتهم من الطاقة المستقبلية .

الطلب على الطاقة

اثارت الدراسات والمناقشات في هذه اللجنة العديد من الامور الحيوية المتعلقة بالانماط التاريخية لاستهلاك الطاقة عربياً ومدى توجهها مستقبلياً . كما قدمت ابحاث حول المبالغ التي تم استثمارها في قطاع الطاقة العربي في عقد السبعينات وما هي الاموال اللازمة لهذا القطاع خلال العقدين المقبلين . هذا بالاضافة الى الاوراق التي القيت في حلقة الطاقة والتنمية حول آثار الريع النفطي على الاقتصاد العربي بعد التخلص من هيمنة الشركات الغربية وثورة الاسعار النفطية في عام ١٩٧٣ . ان الطابع المميز والملحوظ لعدد من هذه الاوراق هو المستوى العلمي والرصين الذي اتصفت به من حيث محاولتها استخدام التحليل الاقتصادي ـ الرياضي والربط ما بين استهلاك الطاقة ونمو الدخل وزيادة عدد السكان ومعدل اسعار الطاقة المحلية . كما أنها تميزت بالتكامل الى حد كبير من حيث استعراضها للواقع العربي اولاً ومن ثم تقديمها معلومات قطرية تفصيلية وبالذات ـ في بعض الاحيان ـ حول انماط استهلاك الطاقة التاريخية والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية وكذلك التفاصيل والاتجاهات لكل من انواع الطاقة المستخدمة والمنتجات النفطية .

وقد نبّهت ورقة ابراهيم ابراهيم وحمدي صالح وعبد الرحيم عويس (منظمة الاوابك) من مغبة الاستمرارية في نمط اسعار الطاقة السائدة في الاسواق العربية المحلية ، اذ ان اجمالي الاستهلاك العربي من الطاقة قد تضاعف ثلاث مرات خلال العقد الماضي ، اي بمعدل سنوي قدره ١٣ بالمائة ، وانه اذا استمرت هذه المعدلات في المستقبل فإن هذا سيؤدي الى ارتفاع الطلب على الطاقة المحلية من ٢ مليون برميل / يومياً مكافىء نفط في ١٩٧٩ الى حوالى ١١ مليون ب ي م ن في عام ٢٠٠٠ . وقد شكل النفط ٩٢ بالمائة من مجموع الطاقة المستهلكة ، بينما كانت حصة الطاقة

الكهرومائية ٧ بالمائة والفحم ١ بالمائة. وفيما يتعلق باستهلاك الفرد العربي من الطاقة ، فقد تحقق ارتفاع سنوي عالٍ معدله ٩,٥ بالمائة ومقداره ٦٢٨ كغم مكافىء نفط لعام ١٩٧٩ . ولكن تتفاوت الارقام من قطر الى آخر وذلك حسب المستوى المعيشي في كل قطر ، فهي تتراوح ما بين ٦٤ كغم م ن في السودان الى ٩,٣٧٧ كغم م ن في البحرين .

وقد أظهرت الدراسة اهمية السعر كعامل فاعل في استهلاك الطاقة اذ ان مرونة الطلب السعرية هي تقريباً ٥ بالمائة ،اي ان زيادة السعر بنسبة ١٠ بالمائة تؤدي الى نقص الطلب بنسبة ٥ بالمائة (اذا بقيت العوامل الاخرى ثابتة) . ومن ثم فقد اوصت الدراسة « بزيادة تدريجية في الاسعار » ولكن حذرت في الوقت نفسه انه « عند استعمال السعر كمحدد للاستهلاك يجب التزام الحذر والتعقل حيث ان هذا الاستعمال قد يؤدي الى مساوىء اقتصادية واجتماعية كبيرة . ولهذا فمن المستحسن تجنب القفزات الكبيرة في رفع الاسعار المحلية قدر الامكان » .

واستعرض روبرت مابرو (جامعة اكسفورد) بعض المؤشرات المتعلقة بانماط استهلاك الطاقة في الوطن العربي ، وكانت استنتاجاته كالآتي :

- ستنمو حاجة الطاقة بصورة سريعة في الوطن العربي لان المعدل الطبيعي لنمو السكان مرتفع . ولكن المقدرة على اشباع هذه الحاجات تعتمد على الدخل وهذا بدوره يعتمد على سعر النفط في المستقبل .

- من الارجح أن تكون الزيادات المرتبطة بأي معدل معين للنمو الاقتصادي اعلى في الوطن العربي (باستثناء الكويت وقطر والامارات) من مثيلاتها في البلاد النامية الاخرى .

- يتوقع ان تستمر السياسات التسعيرية للطاقة في الوطن العربي في دعم استهلاك الطاقة واعانته ومن ثم ستشجع على نمو الاستهلاك .

- إن الوجود النفطي الضخم في المنطقة العربية يحث بطريقة مباشرة وغير مباشرة على استهلاكه .

- تكتسب سياسة المحافظة على الطاقة في الانتاج مغزى حقيقياً فقط في اطار تكامل سياسي واقتصادي عربي وهي بدون جدوى في ظل وحدات اقتصادية منفصلة كما هو الوضع الآن .

- وجوب تشجيع سياسة الاستعمال المحلي للغاز وكذلك اتخاذ سياسات مشتركة بخصوص تسعير النفط وتصديره .

ويمكن القول ان مجمل الابحاث في هذه اللجنة دارت حول الطلب الكلي على الطاقة ، اخذة بنظر الاعتبار الارتفاع في الدخل وزيادة عدد السكان والتغير في الاسعار . واسترشد الباحثون بتحاليل اقتصادية مختلفة وفترات زمنية متعددة للوصول الى هذا الهدف . وحاز موضوع تسعير المنتجات النفطية المحلية اهتماماً ملحوظاً نظراً لأن الكلفة البديلة لاستخدام النفط في ازدياد ، ولأن ارتفاع مستوى الدخل اخذ يؤدي الى انماط غير عقلانية او رشيدة في استهلاك الطاقة مما سيؤدي بدوره الى استنفاد الاحتياطي بصورة سريعة في بعض الاقطار العربية ومن ثم احتمال حدوث هزات اقتصادية عنيفة مستقبلاً ، بخاصة انه لم تتطور حتى الآن البدائل الاقتصادية والانتاجية على المستوى نفسه لهذا المورد الحيوي .

وقد أثار موضوع تسعير المنتجات النفطية المحلية وجهات نظر متعددة . فقد لفتت ورقة اسامة الجمالي (منظمة الاوابك) النظر الى ضرورة تفادي التعميم بخصوص اسعار الطاقة على المستوى العربي واهمية حصرها في مجموعات من الاقطار التي تتشابه ظروفها الاقتصادية . وكان هناك اتفاق عام على اهمية ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الطاقة وزيادة مستوى اسعار المنتجات النفطية بصورة

تدريجية . الا أن البعض اشار الى النتائج السلبية من ارتفاع اسعار الطاقة المحلية في الاقطار غير المنتجة للنفط كزيادة العجز في موازين المدفوعات والآثار الحتمية على مسيرة التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . كما طرح ، من جانب آخر ، بعض المسؤولين والخبراء من الاقطار النفطية وجهة نظر مختلفة مفادها ان الاولوية يجب أن تعطى للتنمية الاقتصادية ، وان استهلاك الطاقة ما هو الا وجه آخر من هذا الامر ولا يجب أن ينظر الى الموضوع كهدف بحد ذاته لأن معظم استهلاك الطاقة ماهو الامستخدم في الصناعة النفطية وفي الصناعات اللاحقة للانتاج . كذلك فإن تصنيع النفط هو جزء اساسي من عملية التصدير ، اذ انه سيعوض عن تصدير النفط كمادة خام ويستبدله بمنتجات بترولية ومن ثم الحصول على مردود مالي اعلى في المستقبل . واثارت اطراف اخرى امراً مهماً آخر وهو التساؤل عن سبب التركيز على عنصر الاعانة والدعم بالنسبة للمنتجات البترولية بينما هناك مواد اخرى كثيرة تقوم الحكومات العربية بدعمها بينما هي لا تؤدي بالضرورة الى خدمة الاقتصاد الوطني كما هي الحالة ـ بصورة عامة ـ في استخدام المنتجات النفطية .

الطاقة والتنمية

افاد البحث الذي توصلت اليه ميرفت بدوي (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) الى ان متوسط الاستثمارات في الاقطار العربية من انتاج الطاقة وتحويلها بين ١٩٦٩ ـ ١٩٨١ قد بلغ ٩٧,٧ مليار دولار بأسعار عام ١٩٧٩ ، اي بمتوسط قدره ٨,١ مليار دولار سنوياً ، وكان ٨٠ بالمائة منها في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ . وقد مثلت هذه الاستثمارات حوالى ١٧ بالمائة من الاستثمارات الكلية العربية خلال عقد السبعينات . وكانت نسبة هذه الاستثمارات بين قطاعات الطاقة المختلفة كالآتي : ٢٣ بالمائة الكهرباء ؛ ٢١ بالمائة التنقيب والتطوير ؛ ٢١ بالمائة التكرير ؛ ١٥ بالمائة خطوط الانابيب ؛ ٩ بالمائة مصانع تسييل الغاز ؛ و ١,٥ ـ ٤,٨ بالمائة بقية القطاعات . وتوقعت نتائج البحث أن يبلغ مجموع الاستثمارات في قطاع الطاقة حتى عام ٢٠٠٠ مبلغ ٢٥٥,٣ مليار دولار بأسعار ١٩٧٩ ، وتصل هذه الاحتياجات الى ١٤,١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع في عام ٢٠٠٠ .

وفي حلقة النقاش عن الاستثمارات في قطاع الطاقة ، حذر ابراهيم شحاتة (صندوق الاوبيك) من خطورة التعامل مع الارقام العربية وكأنها ارقام دولة واحدة . كما نبّه الى التمييز في مسألة تمويل قطاع الطاقة ما بين دول التمويل الذاتي وتلك التي تعتمد على التمويل الخارجي ـ وهذا بدوره ينقسم الى قسمين : **التمويل التجاري والتمويل الانمائي** . وذكر مدير عام صندوق الاوبيك أن معظم المتكلمين افترضوا في اوراقهم ان الاقطار العربية غير النفطية ستعتمد على التمويل الانمائي ، او بمعنى آخر على صناديق المعونات القطرية والاقليمية والدولية . ومن ثم فإن الاسئلة التي تطرح نفسها هنا هي : هل من الممكن توسيع نشاطات هذه الصناديق لكي تستطيع أن تغطي الاموال الضخمة اللازمة لتطوير قطاع الطاقة ؟ وهل ستتجدد موارد هذه الصناديق بسهولة مستقبلاً ؟ وهل قدرة الاقطار الاعضاء المالية مستمرة بالانماط السابقة نفسها ؟ وكان الجواب على هذه الاسئلة سلبياً : فإن استمرار تجدد موارد عدد من الصناديق امر غير مؤكّد ؛ وان قسماً منها سيضطر الى الاقتراض ؛ وكذلك فإن شروطها ستصبح اكثر قسوة مستقبلاً . وفي النهاية اقترح المحاضر التفكير جدياً وعملياً لايجاد الحلول والبدائل لدفع الشركات الاستثمارية والمالية العربية في الاستثمار في

قطاع الطاقة العربي وغيره من القطاعات الاقتصادية المنتجة بدلاً من التركيز على الابداعات في الخارج .

وفي مجال علاقة النفط بالتنمية ، اثار فاضل الجلبي (منظمة الاوبيك) عدة اسئلة مهمة ، وبخاصة بعد مرور ١٠ سنوات تقريباً على التبدلات الهيكلية الكبيرة في صناعة النفط العربية . والسؤال الرئيسي الذي طرحه نائب امين عام منظمة الاوبيك هو : هل استطاعت هذه التبدلات الهيكلية خلق تحول نوعي وجذري في دور النفط في التنمية العربية ، وبالذات من تغييره من مجرد مصدر مالي للتنمية كما كان في عهد الامتيازات الى محور نمو وتراكم لرأس المال الوطني والتكنولوجيا الوطنية ؟ ورغم قصر الفترة الزمنية للوصول الى نتائج اساسية في هذا المجال ، فقد تمكن المحاضر من الوصول الى الاستنتاجات التالية :

- ان انتقال سلطة اتخاذ القرار الى القوى الوطنية المحلية يعني ان الصناعة النفطية قد اصبحت تتأثر بالمتغيرات الداخلية في القطر المنتج بدلاً من المتغيرات الخارجية ، بل ان السياسات النفطية اصبحت محوراً للاستراتيجيات الاساسية للدولة .

- ان التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي سيبقيان معتمدين على متغيرات الدخل النفطي بالقيم الحقيقية ما دام هيكل الاقتصاد الريعي قائماً وما دامت مصادر اخرى للدخل القومي غير متوفرة - وهذا الاعتماد سيزيد كلما زاد الريع نفسه .

- ان متغيرات السوق الخارجية ستظل تلعب دوراً اساسياً في تقرير النشاط النفطي داخل الاقطار العربية المنتجة للنفط قد يفوق المتغيرات الداخلية .

- ان الانفصام الافقي للنشاط النفطي العربي بعد التخلص من الشركات الاجنبية (اي السيطرة فقط على المراحل الاولية للصناعة النفطية وليس العمليات اللاحقة للانتاج) لم ينجم عنه النجاح المطلوب في زيادة التنسيق العربي في مجالات السياسات الانتاجية والاستثمارية والتسويقية .

- ان الانماط الانفاقية السائدة في الوقت الحاضر تخلق ميلاً الى استزادة عوائد النفط مما يزيد الاعتماد على هذا المورد بشكل لا تبرره متطلبات التنمية الاساسية ، ولو استمر هذا الامر فإنه سيفقد المنتجين بعضاً من فعاليتهم للتأثير على متغيرات السوق الدولي في قرارات التسعير والانتاج .

الصناعات النفطية

دار البحث في هذه اللجنة حول امور شتى ذات علاقة بالصناعة النفطية العربية : اسواق المنتجات النفطية المستقبلية ، انواع المصافي الجديدة ، طرق استخدام الغاز واستغلاله ، صناعة الاسمدة النيتروجينية ، النقل البحري للمواد الهيدروكربونية والتلوث والبيئة .

وقد انطلق النقاش من حقيقة ان هناك تغيراً ملحوظاً في الطلب على مختلف انواع المنتجات النفطية وذلك من واقع انخفاض حصة النفط في ميزان الطاقة العالمي ومن واقع تعديل اسعار النفط وترشيد الاستهلاك وادخال البدائل ، كل هذا مما يدعو الى اعادة النظر في سياسة التكرير العربية والعالمية لجعلها تتناسب مع حاجة الاسواق الحالية والمحتملة للمنتجات النفطية . ودعت ورقة زهير قصبلي (منظمة الاوابك) الى البدء بدراسة تطوير المصافي العربية كمرحلة اولى واضافة وحدات تمويل عليها بشكل يتلاءم مع متطلبات السوق العربي والدولي للمنتجات بالاضافة الى الفائدة الناتجة عن زيادة الريعية من جراء بيع مشتقات خفيفة ذات سعر اعلى في ظل الركود والانكماش في صناعة التكرير حالياً ، على ان يتم في الوقت نفسه دراسة زيادة الطاقة التكريرية العربية مستقبلاً استناداً على سياسة تكرير متكاملة .

وفي المنوال نفسه اشار صبري عبد الرزاق كاظم (وزارة النفط العراقية) في ورقته الى ان التوسع في صناعة التكرير العربية يمثل هدفاً أساسياً لتحقيق استغلال الثروة النفطية العربية اذ ان صناعة التكرير تقدم الهيكل الاساسي للتوسع في الصناعة البتروكيماوية وبذلك يتحقق تنويع مصادر الدخل للاقطار العربية . ويمكن استغلال التباين بين الاقطار العربية في الموارد البشرية والمادية كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي وذلك باقامة المصافي في الاقطار التي تتمتع بقاعدة استهلاكية كبيرة وموقع جغرافي جيد بالنسبة للتصدير وتوفر الايدي العاملة . ودعا كذلك الى الربط المتزايد في عملية التسويق ما بين تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية .

وبخصوص المصافي المستقبلية ذكر بيير لوبرنس (معهد البترول الفرنسي) انه نظراً لازدياد الحاجة الى الموارد الكيماوية وانخفاض الطلب على المحروقات ، فقد ازداد اهتمام الشركات مؤخراً بفكرة المصفاة البتروكيماوية . ويصمم هذا النوع من المصافي لتنتج أساساً الاوليفينات مثل الاثيلين والبروبيلين والبيوتارين ، والعطريات مثل البنزول والتولوين والزيلينات . ويمكن تصميم المصفاة البتروكيماوية لانتاج الحد الاقصى من الاوليفيناتاو الحد الاقصى من العطريات . وقد استحوذت هذه الدراسة على اهتمام عدد كبير من الخبراء العرب.

وفيما يتعلق بانتاج الغاز الطبيعي واستخدامه ، فقد اشارت البحوث الى وجود حوالى ١٢ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في الاقطار العربية عام ١٩٨٠ مقارنة بحوالى ٧٨ تريليون متر مكعب على الصعيد العالمي . وانه رغم قيام عدة مشروعات عربية لفصل الغاز المصاحب وتسييله وتصديره منذ عام ١٩٧٣ والاستخدام المتزايد للغازات في الصناعة الكيماوية ، الا ان الكمية التي تم هدرها بالحرق حتى عام ١٩٧٩ قد بلغت حوالى ٧٥ مليار متر مكعب تقدر قيمتها بحوالى ١٥,٥ مليار دولار . وقد اثارت ورقة مصطفى برهام وسميح مسعود (منظمة الاوابك) النقاش المطروح حالياً في عدد من الاقطار العربية حول الخيار ما بين تصدير الغاز الطبيعي المسال او استعماله مصنعاً كلقيم لمصانع البتروكيماويات او كوقود في محطات الكهرباء والتحلية او للاستعمال المنزلي . ولم يصل النقاش الى نتيجة محددة سوى الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الموضوعية لكل قطر والتركيز على اهمية الربط ما بين اسعار النفط والغاز وان الربحية في النهاية متعلقة بهذا الامر الى حد كبير .

واخيراً اثارت ورقة فاروق معيوف (الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية) موضوع التنافس القائم حالياً ما بين الشركات العربية الحكومية في الاسواق الدولية في مجال تسويق الاسمدة الكيماوية والنتائج السلبية لهذا النوع من التنافس . ورغم تبيان اهمية التنسيق في هذا المجال وجدوى اقامة شركة عربية مشتركة للتسويق الا ان الاقتراح استبعد من قبل الكثير نظراً لصعوبة تحقيقه في ظل الاوضاع العربية السائدة .

مؤسسات الطاقة

حملت الورقة المقدمة من خالد الشاوي واحمد السعدي (منظمة الاوابك) ثلاثة اقتراحات متعلقة بمؤسسة عربية جديدة للطاقة . وقد نوقشت هذه الورقة من قبل رؤساء الوفود في جلسات مغلقة طيلة ايام المؤتمر ، تم بنتيجتها استبعاد اقتراحين ، يدعو الاول الى تأسيس منظمة عربية جديدة متخصصة بشؤون الطاقة بينما يدعو الآخر الى تكوين لجنة عربية للطاقة مؤلفة من اللجان القطرية ، وهو الاقتراح الذي تم الاتفاق عليه قبل ثلاث سنوات

في مؤتمر الطاقة العربي الاول في ابو ظبي . ومن ثم فقد اخذ المؤتمرون بالاقتراح الثالث الذي سيعتمد تنفيذه على موافقة مجلس وزراء منظمة الاوابك . ويدعو هذا الاقتراح الى قيام منظمة الاوابك بتنسيق جميع نشاطات الطاقة على المستوى العربي وتأسيس مركز للمعلومات والابحاث بخصوص الطاقة يرتبط بمنظمة الاوابك واخيراً يتم تأليف لجنة مشتركة من المنظمات الاربع المشرفة على مؤتمر الطاقة العربي الثاني والمنظمة العربية للثروة المعدنية لدراسة البدائل القانونية والمؤسسية المتوفرة لجمع اقطار منظمة الاوابك وبقية الاقطار العربية والمنظمات الخمس في تنظيم عربي مشترك للطاقة . كما ستكون هذه اللجنة مسؤولة ايضاً عن عقد مؤتمر الطاقة العربي الثالث في الجزائر في حزيران / يونيو ١٩٨٥ .

التوصيات

شملت توصيات المؤتمر أموراً عديدة ذات علاقة بشؤون الطاقة العربية وقد سبق ذكر بعضها اعلاه . اما البقية فنستخلص منها ما يلي :

- ادانة اجراءات المقاطعة والحظر التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية .
- دعم جهود الاستكشاف في الاقطار العربية تقنياً ومادياً وما قد يتطلبه ذلك من انشاء شركات استكشاف قطرية وعربية مشتركة .
- تكثيف التعاون العربي الوثيق في مجال الطاقة النووية للتغلب على مشاكل تقنياتها المعقدة والاستفادة من اقتصاديات الحجم .
- انشاء مجموعة عمل من منتجي وموزعي الطاقة الكهربائية في الأقطار العربية للتعاون في مجال الربط الكهربائي العربي وتوحيد المقاييس الكهربائية وتبادل الخبرات والتقنيات .
- وضع السياسات واتخاذ الاجراءات الضرورية - بما في ذلك النواحي التسعيرية - للحد من التزايد المطرد في استهلاك الطاقة من خلال التعرف على مواقع التبذير فيها ، مع مراعاة احتياجات التنمية واستهلاك الفئات ذات الدخل المحدود .
- ضرورة تطوير المصافي العربية بشكل يتلاءم مع متطلبات الاسواق العربية والدولية للمنتجات النفطية ويؤدي في الوقت نفسه لزيادة ربحية الصناعات اللاحقة للانتاج وتكاملها .
- دعوة صناديق التنمية ومؤسسات التمويل العربية لمنح اولوية في تمويل الاستثمار في صناعات الطاقة في الدول الفقيرة بمصادر الطاقة مع الاهتمام بالمشاريع المشتركة ومراعاة المصلحة الوطنية في بناء المشاريع الاستراتيجية .

خلاصة

استطاع مؤتمر الطاقة العربي الثاني أن يؤشر بدقة نحو العديد من الاتجاهات الايجابية والتحديات الصعبة التي تواجه صناعة النفط العربية ، كما أنه تمكن من وضع قاعدة صلبة من الدراسات الاولية والمعلومات الاساسية للبحاثة والخبراء بهدف البناء التراكمي عليها والوصول - الآن وفي المستقبل - الى ابحاث ونتائج علمية ودقيقة تفيد المواطن العربي في تلمس واقعه العام ، والمسؤولين في اتخاذ القرارات القطرية المشتركة .

كما تم في هذه المناسبة دمج مؤتمر البترول العربي ، الذي كانت تشرف عليه ادارة النفط في جامعة الدول العربية والذي عقد عشرة مؤتمرات اثناء الستينات والسبعينات ، تم دمج هذا المؤتمر مع مؤتمر الطاقة . وقد اثار هذا الموضوع عدة تساؤلات من قبل المشاركين في المؤتمر . فمن جهة كان الحضور في مؤتمرات النفط مفتوحاً واكثر شمولية ، بينما الدعوات في مؤتمرات الطاقة - وان كانت واسعة وبخاصة في هذا المؤتمر الثاني ، الا انها لا تزال محدودة

بالدعوات التي يتم توجيهها من قبل المنظمات المشرفة على المؤتمر . وكانت هناك عدة ملاحظات حول تأثير هذا النوع من المؤتمرات على فحوى المواضيع المطروحة ومدى امكانية خلق جو واسع الصدر للحوار والنقاش.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان مؤتمرات النفط العربية كانت قد شهدت سلسلة من المعارك المتلاحقة ضد الشركات الاجنبية ، وطرحت في حينه في الاوراق والمداولات افكاراً واراء باسلوب قوي ومركّز مما كان له صدى واسع ومؤثر عند الرأي العام العربي وحكوماته . فمن ثم اعتبرت مؤتمرات النفط العربية ، وبخاصة في فترة الستينات ، بمثابة « لوبي » نفطي عربي للدفاع عن المصالح الوطنية وتصعيدها وطرحها على الرأي العام . اما في مؤتمرات الطاقة ، وبعد ان تمت السيطرة على الصناعة النفطية ، فإن هدف المسؤولين عن هذه المؤتمرات هو التركيز على ايجاد السبل الناجحة لتعاون الاقطار العربية في مجال الطاقة والتفكير في الوسائل اللازمة لدمج هذا القطاع وتكامله مع بقية القطاعات الاقتصادية والبحث في الوسائل والبدائل للحصول على التقنية والمعرفة في هذا الاختصاص .

ومن ثم فإن هناك اختلافات واضحة في الاهداف ما بين مؤتمرات النفط ومؤتمرات الطاقة وهذا امر مشروع نظراً لاختلاف المراحل التاريخية والسياسية والاقتصادية . الا أنه رغماً عن ذلك ، ولربما بسبب هذا التباين ، تقع هناك مسؤوليات جسيمة على عاتق المشرفين على مؤتمرات الطاقة لتوسيع رقعة المشاركة من الخبراء والمتخصصين والانتفاع من الابحاث والمداولات لايصال رسالتها الى الرأي العام العربي الذي لا بد من أن يكون على علم ودراية صحيحة بمجريات امور الطاقة في بلاده لكي يستطيع ان يتفاعل ايجابياً مع التوصيات الناتجة عن هذه المؤتمرات . كذلك تقع مسؤولية في افساح المجال لطرح ابحاث ودراسات ذات صلة اوثق بالسياسة العامة والصناعة النفطية في الوطن العربي ، وبالذات لأن هذه الصناعة قد اصبحت وطنية وتدار من قبل المسؤولين والخبراء العرب . فكما هو واضح للجميع فإن موضوع النفط والطاقة من الاهمية بمكان للمستقبل العربي وحاضره بحيث يستوجب خلق الاطار اللازم الذي يتمكن من خلاله استيعاب الآراء والمصالح العربية المختلفة ومناقشة الامور بموضوعية من اجل التمكن من تحديد المصاعب والخلافات وتفهمها ومحاولة الوصول الى حلول عملية تخدم الاهداف العربية المشتركة □

* يوميات

موجز يوميات الوحدة العربية
شباط (فبراير) ١٩٨٢

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ القمة العربية

ـ استقبل في تونس معمر القذافي الرئيس الليبي ، الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية وبحث معه الوسائل الكفيلة بتعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وامكانية استئناف مؤتمر قمة فاس . وقد أعلن القليبي عقب الاجتماع ان الرئيس الليبي سيحضر شخصياً الجلسات القادمة لمؤتمر القمة العربية الثاني عشر في المغرب ، وان لدى القذافي مقترحات ايجابية بشأن القضايا التي سيبحثها المؤتمر (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

٢ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

أ ـ مجلس الجامعة

ب ـ مجالس ومؤتمرات وزراء العرب المتخصصة

ج ـ الامانة العامة

د ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات المتخصصة

ـ اختتم مجلس جامعة الدول العربية دورته الطارئة التي بدأت اعمالها بمقر الجامعة في تونس يوم ١٣ / ٢ / ١٩٨٢ لمناقشة ضم اسرائيل مرتفعات الجولان السورية . وصدر بيان ختامي دان المجلس فيه السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ، وقرر تشكيل لجنة وزارية من السعودية والاردن والجزائر وسوريا والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقويم العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين الدول العربية والدول المساندة للعدو على أن ترفع تقريرها الى مؤتمر القمة ، وبذل الجهود المشتركة لتنفيذ جميع فقرات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٢. كما اشاد المجلس بأهمية العمل العربي المشترك (الرياض ، الرياض) . وقد اكد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري في حديث للصحفيين اثر اختتام الدورة ، ان مقررات المجلس بشأن العدوان على الجولان كانت افضل ما يمكن التوصل اليه في ظل الظروف العربية الراهنة (تشرين ، دمشق ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) . هذا ، وكانت سوريا قد تقدمت الى مجلس الجامعة بمشروع قرار حول ضم الجولان يقضي بفرض العقوبات الاقتصادية على الولايات المتحدة الامريكية لمساندتها اسرائيل ، ويدعو المجلس الى الطلب من الدول الاعضاء في منظمة اوابك رسم سياستها النفطية وفقاً للمصالح القومية العربية ومواقف الدول المستهلكة من القضايا العربية الاساسية (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اختتمت في تونس الدورة الثانية والثلاثون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى الوزراء ، التي كانت قد بدأت اعمالها في السادس من الشهر الجاري . واصدر المجتمعون بياناً اعلنوا فيه عن اعداد مشروع اتفاقية بين الدول الاعضاء في جامعة الدول

العربية حول انتقال الايدي العاملة العربية بين بلدان العالم العربي . واكد الوزراء من ناحية ثانية تضامنهم مع ليبيا بشأن الحظر الامريكي لبيع الطائرات المدنية لها وقرروا رفع هذه المسألة الى الدورة التي سيعقدها مجلس الجامعة في شهر آذار (مارس) المقبل (السياسة ، الكويت ، ٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اختتمت في تونس اعمال الدورة الثامنة عشرة لمجلس وزراء الاعلام العرب التي بدأت اول امس . واصدر المؤتمرون قرارات وتوصيات اكدوا فيها على ضرورة نبذ الخلافات العربية وابعادها عن النشاط الاعلامي العربي في الساحات الدولية التي تتواجد فيها الجاليات العربية . واوصى المجلس بالقيام بتحرك اعلامي نصرة لجنوب لبنان ، ودعا الى تغطية اعلامية للمقاطعة العربية للعدو الصهيوني . وقرر المجلس ايضاً تقديم الدعم الفني والمادي للنشاط الصحفي في بعض الدول العربية (العمل ، تونس ، ٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اقر المؤتمر الطارىء لوزراء الداخلية العرب الذي عقد امس في الرياض.النظام الاساسي لمجلس وزراء الداخلية العرب ووافق على ان يقوم الامير نايف بن عبدالعزيز رئيس المؤتمر برفع مشروع هذا النظام الى مجلس جامعة الدول العربية لاقراره . وتم اختيار تونس كمقر للهيئة الفنية للمؤتمر . وقد افتتح الامير نايف المقر الرئيسي للمركز العربي للدراسات الامنية بحضور وزراء الداخلية العرب الذين شاركوا في المؤتمر (الجزيرة ، الرياض ، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- القى الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية خطاباً امس الاول في الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن الجولان ، وصف فيه قرار اسرائيل بضم الجولان بانه عمل مخالف للقانون الدولي وليثاق الامم المتحدة . واضاف أن تمادي الجمعية الدولية بغض الطرف عما تقوم به اسرائيل سيفقد منظمة الامم المتحدة ما تتمتع به من هيبة ووزن ويؤدي بها الى التلاشي (العمل ، تونس ، ٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- دعت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في بيان اصدرته في تونس ، الحكومة الاثيوبية الى أن توقف هجماتها ضد الشعب الاريتري وان تستجيب لمطالبه الشرعية في تقرير مصيره (البلاد ، جدة ، ٢٧ / ٢ / ١٩٨٢) .

- عقدت في تونس الهيئة العربية الصغرة المكلفة وضع مشروع استراتيجية عربية شاملة لمواجهة العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان - والتي شكلتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية بناء على تكليف من مؤتمر القمة العربي الذي عقد بفاس - جلسة عمل واحدة ، صدر بعدها بيان جاء فيه انها قررت عقد اجتماعها الثاني في ١٨ آذار (مارس) المقبل وذلك « بغية اجراء مزيد من الدرس » لموضوع الاجتماع . هذا وقد اعلن الوفد الفلسطيني انه سيتقدم بورقة عمل توزع على الدول الاعضاء في الهيئة في غضون ٤٨ ساعة (النهار ، بيروت ، ١٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- ذكر عبد الحسن زلزلة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ، ان هناك لجنة مختصة في الجامعة تعكف حالياً على وضع اسس الاتفاقية الخاصة بتيسير انتقال الايدي العاملة العربية بين الاقطار العربية تنفيذاً لقرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في الشهر الماضي (السياسة ، الكويت ، ٢٧ / ٢ / ١٩٨٢) .

- ذكرت منظمة اوابك في نشرتها الشهرية ان عدد القوى العربية العاملة في الشركة العربية لبناءواصلاح السفن بلغ ٦٠ بالمائة من مجموع ١٢٥٠ موظفاً وذلك نتيجة لاتجاه الشركة نحو تعريب وظائفها تعريباً كاملاً . وقد تمكنت الشركة من اصلاح وصيانة ٤٥٠ ناقلة خلال السنوات الاربع الاولى من عملها التي اكتملت في منتصف كانون الاول (ديسمبر) الماضي (البيان ، دبي ، ٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- حصلت الهيئة العربية للاستثمارات البترولية التي تملكها الجزائر والبحرين والامارات العربية المتحدة والكويت ومصر وليبيا والعراق وقطر والسعودية وسوريا ، على ١٠ بالمائة من حصص هيئة تطوير الطاقة الدولية التي تتخذ من هولندا مقراً لها . واضافت ٣٠ مليون دولار كراسمال جديد لهذه الشركة (البيان ، دبي ، ٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- صدر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية كتاب متخصص في استراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي (الجمهورية ، بغداد ، ٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اعلن محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي يقوم حالياً بزيارة الى جيبوتي على رأس وفد من المنظمة ، أن هذه الزيارة تأتي في نطاق برامج الجامعة العربية لتعريب جيبوتي . واضاف ان المنظمة ستقوم بفتح مركز ثقافي في جيبوتي وتساهم في عدد من مشاريع محو الامية (الشعب ،

الجزائر، ٣ / ٢ / ١٩٨٢) . وافاد صابر في حديث لصحيفة « الدستور » الاردنية انه لدى المنظمة جهاز ضخم من المعلمين في جيبوتي والصومال وشمال موريتانيا يقوم بتدريس اللغة العربية (الدستور ، عمان ، ٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اعدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية برنامجاً لعملها خلال العام الحالي يعكس استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك التي اقرها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر . ويتضمن البرنامج مشروع انشاء مكتب فرعي للمنظمة في المغرب العربي مقره الجزائر ، ومركز عربي للتعبئة والتغليف في المغرب ، وآخر للجلود والاحذية في تونس (الوحدة ، ابو ظبي ، ٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اعلن محمد سعيد النابلسي رئيس المكتب الدائم لمحافظي البنوك المركزية العربية ، ان الاجتماع الاستثنائي لمحافظي البنوك المركزية العربية الذي كان من المقرر عقده في ٢٣ آذار (مارس) المقبل قد تأجل الى ٢٤ نيسان (ابريل) المقبل (الشرق الاوسط ، لندن ، ١١ / ٢ / ١٩٨٢) . وكان من المقرر أن يبحث المجلس موضوع تسوية المدفوعات بين الدول العربية (الشرق الاوسط ، لندن ، ٩ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اعلن ظافر الصواف المدير العام للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في حديث مع صحيفة « الدستور » الاردنية ، ان هدف المنظمة من توحيد المواصفات والمصطلحات بين الدول العربية هو رفع مستوى الانتاج العربي وتيسير التبادل التجاري والتعاون في كافة المجالات . واضاف أن المنظمة تمكنت من انشاء اجهزة للمواصفات والمقاييس في معظم اقطار العالم العربي (الدستور ، عمان ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

- استقبل في تونس محمد مزالي الوزير الاول التونسي ، علي عتيقة الامين العام لمنظمة اوابك الذي اكد خلال اللقاء أن المنظمة ستدرج في جدول الدورة القادمة لمجلس وزرائها مسألة انضمام تونس للمنظمة (اخبار الخليج ، المنامة ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) . وفي اليوم التالي بحث عتيقة مع عبد العزيز الاصرم وزير الاقتصاد الوطني التونسي هذا الموضوع واستعداد تونس للمشاركة في مؤتمر وزراء الطاقة العرب الذي سيعقد في آذار (مارس) المقبل (الثورة ، بغداد ، ١٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

- صرح عبد العزيز كوربا المدير العام للشركة العربية للاستشارات الهندسية المنبثقة عن منظمة اوابك ، ان مجلس ادارة الشركة قرر في اجتماعه الذي عقد مؤخراً في الدوحة وضع خطة لدراسة الاسواق العربية في مجالات انشاء مصافي التكرير ومد الانابيب النفطية ومنصات الحفر البحرية بعد ان اظهرت دراسة اجرتها الشركة حاجة الوطن العربي لمثل هذه الاعمال (العرب ، الدوحة ، ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اعلن محمد عياد العزابي الامين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية في حديث لصحيفة « اخبار الخليج » البحرينية ، ان المنظمة تقوم حالياً بانشاء بنك للمعلومات يضم كل المعلومات الصناعية في الوطن العربي ، كما تقوم باعداد دراسة عن كل قطر عربي يقوم بها مجموعة من الخبراء العرب بالاشتراك مع منظمة التنمية الصناعية الدولية . والهدف من هذا هو تشكيل دراسة شاملة للوضع الصناعي العربي تكون مرجعاً للحكومات والاخصائيين العرب (اخبار الخليج ، المنامة ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في عمان التوقيع على بروتوكول بين موريتانيا ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقدم المجلس بموجبه المعونة الفنية لموريتانيا في مجال الاحصاء . وهذا البروتوكول هو السادس في سلسلة الاتفاقيات المعقودة بين موريتانيا والمجلس في هذا المجال ، وهو جزء من برنامج يقدم بموجبه المجلس المعونة الفنية الى الدول العربية الاعضاء الاقل نمواً (الرأي ، عمان ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

٣ - قضايا عربية

- وافقت المجموعة العربية في الامم المتحدة على مشروع قرار حول ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان ستعرضه على الجمعية العامة في اجتماعها الطارىء الذي يناقش هذا الموضوع . ويتضمن المشروع ١٦ بنداً تدعو الى الامتناع عن تزويد اسرائيل بالاسلحة ووقف العلاقات التجارية والثقافية والدبلوماسية والاقتصادية معها ، كما يدعو الى تعليق عضويتها في المنظمات الدولية (الثورة ، بغداد ، ١ / ٢ / ١٩٨٢) .

- دعا نعيم حداد رئيس المجلس الوطني العراقي الموجود حالياً في الكويت في حديث لصحيفة « الانباء » الكويتية الدول العربية الى « بذل الجهود لاعادة مصر لأن عودتها لها ثقل في النضال العربي » مشترطاً لعودتها التخلي عن سياسة كامب دايفيد . ووصف سجل

الرئيس المصري حسني مبارك بأنه « ابيض ناصع خال من الشوائب » (النهار ، بيروت) . كما اعلن ان المغرب والجمهورية العربية اليمنية سيشكلان فرقتين من المتطوعين لمساندة العراق في حربه ضد ايران (البيان ، دبي ، ١٠ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد المعطي بو عبيد الوزير الاول المغربي في حديث لصحيفة « الجزيرة » السعودية ان بلاده على استعداد لقبول اي وساطة لانهاء الحرب في الصحراء وحل المشكلة بشكل عادل . واضاف ان بلاده اجرت عدة اتصالات مع السعودية في هذا الصدد . ونفى وجود اتصالات مغربية ـ جزائرية ، منذ مؤتمر القمة العربي الاخير مؤكداً ان ما ذكر عن زيارة سرية قام بها محمد بوستة وزير الخارجية المغربي الى الجزائر مؤخرا ليس صحيحاً على الاطلاق (البيان ، دبي ، ٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ ذكر في القاهرة ان الحكومة المصرية ابلغت كافة بعثاتها الدبلوماسية في الدول العربية انها ترحب بدخول كافة المواطنين العرب الى اراضيها وانها اصدرت بهذا الصدد تعليمات الى جميع الموانىء والمطارات المصرية بمنح المواطنين العرب تاشيرات دخول فور وصولهم ودون اجراءات مسبقة (الشرق الاوسط، لندن ، ٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ قال حسني مبارك الرئيس المصري في خطاب القاه في البيت الابيض ردا على ترحيب رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الاميركية به ضيفا في واشنطن ، ان « مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة هو حل القضية الفلسطينية » وان « حلا عادلا لهذه القضية يجب ان يرتكز على الاعتراف والقبول المتبادلين » . واضاف « ان للطرفين حقا ثابتا في الوجود والتصرف ككيان وطني متحرر من اي سيطرة او خوف . ولا يمكن انكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، والواقع انه افضل ضمان لامن اسرائيل ، وهذا هو درس التاريخ وطريق المستقبل » . وطالب مبارك الرئيس الاميركي بمساعدة الفلسطينيين قائلاً ان هؤلاء « يحتاجون الى مساعدتكم وتفهمكم واني واثق من انكم لن تخذلوهم » (النهار ، بيروت ، ٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي في حديث لمجلة « الحوادث » الصادرة في لندن ان مبادرة الامير فهد كانت جهداً سعودياً نتيجة النبذ العربي لاتفاقيات كمب ديفيد ، غير انها اصبحت مشروعاً عربياً بعد طرحها في مؤتمر القمة العربي الاخير في مدينة فاس المغربية . ونفى ان تكون السعودية قد طلبت من سوريا التوسط لوقف الحرب العراقية ـ الايرانية . كما اوضح ان السعودية لن تتوسط بين ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الاميركية ، لانها طرف مع عرفات (الانباء ، الكويت ، ٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ حث طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي في مؤتمر صحفي عقده في بغداد، الدول العربية التي ما تزال مترددة في اتخاذ موقف حاسم في الحرب العراقية ـ الايرانية ان تتخذ موقفاً اكثر تحيزاً من هذه الحرب ، وحيا موقف الملك حسين العاهل الاردني المؤيد للعراق . واكد من ناحية ثانية ان مصر قد دعيت لحضور مؤتمر عدم الانحياز القادم في بغداد. واوضح انها ما تزال عضواً في هذه المنظمة وان على البلد المضيف ان يدعو جميع الدول الاعضاء للحضور مهما كانت علاقته بهذه الدولة او تلك (الشرق الاوسط ، لندن) . ومن جهة ثانية اكد بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية لياسين نصير رئيس قسم رعاية المصالح العراقية بالقاهرة ، حرص مصر على حضور مؤتمر قمة عدم الانحياز القادم في بغداد (السياسة ، الكويت ، ٧ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اعلنت مجلة « مايو » المصرية الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي في عددها الصادر اليوم أن الرئيس المصري حسني مبارك ابلغ الرئيس الاميركي ابان زيارته الاخيرة لواشنطن انه لا يستطيع تقديم تنازلات فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة لانهما ملك الفلسطينيين وليسا ملك مصر . واضافت الصحيفة، ان مبارك اكد للمسؤولين الاميركيين انه « لن يرضخ لاي ضغوط مصدرها الدول العربية او اي طرف آخر بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء » . واضاف أن « لا مشكلة بين مصر والسعودية على رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما » و « أن العلاقات بين مصر والدول العربية ستعود الى طبيعتها في الوقت المناسب » (النهار ، بيروت ، ٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد كمال حسن علي وزير الخارجية المصري في حديث تنشره اليوم صحيفة « الاخبار » المصرية ، « ان اقامة علاقات مع البلدان العربية ليست سوى مسألة وقت » واضاف « ان اساساً موضوعية يجب ان تحكم المصالحة : اولاً ، ان استعادة سيناء كسب للامة العربية كلها .وثانياً، ان السلام الذي حققته مصر ينبغي ان يتعزز (...) » . كذلك اكد عبد الحليم ابو غزالة

وزير الدفاع المصري للصحيفة نفسها ، « ضرورة وجود استراتيجية عربية متكاملة لأمن البحر الاحمر » (النهار ، بيروت ، ١٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ صرّح علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية في حديث لصحيفة « السياسة » الكويتية ، ان بلاده تؤيد كل الجهود المؤدية الى ابقاء البحر الاحمر والمحيط الهندي والخليج بعيداً عن الصراعات الدولية . وذكر أن دستور شطري اليمن « يتضمن عدداً من الابواب ترسم الملامح الضرورية التي ترتكز عليها وحدة الشطرين التي تعد بدورها واحدة من الصروح الوحدوية الهامة » . واعلن الرئيس اليمني تأييد بلاده للعراق في حربه مع ايران ، وفتح باب التطوع امام الشعب اليمني للقتال الى جانب الثورة الفلسطينية (السياسة ، الكويت ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ عاد حسني مبارك الرئيس المصري الى القاهرة بعد زيارة لعُمان استغرقت يومين اجرى خلالها محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان . وقد اعلنت وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية ان مبارك ابلغ رؤساء تحرير الصحف الذين رافقوه في الزيارة ان محادثاته مع السلطان قابوس « تناولت تطورات الحكم الذاتي وتضمنت عرضاً لنتائج زيارته الاخيرة لاوروبا والولايات المتحدة الاميركية وعرضا للموقف العربي كله وللسلام في المستقبل ». اما في مسقط فقد عقد عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العماني مؤتمراً صحفياً اكد فيه انه لم يطلب من بلاده القيام بوساطة بين الدول العربية ومصر ، ولكن بلاده ستقوم بهذه المهمة بمجرد أن يطلب منها ذلك . واضاف « ان اعادة العلاقات المصرية ـ العربية الى طبيعتها مطلب عربي . ذلك أن مصر تمثل عقل الامة العربية » (النهار ، بيروت ، ١٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية والاعلام الكويتي في حديث لمجلة « النهار العربي والدولي » اللبنانية ، ان الوساطة الكويتية بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية لا زالت مستمرة ، كما تطرق الى التضامن العربي وضرورته في هذه المرحلة بالذات لمواجهة المخططات الاسرائيلية ، معرباً عن امله في ان تزول الاسباب والمسببات التي ابعدت مصر عن العرب (الرأي العام ، الكويت ، ٣٠ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء المصري في بيان القاه امام مجلس الشعب المصري « ان حق تقرير المصير حتمي بالنسبة للشعب الفلسطيني وهو اساس من اسس اتفاقات كامب ديفيد ، والقضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط ويجب أن تكون الاولوية لها وللعمل على حلها لضمان الاستقرار والسلام الشامل في المنطقة » . واضاف ان مصر ستتابع جهودها لضم دول عربية اخرى الى محادثات الصلح مع اسرائيل (السفير ، بيروت ، ٢١ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد كمال حسن علي وزير الخارجية المصري في بيان القاه امام مجلس الشعب ، ان انتماء مصر العربي ليس موضع نقاش او تباحث وقال ان مصر اوضحت « انها اذ ترحب بعودة مدروسة ومنطقية لعلاقاتها الاخوية بالشقيقات العربيات فإنها لا تفرض في ذلك شروطاً ولا تقبل في نفس الوقت ان تفرض عليها شروط او ان يملى عليها اي تعديل في سياستها التي ارتضاها واقرها شعبها » (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ ادلى حافظ الاسد الرئيس السوري بحديث الى التلفزيون الايطالي تناول فيه مشروع الامير فهد فقال ان العلاقة بين سوريا والسعودية هي علاقة جيدة و « عندما تطرح مشكلة قومية تستطيع من خلال روابط الاخوة ومن خلال العلاقة الجيدة بين البلدين ، ان نجد القاسم المشترك الذي يعزز الموقف القومي ويعزز المصلحة القومية للامة العربية » . وحول العلاقة بين سوريا والعراق اجاب الاسد « اننا على خلاف ونحن نرغب في تجميع الجهود العربية ، وجهود دول المنطقة التي يمكن ان تقف معنا في مواجهة العدوان الاسرائيلي » (الثورة ، دمشق ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ دعا محمد مزالي الوزير الاول التونسي في حديث نشرته صحيفتا « الراية » القطرية و « العمل » التونسية ، الى استئناف قمة فاس المؤجلة مؤكداً التمسك بالنقطة الاساسية على جدول الاعمال وهي مبادرة السلام السعودية او على الاقل اتخاذ موقف عربي موحد تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني . واشاد مزالي بموقف حسني مبارك الرئيس المصري وقال انه معتدل ويراعي كرامة العرب ، وحذر من ان معاملة مصر بمزيد من التحدي والعزل « قد يدفع الرئيس مبارك الى الاقتداء بالسادات ... » واستبعد عودة جامعة الدول العربية الى القاهرة « ما دام العلم الاسرائيلي يرفرف فيها » (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ رفض مجلس الامة الكويتي مشروع قانون مقدم من الحكومة يقضي بتسديد مبلغ ٤٨ مليون دينار هي

حصة الكويت في تمويل قوات الردع العربية في لبنان عن سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (الانباء ، الكويت ، ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢) . وقد اصدر المكتب الصحفي للسفارة السورية في الكويت بياناً ذكر فيه أن الموضوع المطروح على المناقشة كان موضوع رفض او قبول تمويل قوات الردع التي جاءت الى لبنان بقرارات من جامعة الدول العربية ، و « ان الموضوع تطرق لمناقشة سياسة دولة شقيقة والتجريح بقيادتها والاساءة الى شعبها ، مما يشكل سابقة لم يحدث لها مثيل » (القبس ، الكويت ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢) . ومن جهة اخرى صرّح عيسى درويش ، سفير سورية في الكويت اثر لقاء مع الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت ، ان الوزير الكويتي اكد له موقف الكويت الاخوي من سورية وحرصها على الاستمرار في دعم ومساندة « القطر الشقيق في موقفه الصامد ضد العدوان الصهيوني » (الرأي العام ، الكويت ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) . كما اعلن مصدر سوري رسمي في دمشق ان قرار مجلس الامة الكويتي امر يعني « لبنان لا سوريا » واضاف « صحيح ان قوة الردع العربية قوة سورية لكن الاموال التي يدفعها العرب لتغطية نفقات هذه القوة ترسل مباشرة الى الحكومة اللبنانية التي تضعها في تصرف العميد سامي الخطيب قائد هذه القوة وليس في تصرف سورية» (النهار ، بيروت ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

٤ ـ العلاقات العربية

أ ـ التكتلات العربية

ـ اختتم وزراء النفط بدول مجلس التعاون الخليجي مؤتمرهم الاول في الرياض بعد اجتماع استغرق يومين . قرروا خلاله تشكيل ثلاث لجان لدراسة امكانيات اقامة صناعات بترولية في سلطنة عمان والبحرين ، وتنسيق سياسات الشركات البترولية في الدول الاعضاء بالمجلس . والتصرف كمجموعة واحدة حيال العالم الخارجي سواء أكان ذلك في علاقاتهم بالمنظمات الدولية ام المتخصصة . كما قرروا عقد اجتماع دوري لوزراء النفط مرة كل ستة اشهر لبحث السياسة النفطية وسبل تنفيذها (الرياض، الرياض ، ٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن يوسف الشيراوي وزير التنمية والصناعة البحريني في خطاب القاه امام الجمعية الملكية البريطانية في لندن انه يتوقع أن تؤدي السياسة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي الى توحيد العملة وتأسيس بنك مركزي وارساء قواعد سياسية موحدة للاستثمار وذلك قبل انتهاء السنوات العشر الاولى من عمر المجلس واضاف انه من المحتمل ايضاً ان يتم تشكيل مجلس للتعاون الاقتصادي على غرار السوق الاوروبية المشتركة (اخبار الخليج ، المنامة ، ٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اختتم المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي اجتماعات دورته الاستثنائية الاولى في البحرين، التي بدأت امس الاول ، وصدر بيان ختامي اعلنت فيه دول المجلس تأييدها للبحرين في تأمين سلامتها واستقرارها ، انطلاقاً من المبادىء الاساسية لمجلس التعاون الخليجي القائمة على اعتبار مسؤولية الامن والاستقرار في المنطقة مسؤولية جماعية [وكانت البحرين قد تعرضت مؤخراً الى مؤامرة استهدفت النظام القائم]. كما اكد المجلس دعمه لسورية في مقاومة اسرائيل بعد ضم مرتفعات الجولان . وعقب الاجتماع عقد مؤتمر صحفي ، اعلن فيه الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين ، ان دول المجلس توصلت الى قناعات مشتركة للرد على اي تدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . كما اكد عبدالله يعقوب بشارة الامين العام للمجلس على ان مجلس التعاون ملتزم بقرارات قمة بغداد ، وان موضوع مصر لا يمكن النظر فيه الا في اطار عربي او في مؤتمر قمة عربي (اخبار الخليج ، المنامة ، ٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ انهى مجلس امناء كلية الطيران المدني لدول الخليج العربية اجتماعه في الدوحة برئاسة احمد علي معرفية وكيل وزارة المواصلات والنقل القطرية . وقد تمت المصادقة على ميزانية الكلية للعام الحالي وتبلغ قيمتها مليونين ونصف مليون دولار ، وعلى صيغة تحويل الكلية الى هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة . كما احيل مشروع تنفيذ المرحلة الثانية للكلية التي بدأت هذا العام الى لجنتها التنفيذية لدراسته واعداد تقرير بشأنه وتقديمه الى المجلس في اجتماعه القادم (الراية ، الدوحة، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ عقدت لجنة الخبراء الحكوميين لوزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً بمقر الامانة العامة في الرياض وناقشت النظام الاساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار التي تقرر انشاؤها خلال اجتماع وزراء المالية في كانون الثاني (يناير) الماضي . وقد صرح عبدالله القويز الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون عقب انتهاء الاجتماع ان جميع دول المجلس

ستساهم في رأسمال المؤسسة التي من مهماتها القيام بعمليات استثمارية في الداخل والخارج (الشرق الاوسط، لندن، ١٧ / ٢ / ١٩٨٢) . وكان محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي قد اكد في حديث الى مجلة « المستقبل » الصادرة في باريس ، ان دول مجلس التعاون الخليجي ماضية بسرعة نحو التحول الى مجموعة اقتصادية متكاملة ذات سياسات استثمارية مشتركة كما اضاف ان الشركة الاستثمارية المشتركة التي يجري بحث انشائها الآن لن تكون الشركة الوحيدة للاستثمار (الرياض ، الرياض ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اختتم في الكويت المؤتمر السابع لوزراء الاعلام في دول الخليج العربية الذي بدأ اعماله في الثاني والعشرين من الشهر الجاري ، وشاركت فيه كل من السعودية والكويت وقطر والعراق والبحرين والامارات العربية المتحدة . وقد صدر عن المؤتمر بيان وافق فيه على ورقة العمل السعودية الخاصة بانشاء جامعة الخليج المفتوحة ، وعلى مشروع توزيع اخبار جامعة الدول العربية عبر شبكة وكالة انباء الخليج . وقرر المؤتمر تشكيل مجلس اذاعي يضم مديري البرامج في اذاعات دول الخليج العربية يجتمع مرتين سنوياً . كما اقر عدة اجراءات تنظيمية تهدف الى زيادة التنسيق الاعلامي بين دول الخليج العربية (السياسة ، الكويت ، ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اختتم في الرياض المؤتمر الاول لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في ٢٣ و ٢٤ من الشهر الجاري . وصدر بيان ختامي اعلن فيه الاتفاق على وضع الاتفاقية الامنية الشاملة التي دعت الامانة العامة للمجلس الى توقيعها باعتبارها الوسيلة المثلى للتعاون الامني . وتقرر تكليف الامانة العامة للمجلس بدعوة المختصين للاجتماع من اجل اعداد مشروع الاتفاقية على أن يجتمع الوزراء في شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل لاستعراض مشروع الاتفاقية (الجزيرة ، الرياض ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

ب ـ علاقات بين دولتين عربيتين أو اكثر

ـ اعلن بهجت التلهوني رئيس مجلس الاعيان الاردني في حديث لصحيفة « السياسة » الكويتية بالكويت ، انه اذا كان هناك فتور بالعلاقات السياسية بين الاردن وسوريا ، فالروابط التي تجمع بين البلدين لا بد من أن تزيل ما يعتري هذه العلاقات ، وان الظروف والاوضاع الراهنة التي تحيط بالامة العربية هي انذار للامة بأن تضع كل خلاف هامشي جانبا لتقف صفا واحداً ورأياً واحداً امام التحديات (السياسة ، الكويت) . وفي حديث آخر لصحيفة « الانباء » الكويتية ، اكد التلهوني ان قرار التطوع الذي اقدم عليه الاردن ما هو الا تحديد لموقفه من الحق العراقي في شط العرب ، واعرب عن امله بأن تزول الخلافات بين سوريا والاردن الذي ينظر الى كل لقاء بين قطرين شقيقين نظرة قوة او خطوة في طريق الوحدة العربية (الانباء ، الكويت ، ١ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اختتمت في تواكشوط الدورة الثانية للجنة العراقية ـ الموريتانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني التي بدأت اعمالها في التاسع والعشرين من الشهر الماضي . ووقع الجانبان في ختام الاجتماعات محضراً مشتركاً للتعاون بين البلدين في المجالات الفنية والثقافية والزراعية والتربوية والصحية وفي مجال صيد الاسماك (الثورة ، بغداد ، ٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ غادر بدر سعود بن محارب وزير الداخلية العماني الامارات العربية المتحدة بعد زيارة استغرقت يومين . وذكرت مصادر مقرّبة للوزير العماني بأن الزيارة هذه تأتي في اطار المساعي المبذولة لتسوية قضايا الحدود بعد تصاعد الخلافات بين الدولتين اثر قيام الامارات متمثلة في ادارة امارة الفجيرة باعطاء احدى الشركات الانكليزية حق التنقيب عن النحاس في منطقة « مضب » . واعربت مصادر مطلعة في الامارات عن اعتقادها بامكانية التوصل قريبا الى تسوية لمشكلة الحدود بين امارة الفجيرة وسلطنة عمان في تلك المنطقة (الشرق الاوسط ، لندن ، ١١ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اكد الملك حسين العاهل الاردني في حديث الى صحيفة « الرأي العام » الكويتية ان ارساله متطوعين اردنيين للقتال الى جانب العراق ضد ايران لا يعني اغلاق « الملف الفلسطيني » . وقال ان الخطر لا يطال العراق وحده ، وانما يستهدف الوطن العربي . وحول الخلاف مع سورية قال « نحن لا نتدخل في شؤون الآخرين ، ولا نقبل أن يتدخل احد في شؤوننا » . ووصف استمرار الوضع في لبنان بهذا الشكل بانه كارثة ويترك كل المفاتيح في يد اعداء سورية ولبنان والامة العربية ليحققوا غاياتهم واغراضهم (الرأي العام ، الكويت ، ١٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

ـ اعلنت الحكومة السودانية ان السعودية ستقدم

الى السودان مجاناً امدادات نفطية تكفي لسد حاجاته لمدة ثلاثة اشهر (السفير ، بيروت ، ١٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في الرباط توقيع اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي بين المغرب وسلطنة عمان اثر الزيارة التي قام بها محمد الزبير وزير التجارة العماني للمغرب في الفترة من ٨ - ١١ شباط (فبراير) الجاري . وجاء في بيان صدر امس الاول بهذا الشأن ان البلدين اتفقا على تبادل الخبرات وتنويع التبادل بينهما في مجالات التجارة والصناعة وعلى وضع برنامج عمل لتحقيق التعاون المطلوب (الرياض ، الرياض ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢).

- اجتمع في تونس الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الى عبد العاطي العبيدي امين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي الليبي الذي صرح اثر اللقاء بأن العلاقات الليبية - السعودية بخير وانه تم ارسال بعثة دبلوماسية ليبية الى جدة (الرياض ، الرياض ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

- عاد الى الخرطوم محمد شريف التهامي وزير الطاقة والتعدين السوداني بعد جولة خليجية دامت ١٥ يوماً وشملت السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . وصرح التهامي فور عودته ان هذه الدول اعربت عن استعدادها للوقوف بجانب السودان كي يجتاز ازمته الاقتصادية الراهنة ووعدت بتقديم معونات عاجلة له (السفير ، بيروت ، ١٧ / ٢ / ١٩٨٢) . وفي وقت لاحق تسلم جعفر نميري الرئيس السوداني رسالة من الملك خالد بن عبد العزيز العاهل السعودي اكد فيها وقوف السعودية الى جانب السودان في كافة المجالات (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٢ / ١٩٨٢).

- صدر في الكويت بيان كويتي - قطري مشترك اثر انتهاء المحادثات بين الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير قطر ، اعرب فيه البلدان عن املهما في استئناف اجتماعات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في اقرب وقت ممكن ، وجددا تأكيدهما على اهمية استمرار التنسيق المشترك في كافة المجالات بين دول الخليج العربي من اجل تعزيز قدراتها الذاتية، كما اعربا عن ارتياحهما لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة حول ضم الجولان وعن املهما في تطبيقه . وقد غادر امير قطر الكويت بعد زيارة رسمية استغرقت يومين (الرأي العام ، الكويت ، ١٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

- وقع في السعودية الاسعد بن عصمان وزير الفلاحة التونسي مع عبدالرحمن بن عبد العزيز آل الشيخ وزير الزراعة والمياه السعودي مذكرة تفاهم تؤكد على التعاون بين البلدين في مجال تبادل الخبراء والمعلومات ، وتنص على امكانية تزويد السعودية باحتياجاتها من الكوادر الفنية التونسية على مستوى المساعدين الفنيين والعمال المدربين والاطباء البيطريين للعمل في وزارة الزراعة والمياه ، والاستفادة بالمقابل من طرق الري والتغذية الاصطناعية في السعودية لاثراء المياه الجوفية في تونس (الجزيرة ، الرياض ، ١٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

- وافق مجلس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية على الاتفاقية المبرمة بين شطري اليمن بشأن المشروع المشترك للموارد الطبيعية (الثورة ، صنعاء ، ١٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

- غادر علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية صنعاء على رأس وفد رسمي في زيارة لسلطنة عمان تستغرق يومين ، في بدء جولة له في دول المنطقة تشمل الكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين والاردن والعراق وقطر (الشرق الاوسط ، لندن ، ٢١ / ٢ / ١٩٨٢) . وكان الرئيس علي عبدالله صالح قد ذكر لصحيفة « الاتحاد » الصادرة في ابو ظبي أن زيارته هذه تستهدف المزيد من توثيق العلاقات الثنائية بين بلاده وبين هذه الدول ، وتبادل الراي حول « كثير من القضايا العربية والدولية الراهنة » (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٠ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تسلم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير البحرين رسالة من الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي ، تضمنت تأييد تونس للبحرين ووقوفها الى جانبها بمواجهة المؤامرة التي كشف النقاب عنها مؤخراً والتي استهدفت الاطاحة بالحكم الحالي في البحرين (اخبار الخليج ، المنامة ، ٢١ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في القاهرة الاتفاق بين عدد من الخبراء الاقتصاديين الكويتيين وكبار المسؤولين في القطاع الاقتصادي المصري ، على تأسيس شركة استثمار مشتركة يخصص ٧٥ بالمائة من اسهمها لرأس المال الكويتي و ٢٥ بالمائة لرأس المال المصري . وستشمل نشاطات الشركة قطاعاً واسعاً من الاستثمارات منها بناء مواقف للسيارات ومجمعات سكنية وفنادق عالمية

من الدرجة الاولى (السياسة ، الكويت ، ٢١ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في الرياض توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون الامني بين السعودية والمغرب تنص على تبادل الخبرات والتدريب والمتابعة الامنية . وقد صرح الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي لصحيفة « الرياض » السعودية اثر توقيع الاتفاقية ، ان بلاده لن تتحفظ في توقيع اتفاقية مماثلة تشمل دول مجلس التعاون الخليجي (الرياض ، الرياض ، ٢١ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في الرياض توقيع اتفاقيتين امنيتين بين السعودية وكل من الامارات العربية المتحدة وقطر ، وتتناول الاتفاقيتان التعاون الامني بين السعودية وهاتين الدولتين ، في مختلف المجالات ، على غرار الاتفاقية التي وقعتها السعودية مع البحرين في كانون الاول (ديسمبر) الماضي (الرياض ، الرياض ، ٢٢ / ٢ / ١٩٨٢) . وقد اعرب الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الذي وقع الاتفاقيتين عن الجانب السعودي عن امله في « الاسراع بتنفيذ اتفاقية امنية شاملة تحقق كل متطلبات الامن في المنطقة » (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في الرياض توقيع اتفاقية للتعاون الامني بين السعودية وسلطنة عمان . واعلن الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي الذي وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي ، بأن هذه الاتفاقية تنظم التعاون القائم بين البلدين في مجالات تبادل المعلومات وتسليم المجرمين وكل ما يتعلق بالتعاون بين اجهزة وزارتي الداخلية في البلدين ، وتأتي على غرار الاتفاقيات التي ابرمت مع كل من البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة ، ووصفها بأنها اكثر شمولاً من تلك التي توقع مع بعض الدول الشقيقة الاخرى (الجزيرة ، الرياض ، ٢٤ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في الرياض التوقيع على بروتوكول تنظيم سلطة الحدود وبروتوكول تنظيم الري والتنقل بين السعودية والعراق . وصرح الامير نايف بن عبد العزيز الذي وقع عن الجانب السعودي ، بأن هذين البروتوكولين يأتيان ملحقين لاتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين التي ابرمت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. وينظمان عمل الاجهزة المختصة على الحدود ودخول وخروج رعايا البلدين (الجزيرة ، الرياض ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تم في مسقط التوقيع على اتفاقية تعاون ثقافي وتربوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تنص على توطيد العلاقات الثقافية بين البلدين ووضع الاسس لتنظيم برامج تبادل المدرسين والاساتذة والخبراء والفنيين لتعميق الصلات بين المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية بينهما (الاتحاد الاسبوعي ، ابو ظبي ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اصدرت محكمة العدل الدولية بلاهاي حكمها في قضية الجرف القاري بين تونس وليبيا وذلك بترك مناطق الامتياز النفطية للدولتين بدون تغيير . وبموجب انظمة المحكمة فإنه يجب أن يجتمع الآن خبراء من البلدين لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . ويعتبر هذا الحكم تنفيذياً وغير قابل للاستئناف [وكان البلدان قد بدآ المرافعة بهذه القضية في منتصف ايلول (سبتمبر) ١٩٨١] (العمل ، تونس ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢) .

- عاد الى بيروت شفيق الوزان رئيس الحكومة اللبنانية بعد ان قام بجولة عربية بدأت في الواحد والعشرين من هذا الشهر وشملت كلا من السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين ، وبحث خلالها مع زعماء هذه الدول الاوضاع اللبنانية والعربية . وكان الوزان قد ادلى بحديث الى تلفزيون قطر اشار فيه الى ان هدف جولته الخليجية هو « اعطاء صورة واضحة عما يجري في لبنان وتأثير ذلك في سائر انحاء المنطقة ، وليكون المسؤولون العرب على اطلاع وفهم لما يجري بغية اتخاذ الموقف المناسب » (السفير ، بيروت ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- ذكرت مجلة « المصور » المصرية ، ان مصر ستحضر المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية الافريقية في نيسان (ابريل) المقبل ، بالرغم من انه سيعقد في طرابلس بليبيا (الاتحاد ، ابو ظبي ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اسفرت اللقاءات التي جرت في قرطاج بين الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي وكبار المسؤولين التونسيين من جهة ، ومعمر القذافي الرئيس الليبي الذي وصل تونس في الثالث والعشرين من الشهر الجاري ، من جهة اخرى ، عن اتفاق الزعيمين على نبذ الخلافات الماضية . وقام القذافي بتسليم الرئيس التونسي وثيقة الوحدة التي وقعت في جربة بين البلدين . وفي وقت لاحق ، عقد محمد مزالي الوزير الاول التونسي مؤتمراً صحفياً قال فيه « نحن نؤمن بالوحدة التكاملية وليس من الضروري ان تكون اندماجية في البداية . عندما نوحد اقتصادنا ومؤسساتنا ونتشاور في سياساتنا الخارجية والداخلية

نخلق شبكة من المصالح يصعب على الانفصاليين ضربها » . وكان القذافي قد القى خطاباً اثناء لقائه بمنظمات الشبيبة التونسية في اطار اللقاءات التي يعقدها خلال زيارته لتونس قال فيه انه لا يمانع بمبايعة الرئيس بورقيبة لكي يوحد الشعبين التونسي والليبي ويقود الامة العربية نحو الوحدة . واضاف « نحن مستعدون من الغد ان نزيل البوابات والحدود وجوازات السفر فهناك ٦٠ الف تونسي يعملون في الجماهيرية ونحن بحاجة للمزيد من العمال ونفضل ان يكونوا من تونس » (السفير ، بيروت ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) . وقد استغرقت زيارة الرئيس الليبي الى تونس خمسة ايام . تم خلالها توقيع اتفاق يستهدف تعزيز التعاون بين البلدين وينص على تشكيل لجنة عليا تجتمع مرة كل ستة اشهر او كلما دعت الحاجة في كل من طرابلس وتونس بالتناوب ، وعلى ربط شبكات الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والطرق البرية بين البلدين (النهار ، بيروت ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

- بدأت في الجزائر المحادثات السياسية بين الشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري ، وعلي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الذي وصل الى الجزائر على رأس وفد رسمي بزيارة تستغرق ثلاثة ايام . وصرح الرئيس اليمني لدى وصوله ، انه سيبحث مع بن جديد العلاقات الثنائية بين البلدين والاوضاع العربية والتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط (الشعب ، الجزائر ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اجتمع في عمان جنك بوب فريا وزير الاقتصاد والمالية الموريتاني الى سالم مساعدة وزير المالية الاردني وحنا عودة رئيس المجلس القومي للتخطيط وتباحث معهما حول تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . كما زار فريا الشركة العربية للتعدين التي تساهم فيها موريتانيا واطلع على خططها المستقبلية (الرأي، عمان ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢) . وكان الوزير الموريتاني قد اجتمع قبل يومين الى وليد عصفور وزير الصناعة والتجارة الاردني لبحث العلاقات الاقتصادية بين موريتانيا والاردن . وتأتي هذه اللقاءات على هامش زيارة فريا الى عمان ، التي بدأها في الرابع والعشرين من الشهر الجاري ، لتوقيع اتفاقية فنية مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الرأي ، عمان ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

٥ - اتحادات عربية ومنظمات شعبية

- اختتم مجلس الاتحاد البرلماني العربي اجتماعات دورته الثانية عشرة التي استمرت ثلاثة ايام باصدار مجموعة من القرارات السياسية والمالية والبرلمانية ، دعا فيها العراق - وايران الى وقف القتال ، ودان قرار اسرائيل بضم الجولان اليها واعتبره عدواناً صارخاً على الامة العربية ، ودعا الى حشد الطاقات العربية وتحقيق التضامن العربي ، وطالب الحكومات العربية بسحب الودائع والارصدة العربية الموجودة في المصارف والمؤسسات الامريكية ، واستعمال النفط كقوة فاعلة تخدم المصالح القومية للامة العربية ، وقرر ادانة اي تواجد عسكري في منطقة الخليج ، وطالب جامعة الدول العربية بالعمل على وضع استراتيجية عربية موحدة خاصة بلبنان . كما تم ترشيح امين الحافظ عضو مجلس النواب اللبناني لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي في دورته المقبلة (الانباء ، الكويت ، ٢ / ٢ / ١٩٨٢) .

- تنفيذاً لمقررات مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثاني عشر ، وجه كامل الاسعد رئيس مجلس النواب اللبناني بصفته رئيساً للاتحاد البرلماني العربي رسائل الى سفراء دول المجلس الاوروبي دان فيها اصرار اللجنة السياسية للهيئة البرلمانية للمجلس الاوروبي على الاجتماع بالقدس في ايار (مايو) المقبل واعتبر الاسعد قرار اللجنة عملاً إعتباطياً من شأنه ان يضفي شيئاً من الشرعية على احتلال اسرائيل للقدس العربية (السفير ، بيروت ، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢) .

- انجز الاتحاد العربي للصناعات الغذائية اول كتاب احصائي عن الغذاء في الوطن العربي ، يشكل مرجعاً للدلالة على مواقع التخطيط والانتاج والتسويق والاستيراد في العالم العربي . فضلاً عن ابراز الجدوى الاقتصادية للمشروعات الوطنية او العربية في مجال الصناعات الغذائية (الانباء ، الرباط ، ٦ / ٢ / ١٩٨٢) .

- اجتمع في الكويت مجلس اتحاد غرف تجارة وصناعة وزراعة البلاد العربية بحضور ٥٥ من رؤساء الغرف التجارية العربية . واقر المجلس في اجتماعه توصيات وقرارات لجنة رؤساء الغرف ، التي دعت الدول العربية الى اعادة النظر بشكل جذري بموقفها من الولايات المتحدة الاميركية والدول التي تقف وراء اسرائيل . كما اقر توصيات لجنة الصناعة والزراعة التي دعت الى تبني استراتيجية عربية لتنمية الصناعات الهندسية ، وتوصيات لجنة التجارة والاستثمار التي دعت الى قيام الاقطار العربية بتنسيق قواعدها الانتاجية . وكانت هذه اللجان قد انبثقت عن الاتحاد (الشرق الاوسط ، لندن ، ١٧ / ٢ / ١٩٨٢) .

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

مصنفات عامة ومراجع

دوريات

ابو رباح ، عبد الرحمن . « السياحة العربية على مستوى جامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢ . ص ٤٢٢ ـ ٤٣٣ .

جامعة الدول العربية . الامانة العامة . وحدة المجلات الفكرية . « امة عربية واحدة واثنان وعشرون قطراً : حقائق وارقام ، ١ : الدول الاعضاء في الجامعة .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص٦٠٧ ـ ٦٠٨ .

ـــ . « امة عربية واحدة واثنان وعشرون قطراً : حقائق وارقام ، ٢ : النقود والعملات العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٦٠٩ .

ـــ . « امة عربية واحدة واثنان وعشرون قطراً : حقائق وارقام ، ٣ : الرتب العسكرية العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٦١٠ .

ـــ . « امة عربية واحدة واثنان وعشرون قطراً : حقائق وارقام ، ٤ : التقسيمات الادارية في الاقطار العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٦١١ .

ـــ . « امة عربية واحدة واثنان وعشرون قطراً : حقائق وارقام ، ٥ : الوزارات العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٦١٢ ـ ٦١٨ .

جامعة الدول العربية . الامانة العامة . مركز التوثيق والمعلومات ووحدة المجلات الفكرية . « جامعة الدول العربية : حقائق وارقام ، ١ : تواريخ هامة في حياة جامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٧٤ ـ ٥٧٧ .

ـــ . « جامعة الدول العربية : حقائق وارقام ، ٢ : المنظمات العربية المتخصصة المنبثقة والتي تتعاون مع الجامعة العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٧٨ ـ ٥٧٩ .

ـــ . « جامعة الدول العربية : حقائق وارقام ، ٣ : كبار مسؤولي الامانة العامة لجامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٨٠ ـ ٥٨٢ .

ـــ . « جامعة الدول العربية : حقائق وارقام ، ٤ : المكاتب الخارجية لجامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣ .

ـــ . « جامعة الدول العربية : حقائق وارقام ، ٥ : قائمة مبدئية بالاجتماعات التي نظمتها او شاركت فيها الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ابريل /

نيسان ١٩٧٩ ـ ديسمبر / كانون الاول ١٩٨١ .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٨٣ ـ ٦٠٦ .

الزهاوي ، فارعة . « نشاط التوثيق والمعلومات في جامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٤٧ ـ ٤٥٢ .

شعراوي ، حلمي . « الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في اطار التعاون العربي الافريقي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٨١ ـ ٣٩٦ .

العطار ، محمد سعيد . « لمحة عن التعاون بين جامعة الدول العربية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٧٨ ـ ٣٨٠ .

المستقبل العربي . « فهرس مجلة المستقبل العربي للسنة الرابعة ، العدد ٢٧ ، ايار / مايو ١٩٨٢ ـ العدد ٣٨ ،نيسان / ابريل ١٩٨٢ .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٧٨ ـ ٢١٦ .

مصالحة ، محمد . « نحو مركز وثائقي قومي في الوطن العربي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٦٢ ـ ٥٦٤ .

الهوشي ، ابو بكر محمود . « استخدام الحاسب الآلي في اعداد القوائم الببليوغرافية .» **الفصول الاربعة** : السنة ٤ ، العدد ١٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٨٢ ـ ٩٢ .

تاريخ

كتب

الخفيف ، محمود . **احمد عرابي الزعيم المفترى عليه** . بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢. ٦٣٤ ص .

الدفاع ، علي عبدالله . **لمحات من تاريخ الحضارة العربية والاسلامية** . القاهرة : الرياض ، مكتبة الخانجي : دار الرفاعي ، ١٩٨١. ١٩٢ ص.

العسلي ، كامل جميل . **اجدادنا في ثرى بيت المقدس : دراسة اثرية تاريخية لمقابر القدس وترابها واثبات اسماء الاعيان المدفونين فيها** . عمان : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية ، ١٩٨١. ٣٢٤ ص .

الغنيم ، عبدالله يوسف . **اقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة** . الكويت : جامعة الكويت ، قسم الجغرافيا ، ١٩٨١. ١٣٨ ص.

فهمي ، علي محمود . **التنظيم البحري الاسلامي في شرق المتوسط من القرن السابع حتى القرن العاشر الميلادي** . ترجمة قاسم عبده قاسم . بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١. ١٧٧ ص .

دوريات

الامام ، عبد الرؤوف . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر ، ٣ : الجامعة العربية ومسؤولياتها في نظرة جديدة لمفهوم العروبة تاريخياً وحضارياً . » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص٤ ٨ـ ٩٤ .

بحيري ، مروان . « التغيرات في المفاهيم الاستعمارية الفرنسية ، ١٧٨٩ ـ ١٨٣٠ : من العالم الجديد الى مصر والجزائر .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١١٢ ـ ١٢٧ .

جبر ، محمد . ، نساء في الاسلام وبطولات عقائدية عربية .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٢٨ ـ ١٣١ .

جريس، صبري ، « قبيل اعلان اقامة اسرائيل : قراءة في الوثائق الاسرائيلية والاميركية ، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ .» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٦٠ .

حاجيات ، عبد الحميد . « مساهمة المغرب العربي في ازدهار الحضارة العربية الاسلامية .» **دراسات تاريخية** : العدد ٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٤ ـ ٦٩ .

الحسن ، احمد يوسف . « العرب والتكنولوجيا : نماذج من الابداع التكنولوجي في الحضارة العربية والعوامل التي كانت وراء ذلك الابداع .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ١٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٧٢ ـ ٨٤ .

حسين ، خليل شاكر . « مقومات الحرب العراقية ـ

الايرانية ." **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ٤ ، ١٩٨١. ص ٣١ ـ ٥٥ .

حوراني ، البرت . " **الاصلاح العثماني والمشرق العربي**." **الواقع** : السنة ١ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٥٩ ـ ٩٢ .

خشيم ، علي . " **العربيون**." **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . ص ٥٤ ـ ٦٢ .

خلف ، علي حسين . " **تجربة عز الدين القسام السورية ، ١٨٨٢ ـ ١٩٢١**." **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٧ ـ ٣٥ .

خلوف ، عبد العزيز التمسماني . " **حول علاقات المدينة المغربية بأحوازها في بداية القرن العشرين مثال حصار جبالة لتطوان ، ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤**." **الباحث** : السنة ٤ ، العدد ٤ (٢٢) ، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٦٩ .

الريماوي ، سهيلة . " **صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام ، ١٨٥٠ ـ ١٩٠٨ : من الجمعية العلمية الى الجمعيات السياسية**." **دراسات تاريخية** : العدد ٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٥٦ .

زيادية ، عبد القادر . " **العلاقات العربية الافريقية في التاريخ : الجانب الحضاري : اتساعه وواقعه التاريخي**." **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٤٣ ـ ١٤٩ .

شاكر ، علي . " **ابو حيان التوحيدي بين الفلسفة والدين**." **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٦٠ ـ ٣٦٧ .

شعث ، شوقي . " **صيانة المدن العربية الاسلامية**." **تاريخ العرب والعالم** : السنة ٤ ، العدد ٤٠ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢ . ص ٣ ـ ١٣ .

الشيخ ، رافت غنيمي . " **الوحدة الوطنية في قطر : دراسة لكيفية تحقيق الوحدة القطرية من عام ١٩٦٨ الى ١٩١٣ كأحد معالم التغيير في المجتمع العربي الحديث**." **الدارة**: السنة ٧ ، العدد ٣ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٥٨ ـ ١٧٨ .

صونار ، الكاي . " **تحول الامبراطورية العثمانية : المجتمع ، الاقتصاد ، الايديولوجيا**." **الواقع** : السنة ١ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٧ ـ ٥٧ .

ضناوي ، حسين . " **الحاكم : آراء مفكري عصر النهضة العربية في السلطة**." **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٠٢ ـ ١٢٥ .

عبيدلي ، احمد . " **جوانب من الترابط والانقطاع بين اجزاء منطقة شرق الجزيرة العربية قبل الاسلام على ضوء اعمال البعثة الاثرية الدنماركية**." **تاريخ العرب والعالم** : السنة ٤ ، العدد ٤٠ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٤٥ ـ ٥٤ .

فروخ ، عمر . " **المأمون ومكانته في السياسة والفكر والعلم**." **الباحث** : السنة ٤ ، العدد ٤ (٢٢) ، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٨٢. ص ٩ ـ ٢٦ .

كاهن ، كلود واندري ميكيل . " **مقابلة مع المستشرقين كلود كاهن واندري ميكيل**." اجرى المقابلة عبد الغني ابو العزم . **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٧٤ ـ ٢٩٦ .

لبكي ، بطرس انطوان . " **علاقات ولايات بر الشام التجارية مع مصر وبر الاناضول في ظل التوسع الاوروبي ، ١٨٣٣ ـ ١٩١٤**." **الباحث** : السنة ٤ ، العدد ٤ (٢٢)، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٨٢ . ص ٣٧ ـ ٦٠ .

مراجعة كتب

الاندلسي ، ابراهيم بن احمد . " **العز والرفعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع**." **الفكر العسكري** : السنة ٩ ، العدد ٦ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١ . ص ١٩٣ ـ ٢٢٥ . (سهيل زكار)

خضر ، جورج وآخرون . " **المسيحيون العرب : دراسات ومناقشات**." **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٤ ، خريف ١٩٨١ . ص ٥١ ـ ٥٢ . (حميد موراني)

الخطيب ، مصطفى عقيل اسحق . " **التنافس الدولي في الخليج ، ١٦٢٢ ـ ١٧٦٣**." **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٨ ، العدد ٢٩ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٠١ ـ ٢١٢ . (احمد يوسف القرعي)

راي ، ادوارد . « المغرب العربي في القرن التاسع عشر . » **الفكر** (تونس) : السنة ٢٧ ، العدد ٣ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٩٣ ـ ١٠٠ . (محمد المرزوقي)

العظم ، صادق جلال . « الاستشراق والاستشراق معكوساً . » **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٢ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ . ص ١٦١ ـ ١٦٨ . (خليل احمد خليل)

Hourani, Albert. «The Emergence of the Modern Middle East.»

شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣١٣ ـ ٣١٤ . (بيتر مانسفيلد)

Owen, Roger. «The Middle East in the World Economy, 1800-1914.»

المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٤٠ ـ ١٤٣ . (عبد النبي اصطيف)

Turner, Bryan S. «Man, and the End of Orientalism.»

شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٠٨ ـ ٣١٣ . (يزيد صايغ)

سياسة وفكر قومي

كتب

الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين . الامانة العامة . **ندوة تحديات في مواجهة حركة التحرر الوطني العربي ، ١٣ ـ ١٥ تموز ١٩٨١**. بيروت : الامانة العامة، ١٩٨٢ . ١٤٢ ص. (سلسلة الندوات ، ٢)

البزري ، عفيف . **العسكرية الصهيونية بعد حرب تشرين** . بيروت : منشورات فلسطين المحتلة ، ١٩٨١. ١٣٦ ص .

البيطار ، نديم . **حدود الهوية القومية : نقد عام** . بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢ . ٢١٠ ص .

حزب البعث العربي الاشتراكي . **نضال الطبقة العاملة في المشرق العربي : نصوص من تراث البعث . ١ ، ١٩٤٧ ـ ١٩٦٣** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١. ٣٢٨ ص .

الزعبي ، هاني . **مسالة التحتية للقضية القومية واتجاه قانون القيمة في العالم العربي** . بيروت : الكرمل ، ١٩٨٢ . ٣٥٥ ص .

سعد الدين ، فاطمة (معد) . **وثائق الخليج والجزيرة العربية** ، ١٩٧٦ . الكويت : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . ١٩٨١. ٧٢٦ ص .

طرابيشي ، جورج . **الدولة القطرية والنظرية القومية** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢ . ٢١٣ ص .

عمارة ، محمد . **تحديات لها تاريخ** . طبعة ٢ . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٢. ٢٨٥ ص.

فرشخ ، جورج . **فرنسوا ميتران والقضايا العربية** . باريس : المكتب العربي ، ١٩٨١. ٣٠٤ ص .

مصطفى ، نبيل . **مثلث الخطر : مضيق هرمز ، باب المندب ، جبل طارق** . بيروت : دار الكلمة ، ١٩٨١. ١٧٩ ص .

المعهد الملكي للشؤون الدولية ، شاتهام هاوس ، لندن . **ندوة النفط والأمن في الخليج العربي** . بيروت : مركز الدراسات العربية ودار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢. ٢٦٠ ص .

نعمان ، عصام. **رؤية جديدة للقضية العربية** . بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١. ١٨٩ ص .

هويدي ، امين . **في السياسة والامن** . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٢ . ٢٦٨ ص .

اوراق

الحص ، سليم . **لعبة الامم في لبنان** . بيروت : [د.ن.]، [١٩٨١] ٢٩٠ ص .

سمن ، كورد . **الاواكس والبحث الامريكي عن استقرار استراتيجي في الشرق الادنى** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١. ٣٤ ص. (دراسات استراتيجية ، ٤٦)

واندي ، يوسف واودو شتاينباخ . **مصادر الصراعات في العالم الثالث ومضامينها الدولية** . بيروت :

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١. ٢٧ ص. (دراسات استراتيجية، ٤٧)

دوريات

احمد، محمد سيد. « مصر العربية ... الى اين ؟ : الشرق الاوسط بعد نيسان / ابريل ». **المستقبل العربي** : السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ص ١١٠ ـ ١٢٢.

ـــ. « العمل العربي المشترك على مستوى القمة ». **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٩٦ ـ ٢١٥.

الارض. « المنطقة العربية في مواجهة تصاعد عدوانية التحالف الامريكي الصهيوني واستفحال التواطؤ الرجعي ». **الارض** : السنة ٩، العدد ١١، ٢١ شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣ ـ ٨.

الاسعد، اسعد. « مقابلة مع اسعد الاسعد الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية ». اجرى المقابلة هارون هاشم رشيد. **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٧٥ ـ ١٨٦.

الامام، عبد الرؤوف. « جامعة الدول العربية : وجهات نظر، ٣ : الجامعة العربية ومسؤولياتها في نظرة جديدة لمفهوم العروبة تاريخياً وحضارياً ». **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٨٤ ـ ٩٤.

أوين، روجر. « حوار بين مفكرين : القومية العربية والوحدة العربية، ١ : القومية العربية والوحدة العربية والتضامن العربي ». **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٤٦ ـ ١٥٠.

بلال، عبدالله. « الكلمة المقاتلة في مواجهة تحديات الواقع العربي ». **الثقافة العربية** : السنة ٩، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٨ ـ ١٢.

بن رمضان، فرج. « في مفهوم النهضة الجديدة ». **فكر** (تونس) : السنة ٢٧، العدد ٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٠٣ ـ ١١٥.

التازي، محمد. « تطور الفكر السياسي العربي من خلال قرارات مؤتمرات القمة ». **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٨٧ ـ ١٩٥.

التميمي، عبد الملك. « اليهود والصهيونية في المغرب العربي ». **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١، العدد ٤، خريف ١٩٨١. ص ١١٩ ـ ١٥٦.

تنيرة، بكر مصباح. « التطور الاستراتيجي للسياسة الامريكية في الوطن العربي ». **المستقبل العربي** : السنة ٤، العدد ٣٧، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٦ ـ ٣٩.

تيزيني، طيب. « حرية الفكر والعقلية العربية ». **الثقافة العربية** : السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٤٨ ـ ٥٣.

ثابت، احمد. « المتغيرات الجديدة ومراجعة الذات في العمل الفلسطيني ». **السياسة الدولية** : العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٨٢ ـ ٨٦.

الثقافة العربية. « الثقافة العربية : طبيعة العلاقة بين الحرية والوحدة ». **الثقافة العربية** : السنة ٩، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٧ ـ ٢٢.

ـــ. « الثقافة العربية : موقع اعلان حرية في استراتيجية النضال الجماهيري الوحدوي ». **الثقافة العربية** : السنة ٩، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٣ ـ ١٦.

جبر، مروة اديب. « عشرون عاماً من حياة الجامعة العربية وقضية فلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ ». **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٣٧ ـ ٣٤٩.

جعيط، هشام. « النهضة وحركات الاصلاح ومفهوم الثورة في العالم الاسلامي الحديث ». **المستقبل العربي** : السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ١٨.

الجنحاني، الحبيب. « جامعة الدول العربية : وجهات نظر، ٩ : الفكر السياسي العربي المعاصر بين الحاضر والمستقبل ». **شؤون عربية** : السنة ٢، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٣٥ ـ ١٤١.

الجندي، سامي. « اضواء على السياسة الفرنسية في الشرق الاوسط ». **فكر** (لبنان) : السنة ٨، العدد ٥٢، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٣ ـ ٢٠.

حرب، اسامة الغزالي. « الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ».

المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ٣٣ ـ ٤٥ .

حماد ، مجدي . « التحول الافريقي ضد اسرائيل .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٢٨ـ ١٤٢ .

ـــ . « الموقف الافريقي من قضية فلسطين .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار . (مارس) ١٩٨٢. ص ٩٥ ـ ١١٠ .

خضر ، بشارة . « افكار نقدية حول الحوار العربي الاوروبي .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٨٣ ـ ١١١ .

الدجاني ، هشام . « المطامع الصهيونية في الجولان .» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ١٦ .

الدردري ، عبد الرزاق . « جامعة الدول العربية والصراع العربي الاسرائيلي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣١٥ ـ ٣٣٦ .

رزق ، فوزي حليم . « آراء نظرية في الاشتراكية العربية .» **الاقتصادي** : العدد ٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٥ ـ ٦٠ .

رضوان ، طاهر . « الوحدة العربية والجامعة العربية بين الامل والواقعية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٩ ـ ٢٥ .

الرمضاني ، عبد الواحد . « البعد القومي لتعريب النفوذ : دراسة سياسية واقتصادية .» **آداب الرافدين** (جامعة الموصل) : العدد ١٤ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٤٧ ـ ٨٧ .

الرميحي ، محمد غانم . « الخليج العربي في الثمانينات : التنمية والتبعية .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٤، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣١ ـ ٤٦ .

زهران ، جمال علي . « ابعاد الاهتمام الاوروبي بالخليج والسعودية .» **السياسة الدولية** : العدد ٦٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٩٢ ـ ٩٦ .

زين ، الياس . « ندوة الابداع الفكري الذاتي في العالم العربي .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ١٠ . العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣١٣ ـ ٣١٩ .

سحاب ، الياس . « حوار بين مفكرين : القومية العربية والوحدة العربية ، ٢ : هل ولدت العروبة تمايزاً عن الامبراطورية العثمانية ، فقط ؟ » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٥ .

سركيس ، احسان . « العروبة في جدل السابقة والحداثة .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٥ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٩ ـ ٥٩ .

سلامة ، غسان . « ندوة العوامل الجديدة في ميزان الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد كامب ديفيد ، بيروت ، ٢٣ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١.» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٤٨ ـ ١٥١ .

سليمان ، حسن سيد . « الوحدة العربية السياسية .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٩ ـ ٤٤ .

شبيب ، سميح . « ضم الجولان والاحتمالات المفتوحة .» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٩٥ ـ ٢٠٠ .

الشريف ، جلال فاروق . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر ، ٥ : للجامعة العربية دوماً دور يمكن أن تضطلع به .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٠٣ ـ ١٠٩ .

شكرالله ، هاني . « انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية .» **السياسة الدولية** : العدد ٦٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٧٥ ـ ٨١ .

شكري ، غالي . « الناصرية والناصريون بين الممكن والمستحيل .» **دراسات عربية** : السنة ١٨، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣ ـ ٢٠

شؤون عربية . « المفكر العربي وجامعة الدول العربية .» استطلاع شارك فيه : فريد ايار وعزيز السيد جاسم وجورج جبور وعزيز الحاج وعصام حماد والياس سحاب وابراهيم شكر الله والمنجي الصيادي وجورج عطية وبرهان غليون ومحمد الفرا والياس فرح ومحمد المجذوب وعلي محافظة ومنذر الموصلي وقاسم خزعل ومحمد مهدي وعبد الغني ابو العزم . **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٨٤ ـ ٢٦٤ .

شؤون فلسطينية . « معارك سياسية ناجحة لدعم

القضية الفلسطينية .» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٤٨ ـ ١٥٤ .

صفير ، هنري رشيد . « مقلاع داوود وحكمة سليمان .» **فكر** (لبنان) : السنة٨، العدد ٥٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٦٣ ـ ٧٤ .

طربين ، احمد . « انجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للاقطار العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٥٠ ـ ٣٦٥ .

عبد الرحمن ، عواطف . « الصحافة الكويتية وقضية النفط في الخليج العربي .» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٨ ، العدد ٢٩ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . ص٦٩ ـ٨٨ .

[عبد الرحمن ، محمد] م . ع . ر . « ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي .» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢ . ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ .

عبدالله ، صلاح . « انتفاضة القطاع وتضامن الضفة .» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢١٠ ـ ٢٢٠ .

عبد المنعم ، احمد فارس . « الدور السعودي في الاستراتيجية الامريكية .» **السياسة الدولية** : العدد ٦٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٨٧ ـ ٩١ .

عزام ، ممدوح . « العمل العربي المشترك من خلال المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٣٦ ـ ٢٤٦ .

عساف ، عبد المعطي محمد . « ازمة القاعلية السياسية في البلدان العربية : اطار نظري مقارن .» **شؤون عربية**: السنة ١ ، العدد ١٢، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٧ ـ ٢٨ .

عصفور ، محمد . « ادوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية . » **شؤون عربية** :السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٥ ـ ٦٩ .

عطية ، علي سعود . « توازن النقائض في خريطة الشرق الاوسط السياسية : دراسة لبحث امريكي لحل مشكلة الشرق الاوسط .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٦٣ ـ ٢٩٠ .

عون ، جوزف . « عهد الرئيس سركيس وقضية الجنوب والوجود الفلسطيني المسلح .» **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٤ ، خريف ١٩٨١. ص ٧ ـ ١٧ .

فرحات ، محمود . « الجنوب اللبناني يحمل الوحدة للمسلمين .» **الفكر الاسلامي** : السنة ١١، العدد ٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٩ .

الفرزلي ، سليمان . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر ، ٧ : نقص الجامعة ونقصية الاستقلال .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٢٣ ـ ١٢٦ .

فرسخ ، عوني . « الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٢٢ ـ ١٣٠ .

الكعبي ، المنجي . « المغرب العربي بين الوحدة والاستقلال .» **الآداب** : السنة ٣٠ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٣٩ .

كفوري ، عساف . « اعلان المبادىء السعودية : امل ام تسوية .» **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٤ ، خريف ١٩٨١. ص ١٩ ـ ٢٨ .

كيلاني ، هيثم . « في البحث عن الدور العسكري لجامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٩٦ ـ ٣١٤ .

[لحام ، فلورا .] ف.ل. « ندوة مستقبل السلام في الشرق الاوسط ، لندن ، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١.» **شؤون فلسطينية** : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٦٩ ـ ١٧٤ .

المجذوب ، محمد . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر ، ٨ : انطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٢٧ ـ ١٣٤ .

محرم ، محمد رضا . « مصر العربية .. الى اين ؟: استعادة مصر العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ٩٣ ـ ١٠٩ .

محمد ، محمد جاسم . « واقع العلاقات العربية ـ الايرانية في منطقة الخليج العربي .» **الخليج العربي** : السنة ١٣ ، العدد ٤ ، ١٩٨١. ص ٥٧ ـ ٨٠ .

مرحبا ، محمد عبد الرحمن . « الفكر العربي والحملات العنصرية .» **الفيصل** : السنة ٥ ، العدد ٥٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٩ ـ ٢٧ .

الملاح ، هاشم يحيى. « العلاقة بين العروبة والاسلام .» **آداب الرافدين** (جامعة الموصل) : العدد ١٤ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٢٩ ـ ٤٦ .

« ندوة شؤون عربية : جامعة الدول العربية : الرأي والنقاش .» شارك فيها : عدنان عمران وعبدالله شقرون والطاهر قيقة وهارون هاشم رشيد (معد) . **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٥٦ ـ ١٧٤ .

« ندوة شؤون عربية : مؤتمرات القمة العربية .» شارك فيها : امين الحافظ ومنح الصلح ومحمد علي حمادة وميشال ابو جودة وجورج قرم وربيع الاسير وجهاد فاضل (معد) . **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢١٦ـ ٢٣٥ .

« ندوة المستقبل العربي : حول الاقباط والقومية العربية .» شارك فيها : ابو سيف يوسف واسماعيل صبري عبدالله وانسطاس شفيق ورؤوف عباس وطارق البشري ومجدي حماد وميلاد حنا ونبيل عبد الفتاح . **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٢١ ـ ١٣٤ .

نعمان ، عصام . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر ، ٢ : الجامعة والوحدة من دور الشاهد الى دور الرائد .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٧٥ ـ ٨٣ .

هلال ، علي الدين . « الجامعة العربية كتنظيم اقليمي: الابعاد السياسية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٦ ـ ٣٢ .

ـــــ . « العرب والتكنولوجيا : الابعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي .» **المستقبل العربي**: السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٠٨ ـ ١١٤ .

مراجعة كتب

ابراهيم ، سعد الدين (محرر) . « مصر في ربع قرن ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ : دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي .» **المستقبل العربي**: السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٣٥ ـ ١٤٢ . (حامد عمار)

الخطيب ، عمر ابراهيم . « القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع اسرائيل .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٣٩ ـ ٢٤٢ . (اسماعيل صبري مقدر)

خليل ، خليل احمد . « العرب والقيادة .» **حاليات** : السنة ٥ ، العدد ٢٤ ، خريف ١٩٨١ . ص ٦٧ ـ ٧٠ . (ملحم قربان)

سيف الدولة ، عصمت . « دفاع عن الشعب .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٥١ ـ ٢٦٢ . (عدنان البكري)

رياض ، محمود . « مذكرات محمود رياض ، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ : البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٥١ ـ ٥٦٠ . (جميل مطر)

الشاذلي ، سعد الدين . « مذكرات حرب اكتوبر .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٠٢ ـ ٣٠٨ . (حسن ابو لبدة)

لوتسكيفتش ، ف . أ . « عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ .» **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، خريف ١٩٨١. ص ٢٣٦ ـ ٢٤٨ . (انطونيوس كرم)

منيف ، عبد الرحمن . « الاشجار واغتيال مرزوق .» **اقلام** (العراق) : السنة ١٦ ، العدد ٩ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٦ ـ ٢٢ . (المنصف وناس)

نصر ، مارلين . « التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد

٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٣٥ ـ ١٣٩ . (السيد يسين)

al-Hashimi, Hassan Bin Talal. «Palestinian Self-Determination.»

شؤون عربية : السنة ١، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣١٥ ـ ٣٢٠. (عمر الحسن)

Hourani, Albert. «Europe and the Middle East.»

شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣١٣ ـ ٣١٤ . (بيتر مانسفيلد)

Yodjat, Aryeh Y. and Yuval Arnon-Ohanna. «P.L.O.: Strategy and Politics.»

شؤون فلسطينية : العدد ١٢٤ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٨٧ ـ ١٨٨ . (خليل الهندي)

قانون وادارة عامة

كتب

جامعة الدول العربية . الامانة العامة . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . **مجموعة الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية المتعلقة بشؤون العمل والعمال العرب** . [عمان]: الادارة العامة ، ١٩٨٢ . ج١ ، ١٨٦ ص . (سلسلة ، رقم ٢)

دوريات

ابو صقر ، حبيب . « الاسس العلمية والعملية لمشروع تطوير هيكلية موازنة الامانة العامة لجامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٨٢ ـ ٢٩٥ .

الجنحاني ، الحبيب . « نظام ملكية الارض في تونس والمغرب العربي .» **تاريخ العرب والعالم** : العدد ٤١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٧٠ ـ ٨١ .

حبيش ، فوزي . « نحو تطوير نظام موظفي جامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٧٧ـ ٢٨٢ .

الحلوجي ، عبد الستار عبد الحق . « حق المؤلف في القوانين العربية .» **عالم الكتب** : السنة ٢ ، العدد ٤ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٦٤٥ ـ ٦٥٢ .

الدايم، محمد احمد . « الادارة في الوطن العربي:الادارة في الصحف العربية .» **المجلة العربية للادارة** : السنة ٥ ، العدد ٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٩١ ـ ٩٨ .

شعبان ، صادق . « مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية : قراءة خاصة .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٤٧ ـ ٢٧٦ .

العلواني ، السيد فرج . « اضواء على المؤتمر العلمي العام الثاني للتنمية الادارية في الوطن العربي .» **المجلة العربية للادارة** : السنة ٥ ، العدد ٤ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٨٥ ـ ٩٠ .

اقتصاد

كتب

اتحاد المصارف العربية . **مؤتمر اتحاد المصارف العربية في خدمة التكامل الاقتصادي العربي** ، ٣ ، **بغداد** ، ٢٦ ـ ٢٨ **كانون الثاني** ١٩٨١ . [بيروت]: الاتحاد ، [١٩٨١]. ٤٩٦ ص .

جامعة الدول العربية . الامانة العامة . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . **مجموعة الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية المتعلقة بشؤون العمل والعمال العرب** . [عمان]: الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٢. ج ١ ، ١٨٦ ص . (سلسلة ، رقم ٢)

الصكبان ، عبد العال . **نحو نظام اقتصادي عربي جديد** . لندن : مركز الدراسات العربية ، ١٩٨١. ٩٥ ص . (اوراق عربية ، ٩)

اوراق

جامعة الدول العربية. الامانة العامة . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . **ورقة عمل مشتركة حول تيسير انتقال القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي** . مقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، الدورة ٣٢ ، تونس ، ٢ ـ ٧ / ٢ / ١٩٨٢ ، البند الثاني . [عمان]: الادارة العامة ، ١٩٨٢. ٣٧ ص .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . الامانة العامة . **اتفاق تعاون بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وامانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة**

والتنمية (الاونكتاد) . عمان : الامانة العامة، ١٩٨١. ٩ ص. (سلسلة الاتفاقات ، ١)

ـــ . **اتفاق تعاون بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وسكرتارية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)** . عمان : الامانة العامة ، ١٩٨١. ٦ ص . (سلسلة الاتفاقات ، ٣)

ـــ . **اتفاق تعاون بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات** . عمان : الامانة العامة ، ١٩٨١. ٧ ص. (سلسلة الاتفاقات ، ٢)

دوريات

اتحاد المصارف العربية . « الخطوط الاساسية لنظام تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية » **المصارف العربية** : السنة ١ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ ص ٢٢ ـ ٢٤ .

ايوب ، مدحت . « نحو رؤية عربية لنظام اقتصادي عالمي جديد ، ١ : معالم الأزمة في النظام الحالي » **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٧ ـ ٣٤ .

بطيخ ، المنجي . « تأملات في التعاون التجاري العربي ـ الاوربي » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٦٦ ـ ٣٧٧ .

حتي ، ناصيف . « مفاهيم التكامل في اطار النظام الاقليمي العربي » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٢ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٤ ـ ٤٤ .

حداد ، انطوان . « على هامش ندوة نيروبي حول مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة » **فكر (لبنان)** : السنة ٨ ، العدد ٥٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٥١ ـ ٦١ .

حماد ، ابراهيم علي . « الثروة الحيوانية في الوطن العربي » **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٢٠ ـ ١٢٧ .

راشد ، معتصم . « العرب والتضخم المالي » **قضايا عربية** : السنة ٩ ، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٥ ـ ٢٩ .

الركابي، عبد صمد . « تكرير البترول العربي : استراتيجية قومية في الاطار الدولي للصناعة » **آفاق اقتصادية** : السنة ٣ ، العدد ٩ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٥٣ ـ ٨٤ .

سمارة ، بلال . « نحو استراتيجية عربية لصناعة الدواء » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٢٩ ـ ٥٣٥ .

سيف الاسلام ، الزبير . « العلاقات العربية وتحييد العمل الاقتصادي » **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٥ ـ ٨ .

شركة الخدمات المالية العربية . « النظام الاساسي لشركة الخدمات المالية العربية : شركة مساهمة مقفلة محدودة » **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العدد١٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٩ ـ ١٣ .

طبارة ، رياض . « السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي » **النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي اسيا** : العدد ٢٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١. ص ٥ ـ ٤١ .

العباس ، قاسم احمد . « تخطيط اليد العاملة النفطية وبعض المشاكل المعلقة بها » **آفاق اقتصادية**: السنة ٣ ، العدد ٩ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١ ـ ٣١ .

علي ، حيدر ابراهيم . « ادماج المرأة في خطط التنمية : مشاكل وامكانيات » موجز المحاضرة التي القيت في المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، آذار ١٩٨١. **الرائدة** : السنة ٥ ، العدد ١٩ ، ١ شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١ ـ ٣ .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . « قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي ، الثاني والثلاثين، ٢ ـ ٧ شباط ١٩٨٢ » **صامد الاقتصادي** : السنة ٥ ، العدد ٣٨ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٨٣ ـ ١٩٠ .

المراغي ، محمود . « التكامل الاقتصادي العربي ومتغيرات الثمانينات » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤١١ ـ ٤٢١ .

المصارف العربية . « الشيك السياحي العربي : من النظرية الى التنفيذ » **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٧ ـ ٩ .

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا . « برنامج التعاون العربي من اجل التنمية في افريقيا .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٧٣ ـ ١٨٢ .

ـــ . « مع افريقيا والعرب في سعيهما الى التعاون والتآزر .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١١٣ ـ ١٢٥ .

مصطفى ، عدنان « نحو دورة عربية للوقود النووي : نظرة عامة .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ٤٦ ـ ٦٣ .

معاشو ، عبد القادر . « سياسة البلدان الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة في ميدان الطاقة واثر هذه السياسة على البلدان العربية .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٥٤ ـ ٨٢ .

مكتب الدراسات والبحوث المركزي . « ازمة الطاقة وشعوب البحر المتوسط.» **فكر** (لبنان) : السنة ٨ ، العدد ٥٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١ ـ ٤٩ .

المنذري، سليمان . « ازمة السوق العربية المشتركة : تحليل وتقييم .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٩٧ ـ ٤١٠ .

النابلسي ، محمد سعيد . « نمو وتكامل الاسواق المالية في العالم العربي .» **المصارف العربية** : السنة ١ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٨ ـ ٣٠ .

النجفي ، سالم توفيق . « التكامل الاقتصادي الزراعي العربي : مقدمة في الاستراتيجية والتطبيق .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ٦٤ ـ ٧٨ .

نعيري ، سيد . « التخلف الاقتصادي ومشاكل التنمية في الوطن العربي .» **آفاق اقتصادية** : السنة ٢ ، العدد ٩ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٣٩ ـ ٥١ .

مراجعة كتب

ابراهيم ، سعد الدين (محرر) . « مصر في ربع قرن ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ : دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٢٥ ـ ١٤٢ . (حامد عمار)

عبد الفضيل ، محمود . « النفط والوحدة العربية . **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، خريف ١٩٨١. ص ٢٨٨ ـ ٢٩٨ . (انور جاسم الياسين)

الكواري ، علي خليفة . « دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : مدخل الى دراسة كفاءة اداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٤٣ ـ ٢٤٩ . (زكريا عبد الحميد باشا)

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . « الصناعات البتروكيماوية في الدول العربية الخليجية .» **آفاق اقتصادية** : السنة ٣، العدد ٩ ،كانون الثاني(يناير) ١٩٨٢. ص ١١٥ ـ ١١٨. (اتحاد غرف التجارة والصناعة ، قسم الدراسات)

Hatem, Sami Afify.«The Possibility of Economic Cooperation and Integration between the European Community and the Arab League.» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٤٣ ـ ١٤٧ . (سمير مقدسي)

Sayigh, Yusif A. «The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects.» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ،كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٥ .

اجتماع

كتب

جامعة الدول العربية . الادارة العامة للاعلام . **قرارات مجلس وزراء الاعلام العرب في دور انعقاده العادي ، ١٨ ، ١ ـ ٢ / ٢ / ١٩٨٢** . [تونس]: الادارة العامة ، ١٩٨٢. ٥٢ ص .

خوري ، منير . **الواقع والمصير : نقد وتحليل سوسيولوجي للازمة اللبنانية والحضارة والنفط والثورة** . بيروت : مؤسسة فكر ، ١٩٨٢. ١٤١ ص.

دوريـات

ابراهيم ، سعد الدين . « الرأي العام العربي وتقنيات القياس العربية (رد على مقال ماري اشقر) .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٣١ ـ ١٣٤ .

ـــ . « مصر العربية ... الى اين ؟: ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ٧٩ ـ ٩٢ .

ابو حمدة ، كمال . « الخدمة الاعلامية للمرأة العربية : مستلزمات التخطيط القطاعي في اطار تحقيق ادماج المرأة في التنمية». الحلقة الدراسية عن التخطيط الوطني وادماج المرأة في التنمية ، دمشق، ١٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٧٥ ـ ٨٤ .

اتحاد اذاعات الدول العربية . جامعة الدول العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . منظمة اليونسكو . « امكانيات وحدود استخدام الشبكة الفضائية العربية .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٢٠ ـ ١٣٨ .

اجتماع المجلس الاداري لاتحاد اذاعات الدول العربية ، ٣١ ، ٢٥ ـ ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ . « قرارات وتوصيات الاجتماع الحادي والثلاثين للمجلس الاداري .» **الاذاعات العربية** : العدد ١ ، ١٩٨٢. ص ٧٣ ـ ٨٠ .

اجتماع لجنة الاخبار لاتحاد اذاعات الدول العربية ، ٨ ، تونس ، ١٢ ـ ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ : «لجنة الاخبار : الاجتماع الثامن ، ١٥ ـ ١٦ صفر ١٤٠٢ هـ / ١٢ ـ ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، تونس : التقرير والتوصيات .» **الاذاعات العربية** : العدد ١ ، ١٩٨٢. ص ٤١ ـ ٤٨ .

اجتماع اللجنة المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب ، تونس ، ايلول / سبتمبر ١٩٨١. « نحو استراتيجية للعمل الصحي العربي المشترك في اطار الجامعة. » **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٣٦ ـ ٥٥٠ .

خشانة ، رشيد . « مدخل الى استراتيجية الاعلام العربي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٢٤ ـ ٤٤٦ .

ديارة ، مختار . « التعاون بين الصحفيين الافارقة والعرب : التعاون الاعلامي العربي والافريقي .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٧٠ ـ ٧٢ .

الربيعو ، تركي علي . « العلمنة بين العدوى والضرورة التاريخية .» **الباحث** : السنة ٤ ، العدد ٤ (٢٢) ، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٨٢ . ص ٧١ ـ ٧٧ .

زغل ، عبد القادر. « المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الاوسط .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢ . ص ٦ ـ ٢٥ .

سيف الاسلام ، الزبير . « الاعلام والتنمية في ضوء ندوة البحوث والدراسات الاعلامية في الوطن العربي .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٩ ـ ٣٩ .

شقرون ، عبدالله . « الاتصالات الفضائية للخدمات الاذاعية والتلفزيونية والدور المقبل للقمر الصناعي العربي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٥٣ ـ ٤٦٥ .

الطيبي ، وفيق . « الخلل الاعلامي بين الغرب والعالم الثالث .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٤١ ـ ١٥١ .

عبد المعطي ، عبد الباسط . « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٠ ـ ٥٢ .

الاحمر ، محمد عادل . « استخدام الشبكة الفضائية العربية لاغراض تدريب المعلمين على المستوى القومي .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . ص ٨٠ ـ ٨٨ .

اشقر ، ماري . « الرأي العام العربي وتقنيات القياس الغربية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٩ ـ ٣٢ .

الامم المتحدة . اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . « الخدمة الاعلامية للمرأة العربية : تقرير عن برامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال ادماج المرأة في التنمية .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٨٥ ـ ١٠١ .

اياز ، فريد . « الحوار بين وكالات الانباء العربية والاجنبية . خطوة نحو اقامة نظام اعلامي دولي جديد .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٥٢ ـ ١٦٠ .

بن جدو ، حراث . « التعاون بين الصحفيين الافارقة والعرب : التعاون الاعلامي الافريقي العربي .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٦٦ ـ ٦٩ .

بوسروب ، استر وكريستينا ليتجنكرانتز . « الخدمة الاعلامية للمرأة العربية : برنامج الامم المتحدة الانمائي وادماج المرأة في التنمية .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٠٢ ـ ١١٢ .

ـــــ . « الاعلام واثره في التنمية القومية : عرض وتحليل ومناقشة .» **الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير** : العدد ٢٧ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٤٢ ـ ٥٤ .

الجادر ، سعد . « عمارة النبات في الوطن العربي .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٢ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٣٠ ـ ٦١ .

الجاروش ، علي محمد . « نظرة على العمل الشبابي والرياضي في جامعة الدول العربية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٢٠ ـ ٥٢٨ .

جبر ، يحيى عبد الرؤوف . « العرب بين البداوة والحضارة .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٦٨ ـ ٧٣ .

جهاز تلفزيون الخليج . « مهرجان الخليج الثاني للانتاج التلفزيوني : نحو انتاج تلفزيوني افضل .» **الاذاعات العربية** : العدد ١ ، ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٠ .

الحداد ، محمد . « المؤتمر الثاني للاجتماعيين العرب .» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٨ ، العدد ٢٩ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٥٩ ـ ٢٦٨ .

العلواني ، مصطفى . « الحج والهجرة السكانية في المنظور التراثي والمنظور الديمغرافي .» **النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا** : العدد ٢٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١. ص ٨٥ ـ ٩٠ .

غالي ، جواد . « دور الجامعة العربية في مجال العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بين الواقع والطموح .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٢ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٠٧ ـ ٥١٩ .

فيصل ، شكري . « حركات الاصلاح الاجتماعي في العالم الاسلامي ١٠ .» **الفكر** (تونس) . السنة ٢٧ . العدد ٣ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٦١ .

ـــــ . « حركات الاصلاح الاجتماعي في العالم الاسلامي ٢٠ .» **الفكر** (تونس) . السنة ٢٧ ، العدد ٤ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٦٨ .

قرم ، جورج . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر . ١ : الجامعة العربية في منظار المصير المجتمعي العربي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٧٠ ـ ٧٥ .

قنديل ، حمدي . « الشبكة الفضائية العربية : الاستخدامات الثقافية للشبكة الفضائية العربية : الحل على الارض وليس على الفضاء .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٤٣ ـ ٦٠ .

محفوظ ، درة . « المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستقلال والتحرر .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٣ ـ ٧٢ .

مدانات ، نسيم . « استخدام الشبكة الفضائية العربية لاغراض التنمية الشاملة .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٠٦ ـ ١١٩ .

المشاط ، علي . « الشبكة الفضائية العربية : معلومات اساسية حول الشبكة الفضائية العربية : الآفاق العربية للاتصالات الفضائية .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٥ ـ ٢٤ .

مورالس ، غلوريا لوبيز . « مركز للاعلام والدراسات عن الشرق الاوسط وشمال افريقيا في امريكا اللاتينية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٦٤ ـ ٥٦٧ .

نافعة ، حسن السيد . « الجامعة العربية وحقوق الانسان .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٨٦ ـ ٥٠٦ .

« ندوة حول اخبار التلفزيون وتبادلها نظمتها الامانة العامة لاتحاد اذاعات الدول العربية .» **الاذاعات العربية** : العدد ١ ، ١٩٨٢. ص ٥١ ـ ٥٢ .

هلال ، علي الدين . « العرب والتكنولوجيا : الابعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٠٨ ـ ١١٤ .

ويدلر ، روبرت هـ . « البحوث الديمغرافية في الشرق الاوسط العربي : الفرص ، العوائق ، والاحتمالات المستقبلية .» **النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا** : العدد ٢٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١. ص ٥١ ـ ٦٧ .

مراجعة كتب

ابراهيم ، سعد الدين (محرر) . « مصر في ربع قرن ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ : دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٣٥ ـ ١٤٢ . (حامد عمار)

Chamie, Joseph. «Religion and Fertility: Arab Christian-Muslim Differentials.

النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا : العدد ٢٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١. ص ٩٦ ـ ٩٩ .

ثقافـــة

كتـب

حجا ، ميشال . **الدراسات العربية والاسلامية في اوربـا** . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٢. ٣٠٧ص .

الجنابي ، احمد نصيف . **ملامح من تاريخ اللغة العربية** . بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨١. ٢٩٥ ص. (سلسلة دراسات ، ٢٥٦)

زيعور ، علي . **قطاع البطولة والنرجسية في الذات العربية : المستعلي والاكبري في التراث والتحليل النفسي** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢. ٢٤٠ ص .

شكري ، غالي . **سوسيولوجيا النقد العربي الحديث** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١. ٢٨٠ ص .

قميحة ، مفيد . **الاتجاه الانساني في الشعر العربي الحديث** . بيروت : دار الافاق الجديدة ، ١٩٨١ .

الكسان ، جان . **السينما في الوطن العربي** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢. ٤٤١ ص.

مغنية ، حسن . **خيال العرب** : بيروت : مؤسسة عز الدين ، ١٩٨١. ١٦٩ ص.

دوريات

ابو احمد ، حامد . « الصداقة العربية ـ الاسبانية في نثر فني .» **البيان** : العدد ١٩٠ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٥١ ـ ١٥٨ .

ابو خالد ، خالد . « المثقفون العرب والديمقراطية .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٥١ ـ ٥٢ .

ابو عودة ، عدنان . « الابداع ومشكلاته .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٤٤ ـ ٢٤٨ .

ابو مطر ، احمد . « اساليب ومناهج تذوقية لدراسة الادب العربي .» **قضايا عربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٤١ ـ ١٦٦ .

ابو نضال ، نزيه . « الثقافة الوطنية الفلسطينية ودورها في مواجهة الاستعمار والصهيونية .» **الآداب** : السنة ٢٩، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٥٦ ـ ٦٣ .

ابو هيف ، عبدالله . « حوار مع اديب النحوي : القضية القومية وبناء الرواية .» **الموقف العربي** : العددان ١٢٩ ـ ١٣٠ ، كانون الثاني ـ شباط (ينـاير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ١٧١ ـ ١٨٠ .

ـــ . « القصة القصيرة واوهام الابداع .» **الفكـر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ

شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٩٠ ـ ٤٠٦ .

اسحق ، ميشيل . « مصطلحات نفسانية في بناها اللغوية : بعض العلل الداخلية والسلوك في لسان العرب .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٨٨ ـ ١٠٦ .

اسماعيل ، محيي الدين . « تحديات التخريب في حياتنا الثقافية .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٥٣ ـ ٥٥ .

ايوب ، عبد الرحمن . « التفكير اللغوي عند العرب : مصادره ومراحله .» **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١، العدد ٤ ، خريف ١٩٨١. ص ١٩٩ ـ ٢١٨ .

برشيد ، عبد الكريم . « المسرح العربي والتراث الفرعوني .» **البيان** : العدد ١٩٠ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٥١ ـ ٦٢ .

البشتي ، فوزي . « الثقافة العربية الراهنة وآفاق تطورها في مواجهة اشكال الغزو الثقافي .» **الآداب**: السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ١١٠ ـ ١١٧ .

بن حمينا ، المختار . « الثقافة العربية : هم العرب في كل مكان .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٣ ـ ٢٦ .

بن سالم ، عمر . « موقع المثقفين ودورهم في معالجة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٣٥ ـ ٤٠ .

بنعبدالعالي ، عبد السلام . « التراث في كتاب الخطاب التاريخي .» **اقلام** (المغرب) : السنة ٢٧ ، العدد ٥٥ ، كانون الاول ١٩٨١. ص ٢٧ ـ ٣٣ .

الجابري ، محمد عابد . « التراث وإعادة بناء الذات العربية : حوار مع المفكر المغربي محمد عابد الجابري .» اجرى المقابلة ماجد السامرائي . **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٥ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٠٣ ـ ١١٤ .

ـــــ . « الخطاب الفلسفي في الفكر العربي المعاصر ،٢: من اجل فلسفة عربية .» **اقلام** (المغرب) : السنة ٢٧ ، العدد ٥٥ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١ ـ ٢٦ .

جبر ، عبد الرؤوف . « اللغة والثورة .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٦٣ ـ ٦٧ .

جويجاتي ، رفيق . « مواطن الابداع في لزوميات ابي العلاء .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٦٨ ـ ٣٧٨ .

الحاج ، عزيز . « العرب واليونسكو : ملاحظات القراء .» **شؤون عربية** : السنة ١، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٩٩ ـ ٣٠١ .

حرب ، علي . « الهوية والغيرية في المقال الفلسفي العربي .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢ . ص ٧٥ ـ ١٠٠ .

الحمداني ، سالم أحمد . « شعر الحرب في الادب العربي بين القديم والحديث .» **اداب الرافدين** (جامعة الموصل): العدد ١٤ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢ .

خالد ، احمد . « حول السياسات الثقافية في الوطن العربي .» **الفكر** (تونس) : السنة ٢٧ ، العدد ٤ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٦ ـ ٢٥ .

الخطيب، حسام . « الثقافة العربية الراهنة وآفاق تطورها في مواجهة اشكال الغزو الثقافي .» **الآداب** : السنة ٢٩، العددان ١١ـ١٢، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٦٤ ـ ٧٨ .

ـــــ . « مقترحات مبدئية باتجاه نظرية عربية في الادب والنقد .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ١١٤ ـ ١٢٦ .

خليل ، خليل احمد . « جدلية الثقافة والتحولات الاجتماعية في الاختبار العربي .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٧٣ .

الدملوجي ، سمير . « العمارة العربية الحديثة : البداية والتطور .» **فنون عربية** : العدد ٢ ، ١٩٨١. ص ٦ ـ ١٩ .

دياب ، عز الدين . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر،

٦ : الدور الذي يمكن للجامعة ان تشغله في التنمية الثقافية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٢، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١١٠ ـ ١٢٣ .

رفيدة ، ابراهيم عبدالله . « اصالة اللغة العربية وعلومها .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤ ـ ٣٩ .

الزيات ، لطيفة . « صورة المرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي .» محاضرة القيت في ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢١ ـ ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١. **الرائدة** : السنة ٥ ، العدد ١٩ ، ١ شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٣ ـ ٤ .

سبيلا ، محمد . « المثقفون والسلطة .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٢٩ ـ ٣٣ ؛ **فكر** (لبنان): السنة ٨ ، العدد ٥٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٧٥ ـ ٨٥ .

سحاب ، فكتور . « تفسير الهزيمة ورد الاعتبار الى التراث .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٤٥ ـ ٥٣ .

سعيد ، سمير . « الثقافة العربية الراهنة وآفاق تطورها في مواجهة اشكال الغزو الثقافي .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٧٩ ـ ٩٣ .

سليمان ، علي . « موقع المثقفين ودورهم في معالجة ازمة الديمقراطية .» **الآداب** : السنة٢٩، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٤٢ ـ ٤٧ .

شاول ، بول . « ثماني مسائل اساسية في القصيدة العربية الحديثة .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٤٨ ـ ١٥٧؛ **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٣ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ . ص ٩٧ ـ ١٢٣ .

ـــ . « حول مصطلح الحداثة .» **فكر** (لبنان) : السنة ٨ ، العدد ٥٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٨٧ ـ ١١٢ .

الشريف ، طارق . « اشكالات النقد الفني في الوطن العربي .» **تاريخ العرب والعالم** : العدد ٤١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٨ ـ ٦٤ .

صابر، محيي الدين . « معالم الحضارة العربية الاسلامية في افريقيا .» **دراسات تاريخية** : العدد ٧ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٧ ـ ٢٣ .

صبحي ، محيي الدين . « مركز قومي للدراسات العربية .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٣٤ ـ ١٣٦ .

ـــ . «نظرية النقد الادبي العربي .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٨٣ ـ ٣٢٨ .

الصيادي ، المنجي . « جهود جامعة الدول العربية ومنظماتها في حقل التعريب .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٦٦ ـ ٤٨٥ .

ـــ . « مد الحضارة العربية في الاقطار الافريقية .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٦٣ ـ ١٧٢ .

الطويلي ، احمد . « الثقافة العربية بين مختلف اشكال التحدي والمواجهة .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ـ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٠٦ ـ ١٠٨ .

العالم ، محمد امين . « لغة الشعر العربي الحديث وقدرته على التوصيل .» **الفكر** (تونس) : السنة ٢٧ ، العدد ٣ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٧٧ ـ ٨٣ .

عباس ، احسان . « بين ابي العلاء المعري والوزير المغربي .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٢٧٤ ـ ٣٨٢ .

عبو ، عادل نجم . « الاصول العربية للفنون الفارسية .» **آداب الرافدين** (جامعة الموصل) : العدد ١٤ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨١. ص ١٧٧ ـ ٢٤٠ .

عطية ، احمد محمد . « نحو تاصيل الرواية العربية .» **قضايا عربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٦٧ ـ ١٩٢ .

علوية ، نعيم . « نظرة في تطور اللغة .» **الفكر العربي**:

السنة ٤ ، العدد ٢٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٤٠ ـ ٦٩ .

عمر ، احمد مختار . « الندوة العالمية لصناعة المعجم العربي للناطقين باللغات الاخرى ، الرباط ، ٢ ـ ٨ نيسان / ابريل ١٩٨١.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، خريف ١٩٨١. ص ٢٩٩ ـ ٣٠٧ .

فراعنة ، حمادة . « ملامح ايجابية في الوضع العربي .» **الفصول الاربعة** : السنة ٤ ، العدد ١٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٤٢ ـ ٥٣ .

فرحات ، محمد . « شكل عربي للمضمون الاجنبي حول ترجمة الشعر والرواية في اوائل القرن .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٧٩ ـ ٣٨٩ .

ـــ . « المؤتمر العام الثالث عشر للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٨٨ ـ ٣٩٠ .

الفرماوي ، عبد الحي . « النقط والشكل في اللغة العربية .» **الفيصل**: السنة ٥ ، العدد ٥٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٥٤ ـ ٥٨ .

الفكر العربي . «معرض الكتاب العربي الخامس والعشرون .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

ـــ . « الملتقى الدولي الاول للكتاب العربي الجامعي .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٣٩١ ـ ٣٩٣ .

فهمي ، ماهر حسن . « ادبنا العربي : بين الاصالة والتجديد .» **الفكر الاسلامي** : السنة ١١ ، العدد ٢١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٥٥ ـ ٦٥ .

الفيل ، توفيق . « طه حسين وقضية الأثر الهيليني في البيان العربي .» **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، خريف ١٩٨١. ص ٧٥ ـ ١١٨ .

القاضي ، وداد . « صورة من النثر الفني المبكر في اليمن على ضوء كتاب الهمذاني صفة جزيرة العرب : نموذج بشر بن ابي كبار البلوي .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٥ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٢٩ ـ ٣٥٩ .

قرعاوي، حسن . « جدلية القديم والحديث في القصيدة العربية .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٣٦ ـ ٤٦ .

قصاب ، وليد . « فكرة النظم واثرها في حل مشكلات النقد العربي .» **الفيصل** : السنة ٥ ، العدد ٥٩ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٦٢ ـ ٦٦ .

قيفه ، الطاهر . « رعاية المبدعين .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ص ٢٤٩ ـ ٢٥٥ .

الكيب ، نجم الدين غالب . « هل هناك ازمة حقيقية في الثقافة العربية .» **الفصول الاربعة** : السنة ٤ ، العدد ١٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٧٧ ـ ٨١ .

محمد ، عبد لاوي . « الفكر العربي المعاصر والمجتمع العربي .» **اقلام** (المغرب) السنة ٢٧ ، العدد ٥٥ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٢٥ ـ ٥٤ .

مركز دراسات الوحدة العربية . « سلسلة الثقافة القومية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٨ ، نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ص ١٤٤ ـ ١٤٩ .

مزالي ، محمد . « تخطيط التعاون لتنمية الثقافة العربية الاسلامية .» **الفكر** (تونس) : السنة ٢٧ ، العدد ٣ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ٦ ـ ٩ .

المقدسي ، انطون . « المثقف العربي والديمقراطية .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٢ ـ ٢٧ .

المؤتمر العام للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب ، ١٣ ، عدن، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١. « البيان الختامي الصادر عن المؤتمر العام الثالث عشر للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب .» **الموقف الادبي** : العددان ١٢٩ ـ ١٣٠، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٣٩٠ ـ ٣٩٩ .

ـــ . « المؤتمر العام الثالث عشر ومهرجان الشعر الخامس عشر ، عدن ، ٢٦ / ١١ ـ ٣ / ١٢ / ١٩٨١: من اجل ثقافة عربية ديمقراطية تقدمية ومناضلة : البيان الختامي والقرارات والتوصيات للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب .» **الفصول الاربعة** : السنة ٤ ، العدد ١٦ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٩٦ ـ ٢٠٤ .

ـــ . « وقائع المؤتمر العام الثالث عشر للاتحاد العام للكتاب العرب .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٢ ـ ١١ ، ١٩٥ .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . « اجتماعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خلال عام ١٩٨١.» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٠٧ ـ ٢١٢ .

ـــ الادارة الثقافية . « الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف .» ورقة مقدمة الى مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي خلال دورته الثالثة المنعقدة في بغداد ، ٥ـ٨، ١٤٠٢ هـ / ٢ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١. **عالم الكتب** : السنة ٢ ، العدد ٤ ، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٨٢. ص ٦٣٩ ـ ٦٤٤ .

ناصيف ، مصطفى . « دراسة الادب العربي .» **الفكر العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٦ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٨٧ ـ ٢٩١ .

نجار ، شكري . « ملاحظات حول حضارية اللغة العربية وتطورها .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٤ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٥٨ ـ ١٦٨ .

نحلة ، مفيد . « الثقافة العربية الراهنة وآفاق تطورها في مواجهة الغزو الثقافي المضاد .» **الآداب** : السنة ٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول (نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨١. ص ٩٧ ـ ١٠٥ .

ندوة الابداع الادبي المعاصر والاذاعة والتلفزيون ، عمان ـ الاردن ، ٧ ـ ١٠ حزيران / يونيو ١٩٨١ . «ندوة الابداع الادبي المعاصر والاذاعة والتلفزيون وتوصياتها .» **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٢٥٧ ـ ٢٦٣ .

«ندوة فكر : القصيدة العربية بين التشكيل النثري والتشكيل الايقاعي .» شارك فيها : يمن العيد وميشال سليمان وبول شاوول ونذير العظمة ونصري الصايغ وبسام منصور (معد) . **فكر** (لبنان) : السنة ٨ ، العدد ٥١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١٨٥ ـ ٢١١ .

«ندوة مجلة العلوم الاجتماعية : دور المثقفين العرب في الحياة السياسية المعاصرة.» شارك فيها : باسم سرحان وعبد الباسط عبد المعطي ووليد مبارك وتوفيق ابو بكر (معد) . **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٢٢٤ ـ ٢٣٧ .

النفير ، الشاذلي . « جامعة الدول العربية : وجهات نظر ، ٤ : دور جامعة الدول العربية في نهضة العالم الاسلامي .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٩٤ ـ ١٠٢ .

النور ، طه حسن . « العلاقة الثقافية بين العرب والافارقة .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ١٢ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٥٠ ـ ١٦٢ .

نور الدين ، عصام . « اصالة العربية في نظرية زكي الارسوزي اللغوية .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٣،كانون الثاني(يناير)١٩٨٢. ص٧٥ ـ ٩٦.

الوعر ، مازن . « الصوتيات العربية من خلال نموذج لغوي واحد : الرعاية .» **المعرفة** : السنة ٢٠ ، العدد ٢٤٠ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ٨ ـ ٤٣ .

مراجعة كتب

بهنسي ، عفيفي . « الفن الحديث في البلاد العربية .» **فنون عربية** : العدد ٢ ، ١٩٨١. ص ١٥١ ـ ١٥٩ . (صخر فرزات)

ربيعي ، شوكت . « الفن التشكيلي في الخليج العربي .» **فنون عربية** : العدد ٣ ، ١٩٨١. ص ١٥٢ ـ ١٥٤ . (ماكس وايكس)

صبحي ، محي الدين . « ملامح الشخصية العربية في التيار الفكري المعادي للامة العربية .» **الفكر** (تونس) : السنة ٢٧ ، العدد ٣ ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. ص ١٠١ ـ ١٠٢ . (محسن بن حميدة)

قميحة ، مفيد . « الاتجاه الانساني في الشعر العربي الحديث .» **الباحث** : السنة ٤ ، العدد ٤ (٢٢) ، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٨٢. ص ١٥٣ ـ ١٥٧ . (مهدي ناصر الدين)

تربية وتعليم

كتب

الشيباني ، عمر التومي . **دور التربية في الوحدة العربية** . طرابلس الغرب : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ .

دوريات

احمد ، لطفي بركات . « مكافحة الامية في الواقع العربي .» **الفيصل** : السنة ٥ ، العدد ٦٠ ، نيسان (ابريل)١٩٨٢. ص ٧٢ ـ ٧٣ .

الجابر ، زكي . استخدام الشبكة الفضائية في تعليم الكبار ضمن اطار التربية المستمرة . « **الاعلام العربي** : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٦١ ـ ٧٩ .

زيادة نقولا . « اساتذة عرب للجامعة الاميركية .» **شؤون عربية** : السنة ٢ ، العدد ١٣ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٥٦٠ ـ ٥٦٢ .

العابد ، انور بدر . « استخدام الشبكة الفضائية في البرامج التعليمية المدرسية .» **الاعلام العربي** : السنة ١، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٨٩ ـ ١٠٥ .

علوم وتكنولوجيا

كتب

عبد السلام ، محمد السيد . **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢. ٣٤٨ ص. (سلسلة عالم المعرفة ، ٥٠)

دوريات

الجميلي ، رشيد . « مآثر العرب في العلوم العقلية : في الصيدلة .» **الثقافة العربية** : السنة ٩ ، العدد١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٧٣ ـ ٧٧ .

الحسن ، احمد يوسف . « العرب والتكنولوجيا : نماذج من الابداع التكنولوجي في الحضارة العربية والعوامل التي كانت وراء ذلك الابداع .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٧٣ ـ ٨٤ .

صالحية ، محمد . « الفيزياء والحيل عند العرب .» **قضايا عربية** : السنة ٩ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ٤١ ـ ٧٨ .

فتاح ، زكي . « ملاحظات حول دراسة نقل التكنولوجيا في الوطن العربي (محمد الرشيد قريش) .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١١٥ ـ ١٢٠ .

الفنجري ، محمد شوقي . « العالم العربي والاسلامي والتقنية الحديثة .» **الفيصل** : السنة ٥ ، العدد ٥٨ ، شباط (فبراير) ١٩٨٢. ص ١٦ ـ ١٨ .

قريش ، محمد الرشيد . « العرب والتكنولوجيا : نقل التكنولوجيا في الوطن العربي : مفهومه ومشاكله وتوجهه .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٨٥ ـ ١١٤ .

قطابة ، سليمان . « الطب العربي ، ٢ .» **الفكر** (تونس) : السنة ٢٧ ، العدد ٤ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. ص ١١١ ـ ١١٩ .

نور ، انيس السيد . « بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الحسابات الالكترونية للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على التجربة العربية .» **مجلة العلوم الاجتماعية** : السنة ٧ ، العدد ١ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ١٦٩ ـ ٢٠٤ .

هلال ، علي الدين . « العرب والتكنولوجيا : الابعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي .» **المستقبل العربي** : السنة ٤، العدد ٣٧، آذار (مارس)١٩٨٢. ص ١٠٨ ـ ١٤٤ .

وقيدي ، محمد . « المبادىء المعرفية والخلفيات الفلسفية للتصنيفات العربية الاسلامية للعلوم .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٥ ، آذار (مارس) ١٩٨٢. ص ٧١ ـ ١٠٢ .

نشاط مركز دراسات الوحدة العربية
مسودة البرنامج الثقافي للمركز
١٩٨٢ ـ ١٩٨٥

مقدمـــــة

كان مركز دراسات الوحدة العربية قد وضع منهاجاً ثقافياً لنشاطه وقد استطاع خلال المدة الماضية ان يسير في ضوء ذلك المنهاج حيث غطت الاعمال الثقافية التي قام بها جزءاً منه . والآن وبعد ان اكتسب المركز خبرة اوسع ودخل في صميم العمل وانفتحت امامه آفاق جديدة للعمل واطلع عملياً على شيء من تفاصيل ما يمكن أن تأتي به عملية التنفيذ وجد من الضروري توسيع ذلك المنهاج وتفصيله ، الامر الذي دعاه الى تكليف لجنة من المختصين بمختلف اوجه النشاط الثقافي الممكن انجازه من قبل المركز وقد انجزت اللجنة عملها . وبعد تقليب الموضوع من جميع الوجوه المتاحة ومناقشة مستفيضة استطاع التوصل في ضوء ذلك كله الى المنهاج التالي الذي هو اوسع واكثر تفصيلاً من سابقه .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن الغرض من هذا المنهاج هو اطلاع الكتاب والمثقفين العرب على الاطار العام الذي يمكن أن يتم ضمنه نشاط المركز للفترة القادمة وليكون بالتالي دليلاً لهم فيما يقترحون ويتقدمون به من نشاط ثقافي للمركز .

كما لا بد من التنويه بأن هذا المنهاج ليس في الحقيقة غير دليل عام يستدل به على ما يعتبره المركز ضمن اهتماماته وعلى ذلك فليس المقصود ان تكون الاعمال الثقافية التي يقوم بها متطابقة تماماً مع محتوياته ، بل المقصود ان تكون متوافقة معها عندما لا يكون من الممكن تنفيذها تماماً . ولنا وطيد الامل ان المثقفين العرب سيجدون فيه عوناً ومحفزاً لمزيد من النشاط خدمة للقومية العربية والوحدة العربية .

موضوعات البرنامج

١ ـ الفكر القومي والثقافة العربية

١ ـ ١ الدين والقومية

١ ـ ١ ـ ١ الفكر الديني والفكر القومي
١ ـ ١ ـ ٢ الاسلام والقومية العربية
١ ـ ١ ـ ٣ الوحدة الاسلامية والوحدة العربية

١ ـ ٢ الاتجاهات العقائدية في الوطن العربي وموقفها من الاتجاه القومي والوحدة العربية (الماركسية ، الاتجاه الاسلامي ، الاقليمية ، الاتجاه الغربي)

١ ـ ٣ تطور التفكير القومي في التاريخ العربي ، بذور الشعور القومي ، الوحدة العربية
١ ـ ٤ دور التراث العربي في تقوية الثقة بالنفس ونشر الوعي القومي والتحضير للوحدة العربية

١ ـ ٥ دور الثقافة في نشر الوعي القومي والوحدوي
١ ـ ٥ ـ ١ دور القصة والرواية
١ ـ ٥ ـ ٢ دور الغناء
١ ـ ٥ ـ ٣ دور الموسيقى

١ ـ ٦ وسائل الثقافة ودورها في نشر الوعي القومي الوحدوي :
١ ـ ٦ ـ ١ دور التلفاز
١ ـ ٦ ـ ٢ دور المذياع
١ ـ ٦ ـ ٣ دور المسرح
١ ـ ٦ ـ ٤ دور الصور المتحركة

١ ـ ٧ دور الادب في نشر الوعي القومي
١ ـ ٧ ـ ١ الشعور القومي في الادب العربي القديم والحديث
١ ـ ٧ ـ ٢ دور الشعر في الدعوة للوحدة العربية
١ ـ ٧ ـ ٣ المحتوى الاجتماعي ـ الاقتصادي والوحدوي للادب العربي المعاصر

١ ـ ٨ الاستقلال الفكري ودوره في تقوية الثقة بالنفس والشعور القومي ، مخاطر التبعية الفكرية بانواعها وآثارها السلبية على الشعور القومي .

١ ـ ٩ الحضارة العربية ، التعرف على حقيقة مساهمة العرب في حضارة العالم ، دور الحضارة العربية في نهضة اوروبا

١ ـ ١٠ تفصيل موضوع الحضارة (وتوجيه كل ذلك من اجل خدمة التقدم الحديث وتقوية الثقة بالنفس)
١ ـ ١٠ ـ ١ العلوم عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٢ الديانة عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٣ الفنون عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٤ فنون الحرب والتنظيم السياسي والاداري عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٥ الحياة الاقتصادية عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٦ الدولة عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٧ نظرية الملكية عند العرب

١ ـ ١٠ ـ ٨ التشريع عند العرب
١ ـ ١٠ ـ ٩ حقوق الفرد وحقوق المجتمع عند العرب

١ ـ ١١ التاريخ العربي
١ ـ ١١ ـ ١ كتابة التاريخ العربي (توجيه كتابة التاريخ العربي في اتجاه تقوية الشعور القومي والوحدة العربية)
١ ـ ١١ ـ ٢ تيسير المعرفة بالتاريخ العربي بالوسائل الحديثة : المتاحف ، التلفاز ، الروايات ، الرسوم المتحركة ... الخ

١ ـ ١٢ الوحدة والشعور القومي في نصوص الفكر السياسي العربي خلال التاريخ
١ ـ ١٣ ازمة الحركة القومية في الوطن العربي : المظاهر والاسباب
١ ـ ١٤ المواقف التوحيدية العربية
١ ـ ١٥ اللغة العربية والقومية العربية :
التعريب في التعليم ، تعريب المحيط ، العامية ، الفصحى ، اللغة كرابطة قومية
١ ـ ١٦ دور الاعلام في نشر الثقافة القومية : التكامل الاعلامي العربي ، تعريب الاعلام ، التعاون الاعلامي ،وسائل الاعلام وتوحيد الثقافة العامة .

٢ ـ دور التربية والتعليم في نشر الوعي القومي

٢ ـ ١ الشعور القومي والوحدة العربية في المناهج الدراسية : المناهج والنصوص المتعلقة بالقومية العربية والوحدة العربية في مواد (الاجتماعيات والتربية الوطنية والمجتمع العربي والتاريخ العربي ، والجغرافيا) واللغة العربية في مختلف مراحل التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي) ومقارنتها في مختلف البلدان العربية

٢ ـ ٢ الجو التعليمي والنشاط اللامدرسي في مختلف مراحل التعليم
المكتبات واللافتات والفنون والاناشيد والشعارات .. الخ
٢ ـ ٣ التعليم الجامعي ودوره في الدعوة للوحدة العربية
٢ ـ ٤ محو الامية كوسيلة لنشر الوعي القومي مع تحليل لمضمون الكتب المستعملة
٢ ـ ٥ دراسة ميدانية للتوجه القومي والوحدوي لدى الطلبة العرب الجامعيين
٢ ـ ٦ دراسة ميدانية للتوجه القومي والوحدوي لدى اساتذة الجامعات في الاقطار العربية.

٣ ـ العوامل الاجتماعية والنفسية ودورها في قضية الوحدة ونشر الوعي القومي

٣ ـ ١ الوحدة والوضع النفسي : العوامل النفسية واثرها على الوعي القومي سلباً وإيجاباً ، العوامل الذاتية واثرها في العلاقات العربية والوحدة العربية ، علم النفس والوعي القومي

٣ ـ ٢ السكان في الوطن العربي :
٣ ـ ٢ ـ ١ مقارنة وضع البلاد العربية وعوامل التكامل السكاني ، نمو السكان. تركيب السكان وعلاقة ذلك بالعلاقات العربية .

٣ ـ ٢ ـ ٢ الهجرة وانتقال الايدي العاملة بين الاقطار العربية : الاسباب والآثار

٣ ـ ٣ تفصيل موضوع السكان : هجرة القبائل العربية بين البلاد العربية تاريخياً وعلاقة ذلك بتقارب اللهجات والعادات الاجتماعية ، وحدة الاصول للمجتمع العربي الحديث .

٣ ـ ٤ العوامل الاجتماعية واثرها في تكوين شخصية الفرد العربي : الدين ، الاسرة ، القبيلة ، العلاقة بالدولة، السلوك الاجتماعي وانماط التفكير والعادات الاجتماعية

٣ ـ ٥ البيروقراطية العربية كعامل معرقل لنمو الوعي القومي والوحدة العربية

٤ ـ العوامل الاقتصادية

٤ ـ ١ الجهود المشتركة في التنمية الاقتصادية العربية : كيف يمكن تحقيق التنمية على مستوى الوطن العربي ؟

٤ ـ ٢ التكامل الاقتصادي العربي في عوامل الانتاج

٤ ـ ٣ التكامل الاقتصادي العربي في السوق والبحث العلمي واستخدام التقنية الحديثة

٤ ـ ٤ السوق العربية المشتركة : الواقع والامكانية ، العوامل السلبية والعوامل الايجابية ، كيف يتحقق نجاح السوق المشتركة ؟

٤ ـ ٥ المؤسسات الاقتصادية العربية ووسائل التعاون والتكامل فيما بينها : دور المصارف ، الشركات المشتركة ، صناديق التمويل ، معاهد التدريب

٤ ـ ٦ القضايا المالية في التكامل الاقتصادي والتنمية العربية . توحيد النقد العربي ، موازين المدفوعات ، انتقال رأس المال ، مؤسسات التمويل العام والخاص

٤ ـ٧ النفط والوحدة العربية : اثر العوائد المالية على العلاقات العربية والتكامل العربي .

٥ ـ وسائل تحقيق الوحدة العربية

٥ ـ ١ الوسائل المباشرة لتحقيق الوحدة العربية : قضية التدرج والخطوات في طريق الوحدة الكاملة ، العمل السياسي والعمل العسكري ، وحدانية الوسائل وتعددها ، فكرة الدولة القاعدة ، التضامن العربي كتمهيد للوحدة العربية ، الوحدة وشكل نظام الحكم ، عوامل التجزئة السياسية والاقتصادية والنفسية وكيفية التغلب عليها ، العوامل النفسية والذاتية لدى الزعامات العربية وتأثير ذلك على قيام الوحدة

٥ ـ ٢ الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية : طرق المواصلات ، التربية والتعليم ، الثقافة والاعلام ، انتقال السكان ورأس المال ، التفاعل الثقافي ، السفر والسياحة ... الخ

٥ ـ ٣ الجامعة العربية كأداة قومية : افكار التعاون العربي ، التضامن العربي بوجه الاخطار الخارجية ، العمل العربي المشترك كطريق للوحدة

٥ ـ ٤ مؤسسات العمل العربي المشترك في مختلف الحقول : المؤسسات الحكومية والمؤسسات الشعبية انجازاتها واخفاقاتها ، مجالات توسعها وزيادة فاعليتها ودورها في التمهيد للوحدة العربية

٥ ـ ٥ الديمقراطية والوحدة العربية .

٦ ـ فلسطين والشعور القومي

٦ ـ ١ قضية الدفاع والامن القومي العربي
٦ ـ ٢ العنصرية الصهيونية (الصهيونية واسرائيل والوحدة العربية)
٦ ـ ٣ دور القضية الفلسطينية في اذكاء الشعور القومي
٦ ـ ٤ ظهور الحاجة للوحدة العربية عملياً لاسباب الدفاع عن النفس .

٧ ـ حالات التوحيد العربي

٧ ـ ١ الامارات العربية المتحدة
٧ ـ ٢ وحدة نجد والحجاز
٧ ـ ٣ الوحدة الليبية
٧ ـ ٤ توحيد اليمن الجنوبي
٧ ـ ٥ وحدة شطري اليمن.

٨ ـ الوحدة والنظام الدستوري

شكل الحكم في الدولة العربية الواحدة ، المركزية واللامركزية ، الوحدة والاتحاد ، التحديدات على السيادة القطرية ، النظام القانوني .

٩ ـ النزاعات العربية

مصادرها ، اسبابها ، توسعها ، انواعها ، وسائل حلها ، اثرها السلبي على التضامن العربي ، نظرية الحد الادنى من التضامن العربي ، حدود التصرف القطري وحدود التصرف القومي .

١٠ ـ الوحدة والدفاع القومي

١٠ ـ ١ الامن القومي العربي
١٠ ـ ٢ الوحدة كضرورة للدفاع ضد الاخطار الخارجية
١٠ ـ ٣ الوحدة كوسيلة لتحرير الاراضي العربية المحتلة
١٠ ـ ٤ الوحدة والقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية .

١١ ـ الوحدة والعلاقات الدولية

١١ ـ ١ موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ـ الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا ، فرنسا ، المانيا .. الخ

١١ ـ ٢ موقف الدول المجاورة من الوحدة العربية

١١ ـ ٣ الوحدة العربية والتكتلات الدولية : السوق الاوروبية المشتركة ، حركة عدم الانحياز ، المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية

١١ ـ ٤ التطورات السياسية المحتملة خلال العقدين القادمين وعلاقتهما بقضية الوحدة العربية

١١ ـ ٥ الاستقلال السياسي للامة العربية : حرية التصرف الدولي ، مقارنة التصرف الاقليمي والتصرف القومي في العلاقات الدولية ، العرب ومبادىء عدم الانحياز ، نفوذ الدول الكبرى في الوطن العربي ، الوجود العسكري للدول الكبرى في الوطن العربي .

١٢ ـ التجارب العربية الوحدوية السلبية

عواملها ، تطورها ، واسباب فشلها

١٣ ـ نشوء التجزئة العربية

جذورها التاريخية ، التجزئة السياسية ، التجزئة الاقتصادية ، التجزئة الثقافية والتجزئة النفسية ، اسبابها ومعالجتها وكيفية التغلب عليها .

١٤ ـ الجغرافية الاجتماعية للوطن العربي

١٤ ـ ١ الهجرة الاجنبية للوطن العربي وعلاقتها بالشعور القومي والوحدة العربية (دراسة حالة العمالة الاجنبية في الخليج العربي) .

١٤ ـ ٢ الاقليات في الوطن العربي وموقفها من القومية العربية والوحدة

١٤ ـ ٣ الهجرة بين الاقطار العربية : المحددات القانونية والسياسية على الهجرة والسكن والعمل بين البلاد العربية .

١٥ ـ القومية العربية في بعض الاقطار العربية

١٥ ـ ١ العروبة في مصر

١٥ ـ ٢ العروبة في لبنان

١٥ ـ ٣ العروبة في اقطار المغرب العربي

١٦ ـ الاهمية الدولية للوطن العربي

١٦ ـ ١ النفط العربي

١٦ ـ ٢ الموقع الجغرافي العربي

١٦ ـ ٣ الاهمية للطرق الدولية وطرق المواصلات العربية

١٦ ـ ٤ الاثر الديني.

١٧ ـ نظرة العالم للقومية العربية

١٧ ـ ١ مسألة الاستشراق

١٧ ـ ٢ القومية العربية في الكتابات الاجنبية

١٧ ـ ٣ الامة العربية وافريقيا

١٧ ـ ٤ الامة العربية والعالم الثالث

١٧ ـ ٥ العامل الاقتصادي ـ النفطي.

١٨ ـ التوثيق والتحرر

١٨ ـ ١ جميع النصوص المتعلقة بالقومية العربية والوحدة العربية في الدساتير العربية مع شرح لها

١٨ ـ ٢ جميع النصوص المتعلقة ببرامج الاحزاب السياسية حول القومية والوحدة العربية مع شرح لها

١٨ ـ ٣ الاتفاقيات الوحدوية العربية

١٨ ـ ٤ الاطلس الاحصائي العربي

١٨ ـ ٥ دليل المعلومات عن البلاد العربية : المفصل والموجز (للجيب)

١٨ ـ ٦ يوميات ووثائق الوحدة العربية

١٨ ـ ٧ ببليوغرافيا الوحدة العربية

١٨ ـ ٨ سلسلة قراءات في مختلف المواضيع المتعلقة بالوحدة العربية والقومية العربية تستل من المجلات والكتب .

١٩ ـ السلاسـل

١٩ ـ ١ استمرار سلسلة « فتى العرب » و « ربوع بلادي » للمناقشة

١٩ ـ ٢ سلسلة كتب « الثقافة القومية » للجيب للشباب.

٢٠ ـ الندوات ومحاور المجلة

في الواقع ليس بالامكان وضع حدود فاصلة بين محاور البحوث ومحاور الندوات والمجلة فالمحاور السابقة الذكر تصلح لجميع هذه المجالات مع فوارق لا تتعلق بالمحتوى بقدر ما تتعلق بالحجم وطريقة تناول الموضوع فمحور البحث من الممكن أن يكون موضوعاً لندوة اذا لم يصدف (مثلاً) ان تهيأ الباحث الراغب والقادر على التأليف فيه في حين تهيأ للمركز ظرف يمكنه من تنظيم ندوة عنه يشارك فيها عدد من الباحثين . وبالطبع فإن ما سيخرج عن الندوة لن يكون مماثلاً لما يخرج عن البحث الموحد من حيث تناول الموضوع ، ففي الندوة تتعدد الآراء ، وتتباين طريقة البحث ومع كل ذلك تتباين بالطبع قدرة المنتدبين في جميع ما يفرق هذا الباحث عن ذاك .

كما ان الموضوع ذاته الذي يصلح ان يكون موضوعاً لندوة قد لا تتهيأ الظروف لتنظيمها لاسباب تتعلق بالزمان والمكان والشروط العلمية الاخرى في حين قد يكون بالامكان تناوله كمحور لاحد اعداد المجلة ، فيتعدد الكتاب بكل ما ينطوي عليه ذلك من مظاهر ونتائج الا أن المناقشة تكون غائبة وتلاقي الباحثين مباشرة مفقود . وهكذا فكل موضوع من المواضيع السبعة عشر وما يتفرع عنها يصلح ان يتناول بأي من الطرق الثلاث حسب توفر الوسائل وملاءمة الظروف . ولن يغرب عن البال طبعاً ان هذه الطريقة وهذه النظرة للمواضيع وتهيء للمركز مرونة افضل وحرية اوسع في التحرك في العمل من طريقة التحديد الفاصل بين مواضيع كل من هذه الطرق الثلاث .

قواعد ارشادية للمؤلفين

١ ـ يرحب المركز بالاقتراحات لمشاريع البحوث في العلوم الاجتماعية والانسانية كافة المتعلقة بالوطن العربي والتي تدخل ضمن اهتماماته البحثية .

٢ ـ يعد المركز برنامجاً بحثياً له كل ثلاث او اربع سنوات يحدد فيه اطار اولوياته ، ويقترح على الباحثين الاسترشاد بهذا البرنامج عند التقدم بمشاريع بحوثهم . وان كان ذلك لا يمنع المركز من النظر في مشاريع بحثية لم ترد في برنامجه .

٣ ـ يشترط ان يشمل مشروع البحث العناصر التالية :

(أ) اطار البحث : ويشمل التعريف بموضوع الدراسة وحدودها والفرضيات الرئيسية لها .

(ب) مبررات البحث : وتشمل اهمية الموضوع والدراسات السابقة فيه والجديد الذي يقترحه الباحث .

(ج) خطة البحث : وتشمل مخططاً اولياً للدراسة والفصول او المباحث التي تتكون منها وتنتهي الخطة بفهرس مبدئي للدراسة وتقدير للمدى الزمني الذي سوف تستغرقه .

٤ ـ يرفق بمشروع البحث تعريف بالباحث وخلفيته العلمية وابحاثه ومؤلفاته المنشورة .

كما يرفق ميزانية تفصيلية يوضح فيها المكافأة المطلوبة للقيام بالبحث واي نفقات اخرى (مساعد باحث ، دراسة ميدانية ، سفر ... الخ) .

٥ ـ يرسل المركز مشروع البحث لاثنين من الخبراء في الموضوع لتقويمه . ويرسل المركز قراره بشأن المشروع الى المؤلف في حدود شهرين من تاريخ تسلمه له .

٦ ـ يلتزم المؤلف ـ في حال اقرار مشروع البحث ـ بتقديم تقارير فصلية عن التقدم في تنفيذ الدراسة .

٧ ـ عند الانتهاء من اعداد الدراسة يقوم المركز بتقويم مدى التزام المؤلف بالمخطط واستيفائه لعناصره . ويقوم بنشر الكتاب ، ويحتفظ المركز بحق اصدار الطبعات التالية من الكتاب دون اعطاء المؤلف مكافأة اضافية الا اذا طلب منه عمل تعديلات او اضافات في الطبعات التالية □

صدر
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

يوميات ووثائق
الوحدة العربية
١٩٨٠

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (٥٥٦ ص ـ ٤٥ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- الامكانات العربية (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي (٢١٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠
  (١٠٦٤ ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ـ١٩٧٠) (٤١٦ ص ـ ٢٨ل.ل.) ..... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية (١١٦ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام (٧٨٠ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- هجرة الكفاءات العربية (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي (٦٦٨ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي (٢٠٠ ص ـ ١٣ ل.ل.) ..... السيد يسين
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩
  طبعة ثانية (٧٢٦ ص ـ ٦٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- القومية العربية في الفكر والممارسة ..... طبعة ثانية (٦١٢ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة
  دراسة ميدانية طبعة ثانية (٣٧٦ ص ـ ٢٥ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ..... طبعة ثالثة (٢١٤ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل طبعة ثانية (٤٢٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الأدب في الوعي القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتفاوتية طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية ..... طبعة ثانية (٣٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- النظام الاقليمي العربي ..... طبعة ثانية (٢٢٠ ص ـ ١٤ ل.ل.) ..... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- من النجزئة الى الوحدة ..... طبعة ثالثة (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار
- المشرق العربي والغرب ..... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال احمد امين
- العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ..... طبعة ثالثة (٢٨٤ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

- سلسلة « ربوع بلادي » ٨٠ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس
- سلسلة « فتى العرب » ٧٠ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

البحرين

المجلة والكتب

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي - ص ب ١٩٦
المنامة - البحرين
ت ٥٥٧٠٦

الجزائر

المجلة والكتب

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع ديدوش مراد
مدينة الجزائر - الجزائر
ت ٦٣٢١٤٣

الاردن

المجلة والكتب

وكالة التوزيع الاردنية
ص.ب - ٣٧٥ -
عمان - الأردن
ت ٣٠١٩١

الكتب

- مكتبة المحتسب
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
ت ٨١٤٦٥
- مكتبة دار الشروق
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
- الوكالة العربية للتوزيع
خلف مطاعم القدس
ص ب ٥٠٦٧
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
ت ٣٨٦٨٨

السعودية

المجلة والكتب

جدة
مكتبة مكة
ص.ب - ٤٧٧
جدة - السعودية
ت ٦٤٢٤٧٥١
الخبر
مكتبة مكة
ص.ب - ٨٠
الخبر - السعودية
الرياض
مكتبة مكة
ص.ب - ٤٧٢
الرياض - السعودية
الكتب
مكتبة دار العلوم
ص.ب - ١٠٥٠
الرياض - السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

السودان

المجلة

دار التوزيع
ص ب - ٣٥٨
الخرطوم - السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب

الدار الوطنية للتوزيع
ص ب - ٦٢٤
شارع الجمهورية - بغداد - العراق

الكويت

المجلة والكتب

شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص ب - ٢٥٤١
الشرق - قرب مستشفى دار الشفاء
الصفاة - الكويت
ت ٤٤٩٩٩٨

الكتب

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص ب - ٢٤٠٦٣
الصفاة - الكويت
ت ٥٥٠٩٦٨

الامارات العربية

ابو ظبي

المجلة

شركة اوكسفورد للفرطاسية والكتب
ص ب - ٧١٢٩
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢٠٩١٤ / ٨٢٠٩٢٦

الكتب

- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص ب - ٨٥٧
بعاية حسن القمري - الفادي الصباحي
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ / ٨٢١٠٤٣
- مكتبة المنهل
بناية الامانة - شارع زيد الأول
ص ب - ٢٧٧٨
ابو ظبي - دولة الامارات العربية
ت ٣٢٣٠١١

دبي

المجلة والكتب

مؤسسة الاتحاد للصحافة
ص ب - ٦٤٤٦
دبي - دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة والكتب

الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
ملتقى زنقة ديغان وزنقة سان سانس
ص ب - 083 - الدار البيضاء 05
ت 24 57 45 (10 خطوط مجموعة)

الكتب

مكتبة دار الثقافة
34-32 شارع فكتور هيكو
ص ب - 4038
الدار البيضاء - المغرب
ت 265346

اليمن

المجلة والكتب

دار الكلمة
ص.ب - ١١٠٩
شارع جمال عبد الناصر
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨١

تونس

المجلة والكتب

الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج
تونس
ت 255000

الكتب

دار بو سلامة للطباعة والنشر
53 شارع النحاس باشا
تونس
ت 240156

سوريا

المجلة

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة - تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق - سوريا
ت ٢٢٨٨٣١

الكتب

مكتبة النوري
ص ب - ٨٣٤
دمشق - سوريا
ت ١١٠٣١٤

قطر

المجلة

دار العروبة
ص ب - ٦٣٣
الدوحة - قطر
ت ٢٢١٦١٤

الكتب

دار المتنبي للنشر والتوزيع
ص ب - ٢٧٠٦
الدوحة - قطر
ت ٤١١١٤٠ / ٤١٢١٤١

لبنان

المجلة

الشركة اللبنانية لتوزيع
الصحف والمطبوعات
ص ب - ٦٠٨٩ - ١١
بيروت - لبنان
ت ٢٦٠٦٧٠

الكتب

المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب

المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع
ص ب - ٩٥٩
شارع سوق الحمودي
طرابلس - الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٣

مصر

المجلة

مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠

الكتب

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب

ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND
Tel: 01 2298543

فرنسا

المجلة

LES MILLE ET UN LIVRES
2, RUE ST VICTOR
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 3259305

المجلة والكتب

LIBRAIRIE TIERS MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005
FRANCE
Tel: 3298810

LIBRAIRIE AVICENNE
25 RUE JUSSIEU
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 354-63-07

سويسرا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE ARABE L'OLIVEIR
C.P. 172
1211 GENEVE 16
SUISSE